

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية: أصول الدين والشريعة
والحضارة الإسلامية
قسم: الكتاب والسنة
شعبة: السنة في الدراسات الحديثة
والمعاصرة

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة
رقم التسجيل:.....
الرقم التسلسلي:.....

المدرسةُ بالحائِثِةُ وموقِفُها من السنةِ النبويِّةِ

- دراسة تحليلية نقدية -

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في السنة في الدراسات الحديثة والمعاصرة

إشراف الدكتور:
صالح عومار

إعداد الطالب:
سليم نصري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
د.حسان موهوبي	رئيسا	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
د.صالح عومار	مقررا	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
د.عمار طسطاس	عضوا	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
د.حميد قوفي	عضوا	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

السنة الجامعية: 1431-1432/هـ 2010-2011م

إنني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه،

إلا قال في غده:

لو غير هذا لكان أحسن،

ولو زيد هذا لكان يُستحسن،

ولو قدّم هذا لكان أفضل،

ولو ترك هذا لكان أجمل،

وهذا أعظم العبر،

وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

العناد الأصهباني

الإهداء

إلى والدي رحمه الله.

وإلى أمي حفظها الله.

تعبيراً عن الوفاء.

وعجزاً عن الإيفاء.

سليم

مقدمة

جامعة الأمير
مؤلفات
للعلوم الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العزيز القهار، جاعل كل شيء بمقدار، منزل الكتاب والحكمة لتقويم السلوك والأفكار. والصلاة والسلام على محمد النبي والرسول المختار، وعلى سائر أنبياء الله ورسله المصطفين الأخيار، وعلى الآل والأصحاب ومن تبعهم بإحسان ما انطوى ليل وانتشر نهار.

مقدمة:

لعل أهم ما يميز العصر الراهن كثرة التيارات الفكرية، والمناهج الدعوية، والتي اتخذت ألوانا شتى، وقد عُدَّت المدرسة الحداثية أبرز هذه الاتجاهات - الاتجاه الحداثي - لما يتسم به هذا التيار من دعوة إلى التجديد والتحديث، والذي تمخض عنه مشروع نقدي كبير، مشروع فكري ضخم بطروحاته وبغاياته، يهدف إلى التجديد والتحديث في التراث الإسلامي.

ولما كانت الغاية هي معرفة مدى النقد الذي مارسته هذه الدعوى على السنة النبوية خصوصا وفق قواعد وشروط محددة، وفي ظل هذه الدعوى، دعوة التجديد والتحديث هذه الظاهرة تؤكد قوة حضورها في الثقافة العربية والإسلامية والتي لا بد من تسجيلها هنا من خلال ما أدخلته على الكثير من المسلمين في فهو مهم للسنة النبوية، وما لهذا الفكر، أي الفكر الحداثي من دور في إثارة العديد من المسلمات التي عدت في الوعي الإسلامي يقينا ثابتا.

ذلك أن التاريخ لم يسجل أي نزاع أو صراع بين التشريع الإسلامي عموما والسنة النبوية، بل كانت السنة هي التشريع كله باعتبار أنها مبينة للقرآن الكريم ومفسرة له، نعم لقد كان هناك أعراف عديدة بعضها امتصه الإسلام وذلك ما كان من قبيل العرف الحسن، والبعض الآخر نبذه لمصادمته لروح الإسلام ومبادئه، إلا أن الحداثة بموقفها من السنة النبوية وبمنهجها النقدي الذي يضع موضع النقد كل المسائل التي يعالجها ويضع الدين موضع السؤال ومن جعلته السنة النبوية، كان لزاما النظر في مواقف هذا التيار الفكري الحادث عندنا ونقده وتحليله.

وإن ذلك ليعد منطلقا للتعرف على مكانة السنة النبوية لدى فئات عديدة من المفكرين المعاصرين عرفوا بانتمائهم لموجة الحداثة حيث نظروا للسنة النبوية نظرة تغاير المنهج المألوف في تعاملهم ومسلكتهم معها.

الإشكالية:

تعد السنة النبوية مصدرا ثانيا بعد القرآن الكريم لا يختلف تعامل المسلم معه من حيث مشروعيته احتكاما واستلهاما، غير أن هذا التعامل تغير وأخذ أبعادا أخرى خصوصا مع ظهور الاتجاه الحدائى كمذهب فكري جديد.

وقد عرف المنتسبون إلى التزعة الحدائية بمواقف خاصة من نصوص السنة النبوية ونقد هذه النصوص وتقويم دورها في ضوء ما أسموه بمعملية الحدائة، وقد بات لزاما في مجال الدراسات الإسلامية النظر في هذه المواقف وتلمس موقع النص النبوي في فكر هذا الاتجاه، إلا أن الباحث في موضوع الحدائة ورغم الانتشار الواسع لمفاهيم هذا الفكر يجد غموضا كبيرا حول مفهوم الحدائة وموقف أهلها من السنة النبوية، وليبيان الملامح الأساسية للاتجاه الحدائى وموقفه من السنة النبوية نطرح جملة من الإشكالات:

- ما هو مفهوم الحدائة في اللغة والاصطلاح الفلسفي؟
 - ما هي الأسس والمرتكزات التي قامت عليها الحدائة؟
 - ثم ما هو تأثيرها على مختلف مستويات الوجود الإنساني؟
 - ما هي نظرة الاتجاه الحدائى للسنة النبوية من حيث الثبوت والدلالة والاحتجاج؟
 - ثم ما هي مسالكهم في التعامل مع السنة؟
 - ما مكانة السنة عندهم من التشريع الإسلامي؟
 - وما موقف العلماء والباحثين من الاتجاه الحدائى، وكيف كان نقدهم له؟
- هذا ما سأحاول تجليلته في هذا البحث الموسوم بـ "امدرسة الحدائية وموقفها من السنة النبوية" -دراسة تحليلية نقدية- وذلك من خلال الإجابة على هذه الإشكالات المطروحة.

أهمية الموضوع:

إن قضية الحداثة مركزية، طغت على أذهان المثقفين العرب منذ ما يسمى بعصر النهضة إلى وقتنا الراهن، حيث ارتبطت بمسألة التراث منذ بدايتها الأولى، ولم تكن مسألة التراث عند أهل الحداثة سوى نصوص الكتاب والسنة في المقام الأول.

وقد تمثل هذا الارتباط في تلك المحاولات لإدخال الحداثة الفكرية على مجال قراءة النصوص النبوية ونقدها من خلال إبراز إشكاليات جديدة ودعوتهم إلى نقد السنة النبوية وفق معايير جديدة، وبناءً على فكر إنساني متطور.

من هنا جاءت الأهمية الرئيسية في هذا البحث، وهي إبراز موقف دعاة الحداثة من السنة النبوية كتشريع ثاني بعد القرآن الكريم وبيان منهجه النقدي في تناول قضايا السنة النبوية. وتكمن الأهمية الثانية في بيان النقد الذي مورس على منهج المحدثين، وإبراز أهم معالم هذا النقد.

ثم إن الاهتمام بموضوع الحداثة هو بمثابة رد فعل طبيعي على الهجوم الذي مورس ولا يزال يمارس على الحضارة الإسلامية، واتهامها بالجدب والضحالة.

أسباب اختيار الموضوع:

أما الأسباب التي دعيتني إلى اختيار هذا الموضوع، فقد تمحورت في سببين رئيسيين: أما السبب الأول فهو ذاتي: ويتمثل في رغبتني الخاصة في التعرف على أحد أبرز المذاهب الفكرية المعاصرة التي شغلت الفكر الإنساني ودراسته، والتعرف على بعض قضاياها، وأهم إشكالاته.

السبب الثاني موضوعي: وهو في الحقيقة لا ينحصر في سبب واحد بل مجموعة من الأسباب أخصها فيما يلي:

- التعرض لمنهج الحداثة من زاوية نقدية في كيفية تعامل روادها مع قضايا السنة النبوية المختلفة، وما يتبع ذلك فيما يتعلق بمنهج المحدثين والنقد الذي مورس عليه على مستوى الفهم الحداثي.
- استجلاء مكانة السنة النبوية لدى مدرسة الحداثة.
- أهمية الموضوع وخطره؛ وهو نقد ما وصل إلينا من الأحاديث من غير أهله الذين عرفوا به، إذ هو نقد جديد لم تألفه الساحة العلمية.
- ما لهذا الفكر من تأثير بالغ على عموم المسلمين والمفكرين منهم بالخصوص، مما يتطلب دراسته والوقوف على آرائه.
- عدم وجود دراسة شاملة متخصصة حول موقف الفكر الحداثي من السنة النبوية.
- الغموض الذي مازال يكتنف موقف هذه المدرسة من السنة النبوية، فالبعض منهم يرى القطيعة مطلقاً مع التراث، والبعض الآخر يقبل ما يراه مناسباً للعصر بتحفظ.

أهداف البحث:

- يهدف البحث أساسا إلى إبراز موقف الإتجاه الحدائى من السنة النبوية.
- كما يهدف البحث الخروج بتصوير يقربنا من مفهوم الحدائة والحدائين.
- ويمكن للبحث أيضا أن يساهم في توضيح منهج النقد عند الحدائين في كيفية تعاملهم مع السنة النبوية، ويفترض في البحث كذلك أن يساهم في بيان بعض الغموض حول التشابه النقدي للسنة النبوية بين أهل الحدائة والمستشرقين.
- استجلاء موقف الفكر الإسلامى المعاصر عموما وأهل الحدائة خصوصا فيما يتعلق بالدراسات المهمة بالقضايا المعرفية التي تثيرها علوم الحديث.
- استطلاع مجال الإبداع والإضافة المعرفية التي قدمها هؤلاء في تناول قضايا السنة النبوية بالدرس والتحليل، وبالخصوص التي بدا فيها نقد معلن للقضايا التي عدت في الدين الإسلامى من اليقينيات الثابتة.

الدراسات السابقة:

حسب إطلاعى فقد كتب الكثير حول الحدائة كمذهب فكرى جديد من مؤلفات وبحوث ومقالات، إلا أنا لا نجد فيها ما يمس جانب البحث المتناول بالدراسة وهو موقف الإتجاه الحدائى من السنة النبوية، إلا ما كتب محمد حمزة في أطروحته للدكتوراه: " الحديث النبوى ومكانته فى الفكر الإسلامى المعاصر".

غير أنه لم يتعرض فى بحثه لموقف أهل الحدائة من السنة النبوية بشكل خاص، بل تناول موقف عموم الفكر الإسلامى المعاصر من السنة النبوية.

منهج البحث:

مما ينبغي الإشارة إليه في مثل هذه البحوث أن طبيعة الموضوع تفرض طبيعة المنهج. أنه لا يمكن الفصل بين هذه المناهج وإن تعددت وتنوعت وذلك لأنها تكمل بعضها بعضاً خاصة في مجال الدراسات النقدية.

من أجل ذلك فقد استعنت بجملة من المناهج:

المنهج التاريخي: الذي اعتمده في الفصل الأول، وذلك لتتبع مسار الحداثة ومختلف الأطوار التي مرت بها.

المنهج الاستقرائي: سلكته عند قراءتي لبعض كتب الحداثة حيث جمعت أثناءها ما تسير لي من النقول المتعلقة بنقد السنة ومنهج المحدثين.

المنهج التحليلي: فيما يتعلق بتحليل مواقف المحدثين ومعرفة منطلقاتها الأساسية المتعلقة بقضايا السنة النبوية.

وقد أُلجأ إلى **المنهج المقارن** فيما يتعلق بمقارنة رؤية جديدة من القضايا المطروحة برؤية نقاد الحديث خاصة في قضايا الموازنة بين المنهج الحداثي والحديثي.

وعندما يتعلق الأمر بإبراز موقف معين من قضية معينة من قضايا السنة النبوية، فإنه يستعين بالمنهج النقدي.

وقد راعيت الأمور المنهجية التالية:

- عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها.

- تخريج الأحاديث النبوية من مضامنها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما أو أحدهما، فإن لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإني أعزوه إلى باقي كتب السنة، واقتصررت في ذلك على السنن الأربعة ومستدرک الحاكم، والموطأ والمسند لما لهذه الكتب من ميزة وسبق على غيرها من دواوين السنة، وقد أضيف لها على النادر سنن الدار قطني، مع التنبيه على أحكام الذهبي في مختصره على المستدرک، وكذا أحكام الشيخين أحمد شاكر والألباني لتقدمهما في هذا الفن على غيرهما في هذا العصر على النادر كذلك، فأبدأ بذكر الكتاب، ثم الباب، ثم الرقم.

- ترجمت للأعلام ترجمة مختصرة ممن جرى لهم تعلق بالبحث، ورأيت أنه من الضروري عقد ترجمة لهم، أي من تكون ترجمته خدمة للبحث، واكتفيت في بعض المواطن بذكر تاريخ وفاة العلم بمتن البحث.

- أحيانا؛ تقتضي دراسة البحث، ذكرى لأقوال العلماء جرحا وتعديلا في هذا العلم، في متن البحث، والتعريف به في الهامش.
- فيما يتعلق بالتوثيق: فإني أذكر المؤلف أولا ثم عنوان الكتاب، ثم الجزء ورقم الصفحة، وأجّلت ذكر بقية معلومات النشر إلى الفهارس خشية التطويل عند ذكر ذلك في الهامش.
- اجتزأت في عدة مواضيع ذكر عنوان الكتاب المحال إليه، فلا أذكره كاملا، وأقتصر على ما أشتهر به، كالتزهة لابن حجر، ودفاع عن السنة لأبي شهبة.

هيكل البحث:

تناولت موضوع المذكورة: "الإتجاه الحداثي وموقفه من السنة النبوية" في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة: وتشمل الإطار العام للبحث، حيث عرّفت فيها بالموضوع، وبيان أهميته، وأهم الدوافع والأهداف التي جعلتني أختار هذا الموضوع.

الفصل الأول: فقد تناولت فيه مسار الحداثة التاريخي والذي ضم أربعة مباحث، تعرضت فيها إلى ذكر الدلالة اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الحداثة، ثم مختلف الأطوار والمراحل التي مرت بها الحداثة لتعرج إلى الفكر العربي، ثم المرتكزات أو المقومات الفلسفية التي قامت عليها الحداثة، وتناولت في المبحث الرابع مستويات الحداثة وأنواعها على مختلف مستويات الوجود الإنساني.

الفصل الثاني: تضمن الموقف الحداثي من تكون السنة النبوية وتشكلها، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، شكلت الرؤية الحداثية بالنسبة للسنة النبوية، حاولت من خلالها إبراز الخلل الذي يعاني منه الموقف الحداثي من خلال ثلاث قضايا: إشكالية المفهوم أو المصطلح. وقضية تدوين السنة النبوية، ثم الحديث في التاريخ.

الفصل الثالث: احتوى موقف الإتجاه الحداثي من منهج الحداثيين في نقد الأخبار، حيث تضمن ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول موقفهم من تعديل الحداثيين لجميع الصحابة، أما المبحث الثاني، فكان حول منهج الحداثيين في تعاملهم مع الحديث بين النقد الداخلي والنقد الخارجي، والمبحث الثالث، تكلمت فيه حول علاقة المستشرقين في تعاملهم مع السنة النبوية بمنهج الإتجاه الحداثي، وأثر ذلك على تعاملهم مع الحديث النبوي قبولاً ورفضاً.

الخطة التفصيلية:

مقدمة.

الفصل الأول: الحداثة في سياقها التاريخي.

تمهيد.

المبحث الأول: مفهوم الحداثة في اللغة والاصطلاح الفلسفي.

المطلب الأول: تعريفها لغة.

المطلب الثاني: مفهوم الحداثة في الاصطلاح الفلسفي.

المطلب الثالث: مميزات الحداثة.

المبحث الثاني: تاريخ ظهور الحداثة.

المطلب الأول: عصر النهضة.

المطلب الثاني: عصر الأنوار.

المبحث الثالث: المرتكزات التي قامت عليها الحداثة.

المطلب الأول: الرؤية الذاتية.

المطلب الثاني: العقلانية.

المطلب الثالث: العدمية.

المطلب الرابع: الأنسنة أو التأنيس.

المطلب الخامس: التاريخانية.

المبحث الرابع: مستويات الحداثة وأنواعها.

المطلب الأول: المستوى السياسي.

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي.

المطلب الثالث: المستوى الاجتماعي والأخلاقي.

المطلب الرابع: المستوى الفكري.

المطلب الخامس: بين الحداثة العقلية والحداثة المادية.

المطلب السادس: الحداثة في بلاد الإسلام.

الفصل الثاني: الموقف من تكون السنة النبوية وتشكلها، نظرة تاريخية.

تمهيد.

المبحث الأول: إشكالية المفهوم أو المصطلح.

المطلب الأول: السنة وعلاقتها بالعرف السائد.

المطلب الثاني: بين السنة العملية والسنة القولية.

المطلب الثالث: تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية.

المبحث الثاني: موقفهم من تدوين السنة النبوية.

المطلب الأول: أحاديث النهي عن الكتابة.

المطلب الثاني: تأخر تدوين السنة.

المطلب الثالث: رواية الحديث بالمعنى.

المبحث الثالث: الحديث في التاريخ.

المطلب الأول: الوضع في الحديث؛ النشأة والبداءة.

المطلب الثاني: الرواة والسلطة.

المطلب الثالث: دور العوامل الدينية في الوضع.

المطلب الرابع: الإسرائيليات.

الفصل الثالث: الموقف الحدائى من المنهج النقدي الحديثي.

تمهيد.

المبحث الأول: في عدالة الصحابة.

المطلب الأول: شبهة إضفاء العصمة على الصحابة.

المطلب الثاني: رد الصحابة بعضهم على بعض.

المطلب الثالث: الكلام على أبي هريرة.

المبحث الثاني: الحديث بين النقد الداخلي والنقد الخارجي.

المطلب الأول: اعتناء المحدثين بإسناد الحديث دون متنه.

المطلب الثاني: اختلاف المحدثين في التعديل والتجريح.

المطلب الثالث: معارضة السنة بالعقل.

المبحث الثالث: أثر المنهج النقدي الاستشراقي على الحدائيين.

المطلب الأول: تعريف الاستشراق.

المطلب الثاني: سمات المنهج الاستشراقي في دراسة السنة النبوية.

المطلب الثالث: إنتاج المستشرقين وأثره على الفكر الإسلامى.

خاتمة.

صعوبات البحث:

تكمن صعوبات البحث إجمالاً في نوعين من العقبات، عقبات من حيث المنهج وعقبات من حيث المادة؛ لأننا نتحدث عن آراء ومواقف الإتجاه الحدائي من السنة النبوية على مستوى النظرية والتطبيق، تحليلاً ومقارنة ونقداً.

- صعوبة تحليل مواقف وآراء القوم نظراً لما تتسم به هذه المواقف من التناقض، فما يذكر في موضع قد يذكر خلافه في موضع آخر.
- الغموض الذي يتسم به الموقف الحدائي في كثير من القضايا المتعلقة بالسنة النبوية، ففي كثير من الأحيان نجد منهم نقداً دون نتائج لذلك النقد.
- تفرق المادة العلمية فيما يخص آراء الإتجاه الحدائي من جهة، وفي كتب غيرهم ممن نقدوهم، وخاصة ما تعلق منها بعلوم الحديث، وجمع ذلك هو المرجو في معرفة حقيقة آرائهم ومواقفهم.
- تعذر الحصول على بعض المصادر الهامة التي من شأنها الكشف عن موقف المنهج الحدائي من السنة النبوية عموماً ومنهج المحدثين خصوصاً، ككتاب بسطامي سعيد: "مفهوم التجديد في الدين"، وكتاب: "الحريات العامة في الدولة الإسلامية" لراشد الغنوشي.
- هذا وقد اعتمدت على مجموعة هامة من المصادر والمراجع ذات العلاقة بموقف الإتجاه الحدائي من السنة النبوية كأفراد، كما اعتمدت على كل ما تيسر لي من كتب أهل الحديث في شتى الفنون، من كتب المصطلح، والتراجم والتاريخ، والجرح والتعديل، وذلك لضبط المفهوم والوقوف على الرأي بشكل مقارب أو منضبط.

وفي الختام:

أشكر الله -تعالى- على فضله وإنعامه علي بالتوفيق لإنجاز هذا البحث المتواضع. وأتقدم بالشكر الجزيل مع العرفان بالفضل للقائمين على أمر هذا الصرح العلمي بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

كما أتقدم بالشكر الوافر مع التقدير والعرفان إلى الدكتور المشرف -صالح عومار- لتقبله الإشراف على هذه الرسالة وسعة صدره وتوفير وقت لهذه الرسالة رغم ضيق وقته وكثرة أعبائه فجزاه الله خير الجزاء.

الفصل الأول

الحداثة في سياقها التاريخي

وفي هذا الفصل تمهيد وأربعة مباحث.

المبحث الأول: مفهوم الحداثة في اللغة والاصطلاح الفلسفي.

المبحث الثاني: تاريخ ظهور الحداثة.

المبحث الثالث: المرتكزات التي قامت عليها الحداثة.

المبحث الرابع: مستويات الحداثة وأنواعها.

تمهيد

شهد النصف الثاني من القرن العشرين كثيرا من التحولات الفكرية والاجتماعية والثقافية فبين حين وآخر يظهر مذهب أو دعوة إلى منهج جديد، والمسلم وهو يعيش في أحداث عصره لم يكن بعيدا عن تلك التيارات والمذاهب والمناهج فهو سريع التأثر بتزعانها انبهارا بالجديد أو تمثلا له أو نقدا وهذه ظاهرة عامة، لأن الإنسان لا يعيش منعزلا عن مجتمعه بعيدا عن الحركات الفكرية في العالم وهو يرى التقدم العلمي الذي يجوب الدنيا والفكر الحديث الذي تروج له وسائل الاتصال.

ومن جملة هذه التيارات والمذاهب "الحداثة"، ذلك التصور الغربي للفكر الحديث تحمل في طياتها أفكار وقضايا، مضمون فكري ثقافي، رؤية فلسفية للكون والحياة وللوجود الإنساني، ولمكانة الإنسان في هذا الكون على نحو خاص.

ذلك النتاج الفلسفي والفكري الذي تشكل وترعرع في وسط تاريخي ثقافي اجتماعي غربي، له بيئته، واشتراطاته الخاصة به، وله أخلاقه وقيمه ومعاييرته التي جعلت من هذه الفلسفة، فلسفة تقوم على أسس ومبادئ وكيفيات ومناهج وطرائق خاصة بها، وعلى مفاهيم وتصورات لا تصلح إلا لبيئتها ولثقافتها، خاصة في أكثر المجالات حساسية عند الناس الدين والأخلاق.

المبحث الأول

مفهوم الحداثة في اللغة والاصطلاح الفلسفي

لفظة الحداثة «من المصطلحات الغامضة لجدتها وتداخل قضاياها واختلاف أنصارها أحيانا، ومن المصطلحات الواضحة عند بعضهم أحيانا أخرى، وقد وُصفت بأنها مصطلح مراوغ لم يشع إلا في السنوات الأخيرة، على الرغم من وجود لفظة "الحداثة" في اللغة العربية»¹.

المطلب الأول: تعريفها لغة.

جاء في لسان العرب في (مادة حدث): الحديث: نقيض القديم والحدوث نقيض القدمة، حدث الشيء يحدث حدثا وحادثة، وأحدثه فهو محدث، وحدث أمر أي وقع².

فالحدائفة بهذا المعنى ترادف الجدة، فتأتي للدلالة على الشيء الجديد.

وتأتي الحداثة كذلك بمعنى الشباب وحادثة السن، جاء في لسان العرب كذلك: حداثة السن كناية عن الشباب وأول العمر، ويقال رجال أحداث السن وحدثانها وحدثاؤها، ويقال هؤلاء قوم حدثان بمعنى جمع حدث وهو الفتى³.

والحدائفة كذلك أول الشيء وبدايته. كأن يقال أخذ الأمر بحدثه؛ أي بأوله وابتدائه⁴.

فحدائفة الأمر «أوله وابتدائه وطراءته، وفي الأدب والفن: مصطلح أطلق على عدد من الحركات الداعية إلى التجديد والثائرة على القديم في الآداب الغربية، وكان لها صداها في الأدب العربي»⁵.

¹ - أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي، ص 239.

² - ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، 852/1.

³ - المصدر نفسه، 852/1.

⁴ - المصدر نفسه، 851/1.

⁵ - أحمد أبو حاققة: معجم النفائس الوسيط، ص 230.

نلاحظ أن لفظة حداثة في كلام العرب تحمل خاصية التجديد والحدوث بعد أن لم يكن ولكن هذا المعنى غير مراد في بحثنا هذا، إذ المراد بالحداثة هنا هو «البحث عما هو حديث»¹.
إذ هذه الدلالة للفظه الحداثة هي السائدة في الخطاب الحداثي المعاصر، العربي منه والغربي على حد سواء.

فمصطلح "الحداثة" عندهم لا يوظف بمعناه التراثي العربي وإنما بمعناه الغربي المعاصر فنجد عندهم "الحداثة" ترد مرادفة للتنوير والعقلانية والمعاصرة وغيرها من المفاهيم السائدة في الخطاب الفلسفي الغربي»².

يقول الدكتور عابد الجابري: «الحداثة عندنا كما تتحدد في إطار وضعيتنا الراهنة هي النهضة والأنوار وتجاوزهما معاً والعمود الفقري الذي يجب أن تنتظم فيه جميع مظاهرها هو العقلانية والديمقراطية»³.

أما أصل كلمة حداثة Modernité الفرنسية أو Modernity الإنجليزية مشتقة من الفعل Modène «الذي يقابله في اللاتينية Modernus و ذلك ابتداءً من القرن السادس Modernus تأتي من كلمة Modo»⁴، التي تعني الآن أو مؤخراً أو حالياً، «وقد استعملت بهدف التمييز بين الماضي الروماني الوثني والحاضر النصراني الذي لم يكن قد مضى زمن طويل على الاعتراف به رسمياً»⁵.

أما لفظ حداثة Modernité فلم يأخذ معناه ودلالته إلا في القرن 19م، وقد ارتبط بأعمال "شارل بودلير" (1821م-1861م) الذي يعتبره أغلب الدارسين أبا للحداثيين لأنه أول من حاول تقديم صياغة نظرية للحداثة»⁶.

¹- Le petit Larousse, p698.

²- العمري مرزوق: إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر، ص57.

³- الجابري محمد عابد: التراث والحداثة، ص24.

⁴- أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، 822/2.

⁵- فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص20.

⁶- المصدر نفسه، ص21.

«واستعمل بكثرة لفظ حديث Moderne منذ القرن العاشر في المساجلات الفلسفية أو الدينية، ويكاد يستعمل دوماً بمعنى ضمني للدلالة على الانفتاح والحرية الفكرية، وإما بمعنى عامي للدلالة على الخفة وحب التغيير لأجل التغيير».¹

وفرّق الباحثون بينها وبين العصرية التي بدأت مهداتها من القرن 16م، وهي تفرقة جاءت من الاختلافات في اشتقاق اللفظتين فكلمة Modernité تعني الحداثة، وكلمة Modernisme تعني "العصرية" أو "الحداثيّة" أو "الحداثويّة".²

وهذا التفريق ناشئ عن الخلط والالتباس الواقع في معنى مصطلح "الحداثة" في اللغة العربية في بدء استعماله ودورانه على الأقلام والألسنة. بمعنى الجِدّة، فظنوا أن هذا المعنى منصرف إلى الجديد، وربما جعلوه. بمعنى المعاصر.

ومن أجل رفع هذا الالتباس أصبح بعض كتابنا في هذه الأيام يستعملون صفة "الحداثي" بإضافة ياء النسبة إلى المصدر، ومنهم من يزيد في التوضيح فيقول "الحداثيّة" للتفريق بينها وبين "الحداثة". بمعنى الجِدّة، ثم هناك من أغرب فاستعمل للمصدر لفظة "الحداثويّة"، وللصفة لفظة "الحداثوي". كل ذلك ليشبّوا لهذا المصطلح إنفراده. بمعنى خاص، وامتنازه عن غيره.

المطلب الثاني: مفهوم الحداثة في الاصطلاح الفلسفي.

إن الحديث عن "الحداثة" ذو شجون لأنها أحداثات أو مجموعة من الحركات وليست حركة واحدة أو حداثة واحدة وهي ليست سمة أمة أو قطر، وإنما هي سمة العالم الجديد بصور مختلفة، تسعى إلى تغيير العالم الذي يشهد حركة فكرية واسعة المدى، لهذا فإنه من الصعوبة ضبط مفهوم دقيق للحداثة، وهذا ما سنلاحظه من خلال جملة من التعاريف.

ولعل بودلير أقدم من عرفها بقوله: «ما أعنيه بالحداثة: هو العابر والهارب والعرضي، ونصف الفن الذي يكون نصفه الآخر هو الأبدي والثابت».³

¹ - أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، 1/ 822.

² - أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي، ص 239.

³ - المصدر نفسه، ص 240.

وقد سلف القول أنه أول من حاول تقديم صياغة نظرية للحداثة، وتفاوت فهمها باختلاف تعريفاتها واتجاهات النقاد والباحثين فهي: «إزالة الحدود الأدبية التقليدية بين الأقطار».¹

وهي عند بعض الأمم: «ضرورة ملحة في تطوير تراثها الأدبي والفني وعدتها بعض الأمم ثورة عابرة».²

وهي: «مشكلة حضارية وجمالية في آن واحد».³

وهي: «ظاهرة تاريخية متطورة، ظاهرة واكبتها فترات من التأزم والتألف»⁴، وهي «ازدراء التراث، وضرب كل الصيغ التقليدية الراسخة في تدبير التجارب وتأملها».⁵

وهي: «مفهوم حضاري أولاً، هو تصور جديد تماماً للكون والإنسان والمجتمع».⁶

يقول جون بودريار: «أن الحداثة، ليست الحداثة مفهومًا سوسولوجيًا أو سياسيًا أو تاريخيًا بحصر المعنى، وإنما هي صبغة مميزة للحضارة، تعارض صبغة التقليد أي أنها تعارض جميع الثقافات السابقة والتقليدية، فأمام التنوع الجغرافي والرمزي لهذه الثقافات تفرض الحداثة نفسها وكأنها واحدة متجانسة مشعة عالميا انطلاقًا من الغرب ويتضمن هذا المفهوم إجمالًا الإشارة إلى تطور تاريخي بأكمله وإلى تبدل في الذهنية».⁷

وهذه التعريفات والأقوال تؤيد أن مفهوم الحداثة غير مستقر إذ تتفاوت باختلاف الاتجاهات والنقاد والباحثين، وهو تفاوت يفضي إلى إشكالية فهم الحداثة فهمًا علميًا دقيقًا.

وعلى العموم يمكننا القول: «أن الحداثة عمومًا مذهب يدعو إلى التجديد الاجتماعي والثورة على الكنيسة من خلال النقد التاريخي المعاصر».⁸

¹ - أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي ، ص240.

² - المصدر نفسه ، ص240.

³ - المصدر نفسه، ص240.

⁴ - المصدر نفسه، ص241.

⁵ - المصدر نفسه، ص241.

⁶ - المصدر نفسه، ص241.

⁷ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص21.

⁸ - Le Petit Larousse, p698.

أو هي أزمة الفكر الغربي، وما يدلنا على ذلك الانقلاب الحاصل على الحداثة والمتمثل في تيار ما بعد الحداثة Postmodernisme*، وهي الحركة التي تقوم على الدعوة إلى تعديل أو رفض الأسس التي تركز عليها الحداثة «كرد فعل نقدي لمشروع الحداثة، وكتعبير عن فشل مشروع الحداثة».¹

ويعد نص "جون فرانسوا ليونارد" (1924-1998) الذي ظهر سنة 1979م بعنوان La Condition Postmoderne أو الشرط المابعد حداثي، أول نص يطرح الأفكار الأساسية لما بعد الحداثة، التي يمكن إجمالها في الاعتراض على مختلف مُثُل الحداثة كالتقدم والحرية والعقلانية والإقرار بفشل مشروع الحداثة.²

المطلب الثالث: مميزات الحداثة

إن تلك التعريفات والأقوال السابقة لمفهوم الحداثة وإن كانت لم تحدد لنا مفهوم الحداثة بصورة دقيقة، فإنها تعطينا الملامح والسمات العامة لها، فهي تمتاز بـ:

- الشمولية: «إذ ليس هناك وجه واحد للحداثة، وهي ليست محصورة في جانب حياتي واحد أو فكري واحد، لأن الحداثة مفهوم حضاري شمولي يطال كافة مستويات الوجود الإنساني»³، فهي «مجموعة من الحركات وليست حركة واحدة، وهي ليست سمة أمة واحدة أو قطر وإنما هي سمة العالم الجديد الذي يشهد نهضة فكرية واسعة المدى، وحركة علمية بعيدة المنحى، وثورة عارمة تسعى إلى تغيير العالم».⁴

¹ - سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص125.

² - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص24.

³ - المصدر نفسه، ص21-22.

⁴ - أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي، ص238.

* ظهر مفهوم ما بعد الحداثة أول ما ظهر عند المؤرخ البريطاني الشهير (تويني-1959م) فجعله يدل على أمارات ثلاثة ميزت الفكر والمجتمع الغربيين، بعد منتصف القرن العشرين وهي: "اللاعقلية والفوضوية والتشويش".

● **أما ظاهرة تاريخية:** بمعنى أنها تختلف من وقت لآخر ومن مكان لآخر، «وهي ككل الظواهر التاريخية مشروطة بظروفها محدودة بحدود زمنية ترسمها الصيرورة على خط التطور، فهي تختلف إذن من مكان لآخر من تجربة تاريخية لأخرى، الحداثة في أوروبا غيرها في الصين، غيرها في بلد آخر... في أوروبا يتحدثون اليوم عن ما بعد الحداثة باعتبار أن الحداثة ظاهرة انتهت مع نهاية القرن 19م بوصفها مرحلة تاريخية قامت في أعقاب عصر الأنوار الذي جاء هو نفسه في أعقاب عصر النهضة».¹

● **مقابلة التقليد:** «فقد جاءت لاجتثاث شأفة الأسطورة والتحلل من إيسار التقليد عن طريق النقد ومن خلال أعمال الفكر العقلاني»²، فهي تمثل القطيعة مع الماضي والانفصال عنه، «وهي في جوهرها عملية انتقالية تشتمل على التحول من نمط معرفي إلى نمط معرفي آخر، يختلف عنه جذريا، وهي انقطاع عن الطرق التقليدية لفهم الواقع وإحلال أنماط فكرية جديدة».³

● **ارتباطها بالمسار الأوروبي:** ارتبطت بالمسار التاريخي للمجتمعات الأوروبية، لذا نجد أن المفكرين العرب والمسلمين ممن تأثروا بالحداثة أصبحوا ينادون بحداثة إسلامية، وانطلاقا من منظور أسلمة الحداثة يقول عابد الجابري: «وحتى وإن سلمنا بأن الحداثة الأوروبية هذه تمثل اليوم حداثة عالمية فإن مجرد انتظامها في التاريخ الثقافي الأوروبي، ولو على شكل التمرد عليه يجعلها حداثة لا تستطيع الدخول في حوار نقدي مع معطيات الثقافة العربية لكونها لا تنظم في تاريخها».⁴

من هذا يتبين لنا أن الحداثة هي «النمط الحضاري الذي بلغته المجتمعات الغربية بداية من منتصف القرن 19م والذي كان نتيجة لتطورات عديدة وشاملة لجميع المستويات الفكرية، السياسية، الاقتصادية، الدينية والاجتماعية».⁵

¹ - الجابري محمد عابد: التراث والحداثة، ص167.

² - سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص134.

³ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص22.

⁴ - الجابري محمد عابد: التراث والحداثة، ص16.

⁵ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص22.

● **النقد الذاتي:** وذلك بفضل الحركة النقدية التي رافقت الفكر الغربي منذ لحظة الحداثة الأولى، وما زالت ترافقه حتى الآن، وذلك على الرغم من المآزق الديني الأخلاقي النفسي الاجتماعي الذي يعاني من آثاره ونتائجه على المستوى الفردي والاجتماعي، بل «يمكن أن نعتبر أن النقد هو العلامة الفارقة للوعي الحداثي ومبدأ كل المبادئ الحداثية كالتقدم والعقلانية والتقنية والعلم وغيرها»¹ وهذا النقد الذي تمارسه الحداثة على نفسها هو نتيجة للقلق المتمثل في المزاج المسيطر على الحداثة.

يقول أحد الباحثين «إننا لا نبالغ لو قلنا إن العلامة الأكبر للحداثة هي رسالة العداة للحداثة التي تبشها الحداثة والتي تتسم بالنقد الذاتي، والتدمير الذاتي وهي طبقا لقانون بودلير؛ جلال نفسه»²

خلاصة:

وكخلاصة لهذا المبحث يمكننا القول أن الحداثة رغم كثرة تعاريفها وكثرة الدارسين لها إلا أنها تبقى غامضة غير واضحة المعالم، وكثرة هذه التعاريف والأقوال التي مرت بنا تؤيد أن مفهوم الحداثة غير مستقر إذ تتفاوت باختلاف الاتجاهات والنقاد والباحثين، وهو تفاوت يفضي إلى إشكالية فهم الحداثة فهما علميا دقيقا.

وهي على العموم حركة ترمي إلى التجديد في كل شؤون الكون بحيث يقتحم الجديد وغير المكرر مختلف مجالات الحياة.

¹ - ينظر: سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص131.

² - آلان تورين: نقد الحداثة، ص141، نقلا عن، فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص24.

المبحث الثاني

تاريخ ظهور الحداثة.

كانت الدعوة إلى الحداثة قد مرت بمراحل مختلفة حيث «يميز أغلب المؤرخين بين الأزمنة الحديثة والعصور الوسطى، انطلاقاً من حوادث تاريخية مهمة كسقوط القسطنطينية سنة 1453* واكتشاف القارة الأمريكية سنة 1492. ففي هذه الفترة يبدأ انتقال المجتمعات الأوروبية من العصور الوسطى، ويبدأ تشكل الحداثة».¹

وذلك من خلال المرور بعصرين مهمين من تاريخ أوروبا؛ عصر النهضة وعصر الأنوار.

المطلب الأول: عصر النهضة.

النهضة Renaissance اصطلاح يستخدم في تاريخ الفلسفة للإشارة إلى المذاهب العامة الاجتماعية والفلسفية التي ظهرت في أوروبا (بصفة مبدئية في إيطاليا). «خلال فترة انهيار الإقطاع وقيام المجتمع البرجوازي الأول من القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن السابع عشر».² وكانت هذه المرحلة الزمنية غنية بالأحداث، واعتبرت نقطة تحول من العصر الوسيط إلى العصر الحديث.

«ولعل أول من أطلق هذه اللفظة تعبيراً عن قيام مثل هذا الوضع الحضاري الذي يختلف كلياً عن وضع الأجيال الوسطى، هو على ما نعتقد الناقد الفني جورج فاساري، في كتابه: "سير مشاهير المهندسين والرسميين والنقاشين الإيطاليين، منذ سيمابو إلى يومنا هذا"، في طبعته الأولى التي صدرت في مدينة فلورنسا عام 1550».³

¹ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص26.

² - م.رونثال-ب، بودين: الموسوعة الفلسفية، ت: سمير كرم، ص552.

³ - رولان موسنييه، انتران موريس كوزيه: تاريخ الحضارات العام، 19/4.

* - Histoire Moderne Celle Qui Concerne La Période Qui va de La chute de Constantinople 1453 a la fin de ^{XVIII.E.S}, Le petit Larousse, P697.

تميزت هذه المرحلة بالعودة إلى الأدب القديم (أي الأدب اللاتيني الملحق باليونانية) ومن إيطاليا انتشرت الآداب إلى كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وهولندا وقد انتشرت هذه الآداب بسرعة بفضل اختراع الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي.

● التزعة الإنسانية:

«فكانت النهضة قد تمحورت حول العودة إلى الثقافة القديمة وثورة على ما استحدث العصر الوسيط من أدب وفلسفة وفن وعلم ودين وطرق في الحياة السياسية والاقتصادية، وكانت هذه الثقافة تنضح بالوثنية، لذلك انتشرت الوثنية في الأفكار والأخلاق ورأى فيها فريق كبير من الغربيين صورة إنسان الفطرة والطبيعة واعتبروا دراسة القدماء كفيلاً وحدها بتكوين الإنسان بكل معنى الكلمة فسميت هذه التزعة بالتزعة الإنسانية (Humanisme) أو المذهب الإنساني (Humaniste)»¹.

وبصرف النظر عن دقائق الحوادث وتفصيلها وجدنا في هذا العصر نزعتين مختلفتان من حيث التأثير، قوة وضعفاً ومن حيث الظهور سرعة وبطأ وهما في الوقت ذاته ثورتان «ثورة في التفكير والجمال، وثورة في العقيدة الأخلاقية والدينية هاتان الثورتان هما النهضة والإصلاح الديني»².

وجاءت اكتشافات «كوكومبسي، وغاسكودي غاما وماجلان في أواخر القرن الخامس عشر، بمعلومات كثيرة عن شعوب كانت بمعزل عن النصرانية وكان لها أديان وأخلاق فظهرت فكرة الدين الطبيعي والأخلاق الطبيعية، وهكذا تكونت في الغرب النصراني نظرية جديدة في الإنسان تقنع بما يسمى بالطبيعة»³.

أما في الميدان العلمي «فقد كانت الثورة الفلكية التي أحدثها كوبرنيك بإعلانه لنظرية مركزية الشمس عوض مركزية الأرض للكون أهم إسهامات عصر النهضة لأنها أحدثت تحولاً أساسياً في التصور الأوروبي للكون لأنها قلبت العديد من التصورات والنظريات العلمية»⁴.

¹ - كميل الحاج: الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، ص 615.

² - نور الدين حاطوم: تاريخ عصر النهضة الأوروبية، ص 74.

³ - كميل الحاج: الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، ص 615.

⁴ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص 28.

وكان الأمراء الإيطاليون يبحثون عن زيادة الترف فشجعوا العلوم والفنون والصناعات فاندفع الناس إلى استخدام القوى الطبيعية والبحث عن قوانينها فخرج العلم الآلي إلى التطبيق وتغززت هذه الاتجاهات العلمية مع غاليلي وكبلر وليوناردو دافانشي¹.

في هذه الأجواء أحس الإنسان بسلطانه على الأرض ومن ثم اتسعت السماء أمام ناظره مع اختراعه التلسكوب فأحس بالكبرياء والطموح ما لم يحسه من قبل، والتقى هذا الإحساس في نفسه بما أوحى به المذهب الإنساني في الأدب والدين فشعر بالتححرر والقوة والثقة بمستقبل الإنسان وتقدمه.

وكان من مظهر المذهب الإنساني العمل على سلخ الفلسفة عن الدين بل العمل على إقامة فلسفة معادية للدين، «وقد تسرب المذهب الإنساني إلى النصرانية نفسها، وإذا بالبروتستانتية التي كانت في البدء حركة إصلاح ديني Réforme Religieuse "احتجاجاً على الغفرانات" ودعوة إصلاح الكنيسة والعبادة تتحول إلى دين يقوم على "الفحص الحر" أي الفهم الخاص للكتاب المقدس ثم تناولت العقائد بالفحص الحر وهكذا أضعفت علم اللاهوت وقد شرع مارتن لوثر (1483-1546) وآخرون في إنشاء كنائسهم المستقلة»².

وهي الحركة الإصلاحية بزعامة مارتن لوثر التي عرفت فيما بعد بالمذهب البروتستانتية، حيث دعت إلى حرية تأويل الكتاب المقدس وهكذا لم يعد هناك خوف من مراجعة الأفكار والنظريات التقليدية السائدة في الفكر النصراني.

وقد لعب الإنسانيون الدور الرئيس في حضارة عصر النهضة إذ كان موضوع الفردية والدعوة إلى الرفع من قيمة الفرد من الأولويات الفكرية الأساسية للترعة الإنسانية فاعتبر الإنسان معجزة عظيمة جديدة بأن ينصب كل الاهتمام عليها، ومن الضروري أن يكون الإنسان مسؤولاً عن صنع حياته بأسرها.

«والهدف من وراء هذا الاهتمام بالإنسان، هو إرادة التححرر من اللاهوت ومفهومه التقليدي المنطوي على نظرة فوق تاريخية للإنسان»³.

¹ - كميل الحاج: الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، ص616.

² - المصدر نفسه، ص616.

³ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص28.

وهكذا عرفت النهضة الأوروبية ظهور حركتين فكريتين تكمل إحداها الأخرى، «هما: التزعة الإنسانية ونشأة العلوم الطبيعية كبديلين لوجهة النظر اللاهوتية في فهم الإنسان والعالم، فثمة شيئين يميزان عصر النهضة عما سبقه من عصور: اكتشاف العالم واكتشاف الإنسان».¹

فكان لعصر النهضة صدى قوي على مختلف المستويات باستقلال العلم والفلسفة عن الدين، فتكون هناك فلسفة إحادية. «فكان هذا العصر زاحر بكل المذاهب الفكرية أتباع لأفلاطون يستمدون منه أسباب دين طبيعي، وفيه رشديون يذيعون للإلحاد تحت شعار أرسطو و ابن رشد، وفيه نقاد يشككون في أصل الأخلاق ومبادئ المعرفة، وفيه فلاسفة تختلط في أذهانهم كل الميول فيخرجون بمذاهب غامضة ومختلفة».²

وهكذا نستطيع أن نقول «من خلال هذا العرض المقتضب للملامح الرئيسية لعصر النهضة، يمكن القول أنه رغم الطابع الانتقالي لعصر النهضة، إلا أن الحركات الفكرية التي شهدتها تعد من جهة مساهمة في إحداث نوع من القطيعة مع كل ما هو تقليدي، ومن جهة أخرى فإن أفكار النهضة الفلسفية والعلمية تعد القاعدة الأساسية التي سيتم تطويرها في أثناء ما يسمى بعصر التنوير، والتي ستشكل فيما بعد مقدمات الحداثة».³

المطلب الثاني: عصر الأنوار Lumière.

يشير التنوير أو فلسفة الأنوار La Philosophie Des Lumière إلى «الحركة الفلسفية التي ازدهرت في أوروبا أثناء القرن الثامن عشر الميلادي والتميزة ببروز فكرة التقدم وبتحدي التقليد والسلطة والدعوة للإيمان بالعقل، وبالآثار التهذيبية للتعليم وبالذعوة إلى التفكير وإلى الحكم ذاتيا على الأمور».⁴

¹ - فارح مسرحي: المصدر السابق ، ص28.

² - كميل الحاج: الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، ص616.

³ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص30.

⁴ - أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، 759/1.

فقد كان عصر التنوير هو نقطة التحول في الفكر الغربي ومقدرات العلم والحضارة لتحقيق الأهداف التي رسمتها فلسفة الأنوار من أجل تغيير الأوضاع التي كانت السائدة في العصر الوسيط على مكنتسات عصر النهضة تمهيدا لعصر جديد يقوم على الفكر الحر والفحص المطلق ونبذ كل قديم.

● مميزات عصر الأنوار.

«حيث تميز القرن 17م ومن وجهة النظر الفلسفية بميزتين أساسيتين، مهدتا لعصر القرن التالي إلى حد بعيد؛ أما الميزة الأولى فهي ظهور المنهج التجريبي الذي كانت بداية إرساء خطواته مع "فرانسيس بيكون" بنقده للمنطق الأرسطي الذي كان منهجا للتعليم الكنسي، أما الميزة الثانية فهي بروز الدعوة إلى العقلانية وتأسيس المنهج العقلي الذي ظهرت معالمه مع "رينيه ديكارت" في مقاله للطريقة»¹، ولفحت فلسفة "بيكون" هذه بقية أوروبا حيث انتشر المنهج التجريبي في الأوساط العلمية بشكل ملفت وسريع، وهذا تماشيا مع سرعة الأحداث وانقلابها في ذلك العصر.

فقد «سعى "فرانسيس بيكون" إلى تخليص الفكر البشري من التقاليد الأفلاطونية والأرسطية بالتنظير للمنهج التجريبي، حيث رأى أن المنطق الأرسطي غير مفيد للكشف عن الحقيقة؛ لأنه يجبرنا على التسليم بنتيجته ولا يكشف شيئا جديدا، ويعد "بيكون" أول من حاول وضع صورة كاملة للمنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة والتجربة»²، والذي امتد إلى بقية علماء وفلاسفة عصره ومن بعدهم.

أما "ديكارت" الذي رفض أن يكون للعلم أساس سوى اليقين المطلق و«الذي يعده الكثير من المؤرخين أباً للفلسفة الحديثة، فقد كان هدفه نقل المعرفة وموضوعاتها من الكونيات الإلاهية إلى الفيزياء، ومن نظام العلل الأولى إلى أنظمة الميكانيكا والتخلي عن النظر بعين الله إلى العالم»³. وقام بوضع قواعد المنهج العقلاني في كتابه "مقال الطريقة" الذي سار عليه العديد من الفلاسفة فيما بعد.

¹ - فارح مسرحي، الحداثة في فكر محمد أركون ، ص31.

² - المصدر نفسه، ص31.

³ - فؤاد كامل وآخرون: الموسوعة الفلسفية المختصرة، ص195.

وانتشر في عصر الأنوار ما يسمى بالموسوعات «إذ سيوفر هذا المشروع في هذه الحالة عددا كبيرا ممن يفكرون بأنفسهم، وهذا ما يبين أهميته»¹.

وقد قام عصر التنوير على أسس واضحة رسمتها الفلاسفة الحديثة التنويرية من خلال محافلها ورجالها لقيادة الفكر الجديد في أوروبا:

- مواجهة صاحبة عنيفة للنصرانية ونقد قاس للكتاب المقدس قام به عدد كبير من الكتاب، وعلى رأسهم: نتشه.

- «استغلال واضح لمفاهيم النظريات الجديدة، ومن أبرزها نظرية "داروين" البيولوجية، وتحويل لنظرية التطور، وتوجيهها إلى نظرية اجتماعية عامة.

- ظهرت فكرة الموسوعة التي قام عليها رجال من أتباع الفكر الإلحادي وعلى رأسهم روسو وديدور»².

- فكرة التقدم.

كما ارتبط عصر التنوير «بفكرة التقدم أو التحسن Le Progrès فإذا كانت النظرة النصرانية لتاريخ العالم تتلخص في "مدينة الله" التي بشر بها القديس "أوغسطين" (354-430م) أين تتحقق الدولة المثلى لا عن طريق التحسينات المستمرة التي ينجزها الإنسان على الأرض وإنما عن طريق الوعد بعودة المسيح، فإن فلاسفة الأنوار رأوا العكس تماما، ففي نظر "كوندروسيه" (1743-1794م) مثلاً يمكن للإنسان أن يتقدم تقدما لا حدود له باتجاه الخلاص الطبيعي الذي يتم على هذه الأرض وفي هذا العالم»³.

وكان شعار التنوير العلم للجميع، وكانت روح التنوير إلحادية، بل وشديدة العداء للكنيسة وللسلطة متمثلة في الدولة «وهناك شبه إجماع على أن "فولتير" في القرن الثامن عشر هو حامل لواء نزعة التنوير والشك والإلحاد وهدم ما يطلق عليه الفكر الديني ثم جاء بعده "إميل زولا" وأصحاب الموسوعة»⁴.

وبصورة عامة دارت فلسفة عصر التنوير حول موضوعين أساسيين:

¹ - بومدين بوزيد وآخرون: قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، ص147.

² - أنور الجندي: الإسلام في مواجهة الفلاسفة القديمة، ص243.

³ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص152.

⁴ - أنور الجندي: الإسلام في مواجهة الفلاسفة القديمة، ص245.

أولهما: الفلسفة السياسية وظهور نظريات العقد الاجتماعي في أشكالها المختلفة "هوبز" "لوك" "روسو".

ثانيهما: نظرية المعرفة من خلال أعمال "لوك"، "بيركلي"، "هيوم" و وصولا إلى "كانط" الذي يعد أبرز فلاسفة التنوير.

ويؤكد هؤلاء المؤرخون التابعون لتيار التنوير على أن «العقل الأوروبي حين تحرر من عبودية الكنيسة تخطى الحدود ووطد عزمه تدريجيا على العداة لكل شكل من أشكال السلطان الروحي على الإنسان ومن ثانيا هذا الخوف الباطن ولثلا تعود تلك القوى التي تدعي السلطان الروحي مرة ثانية إلى التغلب أقامت نفسها زعيمة لكل ما هو ضد الدين. لقد رجعت أوروبا إلى ارثها الروماني»¹.

- نتائج فلسفة الأنوار.

مما سبق نستنتج «أن لحركة التنوير أثرا كبيرا في بلورة وتطوير أفكار مركزية في تشكيل الحداثة، كفكرة الذاتية، العقلانية، الحرية، الإرادة العامة، والتسامح، وهي الأفكار التي تمخض عنها واقع مغاير تماما لما سبق»².

وقد أثرت آراء التنوير على المجتمعات الأوروبية وساهمت في الإعداد للثورات التي انطلقت فيما بعد لتعم معظم البلدان الأوروبية.

«واحتتم القرنين 17 و18م بالثورة الفرنسية التي أسست الدولة المركزية الديمقراطية التي تقوم على الدستور، وحقوق الإنسان، ويظهر التقسيم الاجتماعي للعمل، يضاف إلى هذا تطور كبير في وسائل النقل والاتصال، وبذلك أصبحت الحداثة نمطا حياتيا وممارسة اجتماعية "Mode De Vie"، و واقعا موضوعيا قائما بذاته»³.

¹ - المصدر نفسه، ص249.

² - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص36.

³ - المصدر السابق، ص37.

خلاصة:

من خلال ما سبق فإنه يمكن القول أن الحركات الفكرية التي شهدتها عصر النهضة قد كان لها الدور الكبير في إحداث القطيعة مع كل ما هو تقليدي، ومن جهة أخرى فإن أفكار النهضة الفلسفية والعلمية تعد القاعدة الأساسية والتي تم تطويرها في أعقاب ما يسمى بعصر التنوير والذي شكل فيما بعد مقدمات الحداثة الأساسية، وقد ساهم رواج الفلسفات التغريبية التي غزت العالم الإسلامي في ظهور تيار الحداثة العربية، وقد شكلت الحملة الفرنسية على مصر وكذلك البعثات التعليمية إلى الخارج النواة الأولى لها.

المبحث الثالث

المرتكزات التي قامت عليها الحداثة أو المقومات الفلسفية للحداثة.

من خلال العرض السابق لمسيرة تكون الحداثة يمكننا استنتاج بعض الثوابت التي قامت عليها الحداثة، والمقومات الفلسفية الأساسية التي انبنت عليها عبر مسيرتها وذلك من خلال نمط تكوينها، وعملها، فما هي هذه المرتكزات.

المطلب الأول: الذاتية.

لم يعرف الفكر الغربي من الفكر غير ما يستمد من الذات، ووعي الإنسان لذاته أصبح أساس كل فكر يقوم لدى الإنسان، «حيث أصبحت الفلسفة، والفكر الأوروبي ابتداء من (ديكارت 1596-1650) تحليلاً للوعي وتحليلاً لملكاته وقواه، وانطلاقاً من وعي الإنسان لذاته وحده يستطيع أن يقوم بوصف لظواهر العالم، ويومئذ نجد "الأنا" وقد أصبحت مناط كل ما هو موجود».¹

ومن خلال ذلك تشكل المفهوم الفلسفي للإنسان كذات في الفكر الغربي الحديث أو في الفلسفة الحديثة، وتأسست الحداثة على قاعدة الرؤية الذاتية للعالم، أي أولوية الذات في النظر لقضايا الكون والمعرفة والوجود الإنساني.

فالذاتية هي «عصر انبثاق تصورات الإنسان للعالم»²، وحيث أن الإنسان أصبح مقياساً لكل شيء، تأسست الرؤية الذاتية للعالم حيث «أصبحت الذاتية هي الأساس الفلسفي للحداثة أو هي التي شكلت قاعدة الحداثة في مجال الفلسفة»³، و«ذلك كله لتأكيد التزعة الإنسانية»⁴.

¹ - عثمان أمين: ديكارت، مقدمة الطبعة السادسة، ص28.

² - محمد الشيخ وآخرون: مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة، ص12.

³ - المصدر نفسه، ص 12-13.

⁴ - حسن حنفي: مقدمة في علم الاستغراب، ص446.

وبروز الرؤية الذاتية للعالم، هو «نتاج الأزمنة الحديثة، وبالتحديد هو نتاج الديكارتية، فمنذ لحظة ديكارت، أصبح الإنسان يستمد يقينيته من ذاته وليس كما كان الشأن عليه في العصور الوسطى من تعاليم عقيدة أو سلطة أخرى غير سلطة ذاته».¹

وبذلك وقع للفكر تغيير عميق المدى، وتم توجيه الفكر الغربي الحديث وجهة جديدة نحو تحقيق غايات إنانية، كان الفكر الغربي يصبوا إليها في ذلك الوقت للتخلص من استبداد الكنيسة، وسيطرة الباباوات و طغيانهم على الناس باسم الدين.

«فاختلط بذلك العقل باللاعقل، سواء أكان ذلك على المستوى النظري المحض أم كان ذلك على المستوى العملي التطبيقي».²

انكافاً إذا عالم الآلهة على ذاته وأفل حضورها في العالم، بعد أن أجبرها الإنسان على أن تترك له السيادة، فثمرت انتصار الحداثة هي تحرير الروح واستقلالية الروح البشرية، وتعامل الإنسان مع نفسه كذات واعية، سيدة، مريدة وفعالة.³

المطلب الثاني: العقلانية أو العقلنة Rationalité.

بعد أن سادت نزعة التنوير في القرن الثامن عشر وهي التزعة التي آمنت بأن العقل هو جوهر الإنسان، حيث أدت هذه التزعة إلى الإفراط في تقدير العقل و اعتباره المعيار الأوحد في معرفة الحقيقة، وهو ما أدى إلى التفريط في الحقيقة الأخرى التي تأتي من مصادر أخرى غير العقل، خاصة تلك التي تأتي من الوحي المتزل من السماء، ومن هنا يذهب الكثير من المفكرين إلى أن الحداثة نحلة عقلية فهي عندهم «رؤية جديدة للعالم مبنية على مبدأ العقلية».⁴

¹ - محمد الشيخ وآخرون: مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة، ص12-13.

² - سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص103.

³ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص39.

⁴ - محمد الشيخ: مسألة الحداثة في الفكر المغربي المعاصر، ص206.

والعقلانية أو العقلنة تستهدف أصلاً رفع عائق "الغيبية" أي الميتافيزيقا وذلك من خلال عقلنة الفكر العلمي، وذلك «بفصل العلم عن التصورات الدينية والإيديولوجية، والسياسية، واعتماد العقل البرهاني والتجريب، وترك كل ما لا يكون مقبولاً برهاناً»¹.

فخطة التعقيل أو العقلنة تدعو إلى قراءة النص الديني وفهمه عقلياً وتفسيره من خلال معطيات العصر، يقول الدكتور طه عبد الرحمان: «وآلية التنسيق التي تتوسل بها خطة التعقيل في إزالة هذا العائق أي عائق الغيبية المتمثل في الوحي طبعاً هي التعامل مع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بكل وسائل النظر والبحث التي توفرها المنهجيات والنظريات الحديثة قاصدة بذلك إلغاء الغيبية منها فانتهدت إلى تقرير المماثلة الدينية بين القرآن وسواه من النصوص الدينية»².

وتجلى ذلك في أعمال سينيوزا بصفة خاصة، من خلال قراءته النقدية للكتاب المقدس وكان ذلك نتاج دعوة فلاسفة التنوير إلى حق الإنسان في التفكير في المسائل الدينية بحرية.

المطلب الثالث: العدمية Nihilisme.

هو الرفض المطلق لكل ما هو موجود، وقد ظهرت العدمية في روسيا في القرن التاسع عشر وظهرت في مؤلفات بعض الأدباء، ثم تحولت فيما بعد إلى مذهب سياسي اجتماعي «وكان يقوم على انتقاد الأوضاع السياسية والاجتماعية والامتناع عن الاعتراف بشرعية القيود القانونية المفروضة على الأفراد»³.

والقول بالعدمية، هو القول بعدم وجود أي شيء مطلقاً ومن ثم نفي أية حقيقة أخلاقية وأية هيكلية للقيم.

¹ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص40.

² - طه عبد الرحمان: روح الحداثة - المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، ص176.

³ - كميل الحاج: الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، ص245.

وهو المبدأ الذي كان قد أسس له الفيلسوف الألماني (فردريك نتشه 1844-1900) وقصد به "لا قيمة للقيم" «أي ما كان في السابق مبادئ راسخة ثابتة ومثل عليا سامية صار عدماً، وبهذا أفقد نتشه القيم كل معنى أو حقيقة، لأن الحقائق في نظره مجرد أوهام...»¹.

وهذا المذهب الداعي إلى رفض القيم الأخلاقية المثالية ودعوته إلى التمرد، وصياغة مفاهيم جديدة مجاوزة لمفاهيم وتصورات الماضي عن الانسان هو نتيجة «لأفول عالم الآلهة لمقدساته، وإحساس الإنسان بالتغيير وفقدان المرجع الذي يستند إليه فجاء إعلان نتشه العدمية الكاملة أي التي لا تزعج من انهيار القيم وإنما تقول في مبدئها لقد انهارت القيم القديمة وهذا أمر غير مأسوف عليه لنضع لأنفسنا قيماً جديدة، أخرى غير القيم الميتافيزيقية»².

إن جميع الأشياء من حقائق وماهيات ومعايير والقيم الأخلاقية إنما هي نتاج التأويلات القديمة تلك التأويلات التي يصنعها الإنسان نفسه، و«ولعل القول بالعدمية يكمن في إعطاء حيز كبير للنسبية، واعتبار المجتمع مصدر للقيم وذلك وفقاً لمصلحه، وفكرة كون المجتمع منبعاً للقيم، وأن الخير هو ما يكون نافعا للمجتمع، والشر هو ما يؤذي سلامته وفعاليتها، هي عنصر جوهري في مفهوم الحداثة»³.

المطلب الرابع: الأنسة أو التأنيس Humanisme.

سبق وأن تناولنا موضوع الأنسة في المطلب الأول من المبحث الثاني عند الكلام على عصر النهضة، وأن كتاب عصر النهضة في بداية أمرهم كانوا يسمون حركتهم باسم الإحياء Restoration، حيث قصدوا بها إحياء التراث اليوناني القديم، كما عملت حركتهم على تمجيد الإنسان وإعلان حرّيته، ثم تطور هذا المصطلح، وهذا الفكر ليدل فيما بعد على الفكر الذي «يجعل من الإنسان معيار المعرفة الحقيقية ومنذ ذلك الحين والثقافة الأوروبية تمجد الإنسان،

¹ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص42.

² - المصدر نفسه، ص42-43.

³ - المصدر نفسه، ص43.

وأصبحت النزعة الإنسانية التي تجعل من الإنسان صاحب السيادة المطلقة على الأشياء والواقع والأحداث والعلاقات في الواقع الإنساني».¹

حيث جعلت من الإنسان «مركز الاهتمام الأول في هذا الكون وهو المصدر لكل حقيقة ولكل يقين، وما يريده هذا الإنسان هو الصواب وما لا يريده يسلبه ينفيه فلا يعترف به».²

وادعت الحداثة-بعد ذلك- أنها أعادت الاعتبار للإنسان «الذي أصبح ينظر إليه على أنه يسمو بإنسانيته ذاتها، لا بشيء خارجها عن النواقص والعيوب طالبا الكمال بروحه وجسمه ساعياً إلى السيطرة على العالم و تسخير له فائدته».³

فابتداءً بعصر النهضة ومروراً بمضامين الأفكار والمبادئ الإنسانية «التي صاغت وطورتها فلسفة عصر الأنوار ساهمت في بلورة وظهور النزعة الإنسانية التي هي كل نظرية أو فلسفة تتخذ من الإنسان محورا لتفكيرها وغايتها وقيمها العليا».⁴

ولقد شكلت الأنسنة كمقوم فلسفي تعتمد عليه الحداثة في قيامها واكتساحها للحضارات المجاورة متخذة منها خطة ومشروع في التعامل مع باقي المذاهب والاديولوجيات، ومن ذلك التعامل مع كل أشكال المقدس من خلال خطة التأسيس أو الأنسنة وهي خطة تستهدف رفع عائق "القدسية" و يتمثل هذا العائق في اعتقاد أن النصوص الدينية كلام مقدس، «والآلية التنسيقية التي تتوسل بها خطة التأسيس في إزالة هذا العائق الاعتقادي هي نقل الآيات القرآنية من الوضع الإلهي إلى الوضع البشري قاصدة بذلك إلغاء القدسية، فصارت إلى تقرير المماثلة اللغوية بين القرآن وغيره من النصوص البشرية».⁵

¹ - سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص139.

² - المصدر نفسه، ص140.

³ - الجابري محمد عابد: الديمقراطية وحقوق الإنسان، ص199.

⁴ - سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص141.

⁵ - طه عبد الرحمان: روح الحداثة- المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، ص205.

المطلب الخامس: التاريخانية أو الأرخنة Historisme أو Historicité.

«لم تحظ كلمة "تاريخية" "Historisme" بتعريف لغوي ربما لأنها لم تستعمل إلا بعدما ترجمت عن اللغات الأوربية مثل اللغة الفرنسية التي كانت تستعمل كلمة (Historisme)».¹ وهي تلك النظرية التي تقول «أن الوقائع التاريخية كلها، نتيجة تحولات تتعلق بطبائع الأشياء لا بالإرادة الإنسانية، وأنها حصيلة ما يتكون في العقل الباطن الجماعي بحيث أن فهمها وتفسيرها لا يكون إلا بالرجوع إلى تاريخها».²

أو هي منهج يقوم على مبدأ أساسي، وهو التالي: «أنا لا نستطيع أن نحكم على الأفكار والحوادث، إلا بالنسبة إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه لا بالنسبة إلى قيمتها الذاتية وحدها، لأننا إذا نظرنا إليها من الناحية الذاتية فقط، ربما وجدناها خاطئة ولكننا إذا نسبناها إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه وجدناها طبيعية وضرورية».³

ويعود أول ظهور لمصطلح "التاريخية" إلى القرن التاسع عشر الميلادي «وهو القرن الذي شهد ثورة في مختلف المجالات العلمية والحياتية، لذا اعتبرت كلمة "تاريخية" إحدى المقولات التي ارتبطت بالتقدم "Progrès" كوصف للحضارة المادية».⁴

ومن جهة أخرى نجد كلمة "التاريخانية" (Historicité) كمصطلح حدثي آخر يتميز عن مصطلح "التاريخية"، ويذهب البعض إلى «التمييز بينهما من جهة علم اللسانيات بالوقوف عند لاحقة "أنية" التي تضمنتها كلمة "تاريخانية»».⁵

¹ - العمري مرزوق: إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر، ص 11-12.

² - عبده الحلو: معجم المصطلحات الفلسفية، فرنسي-عربي، ص 75.

³ - كميل الحاج: الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي عربي- إنجليزي، ص 145.

⁴ - محمد أركون: الفكر الإسلامي، قراءة علمية، ص 68، نقلا عن العمري مرزوق، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي، ص 12.

⁵ - العمري مرزوق: إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر، ص 13.

ويذهب «أركون إلى التمييز بين المصطلحين من خلال وجهة النظر اللسانية هذه كما هو الشأن عند قاموس "أكسفورد" و "روبير" وهو تمييز مركز على التوظيف الذي تحظى به الكلمتان دونما إشارة إلى جوانبها الاشتقاقية».¹

ففي معجم أكسفورد نجد التمييز بينهما على النحو التالي:

«التاريخية» (Historisme) الرأي القائل أن الحتمية التاريخية أحداث التاريخ تحكمها قوانين الطبيعة، أما التاريخية (Historicité) وصف للشخص الذي يقول بالحتمية التاريخية».²

فالتاريخية إذاً مذهب أو نزعة أما التاريخية فهي صفة ونفس الشيء في معجم روبير نجد أن كلمة "تاريخية" تعني المذهب الذي يدرس الأحداث ضمن شروطها التاريخية أما التاريخية فهي سمة ما هو تاريخي».*

ونجد أن البعض الآخر من الباحثين لا يفرقون بين المصطلحين ولذا فإن الكلمتان توصفان أحيانا بوصف واحد، كما أن التعريف بهما يكون واحداً.

والتاريخية هذه من أخطر القراءات التي يذكرها الدكتور طه عبد الرحمان، تلك القراءات التي تتخذ منها الحداثة خططا تسلكها من النصوص الدينية ومن ضمنها السنة النبوية، آليات تتوسل بها الحداثة ومقاصد تسعى إليها.

«وتستهدف أساسا رفع عائق الحكمية ويتمثل هذا العائق في اعتقاد أن النصوص الدينية من قرآن وسنة نبوية جاءت بأحكام ثابتة وأزلية، والآلية التنسيقية التي تتوسل بها خطة التاريخية في إزالة هذا العائق هي وصل النصوص المقدسة بظروف بيئتها وزمنها وسياقاتها المختلفة قاصدة بذلك إلغاء الحكمية فيها، فتأدت إلى تقرير المماثلة التاريخية بين النصوص الدينية وما عداها من النصوص».³

¹ - العمري مزروق: إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر ، ص13.

² - المصدر نفسه، ص13.

³ - طه عبد الرحمان: روح الحداثة- المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، ص205.

* - Etude des objets, des événements dans leur liaison avec les conditions historiques.
- Doctrine selon la quelle toute vérité évolue avec l'histoire, relative historique. le petit robert, p932.

خلاصة:

وفي ختام هذا المبحث نستطيع أن نقول أن الحداثة جعلت من الإنسان مركز الاهتمام الأول في هذا الكون وهو المصدر لكل حقيقة، ولكل يقين، فما يريد هذا الإنسان هو الصواب وما لا يريد ينفيه ولا يعترف به، وذلك من خلال مجموعة من المقومات الفلسفية التي بها أصبح هذا الكائن مصدر الحقيقة وحده، كالذاتية والعقلانية والعدمية والأنسنة التي تمجد الإنسان وتجعل منه صاحب السيادة المطلقة على الوقائع والأحداث.

المبحث الرابع

مستويات الحداثة وأنواعها.

تبلغ أحداث عصرنا وامكاناته من الإثارة حدا يجد فيه الباحث الذي يشهدها، أن عليه أن يعيد فحص مشاكله بصورة متواصلة، فالتغيير الذي جاءت به الحداثة في مختلف مستويات الوجود الإنساني يتطلب تعديلات كبيرة في أعرافنا وعاداتنا الموروثة وعلاقاتنا الاجتماعية، ومعتقداتنا، وفيه يظل الفرد، مثلاً النموذج البياني للتنظيم الذي بواسطته تجري الاتصالات بين مختلف الفئات، هو الذي تمارس عليه منجزات الحداثة، لذا ينبغي البحث عن التغييرات الجذرية التي أحدثتها، وفيما تتحلى هذه التغييرات وعلى أي مستوى من مستويات الوجود الإنساني.

المطلب الأول: المستوى السياسي.

تعد الحداثة حركة عقلانية كاسحة إلا أنها كاسحة من وجهين أو من طريقتين: السياسية والتقنية، فهما الجسران اللذان بواسطتهما تمتد الحداثة في كل المجتمعات لتتسرب إلى التقليد، والماضي بأسطة سطوتها، وممارسة لنفوذها عبر مقياس النجاعة والمردودية.

فالحداثة في المستوى السياسي تجلت في: «دولة القانون والمؤسسات، الدولة التي تستمد الشرعية من كونها تمثل إرادة الشعب، المعبر عنها بواسطة انتخابات حرة، وتعمل لخدمة المصلحة العامة»¹، وهي كذلك مرتبطة «بخصوصية الدولة الحديثة القائمة على القانون والمؤسسات القانونية والمتكونة من مواطنين أحرار لهم حقوق، خاصة حق المواطنة وحق الملكية وحق التعبير، وعليهم واجبات خاصة احترام وطاعة القانون»².

وتعود فكرة الحداثة السياسية هذه إلى الصراع القائم بين السلطة الدينية المتمثلة في الكنيسة، وسلطة الحاكم أو الأمير خلال القرون الوسطى التي عاشتها أوروبا، ذلك الصراع الديني كان من

¹ - الجابري محمد عابد: العقل السياسي العربي، محدداته و تجلياته، ص17.

² - الزواوي بغورة: الحاضر بديل عن الحداثة وما بعد الحداثة، ص237، نقلا عن فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص44.

نتائجه ظهور نظرية (العقد الاجتماعي) التي تقول: «إن سلطة الكنيسة من الله، وبالتالي فهي أعلى، بينما سلطة الأمير من الشعب، وبالتالي فهي أدنى، وقد أدى هذا التوزيع في السلطة إلى القول أن الأمير يمكن عزله إذا لم يعمل لخدمة الشعب ولفائدة المصلحة العامة، وهكذا ظهر عنصر جديد، بل طرف ثالث في حلبة الصراع بين الكنيسة والأمير هو (الشعب)»¹، ومنه نشأة فكرة سلطة الشعب، وهي مبدأ الحداثة السياسية في الحكم، «فالانتقال من الشرعية التقليدية القائمة على الحقوق المستمدة من الماضي والتراث ومن الدين إلى الشرعية العصرية أو المؤسسة القائمة على الحقوق المكتسبة من الحاضر، والواقع القائم، ومن الشعب، هي العمود الفقري لكل حداثة سياسية»².

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن الحداثة السياسية لا تنفك عن مفصلين بارزين هما الديمقراطية والعلمانية، فالحداثة السياسية هي تجسيد للدولة العلمانية التي فيها يتم التمييز بين المجال السياسي والمجال الديني من جهة والتي تسمح لأفراد المجتمع أن يتصرفوا بحرية في اختيار حكاهم وشؤون حياتهم، «فالشرط الأساسي للديمقراطية هو شعور المواطنين بمواطنتهم، ووعيهم بانتمائهم السياسي، ثم إرادتهم في المشاركة الفعالة في الحياة السياسية باختيارهم الحر لحكاهم»³، فالديمقراطية تمضي قدماً نحو تحقيق «غاية حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، وذلك بفضل ضمان المنهج الديمقراطي لوجود شروط ترشيد عملية اتخاذ القرارات العامة وإخضاع ممارسات السلطة لمزيد من ضوابط المجتمع الذي تحكمه وإجبارها على مراعاة مصالحه، وأصبح نظام الحكم الديمقراطي اليوم يكتسب صيغته من جراء التزامه بمبادئ تنبثق عنها مؤسسات ذات فاعلية، تحول دون حكم الفرد أو حكم القلة وتضمن تحقيق الحد الأدنى من شروط حكم الشعب»⁴.

تدخل الحداثة السياسية متمثلة في الديمقراطية والفكر العلماني الذي لم يظهر في الوطن العربي، كما ظهر في الغرب كحركة فكرية نقدية ثورية مستقلة منبثقة من صميم المجتمع وتراثه

¹ - الجابري محمد عابد: العقل السياسي العربي، ص18.

² - سيلا محمد: للسياسة بالسياسة في التشريع السياسي، أفريقيا الشرق المغرب، ص21-22.

³ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص44.

⁴ - علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ص15-16.

وبنيته الاجتماعية والثقافية والسياسية، وإنما ظهر في ظل شروط عدم إنجاز المجتمع العربي بشكل عام، وهو مشروع الحداثة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطية السياسية.¹

فصورة الحداثة السياسية هي تعبير عن انهيار كافة المشروعات التقليدية للنظام السياسي واستبدالها بالشعب كمصدر لمشروعية السلطة.

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي.

الحداثة على المستوى الاقتصادي ذات نزعة تقنية، فهي تقدر التقنية، وتؤمن بقدرات الإنسان اللامتناهية في السيطرة على الطبيعة وعلى الإنسان نفسه، فعلى هذا المستوى التقني الاقتصادي «تحدد الحداثة نوع العلاقة مع الطبيعة الذي يحث عليه البحث المنظم للإنتاجية، أن تحويل البيئة الطبيعية هو في أساس تغيير شروط الحياة المتعاقبة من جيل إلى آخر في العصر الحديث»²، وبما أن الحداثة مظهر من مظاهر الثورة الصناعية فقد تمثلت في «ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، استقلال المؤسسة الاقتصادية، تقسيم العمل، وكذا قوانين السوق فضلاً عن الحركة الواسعة من المخترعات والكشوف العلمية التي انعكست بشكل مباشر على تطوير وسائل الإنتاج بفضل المكننة»³.

المطلب الثالث: المستوى الاجتماعي والأخلاقي.

وإذا انتقلنا إلى المستويين الاجتماعي والأخلاقي فإننا نجد أن الحداثة تظهر في مجموع القيم والعلاقات الاجتماعية الناشئة عن هذا المجتمع الحداثي ذلك أن «الحداثة في جوهرها عملية انتقالية تشتمل على التحول من نمط معرفي إلى نمط آخر يختلف عنه جذرياً، وهي انقطاع عن الطرق التقليدية (الأسطورة) لفهم الواقع وإحلالها بأنماط فكرية جديدة»⁴، والتحويلات الجذرية التي

¹ - جبرا الشمولي: العلمانية في الفكر العربي المعاصر، دراسة حالة فلسطين، ص265.

² - سيلا محمد وعبد السلام بن عبد العالي: دفاثر فلسفية؛ الحداثة، نصوص مختارة، ص26-27.

³ - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص44-45.

⁴ - هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تحلف المجتمع العربي، ص26.

جاءت بها الحداثة في مجال العلاقات الاجتماعية والأخلاقية هي التسامح المطلق، حيث «ظهر التسامح بالانتصارات بعد متاعب ضخمة ومجهدات طويلة، وأصلح بعض مظالم الحياة ومن أمثلة ذلك أن جوزيف الثاني في سنة 1781 قد أصدر أمره بالتسامح لصالح اللوثرين»¹، كما كان من نتائج التسامح ظهور الحقوق المدنية، والتسامح Tolérance إحدى القيم الأخلاقية التي واكبت الحداثة منذ وهلتها الأولى، وهو في الأصل «موقف عملي، وإن أدان من حيث المبدأ طريقة في التفكير أو العمل لأنه يراها باطلة أو خاطئة فإنه مع ذلك يتساهل معها احتراماً منه لضمير وحرية الآخرين»²، غير أن التسامح الذي تطور مفهومه مع تطور الحداثة هو ذلك التسامح بالمعنى الحديث، أوسع من ذلك بكثير، «إذ هو فيما يتعلق بحرية الرأي لأنه يرى أن الآراء سواء وليس ثم رأي أفضل من رأي بالضرورة»³، حتى ولو كان ذلك الرأي مخالف للدين والمعتقد.

تلا ذلك فضيلة الإحسان، فكانت «هذه الفضيلة أشد حداثة من سالفتها، وقد أطلق على هذه الفضيلة هذا الاسم في سنة 1725، إذ كانت المحبة قد دنست، وأن هذه الكلمة لم يعد لها قيمة، وكان صاحبها يريد كلمة أخرى فابتدعها»⁴، وظهور مثل هذه المصطلحات كان نتيجة للاضطهاد الذي مارسه رجال الكنيسة، وأن الهراطقة يقولون أنهم يطبقون المحبة النصرانية باضطهادهم من قبل الكنيسة فجاءت عبارة الإحسان تلك.

ثم كانت فضيلة «الإنسانية، وهي فضيلة جديدة، لأنها تدل على تمام معناها، وهي الفضيلة المثالية عند الأخلاقيين في القرن الثامن عشر ما دام أنها تذكرهم بتلك الحالة التي يعتقدون أنه ينبغي الصدور عنها دائماً، والتي إليها ينبغي الرجوع دائماً، والتي هي بالتالي تحتوي على كل شيء»⁵، فمجموع هذه القيم التي تمثل المجتمع الحداثي هي كتغيير لهذا المجتمع في مقابل المجتمع التقليدي، «فإذا كان المجتمع التقليدي مجتمعاً مغلقاً تحكمه أخلاقيات متشددة، وتسوده منظومة عقائدية ومنظومة قيم واحدة، فإن المجتمع الحداثي مجتمع تداهمه مجموعة من القيم المفتوحة القائمة

¹ - بول هازار: الفكر الأوروبي، 215/1.

² - عبد الرحمان بدوي: ملحق موسوعة الفلسفة، ص58.

³ - المصدر نفسه، ص58.

⁴ - بول هازار: الفكر الأوروبي، 215/1.

⁵ - المصدر نفسه، 215/1.

على التعددية وقابلية التغير ومعيارية النسبة والحرية، فهو مجتمع متعلق بالمستقبل أكثر مما هو ممتد إلى الماضي»¹.

المطلب الرابع: المستوى الفكري.

بعد أن كانت الكنيسة تسيطر على الحياة الفكرية والدينية والثقافية في أوروبا، وتحاول جاهدة أن تفسر الكون على ضوء مفاهيم الكتاب المقدس المحرفة أرادت بعد ذلك أن تجاري مقدمات عصر النهضة فاهتمت بالدراسات اللاهوتية والأدبية والمنطقية، ولكنها لم تستطع أن توفق بين دورها المنهار وبين رياح النهضة القادمة عبر المتغيرات المادية والاجتماعية التي حدثت وخاصة عقب قيام الثورة الفرنسية وبعد عصر الإنسانيين الذين قادوا حركة إحياء العلوم اليونانية القديمة.

فكل هذه المظاهر، وما حدث من تغيرات على المستويات السابقة كانت بمثابة قاعدة أو بنية تحتية للحداثة «في حين تشكل التغيرات التي شهدتها الجانب الفكري أو العقلي بنيتها الفوقية التي تمثلت في التحولات الجذرية التي أصابت، مفاهيم الكون، المجتمع، الإنسان، التاريخ، الدولة والتي جاءت بها الحركة الشاملة للحداثة والتي أسست العلوم في صورتها الحديثة بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية»².

● مميزات الحداثة الفكرية.

فبعد أن كان سائداً في العصور الماضية -العصور الوسطى- في مجال الفكر أن تعاليم الكنيسة الكاثوليكية هي منهج الحياة وفلسفة السلوك العام ظهر في أوائل القرن الثامن عشر اتجاه فكري جديد يرى منهجاً غير تعاليم طابع الكنيسة كمرجع للمعرفة وبدأ ما يسمى (عصر الأنوار) الذي انتهى بتأسيس الحداثة كمنهج للفكر والعلم، ويوجز "محمد سبيلا" مميزات الحداثة الفكرية في أربعة عناصر كما يلي:³

¹ - سبيلا محمد: الحداثة وما بعد الحداثة، ص7.

² - فارح مسرحي: الحداثة في فكر محمد أركون، ص45-46.

³ - المصدر نفسه، ص46.

- المعرفة: وتظهر الحداثة في الانتقال من الفكر التأملي إلى الفكر التقني مع ما يعنيه ذلك من إضفاء للطابع التقني على العلوم المتعلقة بالطبيعة، وللطابع العلمي على كل معرفة بما في ذلك معرفة الإنسان، فأصبحت الحداثة هي الاحتكام إلى العلم والتكميم في معرفة الواقع واعتبار العلوم الدقيقة والإنسانية أدوات للتعبير عن هذا الواقع.

- الإنسان: تم الانتقال مع الحداثة من النظر إلى الإنسان كجوهر وكروح إلى النظر إليه كدوافع أولية مثل الرغبة والإرادة، فالإنسان «أصبح ينظر إليه على أنه يسمو بإنسانيته ذاتها لا بشيء آخر خارجها، عن النواقص والعيوب طالبا الكمال بروحه وجسمه، ساعيا إلى السيطرة على العالم وتسخير نفسه»¹.

«وهو ما يعني إخراج الإنسان من إنسانيته ووضعه في قالب علمي جامد ككائن طبيعي مادي بيولوجي، ومحاولة إخضاعه لقواعد المنهج العلمي المحض، دونما مراعاة لأبعاده الإنسانية الأخلاقية والاجتماعية الأخرى، وبذلك يكون الإنسان حقاً قد فقد إنسانيته، أو يكون على الأصح قد جردناه من إنسانيته، التي لا يجوز أن تخضع للعلم وحده، أو للمنهج العلمي وحده، بما فيها من نزوع ووجدان، وبما فيها من تفكر ووعي وإرادة وحرية واختيار، وبما فيها من مبادئ وقيم ومعايير أخلاقية نفسية اجتماعية لا يستغرقها العلم وحده. بمناهجه الضيقة وقواعده الجامدة»².

- العالم: «في ظل الحداثة تم الانتقال من النظر إلى العالم على أساس الأشكال الجوهرية إلى النظر إليه بمعايير العلاقات الميكانيكية الرياضية»³.

فالفكر الغربي -الحديث والمعاصر- المتمثل في الحداثة لم يعرف «من العالم غير الطبيعة والإنسان أو هو لا يعترف بغير الطبيعة والإنسان وما تطرحه هذه العلاقة بينهما من أسئلة، وما يترتب عنها من أجوبة، وما تثيره هذه الأجوبة من قضايا ومشكلات فلسفية أخلاقية اجتماعية تتطلب البحث عن حلول في الواقع العملي السياسي الاقتصادي الاجتماعي»⁴.

¹ - الجابري محمد عابد: الديمقراطية وحقوق الإنسان، ص199.

² - سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص154.

³ - سيلا محمد: الحداثة وما بعد الحداثة، ص65.

⁴ - سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص101.

ككل وللموجودات كأفراد، وتقوم على أساس القول بأن الكون، أو بعض أجزائه على الأقل، يتجه نحو تحقيق غاية معلومة»¹.

حيث كانت لها مكانتها في الفلسفة النصرانية، وأصبحت في ذلك الوقت من العصر الوسيط من الحجج الرئيسية لإثبات وجود الله لكن مع مجيء كل من «فرانسيس بيكون وديكارت فاعتبرا الغائية أمراً من أمور الإيمان، لا من أمور الفلسفة والعلم ولهذا طالبا باستبعاد استخدام العلل الغائية من التفسير العلمي، وسار في نفس الاتجاه سبينوزا فأكد أن كل العلل الغائية هي تخيلات إنسانية»².

المطلب الخامس: بين الحداثة العقلية والحداثة المادية.

بعد كل ما مر بنا بقي شيء أخير، وهو واجب التمييز بين الحداثة كتقدم علمي تكنولوجي أو كتحديث لأنماط الحياة، والحداثة كفلسفة أو كرؤية فلسفية، فهذه حقيقة ينبغي أن تدرك جيداً فالحداثة المادية لا تعني أكثر من التقدم التكنولوجي، واستخدام العلم واستغلال الآليات التكنولوجية لتحقيق التقدم والرقي في كافة المجالات العملية التطبيقية، غير أن الحداثة العقلية ليست مجرد تحديث لأنماط الحياة السياسية والاقتصادية أو التكنولوجية في المجتمع بل هي قبل هذا أفكار، وقضايا، مضمون فكري وثقافي، وهي كذلك رؤية فلسفية للكون والحياة وللوجود الإنساني ككل، حيث «لا يكفي أن تكون هناك تطبيقات تكنولوجية للعلم كي نتكلم عن مجتمع حديث»³، بحسب المفهوم الغربي للتحديث لأن الحداثة «ليست مجرد تغيير أو تتابع أحداث، إنما انتشار لمنتجات النشاط العقلي»⁴، وهو ما يجب الانتباه إليه عند الحديث عن الحداثة أو تحديث المجتمع المسلم أو عند الحديث عن التقدم أو الإصلاح أو عند الحديث عن كثير من القضايا الحساسة في مجتمعنا كحرية المرأة، وحقوق الإنسان.

إذن هناك «مشكلة التفريق الضروري بين الحداثة والتحديث أي في اللغة الفرنسية، (Modernisation, Modernité) فهذان مصطلحان غير متطابقين ولا يدلان على الشيء

¹ - عبد الرحمان بدوي: الموسوعة الفلسفية، 2/ 80.

² - المصدر نفسه، 80/2.

³ - آلان تورين: نقد الحداثة، ص 29.

⁴ - المصدر نفسه، ص 29.

نفسه، فالحداثة هي موقف للروح أمام مشكلة المعرفة، إنها موقف للروح أمام كل المناهج التي يستخدمها العقل للتوصل إلى معرفة ملموسة للواقع، أما التحديث فهو مجرد إدخال للتقنية والمخترعات الحديثة»¹، والذي تشهده المجتمعات العربية والإسلامية اليوم هو نوع من الحداثة المادية دون أن يكون هناك «تغير ملموس في اللغة والثقافة والأنظمة العائلية والعشائرية، وأحيانا حتى في النظام السياسي»²، وهذا ما يسعى إليه أنصار الحداثة بقوة من تحديث لأنماط الحياة الإسلامية على مستواها الاجتماعي والأخلاقي وكل ما يمس جانب الحياة، وبذلك «تختلط الفكرة الغربية عن الحداثة بمفهوم عن التحديث خاص بالغرب»³، لذا نجد أنصار الحداثة عندنا ينتقدون وبشدة سياسات الأنظمة العربية التي تقبل بالحداثة المادية دون الحداثة الفكرية وفي هذا المجال يقول "محمد أركون": «ولكن ينبغي أن نميز هنا بين نوعين من الانغماس في الحداثة: الانغماس في الحضارة المادية والحداثة المادية الاستهلاكية ثم الانغماس في الحضارة الفكرية والعقلية. فهذان شيان مختلفان تماما. أضرب على ذلك المثال التالي: عندما استقلت الجزائر عام 1962 انخرطت في أحد جوانب الحداثة وليس في الحداثة كلها: ألا وهو جانب التصنيع الثقيل، هذا يعني أنها اكتفت بالحداثة المادية وبطريقة الاستيراد الجاهز هذه ليست حادثة فالجزائر لم تبتدئ بتأسيس مخابر الفيزياء والكيمياء وإدخال الشباب الجزائري في المسار العلمي الذي أدى إلى الصناعة كما حصل في أوروبا منذ القرن السابع عشر وإنما راحت تستورد الحداثة جاهزة من أوروبا»⁴.

ويواصل أركون شرح موقفه من الحداثة العربية في روح عدائية حيث يقول: «فهذه الآلات والمخترعات التي قلبت وجه الطبيعة والكون والتي تستوردها بلدان النفط خلال ثلاثة أيام عن طريق دفع ثمنها كلفت البشرية مدة ثلاثمائة سنة من البحث والجهد والتجريب وكان يكمن ورائها موقف جديد للروح أمام مشكلة المعرفة، كما يكمن وراءها رجال مثل ديكرت وفرانسيس بيكون وغاليليه وكوبرنيكس وغيرهم»⁵.

¹ - محمد أركون: الإسلام والحداثة، نقلا عن محمد سيلا، عبد السلام بن عبد العالي: دفا تر فلسفية، ص 104-105.

² - عبد الله العروي: العرب والفكر التاريخي، ص 20.

³ - آلان تورين: نقد الحداثة، ص 31.

⁴ - محمد أركون: الإسلام والحداثة، نقلا عن سيلا محمد، عبد السلام بن عبد العالي، ص 105-106.

⁵ - المصدر نفسه، ص 106.

ويواصل حملته هذه: «وإذا ما ذهبتم إلى منطقة الخليج والجزيرة العربية استطعتم أن تشاهدوا أحدث أنواع الحداثة المادية، فالجامعات تمتلك الآلات الأكثر حداثة، ولكن هل هذه هي الحداثة العقلية والفكرية؟ بالطبع لا؛ فنحن لا نجد أي مناهج حديثة لنقد الوثائق ودراستها على الطريقة التاريخية المعروفة، بل نجد هيمنة الايدولوجيا وسيطرة الإسلام الأرثوذكسي على الآراء والمناهج والعقول بشكل شامل. وهنا نلاحظ طلاقاً فظيماً ومخيفاً بين الحداثة المادية المستوردة بسهولة أو بسيولة البترو دولار، وبين الحداثة العقلية شبة المنعدمة تماماً»¹.

إلا أن الذي يجب أن يقال في مثل هذا المقام أن من الحداثة العقلية كتاج فلسفي نظري وكمفاهيم وقيم ومعايير تتوارى خلف هذا التحديث ما لا يتناسب ولا يتلاءم مع اشتراطاتنا الدينية الأخلاقية والاجتماعية، أي أن هناك ما يناسبنا وما لا يناسبنا، كما أن هناك ما يصلح لنا وما لا يصلح لنا كمجتمع مسلم له خصوصياته كبقية المجتمعات الأخرى «أي أن موقفنا من الحداثة ومعرفة ماذا نأخذ منها وماذا نترك إنما ينبغي أن يتأسس على قاعدتين اثنتين، أو على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: وهي التواصل مع الحداثة كتقدم علمي تقني وكتطبيقات عملية للنشاط العلمي الخالص في المجتمع.

الثانية: وهي التمييز بين التقدم العلمي والتحديث، -من جهة- وبين الحداثة كفلسفة أو كروية فلسفية -من جهة أخرى- والتمييز كذلك بين التقدم العلمي أو العلم المحض -من جهة - وبين الايدولوجيا -من جهة أخرى- والعلم هو غير الايدولوجيا، وتبني العلم أو اقتباس التكنولوجيا من الآخرين لا يستلزم، أو لا يوجب تبني الايدولوجيا التي تقف وراءه وتوجهه، أو على الأصح، توجه استخدامه أو استثماره، أو استغلال تطبيقاته في الواقع العلمي على نحو يخدم أغراض الايدولوجيا التي ترافقه»².

المطلب السادس: الحداثة في بلاد الإسلام.

تتمثل البذور الثقافية الأولى لاتصال العرب بالغرب الأوروبي تاريخياً، في ظاهرتين: الحضور الفرنسي في القاهرة بين 1798-1805 والبعثات إلى الخارج ابتداء من سنة 1826.

¹ - محمد أركون: الإسلام والحداثة، نقلاً عن سيلا محمد، عبد السلام بن عبد العالي، ص106.

² - سالم القمودي: الإسلام كمتجاوز للحداثة ولما بعد الحداثة، ص246.

«من الناحية الأولى لم يؤثر الحضور الفرنسي في طراز التفكير وحسب، وإنما أثر كذلك في طراز الحياة، أما من الناحية الثانية فقد أمضت البعثة الأولى في فرنسا خمس سنوات، وكان رفعت رافع بدوي الطهطاوي (1801-1873) ملحقا بها كإمام للبعثة لا كطالب غير أنه كان من الذكاء والتفتح بحيث أنه اغتنم فرصة وجوده في باريس وتابع دراسة شبه منتظمة كأبي طالب، وهكذا أتقن اللغة الفرنسية، وقرأ كثيرا من الأدب والفكر اليونانيين، بالإضافة إلى قراءة راسين وفولتير، وروسو، ومونتسكيو»¹.

وبعد عودته إلى مصر قام بعرض أفكاره الجديدة في كتابين هما "تلخيص الابريز في تاريخ باريس" و "مناهج الألباب المصرية في مناهج الأدب العصرية".

ومن جملة هذه الأفكار من الكتاب الثاني:

- أ- ضرورة إشراك الشعب في الحكم، وضرورة تربيته من أجل هذه الغاية وخاصة من الناحية السياسية.
- ب- الشرائع تتغير بتغيير الظروف، مما يعني تفسير الشريعة الإسلامية تفسيرا يتفق مع حاجات العصر.
- ج- الإلحاح على فكرة الوطن، وأهمية الحدود الجغرافية في تحديد شخصيته، والقول أن الوطن محبة وأنه أساس الفضائل، والإلحاح بنتيجة هذا كله على فكرة الأمة، وهكذا يربط الأمة بالأرض.

د- ضرورة دراسة العلوم الحديثة، بحيث يتساوى في ذلك الفتيان والفتيات.

ه- ربط التغير بالحرية، وهو بقدر ما يشدد على أهمية الأول يشدد على أهمية الثاني.

هكذا لفحت الحداثة باكراً المثقفين العرب والمسلمين منهم بمعناه الأوروبي، ثم في النصف الثاني من القرن العشرين حيث تعرفت عليها الأقطار العربية والإسلامية أول الأمر في مظاهرها المادية ذلك أن البلاد الإسلامية كانت ترزخ تحت الاستعمار الغربي طيلة قرن أو أكثر فلم يعرفوا من الحداثة إلا ما قدم به الأوروبيون من حداثة مادية متمثلة في الصناعة والنظم الإدارية الغربية وغيرها، كما هو الشأن في حملة نابليون على مصر حيث قام «بإنشاء مرصدا ومتحفا ومختبرا،

¹ - أدونيس (علي أحمد سعيد): الثابت والمتحول بحث في الإتياع والإبداع عند العرب، 35/3.

وأسس مطبعة تطبع بالعربية والفرنسية، ونشر جريدتين* باللغة الفرنسية وأصلح دار الصناعة، وأنشأ مصانع أخرى للألبسة والقبعات والدباغة، والتجارة والميكانيك.

وأنشأ مجمعا علميا على غرار الجمع العلمي الفرنسي ويهدف هذا الجمع إلى تقديم العلوم والمعارف في مصر والبحث والدراسة في موضوعات الطبيعة والصناعة والتاريخ ونشر الأبحاث».¹

- جذور الحداثة العربية عند الحداثيين العرب والمسلمين:

يحاول "أدونيس" ودعاة الحداثة أن يردوا فكرهم إلى قديم محاولين بذلك إيجاد أصول للحداثة الغربية في الثقافة العربية، وفي نظرهم صراع الحداثة مع التقليديين في زعمهم يرجع إلى القديم وذلك من أيام الدولة الأموية، حيث يربطونها بالحركات الثورية كالباطنية والجوسية المتنامية والقرامطة ويتحدثون في جذورهم عن أبي نواس وأبي تمام وابن الراوندي على أساس أن الخاصة الرئيسية التي تميز هذا النتاج في أدائه هو رفض النسج على منوال الأقدمين ونبذ كل أصيل (وقديم) والتحرر من الموروث القديم.

وهم في ذلك يركزون على الحركة الفلسفية الصوفية، والتيارات الإلحادية أو ما يسمى حركات الزندقة الشعبية وفي طليعتها الحركة القرمطية.

إن بداية الحداثة العربية في اعتقاد أدونيس والكثيرين مثله، بدأت في عهد بني أمية سياسيا ومع حركة التأويل فكريا، وهي في نظره مرتبطة بالزمن، يقول أدونيس: «إن الحداثة في العالم العربي بدأت كموقف يتمثل الماضي ويفسره بمقتضى الحاضر. ويعني ذلك الحداثة بدأت سياسيا بتأسيس الدولة الأموية، وبدأت فكريا بحركة التأويل. فقد كانت الدولة الأموية نقطة الاصطدام الأول بين الدين العربي والثقافة غير العربية: الآرامية-السريانية (الشرقية). من جهة، والبيزنطية-الرومية (الغربية) من جهة ثانية».²

¹ محمد بديع الشريف، زكي الحاسني، زكي عبد الكريم: دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، ص31-32.

² أدونيس: الثابت والمتحول، 09/3.

* - احدهما تسمى: *Le décade égyptien*، وهي جريدة اقتصادية لنشر أبحاث الجمع العلمي وما يدور في المناقشات بين أعضائه وتصدر كل عشرة أيام، والثانية تسمى: *Courrier de L'Égypte*، وهي اللسان الرسمي الناطق للحملة الفرنسية وتصدر كل أربعة أيام.

إن الحداثة ارتبطت في مسارها بالصراع الذي كان قائما بين مفكري عصر الأنوار والكنيسة، وبالتالي: «فالحداثة (المصطلح والدلالة) كموقف ومفهوم في الفكر الغربي -الأوروبي- يدل على كل الممارسات الجديدة التي أفرزها بعد تخلصه من السيطرة الكنسية وليس من الديدن كظاهرة اجتماعية وكممارسة حياتية فردية وجماعية وبالتالي فهي لا ترتبط بالزمن بل هو جزء من حركتها، مقارنة بالأحداث المرتبطة به».¹

هكذا وبكل بساطة يؤسس أدونيس للحداثة العربية بإعتبارها موقفا وأن بدايتها كانت في عهد بني أمية متجاهلا في ذلك مجموعة من الحقائق والتساؤلات.

يقول الباحث محمد بن صافية: «ولكن، إذا كانت الحداثة موقفا فكريا أو إيديولوجيا، لماذا ربطها بالزمن الأموي؟ لماذا الحداثة بدأت سياسيا في عهد بني أمية، وليس في المدينة أو مكة أو بداية من ظهور الوحي؟ لماذا فصل أدونيس بين السياسة والفكر؟ لماذا ساوى بين الديدن (العربي) -في زعمه أنه عربي فقط- والثقافة غير العربية».²

من خلال هذه الأسئلة التي يطرحها الباحث والإجابة عليها يمكن أن نقرب من أدونيس ودعاة الحداثة، وأن نقف على تصوراتهم الفكرية لها.

إذا فالحداثة العربية بدأت في عهد بني أمية سياسيا ومع حركة التأويل فكريا في اعتقاد دعاة الحداثة.

إن فصله بين السياسة والفكر "خبث" في الطرح وتمييع لحركة التاريخ الحقيقية.

وإذا سلمنا مع "أدونيس" بأن الحداثة فكر وسياسة، فلماذا تجاهل -هو- فترة بداية النبوة، كوضع قائم، جديد، دعا إلى عالم جديد مغاير لما هو قائم؟ فـ"إقرأ" كانت هي بداية النظام الجديد، في مستوييه المعرفي والسياسي. فـ"إقرأ" وما تلاها إلى نهاية الوحي، هي تأسيس لمعرفة جديدة، تؤسس بدورها لعالم مغاير، يهدم نظام القبيلة، وليس القبيلة (الممارسة السياسية)، نظام يطرح الجديد، ويعيد صياغة العرف وكل ما يناسب هذا الجديد.³

¹ - محمد بن صافية: أدونيس وخطاب التجاوز بين الحداثة و"المانعة"، ص18-19.

² - المصدر نفسه، ص18-19.

³ - محمد بن صافية: أدونيس وخطاب التجاوز بين الحداثة و"المانعة"، ص19.

فأدونيس يلغي كل فترة النبوة والخلافة، لا للموضوعية، ولا للحقيقة، إنما فقط ليتجنب ويقر بأن الحداثة العربية بدأت مع الوحي، مع الإسلام كدين ونظام جديد، أسس لحياة جديدة. وإذا افترضنا ارتباط الحداثة بالزمن فقد ألغى أدونيس أزمنة لم يعطها أهمية بالغة للدراسة خوفا من الوصول إلى نتائج لا ترضيه ولا ترضي أمثاله:

أ- زمن الوحي: وهو زمن بداية النبوة، زمن بداية القطيعة مع السائد، ألم يكن القرآن الكريم "نصا" جديدا هدم بنية القول (الشعر) في عصر بداية الدعوة؟ أو لم تكن القراءة في أول دعوة في الوحي؟ فأى حداثة في الكون كانت دعوتها القراءة قبل الوحي.

ب- زمن الحديث: لقد شكل الحديث النبوي الشريف قطيعة مع كل ممارسات القول في المجتمع العربي آنذاك بكل دلالات العربية المعرفية والجمالية والبلاغية حتى أتهم الرسول ﷺ بأنه مجنون، والجنون هنا هو الخروج عن المؤلف السائد من القول لأن ما يتضمنه القرآن والحديث من الكلام لم تألفه الأذن السماعية القبلية الجاهلية، فثاروا على الجديد وصاحبه، ألم تكن هذه الصدمة أولى صدمات التغيير في مفهوم الحداثة عند أدونيس؟ ألم يكن "نص الحديث" نصا معرفيا مختلفا في بناءاته عن الشعر السائد؟ ألم تكن جمالياته، وفواصله "الجمالية" طرحا جديدا في القول والتلقي.

ج- زمن الخلافة: إن زمن الخلافة هو انتقال معرفي واع في الممارسة السياسية المتصلة بالفعل الديني، بكل ما لها وما عليها، ولا يختلف اثنان في ازدواجية مهام الخليفة بين "الفقيه" ورجل الدولة الجديدة هذه الدولة الناشئة بعد "الفتح المين" صارت منعطفًا تاريخيا في مسار تشكل القبيلة العربية، والتي حافظت على نظامها الهيكلي، ولكن بأسلوب جديد في الحكم والتسيير.

هذه الجدّة في الدولة الناشئة فتحت مجال "الصراع" مع الآخر (الفتوحات) ليس لفرض الذات والتسلط، وإنما إرساءً للنظام الجديد، وبحثا عن آفاق نشر المعرفة الجديدة والتي اصطدمت بمعرفة مغايرة، وهذا عكس ما يصوره ويطرحة دعاة الحداثة في أن الاصطدام بالآخر كان في عهد بني أمية.

كل هذه الأمور "غيبها" أدونيس، وكل هذه الدلالات الناتجة عن هذه التساؤلات "غابت" عن أدونيس ولو أولها اهتماما ودرس الحديث النبوي نصا بكل قيمه ومعارفه لأدرك أن الحداثة في شقها المعرفي، موقفا وتاريخا وزمنا، كما يعتقد بدأت من هنا. من أصل المعرفة "النص"، لا من نتاجاتها أو مما ترتب عنها لحركة التأويل.¹

يقول "أدونيس" في كتابه "الثابت والمتحول": «ومبدأ الحداثة من هذه الناحية، هو الصراع بين النظام القائم على السلفية، والرغبة العاملة لتغيير هذا النظام، وقد تأسس هذا الصراع في أثناء العهدين الأموي والعباسي»²

ومن قراءته أن الحداثة في ذلك الوقت كانت تسير وفق مستويين :

المستوى الأول، سياسي فكري: «ويتمثل من جهة في الحركات الثورية ضد النظام القائم بدءا من الخوارج وانتهاءً بثورة الزنج مروراً بالقرامطة والحركات الثورية المتطرفة، ومن جهة ثانية في الاعتزال والعقلانية الإلحادية وفي الصوفية على الأخص».³

أما المستوى الثاني أو التيار الثاني فهو فني، حيث يقول في نفس الكتاب: «أما التيار الثاني ففني، وهو يهدف إلى الارتباط بالحياة اليومية، كما عند أبي نواس، وإلى الخلق لا على مثال...». ويقول كذلك: «الاتجاه الأول يلغي الأرسطراطية-الوراثية في الحكم، والاتجاه الثاني يلغي عصمة الأوائل في الفن».⁴

— دعاة الحداثة:

دعاة الحداثة كانوا كما يقول الدكتور "أحمد عبد العظيم مسعود" «من أقليات بعضها ربما كان متهما في دينه أو ولائه القومي وبعضها كان لا يحظى من الأغلبية بنظرة ارتياح مطلقة، وإن هناك غالبا شيئا ما معلق بالنفوس ففي سورية كان "علي أحمد سعيد" الذي زين له أنطوان سعادة

¹ - محمد بن صفية: أدونيس وخطاب التجاوز بين الحداثة و"المانعة"، ص 18-19.

² - أدونيس: الثابت والمتحول، 10/3.

³ - المصدر نفسه، 10/3.

⁴ - أدونيس: الثابت والمتحول، 10/3.

أن يغير اسمه إلى "أدونيس" منتصيا إلى الحزب القومي السوري، وهو حزب أعلن عداؤه للإسلام والعروبة معا¹، إذ دعا إلى فينيقية سورية ثم تحول إلى مذهب اللامنتمي.

وفي لبنان كان هناك "سعيد عقل" «الذي بايعه النقاد والشعراء بإمامة الشعر وهو الذي خرج بعدها ليعلن أن اللغة العربية لا تفي بالتعبير عن المشاعر ولا بد من استبدالها باللغات العامية، وأن هناك مشكلة في كتابتها فليس كل أحرفها منطوقة ولهذا كتب ديوانه "يارا" بلغة غريبة في أحرف لاتينية»².

وكان هناك في مصر: «الدكتور "لويس عوض" حيث لعب دورا خطيرا في الحياة الثقافية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين إذ كان المستشار الثقافي لجريدة الأهرام، وتحت الرقابة الصارمة وبروح متعصبة قام في وجه أي شاعر عمودي يتبغي طريقه إلى وسائل الإعلام»³.

إضافة إلى "بدر شاكر السياب" و "عبد الوهاب البياتي" وهم من أخلص دعاة الماركسية.

«ويجدر التنبيه على التراث النصراني والمصطلحات النصرانية الواضحة في شعرهم مثل صلاح عبد الصبور المصري في قصيدته "حكاية قديمة عن المسيح وصلبه" وعند نزار قباني "مصلوبة الشفتين"، "الصليب الذهبي" وعبد الوهاب البياتي "في صليب الألم»⁴.

أما في الجانب الفكري والفلسفي فنجد كل من محمد أركون، وعابد الجابري وهشام جعيط، وعبد المجيد الشرفي، وحسن حنفي، ونصر حامد أبو زيد وغيرهم، وسأحاول التعرض إلى أقوالهم بشيء من التفصيل فيما يأتي من البحث.

ويحصل من هذا كله كنتيجة لما سلف من كلام في هذا المطلب أن طبيعة التحدي الذي واجهه العالم الإسلامي في القرن الماضي، وبما أثقله من مواريث، وبما أذهله من تفوق الغرب، ابتداء من قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر، وإضافة إلى انتشار الإرساليات التبشيرية وقوى الاستعمار الغربي التي احتلت معظم أجزاء العالم، وكذا الاستشراق الذي رافق هاتين القوتين الأخيرتين تارة لدعم الاستعمار الغربي وتمكينه من بلدان العالم الإسلامي، وأخرى لخدمة أهداف البعثات

¹ - أنور الجندي: معلمة الإسلام، 594/2.

² - المصدر نفسه، 587/2.

³ - المصدر نفسه، 588/2.

⁴ - المصدر نفسه، 589/2.

التبشيرية في البلاد الإسلامية، وقد أسفرت مجابهة هذا التحدي الذي واجهه العالم الإسلامي عن اتجاهات فكرية متعددة لمواجهة الغرب: سياسيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا، سواء أكانت تلك الاتجاهات ترى أن العودة إلى الإسلام هي السبيل الوحيدة لمواجهة هذا التحدي الغربي الذي احتل معظم أجزاء العالم الإسلامي مواجهة ناجحة، أو كانت ترى الاتجاه إلى تقليد الغرب هو السبيل الأمثل لمجابهة هذا التحدي.¹

فالغرب-فكرًا، وحضارة، وثقافة- كان هو الحاضر الأساسي والمرجع الأول في أنماط التفكير الفلسفي لدعاة الليبرالية الإنسانية في البلاد العربية وغيرها من البلدان الإسلامية «حتى يغلب العقل والعلم على النص الديني من كتاب وسنة كما تغلب الأفكار والنظم العلمانية الاشتراكية والقومية على مقررات النص الديني ومعظياته، وكأن الإنسان يقدر أن يحقق العمران والتقدم والعدالة استنادا إلى العقل ودون حاجة إلى المنظور الغربي، وذلك إما برفض الأساس الديني لهذه القضايا كلها، وإما بإعادة قراءة النصوص الدينية وتأويلها مع الوجهة السياسية التي تعبر عن التزعة الإنسانية التحررية لدى هذا التيار»،² تلك التحررية التي تعبر عن نفسها في مستويات متعددة والتي سنتطرق إليها في المباحث التالية.

خلاصة:

هكذا استطاعت الحداثة أن تكتسح مختلف مجالات الإنسان محدثة تغيرات جذرية على مستويات الوجود الإنساني حيث مثلت هذه التغيرات البنية التحتية للحداثة من مستوى سياسي إلى مستوى اقتصادي واجتماعي وأخلاقي.

¹ - أحمد محمد جاد عبد الرزاق: فلسفة المشروع الحضاري، 415/1-416.

² - المصدر نفسه، 415/1-416.

خلاصة الفصل.

لقد مثلت البعثات العلمية إلى الغرب الأوروبي البذور الأولى للحداثة، وهذا ما مثله رفاة رافع الطهطاوي الذي طرأت على تفكيره الإسلامي عناصر جديدة أحدثت في قيمه ومن جاء بعده تطورا خطيرا، حيث عبر عما كان سائدا في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وخاصة فرنسا خصوصا في مجال القانون والاجتماع.

ثم إن أهم ما يميز تيار الحداثة أنها مستوردة من خارج الفكر العربي والإسلامي، وهي مذهب غريب عن حضارة الشرق، نبتت وترعرعت في بيئة مختلفة عن بيئتنا، وهي وإن نجح تطبيقها في بيئتها الحقيقية فليس بالضرورة أن تنجح في بيئة أخرى، فكل أمة لها طابعها الخاص، ولها خصوصياتها وحضارتها، وتحمل من القيم ما لا تحمل حضارة أخرى.

والحداثة في بيئتها الأصلية سياق حضاري، وكانت بدايتها أدبيا كرد فعل للفكر السائد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبلغت ذروتها في القرن العشرين ثم أخذ مدها في الأفول وانحصرت ليحل محلها تيار جديد إنه تيار "ما بعد الحداثة".

وهكذا لفحت الحداثة المثقفين العرب والمسلمين من أمثال أدونيس، وغيره وتعرفت عليها الأقطار العربية والإسلامية أول الأمر في مظاهرها المادية، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مذهب فكري ينادي به أنصار الحداثة كمنخرج لما يعانیه المجتمع العربي والإسلامي من أوضاع متردية على المستويين الفكري والاجتماعي.

وأهم ما يميز الحداثة كمذهب فكري وتيار جارف:

- أنها نبتة غريبة جيء بها لإكمال أدوار التسلط الاستعماري التي مارسها الغرب ضد المسلمين في فترة الاحتلال وما بعده.
- ليست الحداثة مجرد تجديد في الأشكال والأساليب والمناهج؛ بل هي عقائد وأفكار شتى، تجتمع تحت مقصد واحد هو مضادة الدين الحق، وغرس الضلالات والشكوك.
- التركيز على أن الحداثة رؤية شاملة للحياة والوجود، وأنها عقيدة ومضمون أبدي ومفهوم حضاري جديد كامل وشامل.

- تأليه الإنسان والدعوة إلى الإنسانية مبدأ وغاية.
- الدعوة إلى تأليه العقل والعلم المادي والإدعاء بأن حرية العقل بالمفهوم الحداثي أساس كل نهضة وتقدم.
- الدعوة إلى مقاطعة الماضي، ومضادة مفاهيمه والانفصال عنه معارضته.
- نفي فكرة الثابت، والزعم أن كل شيء متحول ومتطور وأن أية فكرة أو قضية لها سمعة الثبوت فهي نوع من التخلف.
- الدعوة إلى إسقاط القداسة واختراق المقدس وتدنيته.

الفصل الثاني

الموقف من تكون السنة النبوية وتشكلها، نظرة تاريخية

وفي هذا الفصل تمهيد و ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إشكالية المفهوم أو المصطلح.

المبحث الثاني: موقفهم من تدوين السنة النبوية.

المبحث الثالث: الحديث في التاريخ.

تمهيد.

في هذا العصر، عصر النهضة والحضارة المادية التي فتنت العالم وجعلت الناس يقبلون على كل ما يتعلق بشأن هذه الأمة وتراثها، أثيرت من جديد وبنمط جديد عواصف وأعاصير في وجه السنة النبوية، فتجدد الإلحاح على ضرورة مزيد من تعميق البحث في جوانب الموضوع، واغناثه بالحجج، ذلك أن السنة النبوية قد ابتليت منذ القدم بمن أنكروها أو عارضوها بأرائهم وأهوائهم، منهم من قصد ردها أصلاً بالطعن في روايتها، ومنهم من أنكر حجيتها في العقائد فضيق مجال العمل بها ومنهم من عارضها بشروط مستحدثة جعلت عوائق تمنع الأخذ بها، ولأن الموضوع قد تناوله غير المختصين من كتاب، وسياسيين واجتماعيين وصحافيين، ومؤرخين، أكثر من تناول المختصين له، فكانت الإتجاه الحداثي ذات التزعة العقلية من بين التيارات الفكرية التي تناولته بالموضوع والدرس، فكان لها رأي خاص في جملة من قضايا السنة النبوية التي تتعلق بتاريخها وتشكلها على النحو الذي وصل إلينا.

المبحث الأول

إشكالية المفهوم أو المصطلح.

«يشكل المفهوم أو المصطلح جزءاً أساسياً في البناء النظري والمنهجي لأية نظرية أو عقيدة لأنه يحتزن المضامين والمقولات الأساسية، التي تنادي بها أية نظرية أو عقيدة أو ثقافة»¹، ومن هنا فإن مصطلح سنة لا يعني مجرد طريقة مسلوكة، بل تتعدى ذلك فبمجيء الإسلام أخذ هذا المفهوم أبعاداً أخرى في ظل العقيدة الإسلامية، وأصبحت المصدر الثاني الذي يؤخذ منه الأحكام، إلا أن فئة من الناس أشكل عليهم هذا المفهوم والتبس عليهم بأمور أخرى.

المطلب الأول: السنة وعلاقتها بالعرف السائد.

يذهب المستشرقون إلى أن السنة النبوية هي جماع العادات والتقاليد الوراثية في المجتمع العربي الجاهلي، أي إتباع عادات الآباء الكفار وأحوالهم²، فنقلت إلى الإسلام، فأصابتها تعديل جوهري عند انتقالها ثم انشأ المسلمون من المأثور من المذاهب والأقوال والأفعال والعادات لأقدم جيل من أجيال المسلمين سنة جديدة، أو أن الحديث النبوي نشأ نتيجة الجدل الديني في القرون الأولى، حيث يذهب ماكدونالد³، إلى القول «أن الأحاديث ليست في الواقع إلا سجلاً للجدل الديني في القرون الأولى ومن ثم كانت قيمتها التاريخية لكن هذا السجل مضطرب، كثير الأغلط التاريخية، وفيه معلومات مضللة لم تؤخذ من مصادرها الأولى»⁴، وأن الحديث النبوي أنشئ بعد قرنين من

¹ - محمد محفوظ: الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل، ص201.

² - دائرة المعارف الإسلامية، يصدرها باللغة العربية، أحمد الشناوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس: 330/7.

³ - ماكدونالد: هو دنكان بلاك ماكدونالد، مستشرق أمريكي من أعضاء المجمع العلمي العربي، كان من أوسع المستشرقين المطلعين على الدين الإسلامي، تعلم العربية والعبرية والسريالية، مات سنة 1943، من آثاره، دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الثاني، و"عقيدة الوحي في الإسلام" وغير ذلك. نجيب العقيلي: المستشرقون، 163/3-137.

قال عنه السباعي: «من أشد المتعصبين ضد الإسلام، يصدر كتاباته عن روح تبشيرية متأصلة، من كبار محرري دائرة المعارف الإسلامية». الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، ص46.

⁴ - دائرة المعارف الإسلامية، 570/2.

الزمان قال كارل بروكلمان¹: «القسم الأعظم من الحديث المتصل بسنة الرسول لم ينشأ إلا بعد قرنين من ظهور الإسلام، ومن هنا تعين اصطناعه كمصدر لعقيدة النبي نفسه في كثير من الاحتياط والحذر»²، والأمر الذي يجمع هذه الشبهات هو أن الحديث النبوي نتيجة للتطور الديني خلال القرون الأولى.

وبالتالي فهو يمثل مرحلة تاريخية آنية، قال جولد زيهر³: «إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول والثاني، وأنه ليس صحيحاً ما يقال من أنه وثيقة للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة ولكن أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج»⁴.

من خلال هذا العرض عن نشأة السنة النبوية ينطلق أكثر الدارسين لها من أهل الحداثة في عرض إشكالية مفهوم السنة النبوية أو الحديث النبوي.

وطرح مشكل الاصطلاح، والتطور الذي حف هاذين المصطلحين فأخرجهما من معنى الإخبار عموماً ووصله بأخبار الرسول ﷺ ونقل لفظة حديث أو سنة من حيز اللغة إلى حيز المواضع، فيذهب أحد الباحثين الحداثيين إلى أن «هذا الموقف الذي يحاول تثبيت مفهوم السنة

¹ - بروكلمان: هو كارل بروكلمان مستشرق ألماني ولد سنة 1868م، في مدينة روستوك اتجه إلى الدراسات الشرقية منذ أيام المدرسة الثانوية، أتقن العربية والعبرية والآرامية والسريالية، التحق بجامعة رستك سنة 1886م، عني باللغة التركية وأتقنها، عُين أستاذ كرسي بجامعة كنجز بوج وبقي في هذا المنصب حتى سنة 1910م، تقلد العديد من المناصب الأكاديمية، توفي سنة 1955م، له من المؤلفات: "تاريخ الأدب العربي"، "موجز النحو المقارن في اللغات السامية"، وغيرها كثير. عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين، ص 98-105.

² - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 40/2-41.

³ - جولد زيهر إجناس: مستشرق مجري من أصل يهودي، ولد سنة 1850م، من أسرة يهودية ذات مكانة وقدر كبير، تخرج باللغات السامية على كبار أساتذتها، عُين محاضراً في كلية العلوم بجامعة بودابست، ثم أستاذ كرسي، انتدبته الحكومة للقيام برحلة إلى سوريا، فصحب العلامة طاهر الجزائري مدة، تزلع في علوم العربية على شيوخ الأزهر ولاسيما الشيخ محمد عبده، يعد شيخ المستشرقين، له آثار منها: "العقيدة والشريعة في الإسلام"، وكتاب "الإسلام"، وغيرها كثير، مات سنة 1921م. نجيب العقيلي: المستشرقون، 40/3-42.

قال عنه السباعي: «عرف بعدائه للإسلام وبخطورة كتاباته عنه، من محرري دائرة المعارف الإسلامية»، الاستشراق والمستشرقون، ص 41-42.

⁴ - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص 249.

والحديث وجعلهما متماثلين لا يحظى بإجماع كل الدارسين»¹، فمثلاً نجد أن «توفيق صدقي يفرق بين الاصطلاحين عند حديثه عن حجية السنة، فيرى أن السنة في اللغة وفي اصطلاح السلف هي الخطة والطريقة المتبعة فسنة الرسول هي طريقته التي جرى عليها في أعماله أما أقواله فلم تكن طريقة متبعة له، ويخرج توفيق صدقي من هذه المقدمة إلى اعتبار الفرق شاسعا بين الحديث والسنة»²، أما تسمية الأحاديث مطلقا بالسنة فهي اصطلاح المتأخرين، ونتيجة ذلك تقسيم السنة إلى قولية وعملية، وقصر السنة على المعنى الذي جرى في عرف السلف وعرف الناس في الوقت الحاضر أي ما واظب عليه النبي في حياته ثم يحمل على أهل الحديث في عدم التفريق بين المصطلحين، محتجاً بكلام محمد رشيد رضا، وأن جعل الأحاديث القولية من السنن هو اصطلاح حادث كما مر آنفاً: «من العجائب أن يغيب بعض المحدثين أحيانا عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة المرافق لأصل اللغة فيحملوا السنة على اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك»³.

ثم يقول «لكن هل تواصل هذا المفهوم القديم للسنة في العقود الأولى للإسلام؟ أم أن هذه اللفظة انتقلت من مستوى المواضع إلى دلالة أخرى مغايرة»⁴، يقول الباحث: مستشهداً بأحد كبار المستشرقين: «يرى شاخت⁵ أن الأجيال الثلاثة الأولى التي عقبها وفاة الرسول تمثل أهم فترة في تاريخ الفقه الإسلامي فالأنشطة الإدارية والتشريعية في العقود الأولى كانت تحاول تغيير القانون العربي تدريجياً رغم أنه لم يتم القضاء تماماً على العرف بمفهومه القديم، وأهمية السنة في هذا التاريخ تتجلى في التزعة المحافظة عند المسلمين والتي تجد تعبيراً لها في لفظ السنة القديم»⁶.

¹ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، ص21.

² - المصدر نفسه، ص21.

³ - محمد رشيد رضا: مجلة المنار، 853/10.

⁴ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، ص24.

⁵ - شاخت: هو جوزيف شاخت مستشرق ألماني ولد عام 1902 عمل محاضراً للدراسات الإسلامية في عدد من الجامعات، كان من أعضاء المجمع العلمي العربي في دمشق، وقد اشتهر بدراسة التشريع الإسلامي من آثاره: "كتاب في نشأت الفقه الإسلامي"، وشارك في إعداد "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي"، وله مقالات ودراسات مختلفة، توفي سنة 1969م. نجيب العقيقي: المستشرقون، 469/2-471.

قال عنه السباعي: «ألماني متعصب ضد الإسلام والمسلمين»، الاستشراق والمستشرقون، ص49.

⁶ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، ص24.

ويذهب الباحث إلى أن السنة في مفهومها الإسلامي الأصيل لها دلالة سياسية أكثر من دلالتها الشرعية «أما السنة في مفهومها الإسلامي الأصيل فإن لها دلالة سياسية أكثر من دلالتها الشرعية»¹، ويعلل ذلك بكونها «ترتبط بسياسة الخليفة وإدارته من ذلك أن مقتل الخليفة عثمان بن عفان سنة 35هـ حفّ به اتهامه بأنه حاد عن سياسة الخليفين أبي بكر وعمر، وفي هذا الظرف بالذات ظهر مفهوم "سنة النبي" الذي لم يأخذ بعد مفهوماً تشريعياً محدد بقدر ما كان مرتبطاً بسنة الخليفين: أبو بكر وعمر»²، وبناءً على مفهوم السنة عند المستشرق شاخت فإن «مفهوم سنة النبي بالمفهوم التشريعي الشامل هي التي بعث بها الزعيم الخارجي عبد الله بن اباض إلى الخليفة الأموي عبد الملك حوالي سنة 76هـ»³.

يقول الباحث: «ثم وقع إدماج هذا المفهوم في النظرية الفقهية الإسلامية بواسطة الفقهاء العراقيين في نهاية القرن الأول»⁴.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

لكن الذي عليه جماهير العلماء قديماً وحديثاً أن السنة مرادفة للحديث يقول محمد عجاج الخطيب: «وأعني بالسنة في بحثي هذا ما أراده المحدثون، وهي ما يرادف الحديث عند جمهورهم، وإن كان بعضهم يفرق بينهما فيرى الحديث ما ينقل عن النبي عليه الصلاة والسلام، والسنة ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول، ولذلك قد ترد أحاديث تخالف السنة المعمول بها، فيلجأ العلماء حينئذ إلى التوفيق والترجيح، وعلى ذلك يحمل قول عبد الرحمان بن مهدي: (لم أر أحداً قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد)⁵، وكذلك قوله عندما سئل عن سفیان الثوري والأوزاعي ومالك: (سفیان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما)⁶.

¹ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، ص24.

² - المصدر نفسه، ص24.

³ - المصدر نفسه، ص24.

⁴ - المصدر نفسه، ص24.

⁵ - ابن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي: مقدمة الجرح والتعديل، ص177.

⁶ - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص19-20.

ولئن «كانت السنة في الأصل ليست مساوية للحديث، فإنها تبعاً لمعناها اللغوي كانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة، لأن معنى السنة لغة الطريقة، فإذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبي ﷺ وفعله، فالسنة خاصة بأعمال النبي ﷺ، وفي ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحياناً: (هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع)، أو قولهم (إمام في الحديث، وإمام في السنة، وإمام فيهما معا)»¹.

ولئن وجد تباين بين المصطلحين من جهة الوضع اللغوي فإن الاصطلاح قد استقر على ترادفهما، و انتهى إلى تقرير المماثلة بين السنة النبوية والحديث النبوي و«لئن أطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث، فإن الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما على الأقل - كان دائماً يساور نقاد الحديث، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول ﷺ، يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة؟ وهل موضوع الحديث يغير موضوع السنة؟ ألا يدوران كلاهما حول موضوع واحد؟ ألا ينتهيان أخيراً إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله، وفي أعماله المؤيدة لأقواله»².

• الحديث في الاصطلاح.

والحديث في اصطلاح المحدثين مرادف للسنة و«حيث جعلوا الحديث مرادفاً للسنة فتعريفه هو تعريف السنة كما أن الأصوليين نظروا هذه النظرة للحديث فجعلوه مرادفاً للسنة حسب اصطلاحها عندهم، وعرفوه أيضاً حسب اصطلاح السنة»³.

قال الشيخ طاهر الجزائري: «الحديث أقوال النبي ﷺ وأفعاله ويدخل في أفعاله تقريره، وهو عدم إنكاره لأمر يراه أو بلغه عن من يكون مضاداً للشرع أما ما يتعلق به عليه الصلاة والسلام من الأحوال فإن كانت اختيارية فهي داخله في الأفعال وإن كانت غير اختيارية كالحلية لم تدخل فيه إذ لا يتعلق بها حكم يتعلق بنا.

وهذا التعريف هو المشهور عند علماء أصول الفقه وهو الموافق لفنهم»⁴.

¹ - صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، ص 6.

² - المصدر نفسه، ص 9.

³ - فلاتة عمر بن حسن عثمان: الوضع في الحديث، 1/ 42.

⁴ - طاهر بن صالح الجزائري: توجيه النظر إلى أصول الأثر، 37/1.

فبان بهذا التقرير أن السنة النبوية مرادفة للحديث عند علماء الأصول، والأمر نفسه ينطبق على علماء الحديث كما سبق «وذهب بعضهم إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث فقال في تعريفه: علم الحديث أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحواله وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث وهو الموافق لفنهم، فيدخل في ذلك أكثر ما يذكر في كتب السيرة كوقت ميلاده عليه الصلاة والسلام ومكانه ونحو ذلك»¹، ويقول أيضا «وأما السنة فتطلق في الأكثر على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، فهي مرادفة للحديث عند علماء الأصول، وهي أعم منه عند من خص الحديث بما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط»²، والنبي صلى الله عليه وسلم نفسه سمي قوله وفعله حديثا، ومنه يستمد الاصطلاح في كلمة حديث، فلقد أطلق صلى الله عليه وسلم على أقواله وأفعاله اسم الحديث كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة، فقال له ((لقد ظننت أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك لما رأيت من حرصك على الحديث..))³، فمن هذا الحديث حدد معنى الحديث أخيراً بإخبار الرسول⁴، والنبي صلى الله عليه وسلم بهذه التسمية يميز ما أضيف إليه عما عداه.

وتفريق بعض علماء السلف بين الحديث والسنة لا يدل على تباينهما كما جاء النقل عن عبد الرحمان بن مهدي في مقارنته بين سفيان بن عيينة وبين الأوزاعي وبين مالك «فالذي يظهر من قول عبد الرحمان بن مهدي رحمه الله تعالى يدل على دقته في التعبير إذ أن المترادفين يشتركان في أغلب الجزئيات التي لا يدلان عليها، كما ينفرد كل واحد منهما بجزء خاص وحيث أنه أراد رحمه الله أن يحدد جوانب الاتفاق والافتراق بين ابن عيينة وبين الأوزاعي رحمهما الله ذكر هذه العبارة الدقيقة، فالإمامان يشتركان في معرفة السنة والحديث، لكن المتبع لأحوالهما يرى أن الأوزاعي أرسخ قدماً في استنباط الأحكام وتخريج الفروع، وتقعيد القواعد من الأحاديث، وأن ابن عيينة أعلى كعباً في معرفة طرق الحديث وأسانيده وعلله وصحته أو ضعفه فلهذا وصف الأوزاعي بأنه اعلم بالسنة ووصف ابن عيينة بأنه اعلم بالحديث في حين أن كليهما يشتغل في

¹ - طاهر بن صالح الجزائري: توجيه النظر إلى أصول الأثر، 37/1.

² - المصدر نفسه، 40/1.

³ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (99).

⁴ - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص21، صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، ص6، فلاته: الوضع في الحديث، 43/1.

عمل واحد، ولما كان الإمام مالك رحمه الله تعالى قد جمع بين الاستنباط ومعرفة الأدلة. والوقوف على السند والعلّة مما عرف لدى علماء الحديث بعلم الحديث رواية ودراية. وصفه بأنه إمام فيهما»¹.

بل إن مسلك العلماء في دفع التعارض بالسنة والحديث بالجمع إن أمكن أو بالترجيح بدليل خارجي دليل على تزييلهما متزلة واحدة، وعدم التفريق بينهما، بل العمل يكون بالراجح منهما.

• اعتماد المنهج التاريخي في تفسير السنة النبوية.

ونجد التاريخانية حاضرة وبقوة في كلامهم تلك النظرية التي تقول «أن الوقائع التاريخية كلها نتيجة تحولات أي تطور تتعلق بطبائع الأشياء لا بالإرادة الإنسانية، وأن تفسيرها لا يكون إلا بالرجوع إلى وسطها التاريخي»²، فالمنهج التاريخي واضح وبقوة في تفسير السنة النبوية عندهم، ويتضح هذا جلياً عند بعضهم في التعبير عن القرآن الكريم بالمطلق الإلهي، وبين المرحلي التاريخي الذي عبر عنه بالسنة النبوية أو الحديث، أو حياة النبي ﷺ ككائن إنساني عاش حياته في الواقع، حيث يقول الدكتور شحرور: «إن ما اصطلاح على تسميته بالسنة النبوية هو حياة النبي ﷺ ككائن إنساني عاش حياته في الواقع»³، غير أن الإصلاحي «هو العرف الخاص أي هو اتفاق طائفة مخصوصة من القوم على وضع الكلمة أو التعريف أو الشيء، وبهذا المعنى فإنهم لم يصطلحوا على تسمية حياة النبي ﷺ (ككائن إنسان عادي)، بالسنة النبوية، بل قامت التسمية الشرعية على أساس لغوي»⁴. ثم أخذت معنى شرعي بالانتقال من الوضع اللغوي إلى ما هو شرعي، ويقول كذلك «إن أمر النبي ﷺ بكتابة القرآن ونهيه الصريح عن كتابة الحديث، وإتباع الصحابة لأمره ونهيه، ليس له غير سبب واحد هو عدم إرباك المسلمين ودفعهم إلى الخطأ في التفريق بين المطلق الإلهي الذي عبر القرآن عنه، وبين المرحلي التاريخي الذي عبر الحديث عنه، فالحديث نتاج عبقرية بشرية تخضع للمرحلة التاريخية التي ترعرع فيها، وهو على الدوام بانتظار

¹ - فلاتة: الوضع في الحديث، 53/1.

² - عبده الحلو: معجم المصطلحات الفلسفية، ص 75.

³ - شحرور محمد: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، ص 546.

⁴ - أحمد عمران: القراءة المعاصرة للقرآن في الميزان، ص 187.

الزمن الذي سوف يأتي بمرحلة تاريخية جديدة فيها إمكانيات التجاوز والفيض على ما سبقها من مراحل¹.

فالسنة عنده نتاج عبقرية بشرية وليست من الوحي في شيء فهي مرحلة تاريخية تخضع للصيرورة والتطور، يقول كذلك: «فهو ﷺ من جهته لم يأمر بجمعها كما فعل مع الوحي (الكتاب)، وكذلك الأمر مع الخلفاء الراشدين فقد فهموا أنها كانت نتيجة تعامل مع واقع معين في ظروف معينة عاشها النبي ﷺ وجابه فيها عالم الحقيقة المكاني والزمني²، وعليه فإن «كلامه -ﷺ- وتصرفاته تكون نتاجاً تاريخياً يحمل طابع المرحلية وبالتالي فإن الواقع سيتجاوزه مع تطور الحياة في سياق الزمن³»، فلنلاحظ أن الكاتب يحاول وصل السنة النبوية بظروف بيئتها وزمنها وسياقاتها المختلفة قاصداً بذلك إلغاء صفة الحكمية والتشريعية عن السنة المطهرة، وهذا عين ما تنادي به الحداثة من خلال أقوى مبادئها وهي التاريخية، وذلك باستحالة الحكم على الأفكار والحوادث، إلا بالنسبة إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه لا بالنسبة إلى قيمتها الذاتية فلو كانت السنة مجرد مرحلة تاريخية تحمل طابع المرحلية والزمانية والمكانية كما يدعي الكاتب وهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فكيف استطاع المسلمون أن يسوسوا ذلك الملك الواسع عبر مختلف الأزمان والأمكنة، فالتشريع كان واحداً على مر العصور ولا شك أن السنة أخذت بحظ وافر منه باعتبارها مفسرة للقرآن الكريم، بل منشأة لأحكام سكت عنها القرآن فلو كانت السنة النبوية قاصرة على زمن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، لما استطاع المسلمون أن يقيموا العدل والسعادة في ربوع تلك البلاد الواسعة، وبأي شيء يحكمون إذا؟.

فما أورده الكاتب لم يكن إلا تكرار لكلام المستشرقين من أمثال جولد زيهر وغيره الذين يزعمون أن السنة النبوية ككل ليست إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي، وأنها مرحلية وليدة بيئة معينة في ظروف خاصة، لذا يجب قصرها على تلك المرحلة.

ويجاب على ذلك: «أن تعلم مدى نضوج الإسلام في عصره الأول، أن عمر ﷺ سيطر على مملكتي كسرى وقيصر وهما ما هما في الحضارة والمدنية، فاستطاع أن يسوس أمورهما، ويحكم

¹ - شحور محمد: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، ص547.

² - المصدر نفسه، ص546.

³ - المصدر نفسه، ص547.

شعوبهما، بأكمل وأعدل مما كان كسرى وقيصر يسوسان بها مملكتيهما، أترى لو كان الإسلام طفلاً، كيف كان يستطيع عمر أن ينهض بهذا العبء ويسوس ذلك الملك الواسع، ويجعل له من النظم ما جعله ينعم بالأمن والسعادة، ما لم ينعم بهما في عهد ملكيهما السابقين»¹.

ومن أوضح ما يدل على ذلك، أن السنة مصدر تشريعي أصيل يحكم بها المسلمون في كل زمان ومكان «أن الباحث المنصف يجد أن المسلمين في مختلف بقاع الأرض التي وصلوا إليها كانوا يتعبدون عبادة واحدة، ويتعاملون بأحكام واحدة يقيمون أسس أسرهم وبيوتهم على أساس واحد، وهكذا كانوا متحدين في العبادات والمعاملات والعقيدة والعادات غالباً، ولا يمكن أن يكون ذلك لو لم يكن لهم قبل مغادرتهم جزيرة العرب نظام تام ناضج وضع لهم أسس حياتهم في مختلف نواحيها ولو كان الحديث أو القسم الأكبر منه نتيجة للتطور الديني في القرنين الأوليين للزم حتماً ألا تتحد عبادة المسلم في شمال أفريقيا مع عبادة المسلم في جنوب الصين، إذ أن البيئة في كل منهما مختلفة عن الأخرى تمام الاختلاف فكيف اتحدا في العبادة والتشريع والآداب، وبينهما من البعد ما بينهما؟»².

● محاصرة عموم النصوص.³

ومرة أخرى نجد المنهج التاريخي الحداثي يعترض السنة النبوية سعياً إلى تنحية الشريعة وأحكامها واستبدال القوانين الوضعية بها، وذلك بمحاصرة عموم النصوص والقيام بحملة نكراء على القاعدة الأصولية (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) مخالفين بذلك ما عليه الأمة ومقرراتها، يقول الزركشي: «مما عرف بالضرورة من دينه ﷺ، أن كل حكم تعلق بأهل زمانه فهو شامل لجميع الأمة إلى يوم القيامة»⁴.

¹ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 196.

² - المصدر نفسه، ص 196.

³ - ينظر: عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص 440.

⁴ - الزركشي بدر الدين محمد بن بهادر: البحر المحيط، 1/3.

«ولا شك أن هذا هو الحق الذي لا محيد عنه لأن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾¹»².

فسنسته ﷺ هي بزعمهم تعليمات نزلت في زمن خاص وفي ظروف خاصة ونفذت في مجتمع خاص، وينتهي هذا المسلك كنتيجة إلى إبطال العمل بجملة من الأحكام التي رأوا أنها موقوتة بزمن الرسول ﷺ ولم تكن تشريعا عاما، من ذلك آداب قضاء الحاجة الواردة في النصوص، وبهذا يقول الكاتب فهمي هويدي، ويشاركه في هذه الدعوة مجموعة من الكتاب فيقول بشأنها: «لم تكن موجهة إلينا في الأساس، وإنما تخاطب مجتمع الصحراء والخيام حيث يتم قضاء الحاجة في الخلاء»³، ويواصل ما بدأه محتجاً بأنه «ليس كل توجيه نبوي ينصح به المسلمون في كل زمان ومكان، أو يعد سنة تتبع وتحتذى، بل إن من تلك التوجيهات والتعاليم ما ارتبط بظروف تغيرت، أو استهدفت علة أو مصلحة لم تعد قائمة»⁴، ومن ذلك أن تحريم الصور إنما هو تشريع آني في ظرف خاص، وكذلك شأن الحجاب الذي فرض بالمدينة.

وهذا رأي حسين أحمد أمين كذلك الذي يرى أن «تحريم الصور إنما هو تشريع آني حيث كان المجتمع العربي قد خرج لتوّه من عبادة الأصنام»⁵

وكذلك الحجاب، حيث «كان النساء يلقين من المتسكعين من شبان المدينة كل مضايقة وعبث كلما خرجن وحدهن فترلت آية: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾⁶، وذلك حتى يميز الشبان بين المحصنات وغير المحصنات»⁷.

¹ - الأعراف: الآية 158.

² - عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص 440.

³ - فهمي هويدي: التدين المنقوض، ص 187.

⁴ - المصدر نفسه، ص 189.

⁵ - حسين أحمد أمين: دليل المسلم الحزين إلى مقتضى سلوك القرن العشرين، ص 131.

⁶ - الأحزاب: الآية 59.

⁷ - حسين أحمد أمين: دليل المسلم الحزين، ص 132.

ويلتقي مع فهمي هويدي وغيره فيقول: «من الفقه أيضا ما ينبغي أن تطوى صفحته بعد إذ لم يعد له محل أو مكان... وهو أمر مثير للدهشة والتساؤل أن تضل أحكام الرقيق والعرق وما يتصل بها من أبواب، أموراً يشتغل بها الدارسون في المعاهد الأزهرية»¹.

وهذا كله تضيق على السنة ومحاصرتها من خلال التجديد في القواعد ورفض ما لا يتناسب مع العصر والأذواق الجديدة لهذا التيار، فقاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، مع ما سبق من كلام الإمام الزركشي قد صار معيياً إذ «النصوص في تطبيقها على الوقائع لا بد أن يحدد معناها لغة واصطلاحاً، وأن يعرف سبب نزولها وظروف تطبيقها، إذ هي لا تنفك عن ذلك كله أبداً، ومهما قال الأصوليون من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فهذا لا يؤخذ بغير مناقشة... فكم من فعل للنبي ﷺ (وأفعاله ﷺ من أنواع السنن) جاء مرتبطاً بإطار معين، معالجا لظروف قائمة ثابتة عارضة»²، وكذلك يدعي الكاتب محمود سعيد عشاوي أن قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، إنما صاغها الفقه الإسلامي وتبناها في عصر الانحطاط العقلي، متابعاً بذلك أسلوب الخوارج، وأن هذه القاعدة خاطئة، وتؤدي إلى تحريف آيات القرآن وتزليلها على غير ما أراد مؤثرها³، ويتابعهما في ذلك فهمي هويدي: «مقولة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب هي قاعدة فقهية، يتبنى القائلون بها الدعوة إلى إسقاط الأسباب والتعامل مع النص مجرداً عن دوافعه، وهو نوع من القراءة المبتورة في الواقع، الأمر الذي أدى إلى تثبيت وتعميم توجيهات كانت لازمة لتأمين الدعوة عند نشوءها»⁴، ويتابعهم في ذلك أحد زعماء الحداثة الإسلامية فيقول «إن علماء الأصول لم يتفقوا على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فما كان لفظه عاماً لا يعني أن حكمه عام أيضاً»⁵.

والحق أن ما ذهب إليه هؤلاء مذهب مرجوح مخالف لما عليه جماهير العلماء فقد حكي الشوكاني الخلاف في المسألة، وقرر أن الجمهور صار إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص

¹ - فهمي هويدي: التدين المنقوض، ص 189.

² - ينظر: عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص 441.

³ - عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص 442.

⁴ - فهمي هويدي: مجلة العربية العدد 267 مقال بعنوان: "المسلمون والآخرون"، نقلا عن عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص 442.

⁵ - راشد الغنوشي: الحريات العامة في الإسلام، ص 129، نقلا عن عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الديني، ص 442.

السبب، وقال: «وهو المذهب الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، لأن التعبد للعباد إنما هو باللفظ الوارد عن الشارع وهو عام ووروده على سؤال خاص لا يصلح قرينة لقصره على ذلك السبب، ومن ادعى أنه يصلح لذلك فليأت بدليل تقوم به الحجة ولم يأت أحد من القائلين بالقصر على السبب بشيء يصلح لذلك»¹.

• حكم لفظ العموم إذا ورد على سبب خاص.

وحتى تنتفي هذه الشبهة، ويظهر الحق فيها، ويعلم متى تكون هذه القاعدة سالحة، ومتى لا تُعم، ولا أظن أنه يوجد مثال واحد لعدم تطبيقها في أي قضية من القضايا التي ينادي بها هؤلاء، فقد حرر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، المسألة فقال: «إن العام الوارد على سبب خاص له ثلاث حالات:

الأولى: أن يقترن بما دل على العموم فيعم إجماعاً كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾²، لأن سبب نزولها المخزومية³ التي قطع النبي ﷺ يدها، والإتيان بلفظ السارق الذكر يدل على التعميم.

الثانية: أن يقترن بما دل على التخصيص... فيخصص إجماعاً كقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁴.

والثالثة: ألا تقترن بدليل التعميم ولا التخصيص... والحق فيها أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيعم حكم أية اللعان النازلة في

¹ - الشوكاني محمد بن علي: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص118.

² - المائدة: الآية 38.

³ - أحمد في المسند 177/2 من طريق ابن لهيعة عن حي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ((أن امرأة سرفت على عهد رسول الله ﷺ)) الحديث. قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه ابن لهيعة والراوي عنه ليس من أصحابه، وفيه حي بن عبد الله المعافري متكلم فيه من جهة حفظه. قال الحافظ: حي بن عبد الله المعافري صدوق يهيم. التقريب، 176/1، والحديث صحيح بدون ذكر سبب النزول، أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع، رقم (6787)، وفي باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان، رقم (6788)، وأخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود، رقم (1688).

⁴ - الأحزاب: الآية 50.

"عويمر العجلاني"¹ و"هلال"²، وآية الظهار النازية في امرأة "أوس بن الصامت"³ وآية الفدية النازلة في "كعب بن عجرة"⁴ وآية: ﴿ خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾⁵ النازلة في ابنتي سعد بن الربيع.⁶

لاح بهذا التقرير أن ربط الأحكام الشرعية بأسباب نزولها إجراء عقلائي تعسفي ليس للداعين إليه دليل ومستند شرعي، وهو عمل بدعي لم يفعله النبي ﷺ ولا صحابته الكرام ولا التابعون وتابعوهم بإحسان، ولا أحد من سلف الأمة وأئمتها.

ولأن من لوازمه إبطال حكم النصوص الشرعية وفتح الباب واسعاً للأهواء والشهوات في تحديد ما يؤخذ وما يرد من أحكام الشرع، وجعل تلك الأحكام المتزلة في الكتاب والواردة في السنة قابلة دائماً للتأويل أو التعطيل والنسخ فتصبح مجرد مواقف تاريخية وحلول لمشاكل تخص واقع الجزيرة العربية في ذلك الوقت، فهي إذن إفراز تاريخي مرتبط بزمانه ومكانه لا يتجاوزهما،

¹ - رواه البخاري: كتاب التفسير، باب قول الله ﷻ ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَنَدُّوا بِأَنَّهُمْ كَذِبَةٌ ﴾، رقم (4745)، وفي كتاب الطلاق، باب اللعان ومن طلق بعد اللعان رقم: (5308)، ومسلم في كتاب اللعان، رقم (1492).

² - حديث هلال ابن أمية في البخاري كتاب الشهادات، باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة، رقم (2671)، وفي كتاب التفسير، باب ﴿ وَيَذَرُوا عَنَّا أَلْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعٌ شَهِدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾، رقم (4747).

³ - رواه البخاري تعليقا بصيغة الجزم: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾، ووصله أحمد 46/6، والحاكم 481/2 وصححه ووافقه الذهبي وأخرجه النسائي 168/6 وابن ماجه، ولفظه عن عائشة رضي الله عنها قالت: (تبارك الذي وسع سمعه كل شيء، إني لأسمع كلام حولة بنت ثعلبة ويخفي عليّ بعضه وهي تشتكي إلى رسول الله ﷺ زوجها وهي تقول يا رسول الله أكل شبابي... فما برحت حتى نزل جبريل هؤلاء الآيات: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْفِيكَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ المجادلة: الآية (1)، رقم (2063)، والحديث صحيح. مجموع طرقه.

⁴ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الحصر، باب قول الله تعالى: ﴿ ... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِمَآءٍ أَدَىٰ مِنْ رَأْسِهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ يُسَلِّمُ... ﴾ البقرة: الآية (196)، وهو مخير فأما الصوم فثلاثة أيام، رقم (1814)، وفي باب قول الله تعالى: ﴿... أَوْ صَدَقَةٌ... ﴾، وهي إطعام ستة مساكين، رقم (1815)، وأخرجه مسلم في الصحيح: كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها، رقم (1201).

⁵ - أخرجه أبو داود في السنن، رقم (2891)، (2892)، والترمذي في السنن، رقم (2092)، وابن ماجه في السنن رقم (2720)، وأحمد في المسند، 352/3، والحاكم وصححه، كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله ﷺ، قال: ((جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتي سعد إلى النبي ﷺ...)). الحديث.

⁶ - محمد الأمين الشنقيطي: مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، ص 368-371.

وليست وحياً متزلاً ولا شرعاً ملزماً، وهذا يؤدي بلا شك إلى فقدان الوحي لمبررات البقاء والخلود.

المطلب الثاني: بين السنة العملية والسنة القولية.

لا يلتزم الحداثيون إلا بالسنة العملية دون القولية: «كالصلاة وهيئاتها وركعاتها والزكاة وما يتعلق بها، وكذلك الصيام والحج، وما شاكل ذلك من الأمور التي تناقلها المسلمون جيلاً بعد جيل نقلاً عملياً، وراحوا ينكرون ويشككون في السنة القولية أو التقريرية، أو يأخذون ما يوافق فكرهم وهواهم، وهم ليسوا على دركة واحدة؛ بل متفاوتين في إنكار السنة النبوية وقبولها»¹، وفي هذا يقول محمود أبو رية: «وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية، -وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول، وكان معلوماً عندهم بالضرورة- كل ذلك قطعي لا يسع أحد جحده أو رفضه، بتأويل ولا اجتهاد ككون الصلاة المعروفة خمساً هذه هي سنة رسول الله ﷺ وأما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث»²، ويذهب إلى تضيق معناها أكثر تضيقاً يؤدي إلى إنكارها فيقول بعد أن ساق مجموعة من الآيات والأحاديث ليدلل على صحة منهجه في الاكتفاء بالقرآن الكريم وحده: «ولم تكن السنة يومئذ تعرف إلا بالسنة العملية»³.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

لكن المجمع عليه بين أهل الحديث والفقه والأصول من علماء الأمة أن السنة تشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، «هذا الذي عليه أهل العلم قديماً وحديثاً»⁴.

«ولو قصرنا السنة على المتواترة العملية لفرطنا في آلاف الأحاديث القولية التي نقلت عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه في الأحكام والأخلاق والمواعظ، وإطلاق الأحاديث وإرادة السنن، وإطلاق السنن وإرادة الأحاديث ليس اصطلاحاً حادثاً كما زعم وإنما هو أمر في الصدر الأول»⁵، وينسحب كلام أبي رية على السنن العملية التي لم يداوم على فعلها النبي ﷺ كذلك

¹ - محمد عبد الرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر والشام، ص6.

² - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص406-407.

³ - المصدر نفسه، ص404.

⁴ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 321/2.

⁵ - أبو شهية محمد محمد: دفاع عن السنة ورد شبهات المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص291.

«أو لم يثبت استمراره عليها كصوم يوم عاشوراء، وصلاة القيام التي صلاها بالناس ثلاث ليالي من رمضان فقط، والصيغ المختلفة لدعاء الاستفتاح»¹.

وهو في هذا يقلد زعماء الإصلاح من أمثال السيد رشيد رضا - رحمه الله - «وفي الواقع أنه ما جاء بفكرة جديدة ولا باستدلال جديد، بل خلط ما قاله كل من إسماعيل أدهم وتوفيق صدقي ورشيد رضا، وهو لا يبعد في نتيجة عما ذهب إليه السيد رشيد رضا، بل يقلده مع دعوة الاجتهاد، وهو يفسر كلمة السنة: ولم تكن السنة يومئذ [يعني في عصر النبي ﷺ] تعرف إلا بالسنة العملية»².

هذا وقد «مشى على هذا المنهج الدكتور توفيق صدقي حيث كتب مقالين في مجلة المنار بعنوان: "الإسلام هو القرآن وحده"، واستدل بالآيات القرآنية لعدم حجة السنة النبوية بحسب زعمه»³.

وأيده "رشيد رضا" في كتاباته إلى حد كبير، وقال: «بقي في الموضوع بحث آخر هو محل للنظر، وهو هل الأحاديث ويسمونها بسنن الأقوال دين وشريعة عامة وإن لم تكن سنناً متبعة بالعمل بلا نزاع ولا خلاف لاسيما في الصدر الأول، إن قلنا نعم فأكبر شبهة ترد علينا نهي النبي ﷺ عن كتابة شيء عنه غير القرآن وعدم كتابة الصحابة للحديث، وعدم عناية علمائهم وأئمتهم بالخلفاء بالتحديث، بل نقل عنهم الرغبة عنه، كما قلنا للدكتور صدقي في مذكراته قبل أن يكتب شيئاً في الموضوع»⁴، وقال في موضع آخر «إن سننه التي يجب أن تكون أصل القدوة، هي ما كان عليه هو وأصحابه عملاً وسيرة، فلا تتوقف على الأحاديث القولية»⁵، وهو في هذا يذهب إلى تقسيم الأحاديث النبوية إلى قسمين ما نقل إلينا بالعمل المتواتر «كعدد ركعات الصلاة والصوم وما شاكل ذلك فهذا يجب قبوله ويسميه الدين العام وأما ما نقل إلينا بغير هذه الصفة،

¹ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 322/2.

² - الاعظمي محمد مصطفى: دراسات في الحديث النبوي، المكتب الإسلامي، 28/1.

³ - المصدر نفسه، 26/1.

⁴ - محمد رشيد رضا: مجلة المنار، 930-929/9.

⁵ - المصدر نفسه، 852/10.

فهو دين خاص، لسنا ملزمين بالأخذ به»¹، إلا أنه «يبدو أنه رجع عن موقفه في آخر عمره كما يذكر لنا الأستاذ مصطفى السباعي رحمه الله»^{2 3}.

● تقسيم السنة إلى سنة ضرورية وسنة غير ضرورية.

ومنهم من يذهب إلى تقسيم أفعاله ﷺ إلى ضربين، ضرب من الأفعال الضرورية لتنفيذ الأوامر القرآنية المحملة، وضرب من أقواله وأفعاله مما لم يصل إلى الناس بطريق التواتر المستفيض، والضرب الأول منهما هو السنة العملية المتواترة التي يجب العمل بها، وهي الوحي الثابت ثبوتاً لا شك فيه، أما الضرب الثاني فهو عندهم ليس ضرورياً للقيام بالتكاليف وفهم الدين بوجه عام، ولهذا السبب «فإن أفعال النبي ﷺ كانت في هذا الصدد على ضربين؛ الأول: أفعال ضرورية لتنفيذ الأوامر القرآنية المحملة، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾⁴، التي جاءت عامة في القرآن ثم فصلها النبي ﷺ بأفعاله في الصلاة والزكاة، وقال فيها ((صلوا كما رأيتموني أصلي))⁵.

وقوله ﷺ: ((خذوا عني مناسككم))⁶، وهذا الضرب من الأفعال والأقوال ضروري للدين وقد نقلا بطريق التواتر المستفيض كما نقل القرآن وبالتالي فهو من الوحي الثابت ثبوتاً لا شك

¹ - الاعظمي محمد مصطفى: دراسات في الحديث النبوي، 27/1.

² - المصدر نفسه، 27/1.

³ - أما السيد رشيد رضا رحمه الله فقد قال عنه مصطفى السباعي: «يظهر أنه كان في أول أمره متأثراً بوجهة أستاذه محمد عبده -رحمه الله- وكان مثله في أول الأمر قليل البضاعة من الحديث، قليل المعرفة بعلومه، ولكنه منذ استلم لواء الإصلاح بعد وفاة الإمام محمد عبده، وأخذ يخوض غمار الميادين الفقهية، والحديثية، كثرت بضاعته من الحديث وخبرته بعلومه، حتى غدا آخر الأمر حامل لواء السنة، وأبرز أعلامها، في مصر خاصة نظراً لما كان عليه علماء الأزهر من إهمال لكتب السنة وعلومها وتبحرهم في المذاهب الفقهية والكلامية واللغوية وغيرها.

لقد أدركته -رحمه الله- في آخر حياته وكنت أتردد على بيته، فأستفيد من علمه وفهمه للشريعة ودفاعه عن السنة ما أجد من حق تأريخه علي؛ أن أشهد أنه كان من أشد العلماء أخذاً بالسنة القولية، وإنكاراً لما يخالفها في المذاهب الفقهية.

وإني على ثقة بأنه لو كان حياً حين أصدر "أبورية" كتابه، لكان أول من يرد عليه من أكثر في موضع من كتابه». ينظر:

السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص30.

⁴ - البقرة: الآية 110.

⁵ - رواه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة، رقم (631).

⁶ - أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركباً، رقم (1297).

فيه. أي هو من السنة بغير جدال»¹، فما كان من قبيل الأفعال المتواترة فهي السنة الثابتة، وما كان غير ذلك فليس بضروري في الدين «أما الضرب الثاني من أفعاله وأقواله مما لم يصل إلى الناس بطريق التواتر المستفيض فلا يستطيع عاقل أن يدخله في دائرة الوحي الثابت ثبوتًا لا شك فيه، ومن ثم فهو ليس ضروريًا لقيام الدين»².

إذا لقد «كان المسلمون خلال هذه الفترة يرجعون مباشرة إلى القرآن والسنة العملية والمتواترة التي كانت ثابتة لديهم ثبوت القرآن»³.

فحتى الأحاديث المقبولة عندهم، وهي السنن العملية ليست كلها ملزمة لأنها على قسمين أحاديث خاصة بالأمور الدينية، كالعقيدة والعبادة وأحاديث خاصة بالأمور الدنيوية: كقضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع فالأولى ملزمة في نظرهم، أما الثانية فغير ملزمة لأنها من أمور الدنيا المتغيرة.

هذا والسنة تشمل أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته «وهذا الذي عليه أهل العلم قديمًا وحديثًا، كما تطلق على الأحاديث المتواترة والآحاد، والقول بأن السنة؛ هي السنة العملية المتواترة فقط، قول لا صحة له، بل هو اصطلاح حادث لا يحفى بطلانه»⁴.

فهذا يدعو في زعمهم إلى ضرورة التمييز بين بشرية الرسول ﷺ ونبوته لأن النبي ﷺ بشهادة القرآن بشر مثلنا يوحى إليه وأن بشريته حاضرة في نبوته، ولهذا لا بد من تحديد ما يعد تشريعًا، وما لا يعد كذلك.

ويلاحظ مما سبق أنها دعوة صريحة لتعطيل جزء كبير من أحكام السنة وبداية لفصل أحكام الشرع عن الحياة بل يؤدي ذلك إلى إقصاء حتى ما لم يداوم عليه ﷺ من السنن العملية، ولم يثبت استمراره عليها خشية أن تفرض علينا كما هو الحال في صلاة القيام، فعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة

¹ - عبد الجواد ياسين: السلطة في الإسلام، العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ص 246.

² - المصدر نفسه، ص 446.

³ - المصدر نفسه، ص 446.

⁴ - المعلمي عبد الرحمان بن يحيى اليماني: الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والحازفة، ص 21، 27.

فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فلما أصبح قال: ((قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم)) وذلك في رمضان¹.

المطلب الثالث: تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية.

يتفق الأصوليون على أن السنة النبوية هي: «ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن، وهذا يشمل قوله ﷺ وفعله وتقريره، وكتابه وإشارته وهمه وتركه»²، وأجمع المسلمون على وجوب طاعة النبي ﷺ ولزوم سنته، لذا قال ابن تيمية: «وهذه السنة إذا ثبتت فإن المسلمين كلهم متفقون على وجوب إتباعها»³.

وقال الإمام الشافعي: «لم أسمع أحداً-نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم- يخالف في أن فرض الله ﷻ عليك إتباع أمر رسول الله ﷺ، والتسليم لحكمه»⁴.

• الرعييل الأول والسنة النبوية.

وكان صحابة رسول الله ﷺ يتابعون نبيهم ويقتدون به اقتداء مطلقاً من غير سؤال عن سبب وإستفصال عن العلة والحكمة، فقد أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب، فأخذ الناس خواتيم من ذهب، ثم نبذه ﷺ وقال: ((إني لا ألبسه أبداً فنبذ الناس خواتيمهم))⁵.

ومن ذلك أيضاً أنه كان ﷺ يوماً يصلي فخلع نعليه فوضعها على يساره، فلما رأى القوم ذلك ألقوا، فلما قضى ﷺ صلاته قال: ((ما حملكم على إلقاء نعالكم؟، قالوا: رأيناك ألقىت

¹ - رواه البخاري: كتاب التهجيد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل، رقم (1129)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (761)، واللفظ للبخاري.

² - الجيزاني محمد بن حسين: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص122.

³ - ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم: مجموع الفتاوى، 84/19.

⁴ - الشافعي محمد بن إدريس: جماع العلم، ص5.

⁵ - رواه البخاري: كتاب اللباس، باب خاتم الفضة، رقم (5418)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم خاتم الذهب على الرجل، رقم (3898).

نعليك، فقال: إن جبريل أخبرني أن فيهما قدرًا¹، وهكذا كان الأمر عندهم «بل بلغ من امتثالهم أنهم ما كانوا يفرقون بين أمره الديني وأمره الدنيوي، بل كانوا يبادرون إلى الطاعة في الجميع»². فقد أخرج أبو داود عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه جاء يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فسمعه يقول: ((اجلسوا، فجلس باب المسجد أي حين سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: تعال يا عبد الله بن مسعود))³.

هكذا كان الرعيل الأول «مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته وبعد مماته يعتبرون قوله وفعله وتقريره حكمًا شرعيًا لا يختلف في ذلك واحد منهم، ولا يجوز أحدهم لنفسه أن يخالف قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾⁴»⁵.

ويجدر التنبيه إلى أفعال تصدر عنه صلى الله عليه وسلم ثبت بالدليل أنها من خصوصياته صلى الله عليه وسلم كالجمع بين أكثر من أربع نسوة، وكالوصال في الصوم، فهي أفعال يحرم الإقتداء به فيها.

«وهناك أفعال كان يفعلها بمقتضى الجبلة كالأكل والشرب والنوم وأفعال كان يفعلها بمقتضى عادة قومه وأعرافهم ولباسهم ولم يأمر بشيء منها ولم ينه عن شيء منها، فهذه لا حكم لها في ذاتها»⁶، لكنه يثاب على قصد التأسى لو نوى ذلك⁷، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصنع ذلك حيث كان ينتعل النعال السبتية، ويصبغ، قال صلى الله عليه وسلم حين سئل عن ذلك: ((وأما النعال

¹ - أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم(650)، والدارمي: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين، رقم (1343)، والحاكم في المستدرک، (260/1)، وأحمد (92،20/3). وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود، رقم(605)، وينظر: الإرواء، حديث رقم(284).

² - عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص480.

³ - أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب الإمام يكلم الرجل في خطبته، رقم (920)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود، رقم(920)

⁴ - الحشر: الآية 7.

⁵ - عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص480.

⁶ - الجيزاني: معالم أصول الفقه، ص130، 132.

⁷ - المصدر نفسه، ص132.

السبتية، فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فأنا أحب أن ألبسها، وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها، فأنا أحب أن أصبغ بها»¹.

و لم يذكر العلماء «غير هذه الأفعال السابق ذكرها هي فقط ما توقف عندها العلماء وقالوا إنه لا يلزمنا الإقتداء بها وفصلوا بشأنها التفصيل المتقدم»².

و لم يرد عند أحد من العلماء أن هذه الأفعال من السنة غير تشريعية، بل كلهم عدها من السنة التشريعية «لأنها تدرج في قسم المباح والإباحة أحد أقسام الحكم التكليفي»³.

● دعاة الحداثة والسنة النبوية.

غير أن دعاة الحداثة من الدارسين للتراث كما يسمونه هم وجدوا في هذه المسألة الأصولية بغيتهم، وذلك لرد السنة النبوية وإقصائها عن مجال الحياة وبالتالي تقليص ما يمكن تقليصه من السنن النبوية بحجة أن فيها ما هو تشريع وما هو ليس بتشريع.

وهناك منهم من يجعل السنة النبوية -على ما صح عنده منها- قسمين أحاديث خاصة بأمر الدين وأخرى خاصة بالأمر الدنيوية، فيذهب سيد خان إلى أن السنة قسمين كما سلف: «الأمر الدنيوية مثل العقيدة عن الله سبحانه، وصفاته وشعائر العبادات، أما الأمر الدنيوية: فهي تشمل المسائل السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، فالأحاديث في دائرة أمور الدين هي الملزمة وعلى المسلمين أن يتمسكوا بها، أما الأحاديث في أمور الدنيا: فهي غير داخلية في مهمة الرسول ﷺ، مطلقاً، بل كل ما جاء في هذا المجال فهو خاص بظروف وحالة العرب في زمان النبوة، وهي ليست ملزمة للمسلمين، وذلك لأن أمور الدين ثابتة، أما أمور الدنيا فمتغيرة»⁴.

فالسنة برأيه منحصرة فقط في جانب العقائد والعبادات أما سائر شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية وغيرها فلا يلزم المسلمين الأخذ بها والذي يظهر من خلال هذا

¹ - رواه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين في النعلين، رقم (161)، ومسلم: كتاب الحج، باب الإهلال من حيث تبتعت الرحلة، رقم (2035).

² - عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص 481.

³ - الشوكاني محمد بن علي: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص 33.

⁴ - سعيد بسطامي: مفهوم تجديد الدين، ص 126، نقلا عن عدنان محمد أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، ص 481-482.

الفهم أنهم يريدون عزل السنة النبوية واقصائها عن توجيه حياة المسلمين معتمدين في ذلك على المنهج التاريخي الداعي إلى تفسير الظواهر والحوادث في ظروف بيئتها.

ويذهب إلى نفس المنهج الدكتور "محمد عمارة" ولكن بشيء من التوسع مقسما السنة النبوية إلى تشريعية وغير تشريعية فيقول: «فالقسم الأول من السنة (السنة التشريعية) تتلقاها الأمة من الشرع دون واسطة وتلتزم بها التزامها بالرسالة، وذلك دون توقف الالتزام والاقتداء على مصدر جديد وسلطة لاجتهاد جديد، أما القسم الثاني (السنة غير التشريعية) والتي هي اجتهاد في متغيرات الفروع الدنوية، أو قضاء بالاجتهاد لا بالوحي، في المنازعات - فإن ما يتعلق منها بالإمامة - سياسة الدولة في مختلف ميادينها - لا إلزام فيه وبه إلا إذا عُرض على إمام الوقت والدولة القائمة فأجازته، لموافقه للحال وتحقيقه للمصلحة ولموافقتها نصوصه في عهد رسول الله ﷺ، وعهد دولته... أو بقضائه في المنازعات الذي هو اجتهاد مؤسس على حجج أطراف وليس وحيًا معصومًا»¹.

فهو بهذا يرى أن الرسالة مجرد تبليغ عن الله، وأن الأمر بالتبليغ لا يستلزم أنه فوض إليه السياسة العامة، حيث يقول: «وأما الرسالة فليس يدخل فيها إلا مجرد التبليغ عن الله تعالى وهذا المعنى لا يستلزم أنه فوض إليه السياسة العامة، فكم من رسل الله تعالى على وجه الدهر قد بعثوا بالرسائل الربانية ولم يطلب منهم غير التبليغ لإقامة الحججة على الخلق من غير أن يؤمروا بالنظر في المصالح العامة...»².

وفي السياق نفسه يحاول الدكتور "محمد رشاد خليفة" أن يحدد مهمة النبي ﷺ، ومهمة النبي كما يراها منحصرة في إبلاغ القرآن الكريم للأمة، ولا شيء غير ذلك فهو ليس من مهماته أن يطبق القرآن على نفسه أفضل ما يكون التطبيق؛ لكي يحقق القدوة في ذاته أمانا، وهو ليس من مهماته أن يبين القرآن ولا يوضح مبهمه ولا يفصل مجمله، وأن مهمته هي أن يبلغ القرآن³.

ومن يذهب إلى تخطيء علماء الأصول في تعريفهم للسنة النبوية قصد الإجهاز عليها وكنتم أنفاسها بحيث لا يعود لها دور في المجتمع المسلم الدكتور فهمي هويدي، يقول في كتاب التدين

¹ - عمارة محمد: معالم المنهج الاسلامي، ص115-116.

² - المصدر نفسه، ص118.

³ - محمد عبد الرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، ص587.

المقنوض: «إن تجربة الرسول ﷺ التي هي المرشد الأول في التطبيق الإسلامي ينبغي أن تظل في مكانها من الإكبار والإجلال عند كل مسلم لكنها -أيضا- لا تلزم المسلمين إلا في حدود معينة، إذ ليس صحيحاً ما يروجه البعض من أن كل ما صدر عن الرسول من قول أو فعل أو إقرار يعد سنة واجبة الإتباع»¹.

وبشيء من التوسع كذلك في تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية يذهب الدكتور العوا، ويرى أن أغلب المروي عن رسول الله ﷺ هو من النوع الثاني فيقول: «ويلاحظ كون أغلب تصرفات الرسول مبناه التبليغ قول قد يصل الباحث إلى خلافه عند إمعان النظر في الصحيح من سنة رسول الله ﷺ، بل يغلب على الظن أن المروي عنه ﷺ في شؤون الدنيا، -خارج نطاق العبادات والمحرمات- ليس من الشرع اللازم»².

ويوافق راشد الغنوشي في كتابه "الحريات العامة في الإسلام" زملاءه المجددين على إخراج التصرفات السياسية للنبي ﷺ من دائرة السنة التشريعية³.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

وخير ما يجاب ويرد عنهم قوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾⁴.

وقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾⁵.

وقوله ﷺ ((تركت فيكم أمرين لن تضلوا بعدي ما تمسكتن بهما كتاب الله وسنة رسوله))⁶، ومن حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ((فعليكم بسنتي وسنة

¹ - فهمي هويدي: التدين المقنوض، ص107.

² - العوا سليم: مجلة العربي، العدد (222) مايو 1977م، ص20، مقال بعنوان: مواجهة مع عناصر الجمود في الفكر الإسلامي، نقلا عن محمد حامد الناصر، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، ص223.

³ - ينظر: عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص485.

⁴ - الحشر: الآية 7.

⁵ - النساء: الآية 59.

⁶ - الحديث رواه مالك في الموطأ بلاغا، رقم (1619)، ووصله ابن عبد البر في التمهيد (331/24)، من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده. قلت: كثير هذا ضعيف لا يحتج به. قال الحافظ: ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، وقال الذهبي: واهٍ. وقال أبو داود: كذاب. ينظر: تقريب التهذيب، ترجمة رقم: 6308، والكاشف: (396/3).
والحديث على كثرة طرقه وشواهده فهي ضعيفة. وقال ابن عبد البر: «معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى بها عن الإسناد». التمهيد: (331/24).

الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ))¹، وقال عليه السلام: ((ألا وإني أوتيت هذا الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه))².

«والحق أن كل ما صدر عنه عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير هو تشريع عام للأمة لقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾³، ولا يخرج شيء عن هذا الأصل إلا ما نص فيه الدليل على أنه من خصوصياته عليه السلام أو كان اجتهادا منه عليه السلام ولم يقر عليه، وتقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية من البدع المحدثه التي لم يعرفها سلف الأمة»⁴، وليس لهم من دليل على ما ذهبوا إليه إلا حديث أنس رضي الله عنه ((أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر يقوم يلقيحون النخل فقال، لو لم تفعلوا لصلح فخرجت شيصاً، فمر بهم فقال: ما لنخلكم، قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمور دنياكم))⁵.

وفي رواية أخرى قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((ما أظن يغني ذلك فتركوه، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثكم عن الله شيئاً فخذوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل))⁶.

«فالواضح من خلال هذه الرواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم ما قال على سبيل الظن والاجتهاد، وليس على سبيل الجزم وخبر الوحي، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجتهد أحيانا قبل أن ينزل عليه الوحي، ثم ينزل جبريل عليه السلام ليقره على اجتهاده أو ينهيه على وجه الخطأ»⁷.

وأما قوله عليه السلام: ((أنتم أعلم بأمور دنياكم)) فليس فيه دليل على الفصل بين شؤون الدين والدنيا لأن الدين -حكما- يشمل كل شيء، إنما المراد من الحديث «أن مهمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

¹ - أخرجه أبو داود في السنن، باب لزوم السنة، رقم (1407)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتتاب البدع، رقم (2676)، وابن ماجه في المقدمة، باب إتباع سنة الخلفاء الراشدين، رقم (42)، وأحمد في المسند، 126/4-127. والحديث صحيح، فقد صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، رقم (2676). وفي صحيح سنن ابن ماجه، رقم (24).

² - أخرجه أبو داود: السنن، باب لزوم السنة، رقم (4604). والحديث صحيح متنا وسندا كما سيأتي بحثه قريبا.

³ - النجم: الآية 4.

⁴ - الخراشي سليمان بن صالح: القضاوي في الميزان، ص 182.

⁵ - مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره من معاش، رقم (4358).

⁶ - مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره من معاش، رقم (4356).

⁷ - عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص 486.

الأساسية متجهة إلى أمور الدين وتعليم الناس اسلام الوجه لله أما أمور الصناعة والفلاحة وغيرها من معاش الدنيا، فهي التي ينطبق عليها قول النبي ﷺ ((أنتم أعلم بأمور دنياكم))، لكن ما أمر به الرسول ﷺ أو نهى عنه فهو واجب الإتياع سواء أكان ذلك في شؤون الدين أو الدنيا»¹.

ويذهب تيار الحداثة في إخراج تصرفات رسول الله ﷺ في مجال السياسة والإمامة والقضاء من عموم السنة التشريعية استناداً إلى ما فهموه من كلام "الإمام القرافي" حيث أورد "محمد عمارة" نص القرافي محتجاً في ما ذهب إليه هو وآخرون فأورد جواب القرافي «إن تصرف رسول الله ﷺ بالفتيا هو إخباره عن الله تعالى بما يجده في الأدلة من حكم الله تبارك وتعالى...وتصرفه، ﷺ بالتبليغ هو مقتضى الرسالة، والرسالة هي أمر الله تعالى له، بذلك التبليغ فهو ﷺ ينقل عن الحق الخالق...».

يقول عمارة: «وكما ظهر الفرق لنا بين المفتي والراوي، فكذلك يكون الفرق بين تبليغه ﷺ عن ربه وبين فتياه في الدين والفرق هو الفرق بعينه، فلا يلزم من الفتيا: الرواية و لا من الرواية الفتيا من حيث هما رواية وفتيا»².

والحق أن القرافي لم يقصد تقسيم تصرفات رسول الله ﷺ إلى تصرفات بوصفه رسولاً، يُلزم المسلمين بها، وأخرى بوصفه قاضياً وبوصفه إماماً لا يلزم المسلمين بها.

«إنما قصد بذلك التقسيم التفرقة بين الأحكام المختصة بالسلطة التنفيذية والتي لا يجوز للأفراد العاديين مباشرتها والأحكام التي تخص السلطة القضائية والتي لا يجوز لعامة الأفراد ممارستها أيضاً، إلا بعد حكم قضائي وإذن، وبين الأمور التي ترك للناس الحرية في التصرف فيها دون حاجة إلى إذن من السلطات ولم يقصد القرافي أبداً إخراج تصرفات رسول الله ﷺ في قسمي القضاء والإمامة من السنة التشريعية، بل كل تصرفاته ﷺ شرع لازم لمن بعده من إمام وقاض، ومسلم عادي لا يحمل مسؤولية»³.

¹ - المصدر السابق، ص487.

² - عمارة محمد: معالم المنهج الإسلامي، ص116-117.

³ - سعيد بسطامي: مفهوم تجديد الدين، ص256-257، نقلاً عن عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الاسلامي، ص488.

خلاصة:

يلاحظ مما سبق أنها دعوة صريحة لتعطيل جزء كبير من السنة النبوية، وذلك من خلال ما أثاروه من تقسيمات للسنة لم يقل بها أحد من العلماء كالقول بأن السنة العملية المتواترة هي السنة وحدها أو تقسيمها إلى سنة تشريعية وغير تشريعية وما يلزم عنه من فصل أحكام الشرع عن الحياة.

المبحث الثاني

موقفهم من تدوين السنة النبوية.

قضية الاحتجاج بالسنة النبوية من القضايا التي كثر حولها الكلام في حياتنا المعاصرة، إلا أن بعض الكتاب المعاصرين قد تناولوها بطريقة توحى للقارئ بأن الأصل عدم قبولها، وإذا قبلت فبشروط وقيود وذلك لما أثير حولها من شبهات في طريقة تدوينها وجمعها حتى وصلت إلينا، وقد صدرت هذه الشبهة عن المستشرقين أولاً، ثم تابعهم عليها بعض المسلمين ممن نسبوا إلى الحداثة، وذلك من خلال أحاديث النهي عن الكتابة أو تأخر تدوينها على حد زعمهم أو حتى روايات الحديث بالمعنى، لكن السؤال الذي ينبغي أن يطرح رغم كل ما قيل: هل خلا عصر من عصور المسلمين من كتابة الحديث وتقييده بدءاً بعصر النبي ﷺ فما بعده؟، ثم هل كان لرواية الحديث بالمعنى أثر على حجيته والاستدلال به؟، هذا هو موضوع مبحثنا هذا.

المطلب الأول: أحاديث النهي عن الكتابة.

يذهب أتباع الإتجاه الحداثي إلى أن أحاديث النهي عن كتابة السنة صحيحة، إلا أنهم اتخذوا من ذلك النهي دليلاً على عدم حجية السنة أو التشكيك بها أو ببعضها، وفي هذا يقول الدكتور شحرور: «نلاحظ أن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم لم يعتبروا في وقت من الأوقات أن الأحاديث النبوية هي وحي، فهو ﷺ من جهته لم يأمر بجمعها كما فعل مع وحي الكتاب».¹

ويبرر ما ذهب إلى أنه «إذا كان النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه ولم يفعله الصحابة من بعده بسبب واحد وذلك لعلمهم بأن جمعه ليس ضرورياً، وأن الحديث هو مرحلة تاريخية وأن السنة ليست من كلام رسول الله ﷺ».²

¹ - شحرور محمد: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، ص546.

² - المصدر نفسه، ص547.

ويقول محمود أبو رية: «وقد جاءت أحاديث صحيحة وآثار ثابتة تنهي كلها عن كتابة أحاديثه ﷺ»¹، ثم ذكر مجموعة من الأحاديث والآثار في ذلك.

ويقول كذلك: «ولئن كان هناك بعض الأحاديث رويت في الرخصة بكتابة الأحاديث فإن أحاديث النهي أصح وأقوى، بل ما جرى عليه العمل في عهد الصحابة والتابعين»².

ويقول أيضا: «ولو فرضنا أن بين أحاديث النهي عن الكتابة والإذن بها تعارضا يصح أن يكون به أحدهما ناسخا للآخر، لكان لنا أن نستدل على كون النهي هو المتأخر بأمرين أحدهما استدلال من روي عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهي عنها، وذلك بعد وفاة النبي ﷺ. وثانيهما عدم تدوين الصحابة للحديث ونشره، ولو دونوا ونشروا لتوافر ما دونوه»³، وأهم كانوا يكتبون لأنفسهم لحفظه ثم يحونه «وعدم وصول شيء من صحف الصحابة إلى التابعين، وكون التابعين لم يدونوا الحديث لنشره إلا بأمر الأمراء يؤيد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشيء لأجل حفظه ثم يحونه»⁴.

يشير إلى حديث ((ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه))⁵، ويذهب إلى أنه «لو كان صحيحا لما نهى النبي ﷺ عن كتابتها وأمر بتدوينها كما دون القرآن ولا يمكن أن يدع نصف ما أوحى إليه بين الناس بغير كتابة، ولا يكون حينئذ قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة كاملة إلى أهلها، ولماذا ترك الصحابة نصف الوحي ولم يدونوه؟ فيأهمهم يصبحون جميعا من الآثمين»⁶.

ويقول أحمد أمين: «لم يدون الحديث في عهد النبي ﷺ كما دون القرآن، فإننا نرى أن رسول الله ﷺ اتخذ كتبة للوحي يكتبون آيات القرآن عند نزولها، ولكنه لم يتخذ كتبة يكتبون ما ينطق به من غير القرآن؛ بل قد وجدنا أحاديث كثيرة تنهى عن تدوين الحديث»⁷، وأن ما أمر به عمر

¹ - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص46.

² - المصدر نفسه، ص48.

³ - المصدر نفسه، ص48.

⁴ - المصدر نفسه، ص49.

⁵ - أخرجه أحمد في المسند، 131/4، وأبو داود في السنن، كتاب السنة، باب لزوم السنة، رقم(4604)، من حديث المقدم بن معد يكرب ﷺ ولفظه ((أوتيت الكتاب)). والحديث يأتي بحته قريبا.

⁶ - أبو رية محمود: أضواء على السنة، ص52-53.

⁷ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص208.

بن عبد العزيز من التدوين لم يكن له أثر «وعرضت بعد -أي فكرة تدوين السنة النبوية وكتابتها- لعمر بن عبد العزيز، ففي الموطأ أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن حزم (أن أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سننه فأكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء)¹.

وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان (عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق: أنظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه)، ولكننا لم نرى لأمره هذا أثراً، فلعله عوجل عنه ولم يأبه لذلك من خلفه².

ومن أصحاب هذا الاتجاه الذين يتخذون من أحاديث النهي عن الكتابة حجة لرد السنة النبوية عبد الجواد ياسين، ويصف كتابة السنة وتدوينها بالجناية التاريخية أو الجناية الكبرى على الدين، جناية التاريخ على النص، فيقول محتجاً في ذلك بمجموعة من الأحاديث والآثار في النهي عن كتابة السنة النبوية سنورها فيما بعد لمناقشتها: «هنا يضع النبي ﷺ يده على جناية التاريخ على فعل الوضعية البشرية في النص الخالص»³، فالتدوين في رأيه إذا جناية كبرى: «تلك في رأينا هي الجناية الكبرى على الدين، جناية التاريخ على النص التي لخصها النبي ﷺ محذراً بعبارته الموجزة عن ضلال الأمم «مما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله» والتي تنبه لها جيل الصحابة في مجمله فامتنع عن تدوين الروايات اكتفاءً بالقرآن، والسنة المتواترة المستفيضة التي كانت عملية في معظمها والتي كانت ضرورية بالفعل لتفصيل مشكل الكتاب وتوضيحه»⁴ محتجاً بحديث أبي سعيد في النهي عن الكتابة، وأنه يمثل الأصل العام «ونعود إلى حديث أبي شاه وهو "صحيح" لنجد أن الإذن بالكتابة فيه كان إذناً خاصاً بهذه الحالة، حيث كانت الكتابة تتم في حضور النبي ﷺ وتحت إشرافه... وهو لا يعارض حديث أبي سعيد الذي يشير إلى الأصل العام، والذي يؤكد الدليل العملي الحاسم من سنة النبي ﷺ أعني بذلك أنه ﷺ لم يأمر بتدوين شيء غير القرآن، ولم يتخذ لكتابة الحديث كتاباً ككتاب الوحي الذين اتخذهم لتدوين القرآن، وهذا هو الحد الأدنى

¹ - البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم. تعليقا بصيغة الجزم.

² - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 221-222.

³ - عبد الجواد ياسين: السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ص 239.

⁴ - المصدر نفسه، ص 239.

المتقين في المسألة بغير جدال»¹، وقد قال بهذا مجموعة كبيرة من كتاب الحدائث يطول ذكرهم في هذا البحث.

• مجمل أقوال أهل الحدائث في النهي عن كتابة السنة النبوية.

ويمكن أن نجمل ما ذهبوا إليه من أقوال في النهي عن كتابة السنة النبوية فيما يلي:

1- جاءت أحاديث صحيحة تنهى عن كتابة الأحاديث وهي أصح من أحاديث الكتابة، بل هي ناسخة لها لأنها متأخرة، كما مر بنا عند الوقوف على كلام أبي رية من ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليا متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار))².

2- لم يكتب الصحابة الأحاديث، وما كتبه بعضهم إنما كتبه لنفسه ليحفظه ثم يحوه، بل قد رغب كبار الصحابة عن التحديث وهو عنه لأهم لا يريدون أن تكون الأحاديث ديناً عاماً، ومن ذلك ما رواه أبو بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (كتبت عن أبي كتبا كثيرة فمحاها وقال: خذ عنا كما أخذنا)، ومن طريق آخر عن أبي بردة قال: (كان أبو موسى يحدثنا بأحاديث فنقوم أنا ومولى لي فنكتبها فحدثنا يوماً بأحاديث فقمنا لنكتبها فظن أنا نكتبها، فقال: «أتكتبان ما سمعتما مني؟ قالوا: نعم، قال: فجئاني به، فدعا بماء فغسله، وقال: احفظوا عنا كما حفظناه»³، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق آخر عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال: (كتبت عن أبي كتاباً كبيراً، فقال: اتني بكتيبك، فأتيته بها فغسلها)⁴.

3- لو كانت السنة ضرورية لحفظها الله كما حفظ القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁵، قال بذلك الشحرور وغيره.

4- لا يمكن بغير كتابة أن يحصر ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة وعشرين عاماً، مما سهل على قوم أن يستبيحوا الكذب وينسبوه إليه كما قال بذلك أحمد أمين وغيره.

¹ - عبد الجواد ياسين: السلطة في الإسلام، ص242.

² - رواه مسلم في الصحيح: كتاب الزهد والرفائق، باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، رقم (3004).

³ - ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ص39-40، والخطيب البغدادي: تقييد العلم، ص276.

⁴ - ابن أبي شيبة: المصنف، كتاب الأدب، رقم (6495).

⁵ - الحجر: الآية 9.

5- أن النبي ﷺ لم يتخذ كتابا للسنة كما اتخذ للقرآن، وأن السنة لم تكن ضرورية للتدوين إلا ما كان من قبيل السنة العملية المتواترة.

ومنه ما رواه أبو هريرة: ((خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: كتاب غير كتاب الله؟! أتدرون؟ ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله)).¹

6- حديث ((ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه))، لو كان صحيحا لما نهى النبي ﷺ عن كتابتها ولأمر بتدوينها كما دون القرآن. ولا يمكن أن يدع نصف ما أوحى إليه بين الناس بغير كتابة ولماذا ترك الصحابة نصف الوحي ولم يدونوه؟ فبإهمالهم إياه يصبحون جميعا آثمين.

7- لم يكن لأمر عمر بن عبد العزيز بالتدوين أثر فلعله عوجل عنه، ولم يأبه لذلك الذين من خلفه كما سبق في كلام أحمد أمين آنفاً.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

روى البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخبر بذلك النبي ﷺ فركب راحلته فخطب فقال: ((إن الله حبس عن مكة القتلى -أو الغيل- شك أبو عبد الله- وسلط عليهم رسول الله ﷺ والمؤمنين، ألا وإنما لم تحل لأحد قبلي، ولم تحل لأحد بعدي، ألا وإنما حلت لي ساعة من نهار. ألا وإنما ساعتي هذه، حرام: لا يُختلى شوكرها، ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد. فمن قتل فهو بخير النظرين: إما أن يعقل، وإما أن يقاد أهل القتل)) فجاء رجل من أهل اليمن فقال: أكتب لي يا رسول الله. فقال: ((أكتبوا لأبي فلان))².

¹ - أخرجه الإمام أحمد في المسند، 43/9، رقم (11034)، وقال الشيخ أحد شاكر: إسناده حسن، لاجل عبد الرحمن بن زيد فيه كلام، ضعفه بعضهم وقيل آخرون، واسحاق بن عيسى قال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق. والحديث في الصحاح. والخطيب البغدادي: تقييد العلم، ص34.

² - رواه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم (112)، وفي كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطعة مكة، رقم (2434)، وفي كتاب الديات، باب من قتل له قتل فهو بخير النظرين رقم (6880)، ولفظه: ((أكتبوا لأبي شاه)). وأخرجه مسلم الصحيح، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها، رقم (1355)، بلفظ: ((أكتبوا لأبي شاه)).

وأخرج البخاري من طريق وهب بن منبه عن أخيه قال: (سمعت أبا هريرة يقول: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب)¹.

وقد استأذن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما النبي ﷺ في الكتابة فأذن له بذلك، روى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن الحكم قالوا: (سمعنا أبو هريرة يقول ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده ويعي بقلبه، وكنت أعي ولا أكتب استأذن رسول الله ﷺ في الكتابة عنه فأذن له)²، قال الحافظ وإسناده حسن.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أكتب كل شيء ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأوماً بإصبعه إلى فيه فقال: ((أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق))³.

وقد قال أبو جحيفة⁴: (قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟

¹ - رواه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم (113).

² - ابن حجر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 274/1.

³ - أخرجه أبو داود في السنن: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم (3646)، والدارمي في سننه، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم، والحاكم في المستدرک، كتابة العلم (105/1-106)، وأحمد في المسند، (205/2)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (85/1)، والخطيب البغدادي في تقييد العلم، ص74-83. وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود، رقم (3646).

⁴ - أبو جحيفة: هو وهب بن عبد الله بن مسلم بن جنادة بن حبيب بن سواة السوائي بن عامر بن صعصعة، وهو من أهل الكوفة، توفي رسول الله ﷺ وهو لم يبلغ الحلم. وكان على شرطة علي بن أبي طالب ﷺ وكان يقوم تحت منبره وكان يسميه وهب الخير. قدّم على النبي ﷺ في أواخر عمره، روى عن النبي ﷺ وعن علي والبراء بن عازب وروى عنه ابنه عون والشعبي وأبو إسحاق السبيعي وسلمة بن كهيل وإسماعيل بن أبي خالد وعلي بن أرقم والحكم بن عيينة وغيرهم. قال الواقدي: مات في ولاية بشر على العراق. وقال ابن حبان: سنة أربعة وستين. ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 15/2، وابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، 250/3.

قال: العقل وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر¹.

وكذلك «وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة تبلغ مجموعها رتبة التواتر في إثبات وقوع الكتابة للحديث النبوي في عهد الرسول ﷺ»².

• كتبه ﷺ و صحائف الصحابة ﷺ.

ومن ذلك أيضا: مجموعة من الصحف يبلغ مجموعها ما يضاها مصنفًا كبيرًا من المصنفات الحديثية منها:

1- **الصحيفة الصادقة:** التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص، وكان عبد الله يعتز بها ويقول: (ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط)³، وأخرج الإمام أحمد قسمًا كبيرًا منها في مسنده⁴.

2- **صحيفة علي بن أبي طالب:** تشتمل على العقل -أي مقادير الديات- وعلى أحكام فكاك الأسير، وقد مرت بنا من حديث أبي جحيفة.

3- **صحيفة سعد بن عبادة:** الصحابي الجليل (ت: 15هـ)، أخرج الترمذي في سننه عن ابن سعد بن عبادة: ((وجدنا في كتاب سعد أن النبي ﷺ قضى باليمين والشاهد))⁵، لكن لم نعثر على غير هذا الحديث من هذا الكتاب. ولعل كثيرا من الأحاديث التي رويت عن سعد من هذا الكتاب⁶.

¹ - رواه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم: (111)، وأخرج نحوه في كتاب الجزية، باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة، رقم (3172) وفي كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، رقم (3046). وأخرجه مسلم في الصحيح بنحوه في كتاب الحج، باب فضل المدينة رقم (1370).

² - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص40.

³ - رواه الدارمي في السنن: 127/1.

⁴ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص46.

⁵ - أخرجه الترمذي في أبواب الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، رقم (1358). وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي، رقم (1343)، وينظر: إرواء الغليل (300/8-305).

⁶ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص46-47.

- 4- «كتبه ﷺ إلى أمرائه وعماله فيما يتعلق بتدبير الأقاليم الإسلامية وأحوالها، وفي بيان أحكام الدين، وهي كتب كثيرة تشتمل على مهمات أحكام الإسلام وعقائده، وخطوطه العريضة وبيان الأنصبة والمقادير الشرعية للزكاة، والديات والحدود والمحرمات وغير ذلك»¹، ومنها:
- كتاب الزكاة والديات الذي كتبه أبو بكر الصديق ﷺ، وأخرجه البخاري² في صحيحه ورواه أبو داود والترمذي: ((أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة فلم يخرج حتى قبض)) الحديث.
 - كتابه لعمر بن الخطاب عامله على اليمن، وفيه أصول الإسلام، وطريق الدعوى إليه، والعبادات وأنصبة الزكاة والجزية والديات³.
 - كتابه إلى وائل بن حجر لقومه في حضر موت فيه الأصول العامة للإسلام وأهم المحرمات.

¹ - المصدر السابق، ص 46-47.

² - رواه أبو داود في كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، رقم (1568)، والترمذي في أبواب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الإبل، رقم (617). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، رقم (1568). وفي صحيح سنن الترمذي، رقم (617).

³ - كتاب عمرو بن حزم روي عنه باسنادين أحدهما مرسل والآخر متصل، فأما المرسل فأخرجه مالك في الموطأ، 469، والنسائي، رقم (5918)، وأبو داود في المراسيل، رقم (92، 93، 94)، وعبد الرزاق في المصنف، رقم (1323).

وأما المسند فرواه النسائي (57/8-58)، وابن حبان رقم (753)، والبيهقي في السنن (89/4-90)، والحاكم في المستدرک، (395/1-396)، الدارقطني (22/1)، عن الحكم بن موسى قال حدثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن الأرقم، حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده (أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات) الحديث. هذا سياق النسائي، وعندهم سليمان بن داود وهو الخولاني ثقة، لكنه من توهم بعض الرواة، والصواب أنه سليمان بن أرقم.

قال النسائي بعد أن رواه من الوجهين: «وهذا أشبه بالصواب -يعني طريق سليمان بن أرقم- وسليمان بن أرقم متروك الحديث». قلت: وعلى الوجه الآخر -طريق سليمان بن داود- يحمل كلام من صححه أو حسنه كإبن عبد البر والإمام أحمد.

قال الألباني في الإرواء: أما حديث عمرو بن حزم فهو ضعيف فيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف جدا. ينظر الإرواء: 158/1.

والحديث إحتج به الإمام أحمد وذهب إليه، والإمام إسحاق بن راهوية وصححه ابن عبد البر، والحاكم ووافقه الذهبي، وابن الأمير الصنعاني وغيرهم.

- «كتبه ﷺ إلى الملوك والعظماء، وإلى أمراء العرب يدعوهم فيها إلى الإسلام كتابه إلى هرقل ملك الروم، وإلى المقوقس¹ بمصر، وكسرى² ملك الفرس»³.

• أحاديث النهي عن الكتابة والجواب عليها.

ولا يعكز على هذه الأحاديث التي تدل على جواز الكتابة ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري في النهي عن الكتابة، وغير ذلك مما صح عنه ﷺ من رواية جماعة من الصحابة كأبي هريرة وزيد بن ثابت.

من ذلك حديث أبي سعيد: (لا نكتبكم خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا ﷺ)⁴ وعن ابن عباس رضي الله عنه قال (إنا لا نكتب العلم ونكتبه)⁵، ومن طريق أبي مالك الأشجعي (كان ابن مسعود يكره كتابة العلم)⁶، وعن ابن سيرين قال (إنما ضلت بنو إسرائيل بكتب ورثوها عن آبائهم)⁷.

¹ - المقوقس: لقب لمن ملك الإسكندرية والمراد به هنا جريج بن ميناء القبطي، صاحب مدينة الإسكندرية وهو الذي بعث إليه النبي ﷺ كتاب مع حاطب بن أبي بلتعة يدعو للإسلام، فأكرمه وردّه ردًا جميلاً وبعث معه الهدايا إلى النبي ﷺ. ابن كثير: البداية والنهاية، 2/272.

² - لقب للملوك الفرس، والمراد كسرى أبرويز بن هرمز، وكان من أشد ملوك الفرس بطشاً وهو الذي أرسل له النبي ﷺ خطاباً مع عبد الله بن حذافة السهمي، وقيل مع شجاع بن وهب، فمزقه فدعا عليه النبي ﷺ بتمزيق ملكه فمزق وقد سلط الله عليه ابنه شيرويه فقتله. ابن كثير: البداية والنهاية، 4/268.

³ - نور الدين عتر: منهج النقد، ص 47-48.

⁴ - أخرجه ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 1/192، رقم (338)، وقال محقق الكتاب: إسناده صحيح، وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي من طريق سعيد بن زيد، عن أبي نضرة بنحوه، ص 379، والخطيب البغدادي في تقييد العلم، ص 36، والأثر أخرجه ابن أبي شيب في المصنف، 9/52.

⁵ - أخرجه ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 1/275، رقم (344)، وقال محقق الكتاب إسناده صحيح، والخطيب البغدادي في تقييد العلم، ص 42.

⁶ - أخرجه ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 1/276، وقال محقق الكتاب: رجاله ثقات، والخطيب البغدادي في تقييد العلم، ص 38-39، والأثر أخرجه ابن أبي شيب في مصنفه، 9/52.

⁷ - أخرجه ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 1/277، وقال محقق الكتاب: إسناده حسن، والخطيب البغدادي في تقييد العلم، ص 61.

وعن أبي بردة قال: (كُتبت عن أبي كتاباً فقال: ائتني بكتبك، فأنتبه بها فغسلها)¹. وغيرها من الأحاديث والآثار التي تنهى عن الكتابة، وقد أجاب العلماء عن حديث أبي سعيد وغيره بأجوبة منها:

- أنها منسوخة بأحاديث جواز الكتابة، قال ابن قتيبة: «ونحن نقول: إن في هذا معنيين أحدهما: أن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهي في أول الأمر عن أن يكتب قوله ثم رأى بعد -لما علم أن السنن تكثرت وتفوت الحفظ- أن تكتب وتقيد»².

وكذلك قال الخطابي بالنسخ: «يشبه أن يكون النهي متقدماً، وأخر الأمرين للإباحة. وقد قيل أنه إنما نهي أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً أو تقييد العلم بالخط منها عنه فلا»³.

ورجح هذا القول أحمد شاكر فقال: «والجواب الصحيح أن النهي منسوخ بأحاديث أخرى دلت على الإباحة»⁴، ثم ساق مجموعة من الأحاديث في جواز الكتابة سبق وأن مررت في بحثنا هذا.

- أو أن النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به وقد ذكره الخطابي⁵، كما مر آنفاً، وكذلك نقله النووي عن القاضي عياض «والحديث محمول عند بعضهم على كتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة خوف أن يختلط به ويشتبه على القارئ»⁶، وذكر هذا القول الحافظ في الفتح مع جملة من أقوال أخرى⁷.

- النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه والإذن في غير ذلك⁸.

¹ - أخرجه ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 276/1، وقال محقق الكتاب: إسناده حسن، والخطيب البغدادي في تقييد العلم، ص 40-41، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، 53/9.

² - ابن قتيبة عبد الله بن مسلم: تأويل مختلف الحديث، ص 286-287.

³ - الخطابي حمد بن محمد البستي: معالم السنن، 246/5.

⁴ - أحمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص 122.

⁵ - الخطابي: شرح مختصر السنن، 246/5.

⁶ - النووي يحيى بن شرف بن مري: شرح مسلم، 230-229/17.

⁷ - ابن حجر: فتح الباري، 275/1.

⁸ - المصدر نفسه، 275/1.

- النهي خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك.¹
- وأما حديث أبي سعيد الخدري المخرج في الصحيح فقد أعله البخاري وغيره بالوقف²، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أحاديث أخرى صحيحة وآثار عن السلف في ذلك.
- أو أن النهي لعدم اتقائهم الكتابة إلا القليل منهم وخص عبد الله بن عمرو بالإذن في ذلك، لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريرية والعربية³.

لكن الذي استقر عليه الأمر هو جواز الكتابة، قال الحافظ ابن الصلاح: «ثم إنه زال الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة، والله أعلم»⁴، وقال الحافظ ابن حجر كذلك: «الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم»⁵.

والذي يدلنا على جواز الكتابة مطلقاً هم عليه السلام في مرضه الأخير أن يكتب لأتمته كتاباً لا تضل بعده أبداً، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال: ((أنتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضل بعده)) قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط. قال: ((قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع)) فخرج ابن عباس يقول الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه⁶.

وها هنا لطيفة وهي أن البخاري طريقتة في الأحكام التي فيها خلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال، كما في ترجمة هذا الباب، حيث قال: (باب كتابة العلم)، إلا أن صنيعه في ترتيب أحاديث الباب يوحي أنه يرجح أحاديث جواز الكتابة على أحاديث النهي، قال ابن حجر: تنبيه: «قدم حديث علي أنه كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم ويطرقة احتمال أن يكون إنما كتب ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه النهي، وثني بحديث أبي هريرة وفيه الأمر بالكتابة وهو بعد النهي

¹ - النووي: شرح مسلم، 130/17، وابن حجر: فتح الباري، 275/1.

² - ابن حجر: فتح الباري، 275/1.

³ - ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص287.

⁴ - ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمان: علوم الحديث، ص104.

⁵ - ابن حجر: فتح الباري، 269/1، الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص209.

⁶ - رواه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم(114).

فيكون ناسخا، وثلت بحديث عبد الله بن عمرو، وقد بينت أن في بعض طرقه إذن النبي ﷺ له في ذلك، فهو أقوى للاستدلال في الجواز من الأمر أن يكتبوا لأبي شاه لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أمياً أو أعمى وختم بحديث ابن عباس الدال على أنه ﷺ هم أن يكتب لأمته كتاباً يحصل معه الأمن من الاختلاف وهو لا يهم إلا بحق»¹.

ولذا فقد قال الشيخ أحمد شاكر: «وهذه الأحاديث مع استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين، ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها، كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ وأنه كان في أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن، وحديث أبي شاه في أواخر حياة النبي ﷺ، وكذلك إخبار أبي هريرة، وهو متأخر الإسلام أن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأنه هو لم يكن يكتب، يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخراً عن هذه الأحاديث في الإذن والجواز، لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً، ثم جاء إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو إجماع ثابت بالتواتر العملي، عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول رضي الله عنهم أجمعين»².

أما حديث: ((ألا إني أتيت القرآن ومثله معه))³، فإنه حديث صحيح لا مطعن فيه، «فهو ثابت من جهة النقل والرواية، ومعناه ثابت من جهة العقل والدراية»⁴.

أما من جهة النقل والرواية فقد قال العظيم آبادي: «والحديث سكت عنه المنذري، وقال أخرجه الترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي حسن غريب من هذا الوجه وحديث أبي داود أتم من حديثهما»⁵، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود⁶، وصحیح ابن ماجه⁷، وصحيح

¹ - ابن حجر: فتح الباري، 1/277.

² - أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص128.

³ - أخرجه أحمد في المسند، 4/131، وأبو داود في السنن، كتاب السنة، باب لزوم السنة، رقم(4604)، من حديث المقدم بن معد يكرب ﷺ ولفظه ((أوتيت الكتاب)).

⁴ - أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص254.

⁵ - شمس الحق العظيم آبادي: عون المعبود، شرح سنن أبي داود، 12/231-232.

⁶ - الألباني: صحيح سنن أبي داود، 3/34، رقم(4604).

⁷ - الألباني: صحيح ابن ماجه، 7/1، رقم(12).

الجامع الصغير¹، وأخرج الترمذي بنحوه من حديث أبي رافع، بلفظ مقارب وقال: «حديث حسن صحيح»²، والحاكم بلفظ مقارب وقال: «هو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»³، ووافقه الذهبي.

فالحديث صحيح كما نص على ذلك الترمذي والحاكم والذهبي وأبو شهبه والألباني.

وأما من جهة الفهم والدراية فقد دل عليهما القرآن الكريم والأحاديث المتكاثرة التي تؤيد هذا المعنى، قال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾⁴، وقوله ﷺ: ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾⁵، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾⁶، و«ولا يلزم عدم الأمر بتدوين الأحاديث ألا يكون معتنى بها وألا تكون هي الأصل الثاني للتشريع»⁷، وكون النبي ﷺ لم يأمر بكتابة السنة كما أمر بالقرآن وتدوينه لا ينقص من قدر السنة شيء لأمر ذكرها المعلمي كالتالي:

الأول: أن النبي ﷺ لم يأمر بكتابتها بل اكتفى بحفظهم في صدورهم وتبليغهم منها أي بنحو الطريقة الأولى في القرآن يعني طريقة الحفظ

الثاني: أنها كانت منتشرة لا يمكن جمعها كلها بيقين.

الثالث: أنه لم يتفق لها في عهد الصحابة ما اتفق للقرآن إذ استحر القتل بحفاظه من الصحابة قبل أن يتلقاه التابعون، فإن الصحابة كانوا كثيرا ولم يتفق أن استحر القتل بحفاظ السنة منهم قبل تلقي التابعين.

¹ - الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، 516/1، رقم (2643).

² - الترمذي: السنن، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، رقم (2663). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، رقم (2663)، وفي صحيح سنن ابن ماجه، رقم (16).

³ - الحاكم محمد بن عبد الله: المستدرک علی الصحیحین، 108/1-109.

⁴ - الحشر: الآية 7.

⁵ - النساء: الآية 80.

⁶ - النحل: الآية 44.

⁷ - أبو شهبه محمد محمد: دفاع عن السنة، ص 255.

الرابع: أنهم كانوا إذا هموا بجمعها رأوا أنه لن يكون كما قال عمر في جمع القرآن (هو والله خير)، أي خير محض لا يترتب عليه محذور.

وخشوا أيضا من جمعها في الكتب قبل استحكام أمر القرآن، أن يقبل الناس على تلك الكتب ويدعوا القرآن... فلذلك رأوا أن يكتفوا بنشرها بطريقة الرواية و يكلوها إلى حفظ الله تعالى الذي يؤمنون به¹.

ثم إن «كتابة القرآن بين يديه ﷺ كان بوحى من الله ﷻ، لأنه متعبد بتلاوته، معجز بنظمه، ومن أجل ذلك لا تجوز روايته بالمعنى بل لابد من المحافظة على لفظه المتزل فلو ترك لحواظ العرب تعيه، بدون أن تستعين على وعيه بالكتابة لما أمن أن يزيدوا فيه حرفا أو ينقصوه أو يبدلوا كلمة بكلمة، أو جملة بأخرى، إلى غير ذلك من أنواع التغيير والتبديل فيختل بذلك ركن من أركانه وهو النظم.

وكذلك ترك كتابة السنة بين يديه ﷺ كان بوحى من الله جل شأنه، لأن المقصود منها المعنى دون اللفظ ولذلك لم يتعبد بتلاوتها، ولم يقع التحدي بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى، هذا إلا أن في المحافظة على لفظ القرآن صيانة للشريعة وفي الاكتفاء برواية السنة بالمعنى التيسير على الأمة والتخفيف عنها»².

وأما فيما يتعلق بكتابة الصحابة رضي الله عنهم الأحاديث، وأن ما كتبه بعضهم إنما كتبه لنفسه ليحفظه ثم يحوه، وما شاع بينهم من النهي عن الكتابة لأنهم لا يريدون أن تكون السنة دينًا عاما فيجاء عليه أنهم رضي الله عنهم تركوا الكثير من الصحف والكتب كما مر بنا آنفا «ولو كانت الكتابة من أجل الحفظ فقط ثم محوها لما بقيت بعض الصحف كصحيفة علي رضي الله عنه»³.

— سبب كتابة الصحابة للحديث ثم محوه.

ويمكن أن نجمل أسباب الكتابة ثم المحو في أمور:

¹ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص50-51.

² - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص200.

³ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 300/2.

- خشيتهم أن يشتغل بها الناس عن القرآن ولما يحفظوه بعد.
- أو لأنهم رأوا أن الأولى التعويل على الحفظ استنهاضا لعزائم الناس وهمهم على تنمية ملكة الحفظ التي فطر عليها العرب.
- أو لأن هذه الصحف كانت منقولة عن أهل الكتاب فخافوا أن يشتغل بها الناس عن دينهم¹.

أما القول أنهم كانوا لا يريدون أن تكون السنن دينا عاماً «فالحق أن الصحابة فهموا أن السنة دين عام، كالقرآن وكان هذا أمر بدهيا عندهم لا يحتاج إلى استدلال، بل هو ضرورة من ضرورات الدين وبدهي عند عامة المسلمين في جميع الأزمان حتى اليوم»².

وأما زعمهم بأن أمر عمر بن عبد العزيز لم يكن له أثر في التدوين فهذا زعم باطل فقد أخرج البخاري حديث عمر بن عبد العزيز فقال: (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا)³.

وقال الحافظ في الفتح: «وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير»⁴، وأخرج ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله عن الزهري قال: (أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا)⁵، وهذا نص قوي في دحض هذا الزعم.

وأخيرا وليس آخرا فإن المنهج التجزيئي الانتقائي، الذي يقوم على قراءة نص من السنة وإغفال آخر أو الأخذ ببعض الأحاديث وترك البعض الآخر، والخروج بحكم وتعميمه بناءً على

¹ - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص232.

² - المصدر السابق، ص237.

³ - رواه البخاري: كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، تعليقا وحزم به.

⁴ - ابن حجر: فتح الباري، 1/275.

⁵ - ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 1/331.

تلك القراءة المجتزأة الانتقائية والمبتورة والخروج على الناس بفهم تجزيئي تبعضي مشوه، كما في مثالنا هذا، أو من مظاهر هذا السبب أحاديث النهي عن كتابة الحديث وتدوينه.

«فإن المنهج التجزيئي الانتقائي السلوك؛ أدى بكثير من المستشرقين ومقلديهم من المعاصرين إلى الأخذ ببعض الأحاديث في مسألة النهي عن كتابة الحديث وتدوينه، مع إغفال تام لما جاء من أحاديث أخرى في نفس المسألة، تأذن بالكتابة؛ تبلغ مجموعها حد التواتر، وتجاهل كامل لصحف الصحابة المدونة في عهده رضي الله عنه؛ ليصلوا إلى أغراضهم التي إليها يهدفون، وغاياتهم التي لها يعملون، وأحكامهم المسبقة التي من أجلها يبحثون، وهي دعوة أن الحديث النبوي لم يكتب إلا في القرن الثاني أو الثالث الهجري، ولذلك فهي مظنة الشك والبطلان كله»¹.

وقد كان لهذا المنهج المتعسف صدى واسع في كتابات بعض المعاصرين في العالم الإسلامي، انتهى بهم إلى نتائج خطيرة أشنعها إنكار السنة النبوية بناءً على شبهة تأخر التدوين الذي كان نتيجة النهي عن الكتابة على حد زعمهم.

المطلب الثاني: تأخر تدوين السنة.

إن القول بتأخر تدوين السنة النبوية حلقة من حلقات الهجوم والتشكيك بحجية السنة النبوية؛ وهذه الشبهة هي كسابقتها في النهي عن الكتابة، فتأخر التدوين إلى ما بعد المائة وصدور كبير من المائة الثانية مما أدى إلى اتساع أبواب الرواية، وبالتالي فاضت أثمار الوضع حتى بلغت الأحاديث الموضوعية عشرات الألوف. وأكثرها مثبت في كتب السنة المنتشرة بين المسلمين ويتعذر التمييز بينها، وحيث أن الأحاديث لم تكتب إلا بعد عهده رضي الله عنه. بمدة تكفي لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل.

ومن جملة من ذهب إلى هذا القول من كتاب الحدائث نذكر:

محمود أبو رية: «وقد ظل الأمر في رواية الحديث على ما ذكرنا، تفعل فيه الذاكرة ما تفعل، لا يكتب ولا يدون طوال عهد الصحابة وصدراً كبيراً من عهد التابعين إلى أن حدث التدوين على ما قالوا- في آخر عهد التابعين (150)»².

¹ - ينظر: توفيق بن أحمد الغلبوري: أسباب الانحراف المعاصر في فهم السنة النبوية ومظاهره، ص 187.

² - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص 259.

وقال أحمد أمين: «على كل حال لم يكن تدوين الحديث شائعاً في هذا العصر، ولم يوضع له نظام خاص لتدوينه كالذي وضع للقرآن»¹، ويقول كذلك «نشأ عن هذا أنه كان بعد وفاة رسول الله ﷺ كتاب مدون هو القرآن وأحاديث غير مدونة تروى عن رسول الله ﷺ، وكانت تروى في الغالب من الذاكرة لا من صحيفة»².

ويقول كذلك: «نشأ من عدم تدوين الحديث في كتاب خاص في العصور الأولى واكتفائه بالاعتماد على الذاكرة، وصعوبة حصر ما قال رسول الله ﷺ أو فعل في مدة ثلاثة وعشرين عاماً من بدأ الوحي إلى الوفاة، أن استباح قوم لأنفسهم وضع الحديث ونسبته كذبا إلى رسول الله»³.

قال عبد الجواد ياسين: «ومما يؤكد ذلك أن هذه العملية التدوينية لم تكتمل فصولاً قبل القرن الهجري الثالث، كما أنها لم تبدأ جدياً قبل القرن الثاني، مما يعني بالضرورة أن المسلمين عاشوا قرناً من الزمان، على أقل تقدير بدون هذه الروايات، ودون أن ينقص ذلك من إسلامهم شيئاً. إذا فهي ليست ضرورية لقيام الدين وإلا لكان النبي ﷺ قد أمر بإثباتها بالتدوين منذ اللحظة الأولى كما فعل بالقرآن»⁴.

وقال المهندس الشحرور: «إن السبب الأساسي لجمع الحديث أولاً وللتأكيد عليه ثانياً هو سبب سياسي بحت تولد عنه منطلق فكري عقائدي بعد سقوط دولة الخلفاء الراشدين وظهور الدولة الأموية»⁵، وقال كذلك: «وهكذا يظهر لماذا كانت الحاجة ملحة إلى علم الحديث، حيث تم ظهور علم الحديث في خضم هذه المعركة [معركة العقل المتمثل في المعتزلة، وهو التيار النقدي وبين تيار السنة] وأصبح الظن عند المسلمين أن محمد ﷺ حل كل مشاكل الناس إلى أن تقوم الساعة»⁶.

¹ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 209.

² - المصدر نفسه، ص 209.

³ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 210-211.

⁴ - عبد الجواد ياسين: السلطة في الإسلام، ص 238.

⁵ - شحرور محمد: الكتاب والقرآن، ص 565.

⁶ - المصدر نفسه، ص 569.

وقال المستشار محمد سعيد العشماوي: «غير أن الأحاديث لم تجمع إلا في عصر التدوين، في العصر العباسي الأول وفي النصف الثاني من القرن الهجري الثاني»¹، وغيرهم كثير مما نحا نحوهم من أتباع الحداثة وأنصار التجديد.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

ويجاب على ذلك: قد سبق الحديث عن كتابة الحديث وتدوينه بشيء من التفصيل في المطلب السابق، وكثير مما أوردوه هنا قد أُجيبَ عنه في أثناء الكلام عن كتابة السنة، وبقيت جزئية تحتاج إلى بعض الإيضاح والنقد:

• نقل الحديث بالرواية الشفهية.

وهو أنه قد شاع عندهم أن الأحاديث كانت تنقل شفاهاً أي بالرواية الشفهية إلى القرن الثاني للهجري، حيث بدأ تدوينها بعد ذلك مما يستدعي الشك في صحتها! واحتجوا على دعواهم بمجموعة من الآثار «ككتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن حزم في تقييد أحاديث رسول الله ﷺ وجمعها، كما طلب من ابن شهاب الزهري أن يقوم بكتابة السنن وجمعها، وانتشر قول الإمام مالك رحمه الله: إن أول من دون العلم ابن شهاب الزهري»².

وقال الحافظ ابن حجر: «أول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم كثر التصنيف وحصل بذلك خير كثير فله الحمد»³.

وهذا كله ناشئ من عدم التفريق بين كتابة السنة وتدوينها، فأكثر المشككين في حجية السنة النبوية خلطوا بينهما حيث فهموا خطأ أن التدوين هو الكتابة و«لو أن المنتقدين فهموا حقيقة الكتابة، وحقيقة التدوين، وأدركوا الفرق بينهما، لما تعارضت النصوص في فهمهم، ولما صح تشكيكهم في السنة بدعوى، تأخر تدوينها مدعين أنه دخلها الزيف؛ لأن العلم الذي يظل قرناً دون تسجيل لا بد أن يعتره التغيير ويدخله التحريف، فإن الذهن يغفل والذاكرة تنسى، أما القلم فهو حصن أمان بما يدون به»⁴.

¹ - عشماوي محمد سعيد: حقيقة الحجاب وحجية الحديث، ص96، 98.

² - الأعظمي محمد مصطفى: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ص71.

³ - ابن حجر: فتح الباري، 1/275.

⁴ - محمد عبد الرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، ص628.

• الفرق بين التدوين والكتابة.

أولا هناك فرق كبير بين كلمة (تدوين)، و(تأليف)، و(تصنيف) من جهة، وكلمة (كتابة) من جهة أخرى في اللغة العربية «فالكلمات الثلاث الأولى تفيد-عند الإطلاق-أن هناك كتاباً تم تأليفه بين دفتين بحيث يشتمل على مجموعة من الأوراق تشكل مجموعها كتاباً واحداً»¹.

وعليه: «فالديوان هو مجتمع الصحف، والدفتر الذي يكتب فيه، والتدوين هو عمل وصناعة الديوان»²، فالتدوين إذا هي مرحلة تالية للكتابة، «وتكون بمجمع الصحف المكتوبة في إطار يجمعها»³.

والتأليف هو: «جمع مادة مفرقة وضمها إلى بعض بحيث تصبح كتاباً واحداً وهو المؤلف»⁴. والتصنيف وهو التمييز والترتيب بحيث يكون الكتاب المصنف مقسماً على أبواب أو فصول، ومنه فإن التصنيف «معناه أوسع بكثير من التدوين إذ أنه يتضمن مجموعة مسجلة بالفعل في أجزاء مختلفة، أي إعادة ترتيب المادة المكتوبة بالفعل إلى أجزاء وفصول مختلفة»⁵.

وأما الكتابة فهي عند -الإطلاق- لا تفيد إلا مجرد الخط أو الرقم على ورقة أو لوح أو جدار، جاء في لسان العرب: «كتب الشيء يكتبه كتباً وكتاباً وكتاباً وكتبه خطه»⁶، فالكتابة هي «مطلق خط الشيء، دون مراعاة لجمع الصحف في إطار يجمعها»⁷.

¹ - حاكم عبيسان المطيري: تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، ص8.

² - المصدر نفسه، ص8.

³ - محمد عبد الرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، ص668.

⁴ - حاكم عبيسان المطيري: تاريخ تدوين السنة، ص08.

⁵ - محمد عبد الرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، ص628.

⁶ - ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، 641/1.

⁷ - محمد عبد الرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة، ص628.

فبالوقوف على مصطلحات القوم يرتفع الإشكال، ويزول اللبس، بل ينبغي فهم مصطلحات أهل كل فن و مراعاة تطورها واختلاف دلالتها بين عصر وآخر، لأنه المدخل الصحيح إلى فهم كل قضية فهما صحيحا وعليه فإن ما ورد من آثار في ذلك كقول ابن حجر «ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأبواب»¹، أو قولهم «أول من دون العلم ابن شهاب الزهري»²، ينبغي أن تفهم على ضوء ما ورد من التفريق بين هذه المصطلحات، ومنه فلا تعارض بين قولهم (تصنيف)، و(تدوين)، وعليه فإن قول الأئمة: «إن السنة دوت في نهاية القرن الأول الهجري لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد أنها كانت مكتوبة؛ لكنها لم تصل لدرجة التدوين وهو جمع الصحف في دفتر»³.

فمقولة: «أول من دون العلم ابن شهاب الزهري» تم ترجمتها خطأ بمعنى أول من كتب العلم-أي علم الحديث- كان ابن شهاب الزهري، وانطلاقاً من هذا التفسير الخاطئ انبثقت نظرية أن كتابة الحديث بدأت متأخرة للغاية حتى عصر الزهري في نهاية القرن الأول الهجري، أو بداية القرن الثاني.

والمتابع لكلام الأئمة السابقين يتضح له أنه كان معلوما لديهم الفرق بين الكتابة والتدوين وليس في حديثهم شئ يتعلق بالكتابة، كقول الحافظ ابن حجر: «وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين، ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير في فله الحمد»⁴.

وعمر بن عبد العزيز حينما أمر بتدوين السنة لم يبدأ من فراغ؛ لكنه اعتمد على أصول مكتوبة، كانت تملأ أرجاء العالم الاسلامي كله، من خلال روح علمية نشطة أشعلها الإسلام في أتباعه⁵.

¹ - ابن حجر: فتح الباري، 275/1.

² - المصدر السابق، 275/1.

³ - محمد عبد الرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، ص 629.

⁴ - ابن حجر: فتح الباري، 275/1.

⁵ - محمد عبد الرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، ص 629.

من هنا يتضح لنا أن القول بأن السنة قد بدأت كتابتها منذ عصر النبي ﷺ إلى زمن تدوينها تدويناً رسمياً أصبح حقيقة علمية مؤكدة ثبتت بالبراهين القطعية، وتضافرت على إثبات هذه الحقيقة الساطعة أقوال جملة من علماء المسلمين والباحثين المعاصرين.

بقي أمر آخر تجدر الإشارة إليه، وهو أن دراسة هذا الموضوع ينبغي أن يكون في ظل الظروف السائدة في ذلك الوقت، وهي ظروف المجتمع العربي عموماً والمجتمع الإسلامي في عصره ﷺ، وعصر الصحابة رضي الله عنهم من بعده على وجه الخصوص، ذلك أن العرب كانوا أمة أمية لا تعرف العلوم التي تشتغل بها الأمم الأخرى، «وبسبب هذه الأمية وخلو أذهانهم من العلوم والمعارف التي كانت عند الأمم الأخرى كانوا مهيين لتلقي القرآن والسنة»¹، وكل تشريعات الإسلام «لما كانوا يتمتعون به من أذهان صافية وحوافظ وقادة فحفظوا حديث النبي ﷺ مع حفظهم لكتاب الله، وبالتالي فإن نهيهم ﷺ عن كتابة الحديث هو للمحافظة على تلك الملكة التي امتازوا بها في الحفظ»².

ومع ذلك كما مر بنا سابقاً فقد وجد من يكتب فسار الحفظ والكتابة جنباً إلى جنب.

«من أجل ذلك نجد أن الكتابة التي أذن بها ﷺ هي التي لا تتخذ طابع التدوين العام، أي لا تتخذ مرجعاً يتداول بين الصحابة»³.

ثم انتقلت كتابة الأحاديث إلى مرحلة أخرى، وهي تدوين الحديث تدويناً رسمياً بأمر حكومي، ليكون مرجعاً يعتمد عليه ويتداوله الناس وكان ذلك على رأس المائة الأولى بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى عامله على المدينة أبي بكر بن حزم كما مر آنفاً.

«وقد اعتبر علماء الحديث تدوين عمر بن عبد العزيز هذا أول تدوين للحديث ورددوا في كتبهم هذه العبارة: أما أول ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز»⁴، ومنه فلا بد من التمييز إذن بين كتابة الحديث وجمعه في صحف خاصة، بمن يكتب

¹ - حاكم عبيسان المطيري: تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، ص 11.

² - أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص 123.

³ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص 44.

⁴ - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص 332.

دون أن تتداول هذه الصحف بين الناس، وهذه كانت منذ عهده ﷺ، وبين الكتابة التي تقصد مرجعا يعتمد عليه ويتداولها الناس وهذه بدأت من القرن الثاني الهجري¹.

ثم اشتهر بعد ذلك نشاط العلماء في التأليف في النصف الأول من القرن الثاني الهجري وظهرت مصنفات رتب فيها الأحاديث على الأبواب بعد أن كانت تجمع الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس، ثم ظهرت المسانيد والجوامع، ثم أفردت الأحاديث الصحاح مرتبة على الأبواب الفقهية².

«والتاريخ يحدثنا أن التأليف في الفنون المختلفة للحديث أخذ في التحسن طبقة بعد طبقة، وعصر بعد عصر، حتى وصل إلى الذروة في الجودة والإتقان، ولا ضير في ذلك ما دامت مادة الأحاديث التي رويت في كتب الزهري وغيره موجودة في المصنفات التي تتجدد في كل عصر، آخذة لونا من الترتيب والتهذيب، يتناسب وذوق العصر الذي وضعت فيه»³، فالتدوين إذا مر على مراحل، ولم يكن مطلع هذا القرن مبدأ لتدوين السنة وتقييدها، «بل كان مبدأ للتصنيف على الأبواب وقد ظهرت هذه المصنفات في أوقات متقاربة في مختلف مراكز الإشعاع العلمي بالدولة الإسلامية. ثم ظهرت المسانيد فالصحاح، وبهذا يكون تدوين الحديث قد مر بمراحل منتظمة حتى انتهى إلينا في كتب الصحاح والمسانيد»⁴.

وحينما ثبت أن تدوين السنة قام على أساس المكتوب في عصر النبي ﷺ وبإذن منه ﷺ شخصيا كما سبق ذكره وبيانه، فإننا لا نتعسف الأدلة أبدا للوصول إلى تلك الغاية التي أصبحت حقيقة علمية كما أننا لا نغالي ونزعم أن كل حديث قد كتب ودون، وفي هذا يقول أحد الباحثين: «على أننا في دفاعنا هذا لا نزعم أن كل حديث قد كتب، ونحن بالتالي لا نرتضي مسلك بعض الكاتبين حول هذه المسألة الذي ينحو إلى الغلو والزعم بأن التدوين تناول كل حديث في عصر النبوة، وكأنهم يصدرون في ذلك عن رد الفعل النفسي من موقف بعض المستشرقين الذي يثير الحمية لإمعانه في تجاهل الحقائق»⁵.

¹ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص45.

² - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص341-342.

³ - أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص245.

⁴ - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص342.

⁵ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص50.

فما يدعيه أدعياء الحداثة و أصحاب الفكر التجديدي في الدين ليس له مثقال ذرة من الصحة، بل هو تجاهل للحقائق العلمية وإغفال لها، و دعاوى لم تبنى على أساس متين، ولم تقم على أرض صلبة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث: رواية الحديث بالمعنى.

وهي من أهم مسائل علوم الحديث، أي من أهم مسائل علوم الرواية، لما يقع فيها من الخلاف والالتباس، وما أثير حولها من الشبهات، خاصة في عصرنا هذا، فقد جاء بعض الناس ممن ركبوا موجة الحداثة يضرب على وتر أساتذته المستشرقين بالمزاعم والأوهام يثيرونها حول الحديث من وراء الرواية بالمعنى.

فاختلاف المحدثين في جواز الرواية بالمعنى وتأخر هذا الخلاف حتى القرن الثالث، ومدى تساهل رواة الحديث في الرواية بالمعنى، وموقف المحدثين أنفسهم من هذه الظاهرة -على حد قولهم- ثم ما هو مدى أخذ المحدثين بالقواعد اللغوية عند رواية الحديث؟ ثم لماذا صرف النحاة وأهل اللغة أنفسهم عن الاحتجاج بألفاظ الحديث النبوي؟.

يقول أبو رية: «حتى انتهيت إلى حقائق عجيبة ونتائج خطيرة، ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما يسمونه صحيحًا، أو ما جعلوه حسنًا-حديث- قد جاء حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق الرسول به، ووجدت أن الصحيح منه على اصطلاحهم إن هو إلا معان مما فهمه بعض الرواة، وقد يوجد بعض الألفاظ المفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة وذلك في الفلته والندرة، وتبين لي أن ما يسمونه حديثًا صحيحًا إنما كانت صحته في نظر رواته، لا أنه صحيح في ذاته.

ومن أجل ذلك جاءت أكثر الأحاديث وليس عليها من ضياء بلاغاته صلوات الله عليه إلا نور خافت أو شعاع ضئيل»¹.

ويقول كذلك: «ولقد كان لرواية الحديث بالمعنى -ولا جرم- ضرر كبير على الدين واللغة والأدب»².

ويذهب أحمد أمين إلى عقد الصلة بين رواية الحديث بالمعنى وعدم حجيتها في اللغة، فعدم تقيد رواة الحديث بألفاظ الرسول هو الذي دفع النحاة إلى عدم الاحتجاج بالحديث «وقد كان الصحابة والتابعين ومن بعدهم يرون جواز رواية الحديث بالمعنى، لا يتقيدون فيه بألفاظ الرسول

¹ - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص20.

² - المصدر نفسه، ص21.

فجاءت أحاديث كثيرة مختلفة الألفاظ، فروي حديث ((زوجتكها بما معك من القرآن))¹، و((ملكته بما معك من القرآن))²، و((خذها بما معك من القرآن))³، وما ذاك إلا لأن رواية الحديث الأولين حافظوا على المعنى وعبروا عليه بما يدل عليه من عندهم⁴.

وهو في هذا يطلق الأحكام دون تتبع للمسألة، ويعمم جواز الرواية بالمعنى في جيل الصحابة والتابعين دون تمحيص، والخلاف في المسألة معروف بل وجد من السلف من يمنع ذلك مطلقاً كابن سيرين وغيره، على أن الصحابة رضي الله عنهم أثر عن الكثير منهم التشدد في رواية الحديث بلفظه خشية الوقوع في الخطأ وخوفاً من التحريف فكانوا يتحرون ألفاظه ﷺ كما سيأتي بيانه.

ومنهم عبد الجواد ياسين فبعد نقله حكاية أبو العباس القرطبي فيما أجازه بعض فقهاء الرأي من نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية، قال: «ونحن نعتقد أن هذا التجويز لم يكن مقصوداً على بعض فقهاء أهل الرأي كما يذكر القرطبي، فالغالبية العظمى من الأحاديث مروية بالمعنى وإن لم يصرح بذلك كثير من أهل الحديث»⁵.

ويقول أحد الحدائين الجدد: «وأن عدم الحرص على لفظ الحديث كان في المائة الأولى للهجرة أي في عهد الصحابة والتابعين»⁶، ويدلل على ما ذهب إليه برأي أحد المستشرقين: «يقدم لنا "يوهان فوك J.FUK"،⁷ أسباباً مقنعة جديرة بأن تضيء لنا جوانب خفية من موقف الحديث من قواعد اللغة العربية، فهو يذكر أن اللغة العربية لم تحظ بعناية خاصة في المدينة ولم

¹ - رواه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم (5029)، وفي كتاب النكاح، باب إذا كان الولي هو الخاطب، رقم (5132).

² - رواه البخاري: كتاب النكاح، باب إذا قال الخاطب للولي زوجي فلانة، رقم (5141)، ومسلم في كتاب النكاح، باب أقل الصداق، رقم (2632).

³ - لم أقف على هذا اللفظ بعد طول بحث.

⁴ - أحمد أمين: ضحى الإسلام، ص 133.

⁵ - عبد الجواد ياسين: السلطة في الإسلام، ص 290.

⁶ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ص 257.

⁷ - يوهان فوك: مستشرق نمساوي، حصل على دكتوراه في الفلسفة واللاهوت، وصار أستاذاً للغات الشرقية في جامعة فينا، له كتاب في نحو اللغة العربية، وصنف مختارات عربية، ووضع لها قاموس عربي لاتيني. بدوي عبد الرحمن: موسوعة المستشرقين، ص 626.

يتمسك المتعلمون فيها بتعاليم القواعد ومبادئها»¹، ويواصل هجومه على أهل الحديث وقدوته في ذلك دائماً المستشرق يوهان فوك: «إن المحدثين كانوا بعيدين، بحكم حرصهم على مادة الحديث وإهمالهم قواعد اللغة العربية عن مراعاة مقتضيات سلامة اللغة عملاً بمبدأ أن خشية الله أفضل من الإعراب»².

• مناقشتهم على ذلك والجواب عليه.

وللإجابة على ما قيل لا بد من عرض أقوال أهل العلم في حكم الرواية بالمعنى.

ذهب كثير من السلف إلى عدم جواز رواية الحديث بالمعنى، ونصوا على وجوب تأدية الحديث بلفظه ولم يوردوا في ذلك تفصيلاً، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن مالك بن أنس قال: (كل حديث للنبي ﷺ يؤدي على لفظه وعلى ما روى وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى)³، ثم ساق جملة أخرى من الآثار عن الإمام مالك في النهي عن ذلك والجواز في غيره ما كان من حديث النبي ﷺ.⁴

وفي الكفاية كذلك: (عن وكيع قال سمعت الأعمش يقول: كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لئن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً).⁵

أما الصحابة رضي الله عنهم فأمرهم أشد، روى الخطيب بسنده عن محمد بن سوقة يذكر عن أبي جعفر محمد بن علي قال: (لم يكن من أصحاب رسول الله ﷺ أحد إذا سمع من رسول الله ﷺ لا يزيد فيه ولا ينقص)⁶، بل كانوا يرون رواية الحديث النبوي على اللفظ النبوي واجباً، فقد بوب الخطيب على ذلك فقال: (باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ ومن رأى ذلك واجباً)⁷ كما ساق جملاً كثيرة عنهم في ذلك.⁸

¹ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانه في الفكر الإسلامي الحديث، ص 264.

² - المصدر نفسه، ص 265.

³ - الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص 188.

⁴ - المصدر نفسه، ص 189.

⁵ - الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص 178.

⁶ - المصدر نفسه، ص 171.

⁷ - المصدر نفسه، ص 171.

⁸ - المصدر نفسه، ص 171 - 173.

وجوز بعضهم رواية الحديث بالمعنى بشروط.

قال الحافظ ابن صلاح: «إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه: فإن لم يكن عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بما يحيل معانيها بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير.

فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول: فجوزوه أكثرهم، ولم يجوزوه بعض المحدثين وطائفة من أهل الفقه والأصوليين من الشافعيين وغيرهم.

ومنع بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازوه في غيره، والأصح: جواز ذلك في الجميع، إذا كان عالماً بما وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحد في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ»¹.

ومع هذا فقد أثر عن الكثير من الصحابة كما سلف في كلام الخطيب في الكفاية المنع من ذلك والتشدد خشية الوقوع في الخطأ، قال الشيخ العلمي: «ومع هذا فقد عرف جماعة من الصحابة كانوا يتحرون ضبط الألفاظ، وكان ابن عمر ممن شدد في ذلك، وقد أتاهم الله من جودة الحفظ ما أتاهم... فعلى هذا ما كان من أحاديث المشهورين بالحفظ فهو بلفظ النبي ﷺ وما كان من حديث غيرهم فالظاهر ذلك لأنهم كلهم كانوا يتحرون ما أمكنهم، ويبقى النظر في تصرف من بعدهم»².

ثم إن الذين أجازوا الرواية بالمعنى، فقد «أجازوها على أنها رخصة تتقدر بقدر الحاجة إليها لا على أنها أصل يتبع ويلتزم في الرواية»³.

«وهؤلاء المجيزون كانوا عرباً خلصاً غالباً، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة، وأنهم قد سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ومحامل الكلام، وأنهم يعلمون حق

¹ - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص 122 - 123.

² - العلمي: الأنوار الكاشفة، ص 83.

³ - أبو شهية: دفاع عن السنة، ص 79.

العلم أهم يروون ما هو دين، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله، وأنه كذب على الله فيما شرع وحكم»¹.

والأحاديث الواردة عنه ﷺ «ليست كلها قولية، بل منها ما هو إخبار عن النبي ﷺ وهي كثيرة، ومنها ما أصله قولي، ولكن الصحابي لا يذكر القول بل يقول أمرنا النبي ﷺ بكذا أو نهانا عن كذا أو قضى بكذا أو أذن بكذا وأشبه هذا، وهذا كثير أيضا»².

وليس كل الأحاديث يجوز روايتها بالمعنى، بل هناك من الأحاديث ما لا يجوز فيه ذلك من ذلك الأحاديث التي هي من «جوامع الكلم، أو مما يتعبد بلفظه كأحاديث الدعاء أو كان محفوظا للراوي لم تجز الرواية بالمعنى في هذه الأحوال كلها»³، فإذا كانت الأحاديث من هذا النوع فهي ممنوعة بالاتفاق.⁴

هذا فيما يتعلق بالصحابة أما فيما يخص التابعين، «فقد كانوا يتحفظون الحديث كما يتحفظون القرآن... وكان غالبهم يكتبون ثم يتحفظون ما كتبوه ثم منهم من بقي كتبه ومنهم من إذا أتقن المكتوب حفظا محا الكتاب وهؤلاء ونفر لم يكونوا يكتبون، غالبهم ممن رزقوا جودة الحفظ وقوة الذاكرة كالشعبي والزهري وقتادة. وقد عرف منهم جماعة بالتزام رواية الحديث بتمام لفظه كالقاسم بن محمد بن أبي بكر ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة»⁵.

أما فيما يخص أتباع التابعين «فلم يكن فيهم راوٍ مكثراً إلا كان عنده كتب بمسموعاته يراجعها ويتعاهدها ويتحفظ حديثه منها، ثم منهم من لم يكن يحفظ، وإنما يحدث من كتابه. ومنهم من جرب عليه الأئمة أنه يحدث من حفظه فيخطئ، فاشترطوا لصحة روايته أن يكون السماع منه من كتابه، ومنهم من عرف الأئمة أنه حافظ، غير أنه قد يقدم كلمة أو يؤخرها، ونحو ذلك مما عرفوا أنه لا يغير المعنى فيوثقونه ويبينون أن السماع منه من كتابه أثبت»⁶.

¹ - المصدر السابق: ص37.

² - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص83.

³ - أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص201.

⁴ - أبو شهبه: دفاع عل السنة، ص74.

⁵ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص84.

⁶ - المصدر نفسه، ص84.

ولما كانت الرواية بالمعنى رخصة لوقوع الحرج والنصب في ضبط الألفاظ، وإنما كان هذا زمن التدوين، وفي عصور الرواية أما بعد تدوين الحديث في المصنفات والكتب فلم يبقى موجب لذلك، بل وجب إتباع اللفظ لزوال الحاجة إلى قبول الرواية بالمعنى.¹

قال ابن الصلاح: «ثم إن هذا الخلاف لا نراه جاريا -ولا أجراه الناس فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره، والله أعلم».²

أما فيما ذهبوا إليه من كون أغلب الأحاديث رويت بالمعنى فلا يعدُّ أن يكون زعما لا برهان عليه، ودعوة باطلة لا أساس لها، وهذا لا يعني أن كل الأحاديث رويت بألفاظها، بل كما قال الأئمة أن القصة الواحدة أو الواقعة الواحدة رويت بألفاظ مختلفة وإن كان المعنى واحدا ولكن «من الأحاديث ما اتفقت الروايات على لفظها، أفلا يدل اتفاق الروايات على اللفظ أن هذا حقيقة اللفظ المسموع من الرسول ﷺ، ومن الأحاديث ما لا يشك متذوق للبلاغة على أنهما من كلام أفصح العرب، وأنهما لن تخرج إلا من مشكاة النبوة، ومن قبل أدرك أئمة اللغة والبيان هذه الحقيقة فألفوا الكتب في البلاغة النبوية».³

وأما نحن اليوم، وفي عصرنا هذا فلم يعد الخلاف السابق يعنينا بل هو خلاف لا طائل تحته «فقد استقر القول في العصور الوسطى الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملا وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظرا».⁴

قال القاضي عياض: «ينبغي سد باب الرواية بالمعنى، لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع للرواة قديما وحديثا...».⁵

¹ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص228، وأبو شهبة: دفاع عن السنة، ص74، وأحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص131.

² - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص123.

³ - أبو شهبة، دفاع عن السنة، ص52.

⁴ - أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص130.

⁵ - المصدر نفسه، ص130.

«وأما الآن فلن ترى عالماً يميز لأحد أن يروي الحديث بالمعنى، إلا على وجه التحدث في المجالس، وأما الاحتجاج وإيراد الأحاديث رواية فلا»¹.

فلا وجه لذلك التهويل والإيهام، ولا داعي اليوم لإثارة هذه القضايا من جديد بعد إجماع الأمة منذ عصر التدوين على قبول حديث رسول الله ﷺ والعمل به.

• موقف النحاة وأهل اللغة من الاحتجاج بألفاظ الحديث النبوي.

أما فيما يتعلق بعزوف النحاة وأهل اللغة عن الاحتجاج بألفاظ الحديث النبوي فهذه دعوة عريضة، تحتاج الوقوف على كلام القوم وموقفهم منه، وبيان ذلك كالتالي:

أولاً: منع الاستشهاد بالحديث:

تزعم هذا الاتجاه أبي الحسن بن الضائع² وتلميذه أبو حيان الغرناطي³، قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة بكلام النبي ﷺ، لأنه أفصح العرب. قال: وابن خروف⁴ يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمرويِّ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى»⁵.

¹ - أحمد شاكر: الباعث الحثيث، 131.

² - ابن الضائع: هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الأشبيلي أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، عالم بالعربية، أندلسي من أهل اشبيلية، من كتبه: "شرح كتاب سيبويه"، و"شرح الجمل للزجاج" و"الرد على ابن عصفور"، توفي سنة 680هـ. خير الدين الزركلي: الأعلام، 333/4.

³ - أبو حيان الغرناطي: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، من كتبه: "البحر المحيط"، و"طبقات نحاة الأندلس"، وغيرها كثير، توفي سنة 745هـ. ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، 185/1 - 189.

⁴ - ابن خروف: علي بن محمد بن علي بن محمد بن يوسف بن خروف الأندلسي الرندي النحوي، مشهور مذكور بالعلم والفهم، له تصانيف منها: "شرح سيبويه"، كتاب "شرح الجمل"، توفي سنة 606هـ باشبيلية. ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي: معجم الأدباء، 326/4 - 327.

⁵ - البغدادي عبد القادر بن عمر: خزنة الأدب، ولب لباب لسان العرب، 11/12.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: «قد أكثر المصنف من الاستدلال، بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب - كأبي عمر بن العلاء وعيسى بن عمر الخليل وسيبويه من الأئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نخاة الأقاليم كنجاة بغداد وأهل الأندلس».¹

وعلل انصراف السابقين عن الاحتجاج بالحديث النبوي بأمرين:

قال: «وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوق اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب».²

ثانيا: التوسط بين المنع والجواز.

يفرق هذا الاتجاه في نصوص السنة النبوية بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول ﷺ وما يحتمل التغيير في ألفاظه، وقد عبر عن هذا الموقف الشاطبي، قال البغدادي في خزائنه: «وتوسط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي أعنتي بنقل لفظها.

قال في شرح الألفية: لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والحنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعره، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات، وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه

¹ - البغدادي عبد القادر بن عمر: خزنة الأدب، ولب لباب لسان العرب، 11/12.

² - المصدر نفسه، 11/12.

لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، الأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية».¹

وقد تبعه السيوطي في الاقتراح، قال فيه: «وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي...».²

ثالثا: جواز الاستشهاد بالحديث.

يتضمن هذا الاتجاه طائفتين، الأولى يمثلها علماء المعاجم كابن فارس والأزهري ومنهم صاحب لسان العرب ابن منظور الذين اعتمدوا على الحديث في معاجمهم، أما الطائفة الثانية فتضم علماء النحو والصرف كابن مالك وابن هشام والاستربادي والبغدادي، وقد اعتمد هذا الاتجاه المحجج التالية:

قال البغدادي: «وقد ردّ هذا المذهب -مذهب ابن الضائع وتلميذه أبو حيان- البدر الدماميني في شرح التسهيل والله دره، فإنه قد أجاد في الرد».³

ثم نقل كلام الدماميني هذا مع حجج هذا الاتجاه فكانت كالتالي:

- إن اليقين غير مطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب والذي يغلب على الظن أن الحديث لم يبدل، فالأصل عدم التبديل لاسيما مع شدة التحري ودقة الضبط.

- ينحصر الخلاف في جواز النقل بالمعنى فيما لم يدون، أما ما دون وكتب فلا يتصور فيه التبديل والتغيير.

- إن كثيرا من الأحاديث قد دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة وعلى افتراض حصول التبديل في نصوص الحديث فإن حصوله لا ينفي الاحتجاج به لغويا لأن غايته تبديل ما يحتاج به بآخر يحتاج به أيضا.⁴

¹ - البغدادي عبد القادر بن عمر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 12/1 - 13.

² - المصدر نفسه، 13/1.

³ - المصدر نفسه، 14/1.

⁴ - المصدر نفسه، 14/1 - 15.

وقد اهتم بعض الباحثين المحدثين منهم والمعاصرين بهذه القضية وأفردوا لها فصولاً في كتبهم كان من أولها بحثان للشيخ محمد الخضر حسين¹، فالأول "الحديث الشريف" والثاني "الاستشهاد بالحديث في اللغة".

وقد نشر هذا في مجلة مجمع اللغة العربية وكان عليه اعتماد المجمع في القرار الذي اتخذ بشأن الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو والصرف، وضمن الأستاذ سعيد الأفغاني كتابه "في أصول النحو"، بحثاً بعنوان "ما يحتج به من الحديث الشريف"، وكذا فعل الأستاذ عبد الجبار علوان في كتابه "الشواهد والاستشهاد في النحو"، وأفرد الدكتور محمد عيد لموقف النحاة من مصادر الاستشهاد بـ: "الحديث" أحد موضوعات كتابه "الرواية والاستشهاد باللغة العربية"، والدكتور محمد خير الحلواني في كتابه "أصول النحو العربي"².

● موقف الباحثين المحدثين من سكوت المتقدمين.

إن المتأمل في هذه الدراسات وغيرها في هذا الشأن يلحظ مدى وفرتها عند الباحثين المحدثين والمعاصرين الذين اهتموا بهذه القضية، والذي يثير السؤال والدهشة هو: لماذا سكت النحاة المتقدمون عن مناقشة مسألة الاحتجاج بالحديث في اللغة وانصرفوا عن استخدامه حتى عصر ابن مالك؟ هذا ما حاول الباحثون المعاصرون الإجابة عليه.

وقد مر آنفاً ما احتج به أبو حيان من عدم وثوق العلماء أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، وذلك لسببين أولهما: تجويز النقل بالمعنى، وثانيهما: وقوع اللحن كثيراً فيما روي من الأحاديث، غير أن «تخرج أئمة اللغة من رواية الحديث، خوفاً من الكذب على رسول الله ﷺ»³ هو الباعث على ذلك فيما يرى أحد الباحثين المحدثين «فقد أدركهم هذا الخوف كما أدرك الرعيل الأول، فنرى

¹ - محمد الخضر حسين (1876-1958): تونسي من خريجي جامعة الزيتونة وعضو جمعية الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية، هاجر إلى سوريا وبعدها إلى تركيا سنة 1920 فكون بها جمعية الهداية الإسلامية وأدار مجلة الأزهر ونور الإسلام، ويعتبر من أعضاء مجمع اللغة العربية، وممن تولى مشيخة الأزهر، له تأليف منها: "نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم"، و"نقض كتاب في الشعر الجاهلي"، و"حياة اللغة العربية"، وكتاب "الحرية في الإسلام"، وغيرها كثير. خير الدين الزركلي: الأعلام، 6/113-114.

² - خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 15.

³ - أحمد عمر هاشم: السنة النبوية في مواجهة التحدي، ص 120.

إماما: كالأصمعي يتجنب رواية الحديث إلا قليلا، واختار العلماء الاتجاه الأمثل في الاحتياط والورع، حفاظا على السنة النبوية»¹.

والذي ذهب إليه الباحث بعيد، فالاحتياط في الرواية والتشدد فيها أهل الحديث أولى به، كما مر بنا وليس هذا بخاف على أحد.

إذن فما الذي جعل النحاة الأوائل، وحتى زمن ابن الضائع وأبي حيان يلوذون بالصمت حول هذه القضية.

وقد بدا لبعضهم ثلاث أشياء يحتمل أن تكون هي السبب في سكوت الأوائل عن التصريح بموقفهم منه :

1- إن النبي ﷺ قال قولته المشهورة: ((أنا أفصح العرب بيد أبي من قريش))² فلم تترك هذه المقولة مجالا لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمرا مسلما به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

2- إن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرون الدقة ويتشددون التشدد كله أن يميزوا ما هو للرسول ﷺ، وما هو ليس له.

3- إن الحديث روي بعضه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتخرجون من البت في هذه القضية.³

وهذا الموقف لا يعطينا صورة واضحة لما نحن فيه، ذلك أنهم كانوا في رواية الأشعار يتأثرون بطريقة أهل الحديث في التحري ومن العجب أنهم لم يستشهدوا بالحديث مع أن شروط الحديث كانت أدق وأقوى، وهذا العجب أبداه أكثر من عالم وباحث متقدم ومتأخر، إذ قد نبه ابن حزم

¹ - المصدر السابق، ص120.

² - حديث لا أصل له ومعناه صحيح. قال العجلوني في كشف الخفاء: «قال في اللآلئ معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد، ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلا بلفظ أنا أعربكم أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري...، ومثله أنا أفصح العرب بيد أبي من قريش، أورده أصحاب الغرائب ولا يعلم من أخرجه وإسناده». إسماعيل بن محمد العجلوني: كشف الخفاء ومزيل الإلباس، 232/1.

³ - حديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص15-16.

في الإحكام إلى مواقف النحاة من القرآن الكريم وحديث رسول الله ﷺ وأظهر عجزه من هذا الإهمال فقال: «إني لأعجب ممن إن وجد لأعرابي حلف أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصري لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتج به وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرسول وهو أفصح العرب، وما في الضلال أبعد من هذا»¹

ويتابع صبحي الصالح الإمام ابن الحزم في التعجب من احتجاج معظم النحاة المتقدمين برواية الأشعار ورفض الاحتجاج بالحديث فيخطب القارئ متسائلا: «ألا تأخذك الدهشة وأنت تراهم يقبلون على الروافد الصغيرة ويتركون النبع مهجور»²، ويدي دهشته مرة أخرى محتجا عليهم بقوة شروط الحديث في الرواية: «لكننا نعجب مرة أخرى للنحاة الأولين: كيف طوعت لهم أنفسهم أن يهجروا حديث رسول الله وهم يحتجون، ويلتمسون الشواهد لما ييوبون ويفصلون، مع أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن شروط الحديث في المشافهة والإسناد تضمن لهم أصدق الأخبار وأقومها قيلا»³.

ولعل السبب في ذلك هو انصراف اللغويين والنحويين إلى ما يرويه لهم رواة الأشعار، وهذا الانصراف استغرق جهودهم، كما يقول سعيد الأفغاني في كتابه "أصول النحو": «ولكن ذلك أي: الاحتجاج بالحديث لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبقى فيهم لرواية الحديث ودرايته بقيّة، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلة كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر»⁴، أو لأن تلك الثروة من الأحاديث لم تكن في زمن الأوائل من النحاة قد جمعت بعد «إذ صرفوا أنفسهم عن الحديث فلم يدرسوه لاستنباط آرائهم ثم الاحتجاج عليها. ومن الحق أن يقال: إن الرواد الأوائل من دارسي النحو في القرن الأول وأوائل القرن الثاني كانوا في فترة البداية ولم يكن الحديث قد جمع بعد، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم»⁵.

¹ - ابن حزم: إحكام الأحكام في أصول الأحكام، 1/374.

² - صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، ص326.

³ - المصدر نفسه، ص327.

⁴ - سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص45.

⁵ - محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة، ص128.

ولما كان علماء اللغة المتأخرون أكثر إلماما بكل ما صنفه السابقون ومن بينه كتب الحديث مكنهم ذلك من أن يكونوا أوسع اطلاعا على نصوص غاب أكثرها على الأولين، وفي هذا يقول سعيد الأفغاني: «ولذلك نجد لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثية شيئا وافرا مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ولغيروا فرحين مغتبطين كثيرا من قواعدهم التي صاحبها شح المورد»¹.

وينكر الأفغاني على أبي حيان «جموده وضيق نظرته وانتجاعه الجذب، والخصب محيط به من كل جانب»².

أما في ما ذهب إليه بعض النحاة من أن الرواة جوزوا الرواية بالمعنى، فتجد القصة الواحدة قد رويت بألفاظ مختلفة، فقد تقدم الكلام عليه على أن المجوزين قد أحاطوا ذلك بشروط لم تتوافر إلا في الصحابة والتابعين وكبار أئمة الفقهاء، والرواة ممن كانت لغتهم سليقة وجبلتهم عربية، فلو غير أحدهم - وهو العربي المطبوع - لفظا بلفظ آخر مرادف له لكان على النحاة تفضيله على غيره من كلام العرب لأن تقلب صاحبه في البيئات العربية الفصحى لا يسمح قط بالتردد في قبوله والأخذ به، لذلك قال الإمام أحمد في الشافعي: «إن كلامه في اللغة حجة»³.

وأما وقوع اللحن في بعض الأحاديث فهي «كما يرى الأستاذ عبد الجبار علوان حجة واهية؛ لأن كثيرا من رواة اللغة والشعر كانوا أعاجم كخلف الأحمر وحماد الراوية مثلا، بل إن حملة العلم كما قال ابن خلدون في الأمة الإسلامية كان أكثرهم من العجم... وإن كان منهم العربي في نسبه فهو عجمي في لغته ومرباه ومشينته»⁴.

وإن وقع اللحن في رواية بعض المحدثين، وأكثر منه البعض مع التصحيف فإن ذلك لا يتجه إليهم جميعا، يقول محمد عيد: «فإن وجد شيء من اللحن قد وقع في الحديث فهو قليل جدا لا ينبي عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله

¹ - سعيد الأفغاني : في أصول نحو، ص50.

² - المصدر نفسه، ص50.

³ - صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه، ص329.

⁴ - خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص390.

الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إنجاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه»¹، وهذا ما يؤكده الدكتور مهدي المخزومي: «وأخطئوا لأنهم أبعثوا جانباً مهماً من المصادر اللغوية، وهو الحديث، فلم يرضوا الاستشهاد به، لأنهم زعموا أن كثيراً من روايته كانوا من الموالي، وهم عرب بالتعلم، لا بالسليقة، والطبع، ولا يؤمن على الحديث أن يقع فيه لحن أو تصحيف مع أنهم لو أنصفوا لعدلوا عما ذهبوا إليه لأنهم كانوا يعلمون مدى حرص المحدثين على سلامة الأحاديث، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها»².

وهو يؤكد على شدة حرص المحدثين على سلامة لغة الحديث في رده على النحاة «فهم كما ترى يثقون بسببويه والفراء وأمثالهما في نقل الروايات اللغوية ولا يتوهمون في أمثالهما الخطأ، ولم يتوانوا أن يغلطوا العرب أنفسهم، إذا نقلوا عنهم شيئاً، وكان منافياً لأوضاعهم وأصولهم، ولا يثقون بعامة المحدثين الذين عرف عنهم الحرص على سلامة النصوص الدينية، والمبالغة في التخرج من أن يغيروا نصاً أو يحرفوه»³.

وكخلاصة لما سبق ذكره من كلام، فقد قال الدكتور صبحي الصالح: «وإن هذه المقاييس التي أخذ بها المحدثون لدى رواية المتن - إلى جانب ما التزموه من دقة بالغة لدى رواية الأسانيد - لتؤكد تأكيداً قاطعاً أن مانعي الاحتجاج بالحديث من اللغويين والنحويين المتقدمين ارتكبوا خطأ جسيماً حين تعللوا بأن مرويات الحديث لا تؤنس الثقة بأنها من لفظ النبي العربي الكريم: فإن هؤلاء المانعين أنفسهم عرفوا - كما عرف المجيزون - أن ما في روايات الحديث من ضبط ودقة وتحرر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب»⁴.

هذا ومن الجدير بالذكر في موضوعنا هذا الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين على القول أن الاستشهاد بالحديث النبوي متقدم على ابن مالك، وابن خروف.

«ولعل الزمخشري (467-538 هـ) أول من اتخذ الأحاديث النبوية أصلاً من أصول اللغة للاستشهاد بها على قواعد النحو، وإن استشهد من قبله في مصنفاتهما ابن خروف (ت609هـ)

¹ - محمد عبيد : الشواهد والاستشهاد في النحو، ص330.

² - مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص58.

³ - المصدر نفسه، ص58.

⁴ - صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، ص131 - 132.

والسهيلي (ت581هـ)، بل كان يستشهد به أحيانا أبو علي الفارسي (ت377هـ)، وابن جني (ت392هـ)، وابن بري المصري (ت582هـ)»¹.

وتخلص الباحثة خديجة الحديثي في بحثها: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف إلى أن أوائل النحاة احتجوا بالحديث الشريف وإن كان احتجاجهم به في النحو والصرف قليل. ثم إن من جاء بعدهم من النحاة على اختلاف أمصارهم تابعوهم في الاحتجاج به على قلّة أيضاً، وإن كان متأخروهم قد زادوا عليهم.

إن نحاة الأندلس كالسهيلي وابن خروف وابن مالك ومن جاء بعدهم من نحاة الأمصار الأخرى قد توسعوا في الاحتجاج به واعتمدوا في وضع قواعد جديدة أو استدراك قواعد على ما وضعه الأوائل على الحديث النبوي الذي قاموا باستقرائه من جديد، وأثبتوا ما جاء منه وفيه صور من التعبير تختلف عما أثبتته النحاة الأوائل².

وبهذا نستقر على جواز الاحتجاج بالحديث الصحيح من هذه الأنواع التي أوردناها - وبخاصة ما دون منه في الصدر الأول - لاستخلاص قواعد النحو والصرف التي وردت فيه مما خلا من أمثالها أسلوب القرآن الكريم، وما جمعه اللغويون من كلام العرب منشوره ومنظومه، وبهذا نعيد إلى الحديث النبوي الشريف مكانته ورفعته منزلته ونعيد الاطمئنان إلى نفوس المحتجين به المعتمدين عليه³.

● الصحابة وقواعد اللغة في رواية الحديث.

أما فيما يذهب إليه بعضهم من عدم عناية الصحابة والتابعين بقواعد اللغة في رواية الحديث محتجا على ذلك بالمستشرق "يوهان فوك"، فهذه شبهة متهاففة كتهافت صاحبها وسيده، فالصحابه رضي الله عنهم ومن بعدهم عرب أفحاح عليهم نزل القرآن، فأني لهذا المستشرق وهو الفتى الأعجمي الاستدراك عليهم وهم أئمة اللغة والبيان.

¹ - أحمد ماهر البكري: النحو العربي شواهد ومقدماته، ص96.

² - خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص423.

³ - المصدر نفسه، ص422.

يقول محمود محمد شاكر: «والمستشرق فتى أعجمي، ناشئ في لسان أمته وتعليم بلاده ومغروس في آدابها وثقافتها، (ألماني أو إنجليزي أو فرنسي)، حتى استوى رجلا في العشرين من عمره أو الخامسة والعشرين، فهو قادر أو مفترض أنه قادر تمام القدرة على التفكير والنظر، ومؤهل أو مفترض أنه مؤهل أن يتزل في ثقافة ميدان "المنهج"، و"ما قبل المنهج" بقدرة ثابتة. نعم هذا ممكن أن يكون كذلك، ولكن هذا الفتى يتحول فجأة عن سلوك هذا الطريق ليبدأ في تعلم لغة أخرى، هي هنا العربية مفارقة كل المفارقة، للسان الذي نشأ فيه صغيراً، ولثقافته التي ارتضع لبانها يافعا يدخل قسم اللغات الشرقية في جامعة من جامعات الأعاجم، فيبتدئ تعلم ألف باء تاء، أو أبجد هوز في العربية»¹، ثم يأتي يجادل صحابة رسول الله ﷺ في لسانهم الذي شبوا عليه وفي لغتهم التي تحداهم القرآن بها، «ويتلقى العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وشعرها وسائر آدابها وتواريخها عن أعجمي مثله وبلسان غير عربي، ثم يستمع إلى محاضر في آداب العرب أو أشعارها أو تاريخها أو دينها أو سياستها بلسان غير عربي، ويقضي في ذلك بضع سنوات قلائل ثم يتخرج لنا (مستشرق) يفتي في اللسان العربي والتاريخ العربي والدين العربي!! عجب وفوق عجب»².

والسؤال الذي يطرحه كل مسلم عاقل هنا هو «كيف يجوز في عقل عاقل أن تكون بضع سنوات قلائل كافية لطالب غريب عن (اللغة) وهذه حاله أن يصبح محيطاً بأسرار اللغة وبأساليبها الظاهرة والباطنة، وبعجائب تصاريفها التي تجمعت وتداخلت على مر القرون البعيدة في آدابها وأن يصبح بين عشية وضحاها مؤهلاً للتزول في ميدان المنهج وما قبل المنهج؟ كيف»³، وغاية الأمر «عندئذ أن يكون في منزلة طالب عربي في الرابعة عشرة من عمره، بل هو أقل منه على الأرجح أي هو في طبقة العوام الذين لا يعتد بأقوالهم أحد في ميدان المنهج وما قبل المنهج»⁴.

¹ - محمود محمد شاكر: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، (مقدمة كتاب المتنبي)، ص 66.

² - المصدر نفسه، ص 67.

³ - المصدر نفسه، ص 67.

⁴ - المصدر نفسه، ص 67. باختصار.

خلاصة:

وهكذا كان لهذا المنهج المتعسف صدى واسعاً في كتابات الحداثيين في العالم الإسلامي انتهى بهم إلى نتائج خطيرة أشنعها إنكار السنة النبوية بناءً على شبهة تأخر تدوين الحديث والذي كان نتيجة النهي عن الكتابة على حد قولهم.

وأما رواية الحديث بالمعنى فالجمهور على جوازه لمن توفرت فيه الشروط المذكورة، إلا أنهم انتهوا إلى نتائج خطيرة من أن عدم الحرص على اللفظ النبوي جعل غالبية الأحاديث مروية بالمعنى.

المبحث الثالث

الحديث في التاريخ "الوضع وأسباب الوضع"

يتناول هذا المبحث رصد مواقف الحدائين العصرانيين من الوضع في الحديث النبوي والبدايات الأولى له، ثم الأسباب والدوافع التي أدت إلى الوضع ومناقشة هذه الآراء من خلال ما أبداه الباحثون من اعتراضات ونقد لهذا الموقف، الذي يجعل من فترة النبوة البدايات الأولى للوضع، وأن هذه (البداية) تحتل موقعا مركزيا في بحوث هؤلاء وما رافق هذه الظاهرة من الأغراض السياسية والاجتماعية والدينية، والتي ساهمت في بلورة هذه الأحاديث.

المطلب الأول: الوضع في الحديث؛ النشأة والبداية.

ينطلق أحمد أمين من الربط بين عدم تدوين الحديث في كتاب خاص واكتفاء الرواة بالاعتماد على الذاكرة وصعوبة حصر ما تلفظ به الرسول ﷺ طيلة ثلاثة وعشرين عاما من بدأ نزول الوحي واستباحة الناس الوضع في الحديث ونسبته كذبا إلى رسول الله ﷺ، وكانت بداية هذا الأمر على حد زعمه في عهده ﷺ، فيقول: «ويظهر هذا أن الوضع حدث حتى في عهد الرسول فحديث ((من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار))، يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة حدثت زور فيها على الرسول. وبعد وفاته ﷺ كان الكذب عليه أسهل».¹

وفهم هذا من كلام الإمام أحمد: «فقد روي عن الإمام أحمد بن حنبل: ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم والمغازي، وظاهر هذه الجملة أن الأحاديث التي وردت في التفسير لا أصل لها وليست بصحيحة، والظاهر - كما قال بعضهم - أنه يريد الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ في التفسير وقد اعترف هو نفسه ببعضها»²، وقال في فجر الإسلام: «وحسبك دليلا على مقدار

¹ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص211.

² - أحمد أمين: ضحى الإسلام، 141/2.

الوضع أن أحاديث التفسير -التي ذكرت عن أحمد ابن حنبل أنه قال لم يصح عنده منها شيء- قد جمع فيها آلاف الأحاديث»¹.

أما أبو رية فإنه يوافق أحمد أمين فيما ذهب إليه من فشوء الكذب عليه ﷺ في عهده، فقد عقد في كتابه أضواء على السنة المحمدية، بابا سماه: "الكذب على النبي في حياته صلوات الله عليه": «لعل النبي صلوات الله عليه قد حذر من الكذب عليه بعد أن سمع أن بعضهم قد افتري عليه كذبا وهو حي، فقد جاء في كتاب الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري عن عبد الله بن بريدة عن ابن الخطيب الأسلمي قال: (كان حي من بني ليث على ميلين من المدينة فجاءهم رجل وعليه حلة فقال: إن رسول الله كساني هذه الحلة وأمرني أن أحكم في دمائكم وأموالكم بما أرى! وكان قد خطب منهم امرأة في الجاهلية فلم يزوجه، فانطلق حتى نزل على تلك المرأة، فأرسلوا إلى رسول الله فقال: كذب عدو الله، ثم أرسل رجلا فقال: إن وجدته حيا- ولا أراك تجده- فاضرب عنقه وإن وجدته ميتا فحرقه بالنار)»².

وبقي على أبو رية أن يكمل الحديث والذي تتمته: (قال فذلك قول رسول الله ﷺ)، ولكن أبا رية، ومحمد حمزة لم يذكر بقية الحديث، وما ذلك إلا ليتم لهما قصدهما.

والحديث قد أخرجه ابن الجوزي بسنده وفي أوله: عن عبد الله بن الزبير قال، قال يوما لأصحابه أتدرون ما تأويل هذا الحديث. فذكره³.

ويذهب عبد الجواد ياسين إلى أن اللحظة الأولى تبدأ من انتهاء أحداث السقيفة وتنتهي بمقتل علي، وذلك كله في سبيل التأسيس لنظرية السلطة السياسية سواء أكان ذلك في الفكر السني أو الشيعي وذلك من خلال ثلاثة مجموعات من الأحاديث قسمها إلى: أحاديث الفتن والملاحم، الأحاديث القرشبية، وأحاديث الاستخلاف⁴.

ويوافق محمد حمزة أحمد أمين وأبو رية في القول ببداية الكذب في عهد رسول الله ﷺ «يبدو واضحا، أنه إذا تركنا جانبا من الأخبار المتصلة ببداية الكذب في عهد الرسول فإن الوضع لم

¹ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 211- 212.

² - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص 59.

³ - ابن الجوزي عبد الرحمان بن علي: الموضوعات، 2/ 28.

⁴ - عبد الجواد ياسين: السلطة في الإسلام، ص 292- 348.

يصبح ظاهرة لافتة، تنبه إليها المسلمون، إلا بعد الخلاف السياسي وبعد انصداع الجماعة الإسلامية إثر مقتل عثمان واستيلاء الأمويين على السلطة¹، فهو يصور لنا انتشار الكذب على رسول الله ﷺ ردحا من الزمن دون أن يفتن لذلك أحد من الأمة إلى غاية مقتل عثمان ﷺ وقيام الخلاف السياسي بين الأحزاب المتفرقة !!.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

أما فيما ذهبوا إليه من حدوث الوضع في الحديث زمن النبوة فقول بعيد، ليس لهم فيه دليل مقنع، ذلك أن الباحثين المعاصرين المتخصصين، ممن عُنوا بالسنة النبوية لم يقل أحد منهم بذلك، وهذه أقوالهم نوردها على الترتيب في ظهور الوضع في الحديث النبوي حسب ما ظهر لكل واحد منهم.

أولاً: يذهب الدكتور أكرم ضياء العمري إلى حدوث الوضع في النصف الثاني من خلافة عثمان ﷺ، يقول: «وقد حدث في خلافة عثمان ﷺ اختلاف وشقاق كبير، إذ نقم البعض على عثمان فاشتعلت الفتنة وأسفرت عن مقتل عثمان، ولكن ما أحدثته من تصدع في المجتمع الإسلامي ظل أثره باقياً فقد ولدت الأحقاد وأزالت الصفاء من نفوس الكثيرين، ومع ذلك فنحن لا نجد في خلافة عثمان روايات تشير إلى الوضع في الحديث، وأما ما حكاه أبو ثور الفهمي قال: قدمت على عثمان فصعد ابن عديس² المنبر وقال: ألا إن عبد الله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (ألا إن عثمان أظل على عبيدة من بعلمها فأخبرت عثمان فقال كذب والله ابن عديس ما سمعها من ابن مسعود ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله ﷺ قط)³. فإن هذه الرواية لا تصح من جهة الإسناد ففيه انقطاع وهو من طريق ابن لهيعة وهو مفرط في التشيع، والرواية في مثالب عثمان ﷺ مما يوافق هواه فلا تقبل منه»⁴.

¹ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر، ص 138.

² - ابن عديس: هو عبد الرحمان بن عديس البلوي أبو محمد، مصري صحابي ممن شهد الحديبية وممن بايع تحت الشجرة، وكان أمير الجيش القادم من مصر إلى المدينة عند حصر عثمان ﷺ، توفي بالشام سنة 36هـ. ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، 301/6 - 302.

³ - ابن الجوزي: الموضوعات، 250/1، والذهبي في ترتيب الموضوعات، وقال: لا يدرى ممن أخذها ابن أبي الدنيا، وابن لهيعة مع ضعفه فيه تشيع قوي أو قد افتراه ابن عديس. وينظر السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، 318/1.

⁴ - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص 15-16.

ولا شك أن هذا الحديث موضوع كما نص على ذلك ابن الجوزي وقد أثبت هذه الرواية في كتب الموضوعات ممن جمع الموضوعات وألف فيها مما يدل على وضعها، والحديث مخرج في مضانه، وله أكثر من علة تستوجب القول بوضعه فلترجع هناك.

ثانياً : يذهب كل من مصطفى السباعي¹، وأبو شهبه وأبو زهو من أن الوضع بدأ سنة أربعين أو إحدى وأربعين.

قال مصطفى السباعي: «كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزديد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية بعد أن اتخذ الخلاف بين علي ومعاوية شكلاً حريياً سالت به دماء وأزهقت منه أرواح...»².

وأول المسائل مسها الوضع كانت في فضائل الأشخاص، وفي هذا يقول السباعي: «وأول معنى طرقه الوضع في الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم، ويقال إن أول من فعل ذلك الشيعة على اختلاف طوائفهم، كما قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : اعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة...»³.

أما أبو زهو فيقول: «افترق الناس إلى شيعة وخوارج وجمهور كما رأيت، وهنا ظهر الكذب على رسول الله ﷺ واشتد أمره من الشيعة والخوارج ودعاة بني أمية، لذلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضع في الحديث من الوقت (سنة 41هـ)»⁴، ويبدو الشيخ أبو زهو متردد في ذلك إذ لا يرفض إمكان وقوع الكذب عليه ﷺ في زمنه⁵.

ويوافق صبحي الصالح أصحاب هذا الموقف القائل بظهور الوضع سنة إحدى وأربعين «وقد بدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة، على عهد الخليفة الرابع علي ابن أبي طالب

¹ - لم يذكر الباحث فلاتة هنا الشيخ السباعي واكتفى بأبي شهبه وأبي زهو، رغم تقدم السباعي عليهما. ينظر فلاتة: الوضع في الحديث، 200/1.

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص75.

³ - المصدر السابق، ص75-76.

⁴ - أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص480.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ص480.

كرم الله وجهه، حين تنازع المسلمون شيعة وأحزابا، وانقسموا سياسيا إلى جمهور وخواج وشيعة»¹.

ويؤيد ما ذهبوا إليه قلة الكلام في هذا العهد في الجرح، وأما كلامهم في التعديل فكثير، وهذا ما نبه عليه المعلمي فقال: «وأما التابعون؛ فكلامهم في التعديل كثير، ولا يروى عنهم في الجرح إلا القليل، وذلك لقرب العهد بالسراج المنير - عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم - فلم يكن أحد من المسلمين يجترئ على الكذب على الله وعلى رسوله، وعامة المضعفين من التابعين إنما ضعفوا للمذهب؛ كالخواج أو لسوء الحفظ أو للجهالة»²، يعني بذلك - رحمه الله - أن أحدا منهم لم يتهم بكذب، ولم يتعمد الوضع في الحديث.

ثالثا: ما ذهب إليه عمر فلاتة إذ يقول: «والذي يظهر لي والله أعلم، أن الوضع في الحديث - أعني الكذب على رسول الله ﷺ - بدأ متأخرا عن هذه الفترة، ويمكن تحديده بالثلث الأخير من القرن الأول، حيث الأدلة قامت على وجود محاولات للكذب على رسول الله ﷺ في تلك الحقبة، إلا أن هناك أمورا تفشت في الأمة الإسلامية عقب اختلافها وتمزقها يمكن اعتبارها توطئة وتمهيد لهذه الجريمة البشعة النكراء التي انتهكت حرمة رسول الله ﷺ»³.

ويستند عمر فلاتة فيما ذهب إليه على أن كتب التاريخ التي حرصت على تدوين كل واقعة لم تسجل لنا حادثة معينة نستطيع بها تحديد بداية الوضع، بالرغم من اهتمامهم وتدوينهم إلى ما دق وجل من الحوادث تفصيلا وإجمالا وكل ما جاء إشارات عامة تذكر أن بعض الصحابة ممن تأخرت بهم الوفاة، وكذلك كبار التابعين بدءوا يتوقفون عن قبول كل حديث يروى مثلما يفهم من رواية ابن عباس (إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف)⁴، وكذلك ما جاء عن ابن سيرين قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ عنهم)⁵.

¹ - صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، ص 266.

² - المعلمي: علم الرجال وأهميته، ص 19-20.

³ - فلاتة: الوضع في الحديث، 202/1.

⁴ - رواه مسلم: مقدمة الصحيح، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، 13/1.

⁵ - رواه مسلم: مقدمة الصحيح، باب بيان أن الإسناد من الدين، 15/1.

نعم إن مجرد تفرق الأمة إثر مقتل عثمان رضي الله عنه، أو الفتنة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما لا يلزم منه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، غير أن ذلك لا ينفيه كذلك بل هو مقدمة قوية لشيوع الكذب، وتأييد الآراء والمذاهب.

ولكن «ليس من السهل علينا أن نتصور صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين فدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم وهجروا في سبيل الإسلام أوطانهم وأقربائهم، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم: أن نتصور هؤلاء الأصحاب يقدمون على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما كانت الدواعي إلى ذلك بعد أن استفاض عندهم قول حبيهم ومنقذهم صلى الله عليه وسلم: ((إن كذبا علي ليس ككذب علي أحد، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار))¹»².

وقال أنس رضي الله عنه: (إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من تعدد علي كذبا فليتبوأ مقعده من النار))³.

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه: ((ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار))⁴.

وعن علي رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا تكذبوا علي فإنه من كذب علي فليلج النار))⁵.

وقال علي رضي الله عنه: (إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه)⁶.

وعن البراء بن عازب قال: (ليس كلنا سمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب)⁷.

¹ - رواه مسلم: مقدمة الصحيح، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، 10/1، وفي كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث، رقم (3004).

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع، ص76.

³ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (108).

⁴ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (110).

⁵ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (106).

⁶ - رواه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (3611)، وفي كتاب استنابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملحد، رقم (6930).

⁷ - أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، 127/1، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وعن قتادة أن أنسا حدث بحديث فقال له رجل: (أسمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال نعم، أو حدثني من لم يكذب، والله ما كنا نكذب ولا ندري ما الكذب)¹.

ومن هنا فإنه «لا يبقى بعد هذا شك في أن الكذب لم يكن على عهد رسول الله من الصحابة ولا وقع منهم بعده، وأنهم كانوا محل الثقة فيما بينهم لا يكذب بعضهم بعضا وكل ما كان بينهم من خلاف فقهي لا يتعد اختلاف وجهات النظر في أمر ديني وكل منهم يطلب الحق وينشده»².

أما بالنسبة لما ذهب إليه أحمد أمين، وأبو رية من وقوع الوضع زمن النبوة، وأن هناك حادثة كانت سببا في ورود حديث من كذب علي متعمدا، فالحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات من حديث بريدة، وحديث عبد الله بن الزبير.

أما حديث بريدة، وقد سبق ذكره، فقد ساقه ابن الجوزي من طرق³ إلى علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه.

فمداره علي صالح بن حيان، وهو المتفرد به، وقد أورد الذهبي هذا الحديث في ترجمة صالح بن حيان هذا وقال: تفرد به حجاج بن الشاعر عن زكريا بن علي عنه⁴.

وقد اتفق الأئمة على تجريحه ولم يوثق⁵.

قال البخاري⁶ فيه نظر، وقال ابن معين: صالح بن حيان ضعيف الحديث⁷، وقال أبو حاتم ليس بالقوي، هو شيخ⁸، وقال ابن معين مرة أخرى صالح بن حيان صاحب ابن بريدة ليس هو

¹ - السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، ص25.

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص78.

³ - ابن الجوزي: الموضوعات، 55/1-56.

⁴ - الذهبي أحمد بن عثمان: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 292/2-293.

⁵ - فلاتة: الوضع في الحديث، 186/1.

⁶ - البخاري: التاريخ الكبير، 275/4.

⁷ - ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 398/4.

⁸ - المصدر نفسه، 398/4.

بذاك¹، وقال النسائي والدولابي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الإثبات لا يعجبني الاحتجاج به إذ انفرد، وقال الدارقطني ليس بالقوي².

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ³.

إذا فالحديث ضعيف ولا يصح الاحتجاج به «فعلماء الجرح والتعديل مجمعون على ضعفه، وقد أبلغ البخاري والنسائي وأبي حاتم وابن عدي القول فيه حيث حكموا على حديثه بالترك والنكارة»⁴، وقد عدوا تفرد هذا الحديث من جملة منكراته.

أما الحديث الثاني، وهو حديث ابن الزبير فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى المعافى بن زكريا، قال حدثنا محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي قال حدثنا السري بن يزيد الخرساني قال حدثنا أبو جعفر محمد بن علي الفزاري قال حدثنا داود بن الزبير قال أخبرني عطاء بن السائب عن عبد الله بن الزبير قال: قال يوماً لأصحابه أتدرون ما تأويل هذا الحديث (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)؟ قال عشق رجل امرأة فأتى أهلها مساءً، فقال إن رسول الله ﷺ بعثني إليكم أن أتضيف في أي بيوتكم شئت، قال وكان ينتظر بيتوته المساء، قال: فأتى رجل منهم النبي ﷺ فقال: إن فلانا أتانا يزعم أنك أمرته أن يبيت في أي بيوتنا ما شاء، فقال كذب. يا فلان انطلق معه فإن أمكنك الله عز وجل منه فاضرب عنقه واحرقه بالنار، ولا أراك إلا قد كفيته، فلما خرج الرسول قال رسول الله ﷺ أدعوه، فلما جاء قال: إني قد كنت أمرتك أن تضرب عنقه وأن تحرقه بالنار، فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه، ولا تحرقه بالنار فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار ولا أراك إلا قد كفيته، فجاءت السماء فصبت فخرج ليتوضأ فلسعته أفعى، فلما بلغ ذلك النبي ﷺ قال هو في النار⁵.

قلت: أما السري بن يزيد الخرساني، ومحمد بن علي الفزاري أبو جعفر فلم أعثر لهما على ترجمة، ولم أقف على شيء من الكلام فيهما مما هو بين يدي من كتب الرجال والتراجم.

¹ - العقيلي محمد بن عمر: الضعفاء الكبير، 200/2-201.

² - ابن حجر: تهذيب التهذيب، 338/4.

³ - الذهبي: ميزان الاعتدال، 293/2.

⁴ - فلاتة: الوضع في الحديث، 178/1.

⁵ - ابن الجوزي: الموضوعات، 29/1.

وأما داود بن الزبرقان، فقد قال فيه يحيى بن معين: داود بن الزبرقان ليس حديثه بشيء¹، وقال فيه أبو حاتم الرازي: داود بن الزبرقان ضعيف الحديث ذاهب الحديث²، وقال أبو زرعة متروك، وقال البخاري مقارب الحديث، وقال أبو داود ضعيف وقال مرة ليس بشيء، وقال أيضا ترك حديثه، وقال النسائي ليس بثقة، وقال ابن عدي عامة ما يرويه عن كل من روى عنه مما لم يتابعه عليه أحد وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم³.

وقال أبو حاتم بن أبي حبان: «اختلف فيه الشيخان فأما أحمد فحسن القول فيه ويحيى وهما، سمعت أحمد بن حنبل يقول: داود بن الزبرقان لا أتهمه في الحديث.

قال: كان داود بن الزبرقان شيخا صالحا يحفظ الحديث ويذاكر به ولكنه كان يهتم في المذاكرة ويغلط في الرواية إذا حدث من حفظه ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم... وداود بن الزبرقان عندي صدوق فيما وافق الثقات إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد⁴»

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «داود بن الزبرقان الرقاشي، البصري، نزيل بغداد متروك، وكذبه الأزدي، من الثامنة مات بعد الثمانين. / د.ق.»⁵.

فداود بن الزبرقان هذا ضعيف.

وأما عطاء بن السائب فهو ثقة إلا أنه اختلط وساء حفظه بآخره، وخلاصة الكلام فيه أن حديثه القديم صحيح، فمن سمع منه قديما فهو صحيح الحديث، فأما من سمع منه بآخره فهو مضطرب ضعيف⁶.

² - ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 215-214/3، والعقيلي في الضعفاء الكبير، 34/2.

² - ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 215/3.

³ - ابن حجر: تهذيب التهذيب، 160/3، والذهبي: ميزان الاعتدال، 7/2-8.

⁴ - ابن حبان محمد بن أبي حاتم التميمي: الجرحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، 288/1.

⁵ - ابن حجر: تقريب التهذيب، 278/1.

⁶ - ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 334-332/6، والعقيلي: الضعفاء الكبير، 398/3-400، والذهبي: ميزان الاعتدال،

70/3-72، وفي الكاشف، 260/2، وابن حجر: تهذيب التهذيب، 183/5-186، والمزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال،

86/20-94.

وقال الحافظ في التقریب: «عطاء بن السائب أبو محمد، ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين./خ4»¹

والحديث ضعيف وذلك لوجوه عدة:

أولاً: ضعف داود بن الزبرقان، وقد عد هذا الحديث من جملة المنكرات التي رواها.

ثانياً: جهالة بقية الإسناد.

ثالثاً: لم أجد من ذكر من كتب التراجم أن عطاء بن السائب يروي عن عبد الله بن الزبير فلعله من أوهام داود بن الزبرقان أو يكون مما خلط فيه عطاء، فإنه كوفي، وسماع البصريين من عطاء ليس من السماع القديم، وقد نصوا أنه في رحلته إلى البصرة خلط كثيراً وأنكر عليه ذلك، فلعل هذا الحديث مما خلط فيه عطاء.

ولا يكاد يسلم من رواية البصريين عنه إلا القليل كشعبة وسفيان.

قال أبو حاتم الرازي: «كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث ثم بآخره تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره»².

وحديث داود بن الزبرقان هذا عن عطاء لا يعرف أسمعه منه قبل الاختلاط أم بعده على ما فيه هو من الضعف الشديد.

وعلى كل حال فالحديث ضعيف.

• عبارة الإمام أحمد والجواب عليها.

وأما قول الإمام أحمد: «ثلاثة لا أصل لها التفسير، والملاحم، والمغازي...».

¹ - ابن حجر : تقریب التهذيب، 1/275.

² - ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 6/234، وينظر العقيلي: الضعفاء الكبير، 3/400، والذهبي: ميزان الاعتدال، 72/3-73، وابن حجر في تهذيب التهذيب، 5/183-186، والمزي: تهذيب الكمال، 20/86-94.

والكلام على هذه العبارة من وجوه:

- يذهب الكثير من الباحثين إلى عدم الاطمئنان من صحة هذا القول، وأن في النفس من صحتها شيء، وذلك أن الإمام أحمد رحمه الله أورد كثيرا من أحاديث التفسير في مسنده «فكيف يعقل أن يخرج هذه الأحاديث ويثبتها عن شيوخه في مسنده ثم يحكم بأنه لم يصح في التفسير شيء؟ وأيضا فمقتضى هذه العبارة أن يكون كل ما روي من أخبار العرب ومغازي المسلمين مكذوبا من أصله ومن يقول بهذا؟»¹.

- وإن فرضنا صحته، فإنه لا يلزم من نفي الصحة الوضع أو الضعف، فقد تنتفي الصحة ولا ينتفي الحسن، وقد عرف عنه رحمه الله نفي الصحة وهي مقبولة وقالوا في تأويل ذلك إن هذا اصطلاح خاص به².

- لم يقل الإمام أحمد لم يصح في التفسير شيء وإنما قال ثلاثة ليس لها أصل والظاهر أن مراده نفي كتب خاصة بهذه العلوم الثلاثة، بدليل ما جاء في الرواية الثانية مصرحا به "ثلاثة كتب"، وهذا المعنى هو ما فهمه الخطيب البغدادي حيث قال: إن هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة فأشهرها كتابان: للكلبي ومقاتل بن سليمان، وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي: من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه³.

- والرابع من هذه الأوجه أنه يحتمل أنه أراد بذلك أن الذي صح في التفسير من الأحاديث قليل بالنسبة إلى لما لم يصح⁴.

وقد نقل السيوطي عن ابن تيمية أنه قال: «وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثير والله الحمد، وإن قال الإمام أحمد ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي، وذلك لأن الغالب عليها المراسيل»⁵.

¹ - السباعي مصطفى: السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي، ص244.

² - المصدر نفسه: ص244.

³ - المصدر نفسه: ص245.

⁴ - المصدر نفسه: ص245.

⁵ - السيوطي عبد الرحمن بن بكر: الإتقان في علوم القرآن، ص537.

وقال بدر الدين الزركشي: «لطالب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن رسول الله ﷺ، وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير. قال الميموني¹: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاث كتب ليس لها أصول المغازي، الملاحم، والتفسير. قال المحققون من أصحابه: مراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح منها الكثير»².

وختام الكلام في هذه المسألة أن يقال: «وقصارى القول أن الاستشهاد بعبارة الإمام أحمد للتشكيك في أحاديث التفسير كلها غير صحيح، يبطله ثبوت أحاديث التفسير في أمهات الكتب الصحيحة كالبخاري ومسلم والموطأ والترمذي، بل في مسند الإمام أحمد نفسه»³.

المطلب الثاني: الرواة والسلطة.

يتفق أصحاب الإتجاه الحديثي في اعتبار أغلب الأخبار المروية في دواوين السنة من الأخبار المكذوبة، فهي دليل عموم البلوى بالأكاذيب في دولة الأمويين، والعباسيين، وذلك نتيجة التقرب للسلطان، ودخولهم على الحكام.

فيتحدث أحمد أمين عن ظاهرة اتسم بها العصر الأموي واشترك فيها الشعراء والمحدثون وتمثل في التقرب إلى بني أمية عن طريق تأييد أحقيتهم بالملك: «ويسوقنا هذا إلى أن نذكر هنا أن الأمويين -فعلا- قد وضعوا أو وضعت لهم أحاديث تخدم سياستهم من نواحي متعددة، منها أحاديث في زيادة مناقب عثمان، إذ كان هو الخليفة الأموي من الخلفاء الراشدين، وهم به أكثر اتصالا مثل حديث: ((أن عثمان تصدق بثلاثمائة بعير بأحلاسها وأقتابها في جيش العسرة، فترل

¹ - الميموني: هو عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الجزري ثم الرقي أبو الحسن الميموني، ثقة فاضل، لازم الإمام أحمد أكثر من عشرين سنة، مات سنة 274هـ. ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 358/5، وابن حجر: تهذيب التهذيب، 400/6، وتقريب التهذيب، 520/1، والذهبي: سير أعلام النبلاء: 89-90، تذكرة الحفاظ، 13/603-604.

² - الزركشي بدر الدين محمد بن بهادر: البرهان في علوم القرآن، 156/2.

³ - السباعي مصطفى: السنة ومكائنها في التشريع الاسلامي، ص 245.

رسول الله ﷺ من على المنبر وهو يقول: ما على عثمان مع عمل بعد هذه، ما على عثمان ما عمل بعد هذه»¹ «².

والحديث صحيح وليس كما ذهب إليه الباحث، فقد حسنه الترمذي، وصححه الحاكم، والذهبي، ورواه البخاري تعليقا بصيغة الجزم، فقال: وقال النبي ﷺ ((من جهز جيش العسرة فله الجنة، فجهزه عثمان))³.

وهذه الظاهرة على حد قوله التي اتسم بها هذا العصر اشترك فيها الشعراء والمحدثون، فيذهب إلى تشبيه المحدثين بالشعراء، فكان شأن الحديث في ذلك شأن الأدب مسائرا للسياسة، وأصبحت الخلافة مجالا لضعفاء المحدثين من كل جانب يضعون فيها ما يوافق مذهبهم⁴.

وقد تابع حسين أحمد أمين والده في التشكيك في السنة والطعن في المحدثين من الصحابة والتابعين، وذلك بتقريهم من سلطان الأمويين والعباسيين بل إنه شبه الفقهاء والمحدثين بالأخبار والرهبان الذين كتبوا الكتاب بأيديهم ثم قالوا هو من عند الله، فهو يقول: «ومن ثم فقد لجأ الفقهاء والعلماء إلى تأييد كل رأي يرونه صالحا ومرغوبا فيه بحديث يرفعونه إلى النبي. وكان شأنهم في ذلك شأن أولئك الذين وضعوا سفر تثنية الاشتراع من التوراة ثم نسبوه إلى موسى كي يسبغوا عليه الثقة»⁵. ثم يتابع قوله فيقول: «وقد هدأ من روع الفقهاء وطمان ضمائرهم إذ يتقولون عن النبي، اعتقادهم أنهم إنما يخدمون بذلك دين الإسلام حيال الاتجاهات الدنيوية الخالصة لحكم بني أمية»⁶.

واتهم المسلمين الأوائل بأن المعيار الذي اعتمدوه في قبول الأحاديث ورفضها أن الغاية تبرر الوسيلة، وأن أية وسيلة مهما حوت من التلفيق والبهتان لا غبار عليها ولا مطعن فيها ما دامت

¹ - أخرجه الترمذي: أبواب المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان ﷺ، رقم (3784)، من حديث عبد الرحمن بن حباب، ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة رقم (3785)، والحاكم: المستدرک، 102/3، وقال: هذا حديث صحيح ولم يجرجاه، وقال الذهبي صحيح. وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي، رقم (3701).

² - أحمد أمين: ضحى الإسلام، 123/2.

³ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان، تعليقا بصيغة الجزم.

⁴ - أحمد أمين: ضحى الإسلام، 125/2.

⁵ - حسين أحمد أمين: دليل المسلم الحزين، ص55.

⁶ - المصدر نفسه، ص55.

تخدم غرضا نبيلًا حيث يقول: «وقد كان المعيار دوماً لدى هؤلاء وأولئك أن الغاية تبرر الوسيلة وأن أية وسيلة ما دامت تخدم غرضا نبيلًا كتعزيز الإيمان وإرجاع الحق إلى أهله وتنحية الفاسقين عن تدبير أمور المسلمين أو استئصال جذور الفتنة...»¹.

ثم هو بعد ذلك يذهب إلى الطعن في جملة كبيرة من الأحاديث الصحيحة، ويزعم أنها مختلقة موضوعة لأغراض سياسية، ودينية من حديث ((من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه))²، وحديث فاطمة بنت قيس في سؤالها النبي ﷺ عن الزواج من معاوية فقال: ((إنه صعلوك))³، واتهم ابن شهاب الزهري باختلاق حديث ((لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...))⁴ تلبية لرغبة عبد الملك بن مروان بن الحكم في صد الناس عن الحج إلى البيت الحرام حيث كان سلطان ابن الزبير، وتوجيههم إلى بيت المقدس، قال: «وكان من دأب مكحول⁵ حين يتحدث عن الزهري بعد ذلك يقول: أي رجل هو لولا أنه أفسد نفسه بصحبة الملوك»⁶.

ولا شك أن هذه الشبهة، شبهة دخول ابن شهاب الزهري على سلاطين بني أمية واختلاق حديث ((لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...)) كما زعموا قد أخذها حسين أحمد أمين وغيره من المستشرق جولد زيهر في كتابه "دراسات إسلامية" حيث زعم في كتابه هذا أن عبد الملك بن مروان تضايق كثيرا لما استطاع خصمه عبد الله بن الزبير، الذي استولى على مكة، أن يجبر أهل الشام لما كانوا في طريقهم إلى الحج أن يبايعوه، فقرر عبد الملك أن يمنع الحج إلى مكة

¹ - حسين أحمد أمين: دليل المسلم الحزين، ص57.

² - أخرجه أحمد: المسند، رقم(906)، ورواه الترمذي مختصرا من حديث زيد بن أرقم بلفظ (من كنت مولاه فعلي مولاه)، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم(3797)، وقال هذا حديث حسن غريب، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، رقم(6523)، وفي صحيح سنن الترمذي، رقم(3713).

³ - رواه مسلم: الصحيح، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، رقم(2720).

⁴ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الجمعة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم(115)، ومسلم: الصحيح، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره، رقم(847).

⁵ - مكحول: هو أبو عبد الله مكحول الدمشقي ابن أبي مسلم الهذلي الفقيه الحافظ وأصله من كابل، يرسل كثيرا ويدلس، روى عن النبي ﷺ مرسلًا، ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام، وقال الزهري: العلماء ثلاثة فذكر منهم مكحول، وكان يرى القدر واتهم به، وقيل رجع عنه، توفي سنة ثلاثة عشر ومائة. الذهبي: تذكرة الحفاظ، 107/1-108. ابن حجر: تهذيب التهذيب، 10/258-260.

⁶ - حسين أحمد أمين: دليل المسلم الحزين، ص56.

وبحث له عن سند يبيح له أن تكون القدس قبلة الحجاج فلم يجد له سوى الزهري كي يزكي هذا التحول عن طريق وضع حديث رفع إلى الرسول، وجاء فيه: ((لا تشد الرحال...)) الحديث.

يقول محمد حمزة: «وقد بقي هذا الحديث في نظر جولد زيهر معتمدا كلما أريدت التسوية بين الحج إلى القدس والحج إلى مكة حتى أنه توجد أحاديث تنسب إلى القدس عيوناً شبيهة بيئر زمزم، ويستنتج هذا الباحث أن التفاضل بين الشام والحجاز هو صورة للصراع بين بني أمية وبني هاشم وأن هذا التفاضل يعود في أصله إلى السؤال التالي: أيهما أفضل بنو أمية أم بنو هاشم؟»¹

ثم يطرح الكاتب السؤال التالي: «كيف أقدم الزهري على وضع حديث على ما كان يحتله من مكانة في نفوس معاصريه وما يستند إليه من أدوار هامة في تدوين الحديث وإسناده؟»² ثم يجيب: «يجب جولد زيهر عن هذا الإشكال على النحو التالي: لقد كان الزهري على استعداد لخدمة السلطة لا لغرض شخصي، فقد قال عنه عمرو بن دينار: ما رأيت أحداً الدنانير والدراهم أهون عليه منه ولكن دفاعاً عن الدولة ذلك أن الزهري التزم إلى أبعد الحدود بالدفاع عن الدولة الحاكمة ولم يمانع في ربط صلوات مع البلاط ولم يتحرج من الانتساب إلى حاشية الخليفة فقد عينه هشام بن عبد الملك معلماً لأولاده، وعُين على رأس القضاء في عصر يزيد الثاني، كل هذا دفعه إلى المساهمة في تثبيت أركان الدولة»³، فوضع أحاديث منها حديث: ((لا تشد الرحال...)).

وهكذا يؤدي بنا البحث عن صدى هذه المواقف في مؤلفات الكتاب المسلمين المعاصرين من الحدائين أو المتأثرين بهم إلى القول بتطابق موقف جولد زيهر وغيره⁴ من المستشرقين، والرأي الذي يذهب إليه أحمد أمين، وابنه حسين أحمد أمين وأبو رية ومحمد حمزة وغيرهم، غير أن أبو رية يلصق تهمة الوضع-أي وضع حديث ((لا تشد الرحال...))- إلى أبي هريرة رضي الله عنه.⁵

أما أحمد أمين فإنه ينتهي إلى اعتبار أكثر الأحاديث الموضوعية في فضائل الصحابة افتعلت في أيام بني أمية تقرباً إليهم، ويتصل بهذا النحو أحاديث وضعها الواضعون في تفضيل قبيلة على

¹ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، ص155.

² - المصدر نفسه، ص156.

³ - المصدر نفسه، ص156.

⁴ - سيزكين فؤاد: تاريخ التراث العربي، 74/1 - 76.

⁵ - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص169.

أخرى وفي تفضيل العرب على العجم والروم، فقوبلت هذه الأحاديث بأخرى في فضل العجم والحبشة والترك.¹

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

ويجاب على ما ذكر جولد زيهر ومن تبعه من كتاب الحداثة:

أولاً: إن المؤرخين الثقات كابن عساكر والطبري وابن الأثير وابن خلدون وابن كثير وغيرهم على أن الذي بنى قبة الصخرة هو الوليد بن عبد الملك، وهؤلاء مؤرخون أثبات في كتابة التاريخ، وما ورد من خبر² ابن عرفة نقلاً عن ابن خلكان أن عبد الملك هو الذي بنى القبة، وأنهم كانوا يقفون عندها يوم عرفة وليس ما يدل على أنه بناها ليحجوا إليها، ولم يكن ذلك مقصوداً على قبة الصخرة، بل كان كل مصر إسلامي يخرج أهله يوم عرفة إلى ظاهر البلد فيقفون كما يقف الحاج.³

ثانياً: نص الحداثة كما ينقلها جولد زيهر وأنصار الحداثة يدل على بطلانها لأن بناء شيء يحج الناس إليه كفر صريح، فكيف يقدم عبد الملك على هذا الصنيع؟ كما أن العلماء لا يمكن أن يسكتوا عليه، ومع ذلك لم يوردوا ذلك في مطاعنهم عليه.⁴

ثالثاً: إن الزهري رحمه الله لم يلتق بعبد الملك إلا بعد مقتل ابن الزبير وذلك لأن مقدم ابن شهاب على عبد الملك كان سنة اثنين وثمانين، فقد نقل الحافظ الذهبي عن الليث بن سعد قال: «قدم ابن شهاب على عبد الملك سنة اثنين وثمانين»⁵، وقال في ترجمة عبد الملك بن مروان:

¹ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص213.

² - ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنه عبد الملك بن مروان. قال: «لما تولى عبد الملك الشام ووقع بينه وبين ابن الزبير الفتنة فأراد عبد الملك أن يصرف الناس عن ابن الزبير فبنى القبة على الصخرة، وكساها في الشتاء، والصيف، ليرغب الناس في زيارة بيت المقدس ويستقلوا بذلك عن ابن الزبير، وأما أهل العلم والصحابة والتابعين لهم بإحسان فلم يكونوا يعظمون الصخرة، فإنها قبلة منسوخة»، مجموع الفتاوى، 12/27، فلعل جولد زيهر ومن تبعه أخذ كلام ابن تيمية وحوّره.

³ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص217.

⁴ - المصدر نفسه، ص218.

⁵ - الذهبي: سير أعلام النبلاء، 328/5.

«واستولى على العراق وجَهَّز الحجاج لحرب ابن الزبير، فقتل ابن الزبير سنة اثنين وسبعين، وإستوسعت الممالك لعبد الملك»¹.

فهو ينص على مقتل ابن الزبير سنة اثنتين وسبعين، فبين مقدم ابن شهاب على عبد الملك، ومقتل ابن الزبير عشر سنوات، فكيف يستقيم القول أنه كان يضع له الأحاديث حتى يصرفهم من حول ابن الزبير، ولم يكن الزهري ساعتها ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية ذلك أنه ولد سنة إحدى وخمسين أو ثمان، ومقتل ابن الزبير كان سنة ثلاثة وسبعين، فيكون عمر الزهري حينئذ على الرواية الأولى اثنين وعشرين عاماً، وعلى الثانية خمسة عشر، فهل من المعقول وهو في هذه السن أن تتلقى الأئمة منه حديثاً موضوعاً يدعو فيه للحج إلى القبة بدل الكعبة.²

رابعاً: إن حديث ((لا تشد الرحال...)) روته كتب السنة كلها، وهو مروى من طرق مختلفة غير طريق الزهري، فالزهري لم ينفرد برواية هذا الحديث كما يزعمون بل شاركه فيه غيره، فقد أخرجه البخاري من غير طريق الزهري ومسلم من طريقين آخرين غير طريق الزهري.³

خامساً: إن حديث ((لا تشد الرحال...)) الذي صححه العلماء لا يربط بما ورد في فضائل بيت المقدس والصخرة أو غيرها من أحاديث مكذوبة ليس للزهري رواية فيها، وقد نقدها العلماء جميعاً، حتى قالوا: كل حديث في الصخرة فهو كذب، وصداقته لعبد الملك بن مروان وتردده عليه لا يقدر في أمانته ودينه، وليس ذلك بالأمر الذي يدعو إلى وضع الحديث محاباة له، وهو العالم المعتز بدينه وعلمه ومكانته، الذي لا يأبه بمجاهة الخليفة في أي وقت لبيان الحق، وقد تردد الصحابة على معاوية قديماً، وكذا التابعون ترددوا على الأمويين، وأبو حنيفة تردد على المنصور، وأبو يوسف كان ملازماً لهارون الرشيد وما طعن أحد فيهم بذلك.⁴

ويغلب على الظن أنهم لم يتكلموا في الزهري إلا لإمامته وجلالته، ولأنه أحد الثقات الذين عليهم مدار علم الحديث والسنة، فقد قال علي بن المديني: «دار علم الثقات على ستة فكان

¹ - المصدر السابق، 247/4.

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص218.

³ - المصدر نفسه، ص219.

⁴ - المصدر نفسه، ص222.

بالحجاز الزهري وعمرو بن دينار، وبالبحر قنادة، ويحيى بن أبي كثير، وبالكوفة أبو إسحاق والأعمش»¹.

وقال الليث بن سعد²: «ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب، يحدث في الترغيب، فتقول: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن العرب والأنساب، قلت: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة كان حديثه»³.

وقال الذهبي: «الزهري أعلم الحفاظ»⁴.

المطلب الثالث: دور العوامل الدينية في الوضع.

والمراد بذلك العوامل المساهمة في اختلاق الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ ومن بينها العوامل الدينية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك استخدام الحديث وتوظيفه لخدمة أغراض فقهية خصوصاً أو مذهبية، ذلك أن الفقه كان هو الميدان الذي التقت فيه مختلف العلوم والاختصاصات سواء قبل التدوين أو بعده، فكان «الفقه قد وظف جميع العلوم العربية الإسلامية من علوم القرآن وعلوم الحديث وعلوم اللغة والنحو والكلام، ووظف أيضاً وعلى نطاق واسع علم الحساب وبكيفية خاصة في المواريث»⁵، حيث تمثل هذا التوظيف، أي توظيف الحديث في الفقه، وفي مناقشة الأحكام التشريعية في الصراع الدائر بين أهل الحديث وأهل الرأي «لقد كان الحديث يتضخم بالوضع تحت ضغط الحاجة إلى تغطية المسائل المستجدة واقعيًا والتي كانت تغذي الفروض النظرية وتبررها»⁶، إذن «تلمس أبعاد هذه المسألة يكون بالرجوع إلى منشأ الخلاف بين المدرستين

¹ - ابن عبد البر: جامع بيان العلم، 205/2، والذهبي: في تذكرة الحفاظ، 111/1، وسير أعلام النبلاء، 345/2، وإكرام الله إمداد الحق: الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، ص 361-362.

² - الليث بن سعد: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور، روى عن عطاء وابن أبي مليكة ونافع، وعنه قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح، مات سنة 175هـ. ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 179/7-180، الذهبي: الكاشف، 13/3-14، ابن حجر: تقريب التهذيب، 138/2.

³ - الذهبي: سير أعلام النبلاء، 328/5، تذكرة الحفاظ: 109/1.

⁴ - الذهبي: تذكرة الحفاظ، 108/1.

⁵ - الجابري محمد عابد: تكوين العقل العربي، ص 97.

⁶ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، ص 159.

وخصائص كل مدرسة والظروف التاريخية التي انبثقت فيها، غير أنه يحسن الإشارة في البداية إلى أن الفكر العربي الإسلامي تميز منذ بدأ تشكله وتبلور قضاياها، وتياراته، مع بداية عصر التدوين، وجدناه يميل إلى تيارين رئيسيين في كافة المجالات: تيار يتمسك بالموروث الإسلامي، ويدعو إلى اعتماده أصلاً وحيداً للحكم على الأشياء، وتيار يتمسك بالرأي ويعتبره الأصل الذي يجب اعتماده سواء في الحكم على ما جدَّ من الشؤون أو في فهم الموروث الإسلامي نفسه»¹.

«لقد مثل انقطاع الوحي ووفاة الرسول معضلة للمسلمين في العصر الإسلامي الأول، ذلك أن الرقعة الإسلامية اتسعت اتساعاً كبيراً بفعل الفتوحات، فواجه المسلمون بهذا الفتح مسائل كثيرة تتصل بشؤون الحياة وتحتاج إلى تشريع. لقد كان الوحي مسيراً لحياة المسلمين الأوائل، فلم يكذب يتوفى الرسول حتى وجد المسلمون أنفسهم أمام مسائل جديدة يتعين عليهم إبداء رأيهم فيها»²، فاتخاذ الحديث إذاً مصدراً ثانياً للتشريع «إنما أُلجأت إليه الظروف التاريخية الناجمة عن التوسع الجغرافي الهائل للمسلمين، فدفعهم ذلك إلى تلمس الدليل الهادي فلم يجدوا أفضل من اعتماد كلام النبي ﷺ يرجعون إليه»³، ومن ثم «لجأ الفقهاء والعلماء إلى تأكيد كل رأي يرونه صالحاً ومرغوباً فيه بحديث يرفعونه إلى النبي ﷺ...»⁴.

ويرى الأستاذ أحمد أمين أن مدرسة الحديث التي تركزت أسسها في الحجاز كانت سبباً غير مباشر للوضع، ذلك أنه لما اعترضت المحدثين مسائل عدة لم يرد فيها نص ورأي مؤيد، وأن هذه المدرسة أعلامها لا يقدمون على الرأي، وضعوا الأحاديث لإيجاد مستند شرعي مقبول لآرائهم⁵، ويستدل على ما بلغه الوضع بواسطة الفقهاء بما بلوره أتباع أبي حنيفة من تفرعات فقهية، وذلك لتعقد الحياة وعظمة المدينة مما هو شأن العراق بخلاف الحجاز حيث الحياة البسيطة التي مازالت تماثل الحياة التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه، ففي العراق أخلاط من فرس وروم ونبط، وغير ذلك لهم عادات اقتصادية واجتماعية ليس مثلها في الحجاز فلئن كفى الحديث في الحجاز

¹ - الجابري محمد عابد: تكوين العقل العربي، ص 100.

² - حسن حنفي: الوحي والواقع "دراسة في أسباب النزول"، ص 135.

³ - حسين أحمد أمين: دليل المسلم الحزين، ص 54.

⁴ - المصدر نفسه، ص 55.

⁵ - أحمد أمين: ضحى الإسلام، 158/2-159.

وحاجتهم قليلة وحديثهم كثير، فليس يكفي في العراق وحاجتهم كثيرة وحديثهم قليل، لذلك اضطروا إلى إعمال الرأي فيما لم يرد فيه نص، والتوسع في النص بالوضع...»¹

فكانت مدرسة الرأي هذه «سببا غير مباشر لوضع الحديث فقد رأى قوم من مؤيديها أن هناك مسائل كثيرة لم يرد فيها نص ورأوا أعلام مدرستهم لا يقدمون على الرأي فوضعوا الأحاديث الكثيرة لسد هذه الثغرة منها»²، فكان من نتاج ذلك «أن الكمّ الهائل من الأحاديث ذا المضمون الفقهي نتيجة منطقية للضغط الكبير الذي مارسه المحدثون على المدارس الفقهية، لذا فهذه الأحاديث لا يمكن الوثوق بها»³، وفي هذا الإطار نجد أن «التزاع بين مدرسة الحديث ومدرسة الرأي يفسر لنا ما نراه من تناقض بين الأحاديث...»⁴.

فتعدد الخلافات الكلامية والفقهية والصراع بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث من أهم العوامل الدينية التي دفعت إلى الوضع في الحديث، يقول أحمد أمين: «وكذلك في الفقه، فلا تكاد تجد فرعا فقهيا مختلفا فيه إلا وحديث يؤيد هذا وحديث يؤيد ذاك»⁵.

يتلخص إذا من مجموع كلامهم أن للعوامل الدينية الأثر البالغ في اختلاق الأحاديث ونسبتها كذبا إلى رسول الله ﷺ، ويمثل الفقهاء سواء كانوا من مدرسة الحديث، أو من مدرسة الرأي، الطرف الأول من الاتهام، فكان كل فقيه يريد خدمة مذهبه، مما دفع بهم إلى جمع أكبر قدر من الحديث نتيجة للتوسع الجغرافي الهائل للدولة الإسلامية وما انجر عنه من اختلاف في المكان والزمان وتغير الأحوال عن أحوال الجزيرة العربية، كل هذا أدى بهم إلى البحث عن الدليل للوقائع والنوازل الجديدة، فكان للوضع الدور الحاسم في البت في هذه القضايا.

¹ - المصدر السابق، 153/2.

² - حمادي ذويب: السنة بين الأصول والتاريخ، ص 67.

³ - المصدر نفسه، ص 67.

⁴ - المصدر نفسه، ص 67.

⁵ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 214.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

- التابعون وأصحاب المذاهب:

لقد أثنى الله سبحانه على التابعين بإحسان، الذين سلكوا مسلك الصحابة رضي الله عنهم وساروا على نهجهم، وتمثلوا بأخلاقهم، و زادوا عن حمى الدين، وبذلوا نفوسهم في الدفاع والذب عنه، فقد ترضى سبحانه عليهم كما ترضى على صحابة نبيه ﷺ¹ فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ² الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾³.

«وهم الذين يتنون على الصحابة خيرا ويلهجون بالدعاء لهم، وقد صفت قلوبهم وصدورهم من كل حقد وضغينة لأصحاب محمد ﷺ فعرفوا لهم حقهم وأدوا إليهم ما يجب عليهم، وما ذلك إلا لإيمانهم الراسخ بهذا الدين وحبهم العظيم لني الإسلام ﷺ»⁴، قال سبحانه في وصفهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾⁵.

كما عدلهم رسول الله ﷺ، وبين أن مترلتهم بعد مترلة أصحابه لا تدانيها مترلة، فقال ﷺ: ((خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم))⁶، وقد سبق كلام المعلمي: أنه لم يكن أحد من المسلمين في عصر التابعين يجترئ الكذب على الله وعلى رسوله، وذلك لقرب عهدهم بالنبي ﷺ، وعامة من ضعف منهم إنما ضعفوا للمذهب أو لسوء الحفظ أو للجهالة.

«إذا كان احترام مقام رسول الله ﷺ، وعامل التقوى والتدين أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني، وأيضا فقد كان الخلاف السياسي في أول عهده، فكانت البواعث على الوضع في

¹ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 121/1.

² - التوبة: الآية 100.

³ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 121/1.

⁴ - الحشر: الآية 10.

⁵ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (2651)، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم (3651)، ومسلم في كتاب فضائل الأصحاب، باب فضل الصحابة، رقم (2535)، (2536).

الحديث ضيقة بالنسبة للعصور التالية، ووجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعلم والدين والعدالة واليقظة، من شأنه أن يقضي على الكذابين ويفضح نواياهم ومؤامراتهم، أو أن يحد نشاطهم في الكذب»¹، ففي عصرهم كان الكذب أقل من عصر أتباع التابعين «إذ لا تزال متأثرة بتوجيهاته ﷺ، محافظة على وصاياه، تعمها التقوى والورع والخشية، كل هذا خفف من انتشار الكذب والوضع، إلى جانب أن دواعي الوضع وأسبابه كانت ضيقة محدودة في نشأتها الأولى ثم كثرت وازدادت»².

قال الحافظ السخاوي: «ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور، والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالبا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموثوق ويرسلون كثيرا ولهم غلط»³.

وقال في موضع آخر: «إن احتمال الضعف في الوساطة حيث كان تابعا - لاسيما الكذب - بعيدا جدا، فإنه ﷺ أثنى على عصر التابعين وشهد له بعد ذلك الصحابة بالخيرية»⁴.

ورغم ذلك فإن نقاد الحديث وصيارفته لم يقفوا مكتوفي الأيدي، بل كشفوا حالهم وبينوه، ودونوا ذلك، ولم يسكتوا على ذلك.

«لقد سلك علماء التابعين رحمهم الله مسلك الصحابة رضي الله عنهم في حفظ السنة، والاحتياط في تحمل الحديث، وروايته فاهتموا به اهتماما بالغاً، واستوثقوا له استيثاقاً كاملاً، وحفظوه واستوعبوه، وثبتوا فيه، فكانوا يخلقون الراوي كما فعل سلفهم، ويطلبون الحديث من طريق آخر إذا لم يطمئنوا إليه»⁵.

¹ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص78.

² - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص193.

³ - السخاوي محمد بن عبد الرحمن: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، 352/4.

⁴ - المصدر السابق، 141/1.

⁵ - الخطيب محمد عجاج: أصول الحديث، ص94.

فقد أخرج مسلم في مقدمة الصحيح عن ابن سيرين قال: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)،¹ وأخرج كذلك عن أبي الزناد قال: (أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال ليس من أهله).²

وعن سليمان بن موسى قال: (قلت لطاوس: إن فلانا حدثني بكذا وكذا. قال: إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه).³

وروى بسنده إلى مسعر قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: (لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات).⁴

وقال أبو العالية: (كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم).⁵

فهذه أقوالهم وغيرها كثير مما يدل على شدة تحريمهم، وقوة ضبطهم وعظيم أمانتهم في المحافظة على السنة النبوية، وقد رحلوا كما رحل سلفهم في تتبع الأحاديث وأخذها من الصحابة الذين تفرقوا في الأمصار، ولم تطب نفوسهم بسماعها حتى رحلوا إلى مصدرها ومنبعها، كما مر بنا من حديث أبي العالية، وقد قال سعيد بن المسيب: (إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد)⁶ وقال كذلك: (إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد).⁷

وهكذا حرص التابعون على لقاء الصحابة، ونقل ما في صدورهم من علم، والتفاني في حفظه والحرص عليه أشد الحرص حتى يبلغوه إلى من بعدهم كما حفظوه عن الصحابة.

¹ - أخرجه مسلم: الصحيح، المقدمة، 14/1.

² - أخرجه مسلم: الصحيح، المقدمة، 15/1.

³ - أخرجه مسلم: الصحيح، المقدمة، 15/1.

⁴ - أخرجه مسلم: الصحيح، المقدمة، 15/1.

⁵ - الدارمي: السنن، 140/1، والخطيب البغدادي: الكفاية، ص 569.

⁶ - ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 113/1.

⁷ - المصدر نفسه، 113/1.

- أصحاب المذاهب:

وأما أصحاب المذاهب كالأئمة الأربعة وغيرهم، فقد كانوا أعلاماً للأمة، شرفهم الله بحمل العلم والقيام بواجبه فتمسكوا بكتاب الله وسنة نبيه، وكانوا مع هذا على قدر عظيم من احترام سنة النبي ﷺ والاعتماد عليها بعد كتاب الله والاحتجاج بها وعدم التقدم بين يديها.

لذا فقد قال ابن تيمية: «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة -المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً- يعتمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من سنته، دقيق ولا جليل. فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب إتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى أن كل واحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول، قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بدله من عذر في تركه»¹ وإذا وجد في التاريخ الإسلامي من كان يكذب على رسول الله ﷺ ويضع الأحاديث كبعض أهل الأهواء، لدعم أهوائهم وأرائهم «فهذا لا يعني قط أن أصحاب المذاهب الفقهية، والسياسية والعقائدية قد اختلقوا الأحاديث لدعم مذاهبهم، ثم لما يظن السوء بهذه المذاهب؟ ولما يدعى كذبها ووضعها بعض الأحاديث؟ يجب أن يعلم كل إنسان أن الاختلافات الفقهية بين الصحابة أو الفقهاء لم يكن مردها هوى في النفس أو تعصبا في الرأي، وإنما كانت لأسباب كثيرة أهمها أن بعض الأحاديث وصلت إلى الأئمة دون بعض فحكموا بها، أو أنها وصلت ولكنها ثبتت عند بعضهم ولم تثبت عند الآخرين...»².

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية جميع هذه الأعذار إلى ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

قال: وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة.³

¹ - ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص 9-10.

² - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص 252.

³ - ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص 10.

يتضح جليا إذا ما كان عليه الأئمة والفقهاء، من التمسك بالسنة النبوية والعمل بها، بل إن أقوالهم واضحة في ذلك، فقد قال أبو حنيفة النعمان: (إذا صح الحديث فهو مذهبي)¹، وقال كذلك فيما يخبر به عن نفسه: (إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات فإذا لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم الشعبي والحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب، وعدد رجالا قد اجتهدوا فلي أن أجتهد كما اجتهدوا)².

وقال الإمام مالك: (إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه)³.

وقال الشافعي: (كل ما قلته فكان من رسول الله ﷺ خلاف قولي مما صح فهو أولى ولا تقلدوني)⁴.

وقال للإمام أحمد: (أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث صحيحا فأعلموني كوفيا كان أو بصريا أو شاميا حتى أذهب إليه إذا كان صحيحا)⁵.

وقال الإمام أحمد: (ليس أحد إلا يؤخذ من رأيه ويترك ما خلا النبي ﷺ)⁶.

والحاصل أن ما وقع بينهم من اختلافات لم تكن في أصول الدين، وإنما تدور في فلك النصوص، إثباتا ونفيا، دلالة واحتمالا، استدلالا واستنباطا⁷.

ولم يكن للخلاف الفقهي أو الرأي أثر في الوضع، «وإنما كان ذلك لأسباب علمية عرفها أهل العلم وحصروها، نعم وقع الوضع من بعض جهلة المذاهب تعصبا لأئمتهم ولبعض آرائهم، ولكن تلك الأحاديث، بينت وفضح أمر واضعيها، ودونت مع أسماء من وضعها في كتب

¹ - محمد بن نوح الفلاني: إيقاظ هم أولي الأبصار، ص 73.

² - الحضري محمد بك: تاريخ التشريع الإسلامي، ص 169.

³ - ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 39/2.

⁴ - أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، 106/9-107، والذهبي: سير أعلام النبلاء، 33/10.

⁵ - أبو نعيم الأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، 106/9، والذهبي: سير أعلام النبلاء، 33/10.

⁶ - أبو داود سليمان بن الأشعث: مسائل الإمام أحمد، ص 276.

⁷ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 126/2.

الموضوعات، بل من استند من أئمة المذاهب وأتباعها إلى حديث موضوع أو ضعيف بغير علم، رد عليه وبين له عدم صحة دليله فكيف بمن يضع؟»¹

«لقد أتاح الله ﷻ لهذه السنة النبوية المباركة أن يخدمها في كل عصر ومصر أئمة كرام بررة وأعلام ثقات مهرة لأهمها شارحة للقرآن، ومفصلة لمقاصده بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾² فكان حفظها حفظاً للقرآن، والعناية بها أخذاً وتحملاً، سنداً ومنتناً عناية بالقرآن الذي ضمن الله بقاءه على مر الدهر، بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾³، وإن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى نستطيع أن نجزم بأن علماءنا هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها.

• منهج علماء الحديث في جمع الأخبار.

وقد وضعوا منهجاً متيناً لذلك هذه أهم خطواته:

أ- الثبوت في الحديث:

والمراد به التوثق من الأحاديث وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن، حيث كانوا يستوثقون في التحمل، والرواية، فلا يقبلون إلا ما ثبت عندهم.

قال الإمام الأوزاعي: (كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركناه)⁵.

ومن شدة توثقهم وحرصهم كانوا يحفظون الحديث الصحيح منه والضعيف حتى لا يتلبس أمره عليهم.

¹ - المصدر السابق، 126/2.

² - النحل: الآية 44.

³ - الحجر: الآية 9.

⁴ - أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص 110.

⁵ - ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 21/2.

قال الثوري: (إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته)¹ وفي رواية (إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه)².

ب- بيان حالة الرواة:

وذلك بنقد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب، قصد تمييز الصحيح من الضعيف، فدرسوا حياة الرواة وتاريخهم وسيرتهم، ولم تأخذهم في ذلك لومة لائم، ولا تخرجوا منه فقد جاء عن زيد بن أبي أنيسة قال: (لا تأخذوا عن أخي)³، وقال علي بن المديني حين سئل عن أبيه: (سلوا عنه غيري، فأعادوا المسألة فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه ضعيف)⁴.

ج- الرحلة في طلب الحديث:

كانت الرحلة في طلب الحديث قائمة منذ عهد النبي ﷺ، فكانت الرحلة في عهده ﷺ عامة من أجل معرفة تعاليم الدين الجديد، وأما في عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم، فقد تمت رحلات كثيرة من العلماء في طلب الحديث خاصة.⁵

وقد روى الزهري عن سعيد بن المسيب قال: (إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد)⁶.

د- مقاومة الوضاعين وتمييز الموضوعات:

قاموا بتمييز الأحاديث الصحيحة من الموضوعة ونقدوها، وألزموا أنفسهم الكشف عن أصحابها ورواتها.

¹ - ابن عدي أحمد بن عبد الله: الكامل في ضعفاء الرجال، 82/1.

² - الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 284/2.

وقد بين الحاكم سبب حفظ أئمة الحديث للحديث للضعيف وكتابته. ينظر المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ص 66-72.

³ - رواه مسلم: الصحيح، المقدمة، 27/1.

⁴ - رواه مسلم: الصحيح، المقدمة، 27/1.

⁵ - الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص 176.

⁶ - ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 94/1.

كما صنفوا في ذلك الكتب في أسماء الموضوعين، والموضوعات حتى أصبح ذلك غير خافٍ على أحد من علماء الحديث وجهابذته حتى غدت السنة الصحيحة متميزة واضحة جلية لا لبس فيها ولا غموض، ومن ذلك كتاب:

1- الموضوعات للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ذكر فيه كل ما اعتقد بوضعه من الأحاديث ولو كان في كتب الصحاح.

2- المغني عن الحفظ والكتاب، لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (ت 644هـ)، اكتفى فيه بذكر الأبواب التي لم يصح فيها شيء.

3- الدرر الملتقط في تبين الغلط للصاغاني رضي الدين أبي الفضل حسن بن محمد (ت 650هـ).

4- تذكرة الموضوعات لابن طاهر المقدسي (ت 507هـ) وقد ذكر فيه الأحاديث التي رواها الكذبة والمخروجون والضعفاء والمتروكون.

5، 6- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، والذيل أيضا للحافظ السيوطي، اختصر فيه كتاب الموضوعات لابن الجوزي وتعقبه فيه على بعض الأحاديث وزاد في الثاني ما فات ابن الجوزي.

7- تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر بن علي الفتنى (ت 986هـ)، ألحق به رسالة في الموضوعين والضعفاء مرتبة على حروف المعجم.

8- الموضوعات للملا علي القاري (ت 1014هـ).

9- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية للإمام الشوكاني (ت 1250هـ) وغيرها كثير.¹

كما وضعوا القواعد التي بها يتميز الصحيح من الضعيف، ووضعوا قواعد أخرى تستقل بالموضوع وتحليله.

«لقد كانت جهود مضمية تدل على مدى إدراك هؤلاء لمكانة حديث رسول الله ﷺ كما تدل على مدى الخطر الداهم الذي كان ينتظر سنة رسول الله ﷺ أن هؤلاء الأئمة همأونوا

¹ - ينظر: السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 121-122، فلاتة: الوضع في الحديث، 487/3-492.

وقصروا في جهدهم في المحافظة على نقاء السنة النبوية من أن يتطرق إليها الدخيل والطفيلي مما ليس منها وفي هذا كله تحقيق لوعده الله تعالى الذي أخذه على نفسه من صيانة وحياه وحفظ ذكره والله أعلم»¹.

ولا يعني هذا أنه يوجد من العلماء من ينكر الوضع، فإن إنكار وقوع الوضع «إنكار لأمر محسوس، لاسيما إذا عرف أن هناك من الأدلة المحسوسة والشواهد الواقعة مما يدل على أن بعض ما ينسب إلى النبي ﷺ لا يمكن أن يصدر من مشكاة النبوة أو يتلفظ به رسول الله ﷺ»².

نعم، قد أورد الحافظ ابن كثير في كتاب اختصار علوم الحديث من أن بعض المتكلمين أنكروا وقوع الوضع بالكلية، قال: «وقد حكي عن بعض المتكلمين إنكار وقوع الوضع بالكلية، وهذا القائل إما أنه لا وجود له أصلا أو أنه في غاية البعد عن ممارسة العلوم الشرعية!»³، وقد تعقب القائل به كما سلف.

بل إن علماء الحديث نصوا على أن هناك جماعات أجازت وضع الحديث رغبة في الخير والإصلاح، ولم يسكت علماء الحديث عنهم بل كشفوا أمرهم وبينوا جهلهم وحذروا الأمة من خطرهم ودونوا أسمائهم وما وضعوه من أحاديث.

وأما ما يذهب إليه حسين أحمد أمين من تضخم الحديث نتيجة التطور الاجتماعي والتنوع الجغرافي للدولة الإسلامية، فقد سبق الإجابة عنه ونضيف هنا: أن هذا منهم كذب على الواقع والتاريخ فقد نقل عن النبي ﷺ مقدارا وفيرا جدا من الأحاديث في الأحكام وغيرها حفظها عنه أصحابه ثم تلقاها عنهم الثقات من الرواة طبقة طبقة وعصرا بعد عصر حتى وصلت إلينا صحيحة الأسانيد، نقية المتون⁴، وفقهاء الأمة هم أتقى لله وأخشى من أن يزيدوا في دين الله ما ليس منه وقد قال سبحانه فيهم: ﴿إِنَّمَا خَشِيَ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ عَلَّمْتُمُوهَا﴾⁵.

¹ - فلاتة: الوضع في الحديث، 359/3.

² - المصدر نفسه، 157/1.

³ - أحمد شاكر: الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث، ص75.

⁴ - أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص303.

⁵ - فاطر: الآية 28.

قال أبو جعفر الطحاوي: «وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل».¹

وفيما يتعلق بالخلاف بين مدرسة أهل الرأي، ومدرسة الحديث وما ترتب عن ذلك من فشو الوضع حتى في أمور العبادات التي تتفق مع ما يراه الطرف الآخر من الفريقين، فعلماء الأمة يقولون: «حقاً، إن الوضع في الحديث لم يقتصر على الميول السياسية بل تعداه إلى العبادات، لكن لم يكن ذلك من علماء الملة و أئمة الحديث، إنما كان من زنديق يكد للإسلام أو من داعية سوء يريد أن يتقرب إلى أهل الأهواء، أو من جاهل لم يخالط قلبه بشاشة الإيمان، أما علماء الإسلام فقد قذفوا بالحق على الباطل وأخلصوا للأمة النصح من غير أن تأخذهم فيه لومة لائم».²

قال الحافظ ابن كثير: «والوضاعون أقسام كثيرة: منهم الزنادقة، ومنهم متبعون يحسبون أنهم يحسنون صنعا، يضعون أحاديث فيها ترغيب وترهيب، وفي فضائل الأعمال، ليعمل بها، وهم من أشر من فعل هذا لما يحصل بضررهم من الغرر على كثير ممن يعتقد صلاحهم، فيظن صدقهم، وهم شر من كل كذاب في هذا الباب. وقد انتقد الأئمة كل شيء فعلوه من ذلك، وسطروه عليهم في زبرهم عارا على واضعي ذلك في الدنيا ونارا وشنارا في الآخرة».³

المطلب الرابع: الإسرائليات.

تعد الإسرائليات من المباحث والقضايا التي تناوها الدارسون المحدثون في عصرنا هذا نظرا لأهميتها، ولما تثيره من مواقف اتجاه السنة النبوية من طرف الباحثين الحديثين، نظرا لصلتها برواية الحديث النبوي، وما تثيره هذه الصلة من إشكاليات تتمثل أساسا في:

¹ - ابن أبي العز علي بن علي الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية، 2/740.

² - أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص308-309.

³ - أحمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص74-75.

«مدى وثوق المسلم المعاصر في الروايات التي تضمنها الحديث والتفسير، والتي يلاحظ فيها تسرب عقائد لديانات سبقت الإسلام، وحول مدى التحريف الذي أصاب النصوص الدينية بسببها»¹.

وقبل عرض رأيهم في هذا ينبغي التطرق إلى معنى الإسرائيليات، وعلاقتها بالثقافة العربية.

• تعريف الإسرائيليات.

يقول الشيخ أبو شهبة: «ومن التوراة وشروحه، والأسفار وما اشتملت عليه، والتلمود وشروحه والأساطير والخرافات، والأباطيل التي افتروها، أو تناقلوها عن غيرهم، كانت معارف اليهود وثقافتهم وهذه كلها كانت المنابع الأصلية للإسرائيليات التي زحرت بها بعض كتب التفسير والتاريخ والقصص، والمواعظ»².

ويذهب البعض الآخر من الباحثين إلى توسيع دائرة الإسرائيليات، فلا يقصرها على المعارف اليهودية، بل كل ما كان من معارف أهل الكتاب من يهود ونصارى مما هو مدون في ثقافتهم، ومعارفهم، ويلحق بذلك أساطيرهم وأباطيلهم و«إنما سميت إسرائيلية لأن الغالب والكثير منها إنما هو من ثقافة بني إسرائيل، أو من كتبهم ومعارفهم، أو من أساطيرهم أو أباطيلهم»³.

وهي وإن كانت تدل في ظاهرها على القصص الذي يروى عن مصادر يهودية فإن علماء التفسير والحديث يطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودية «فهو في اصطلاحهم: يدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما»⁴.

• حكم رواية الإسرائيليات.

قد وردت نصوص كثيرة بالمنع، ونصوص أخرى تبيح ذلك، وقد جمع العلماء بينهما بما يدفع تعارضهما.

¹ - محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، ص 177.

² - أبو شهبة: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 13.

³ - الذهبي محمد حسين: التفسير والمفسرون، 1/165.

⁴ - الذهبي محمد حسين: الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص 3.

أولاً: من أدلة المنع:

1- ما جاء في القرآن الكريم من الآيات الدالة على أن اليهود والنصارى بدّلوا كتبهم، وحرفوها، وأخفوا الكثير منها، مما أذهب الثقة فيها وفيما يحدثون به منها، وبديهي أن ما لا يوثق به لا تجوز روايته.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ بِتُحْرُفٍ مِنَ الْكَلِمِ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾¹.

وقال في شأن النصارى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرَى أَخَذْنَا مِيثَقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾².

ثم يخاطب تعالى الفريقين مباشرة فيقول: ﴿يَأْهَلْ أَلْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾³.

2- ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقلوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا)) (الآية⁴. ومعنى هذا عدم الثقة بما يحدث به أهل الكتاب عن التوراة وكذا عن غيرها من باب أولى، ومن لا يوثق به لا تجوز روايته.⁵

¹ - المائدة: الآية 41.

² - المائدة: الآية 14.

³ - المائدة: الآية 15.

⁴ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب التفسير، باب ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، رقم (4485)، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء))، رقم (7362)، وفي كتاب التوحيد، باب (دون ترجمة)، رقم (7542).

⁵ - الذهبي محمد حسين: الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص 41-42.

وما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله، تقرؤونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ ولا والله ما رأينا رجلا منهم قط يسألكم عن الذي أنزل إليكم)¹، وغير ذلك مما صح عن السلف.

ثانيا: ومن أدلة الإباحة:

1- ما ورد في القرآن الكريم من جواز الرجوع إلى أهل الكتاب وسؤالهم عما في أيديهم، فمن ذلك قوله تعالى مخاطبا نبيه ﷺ: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ²﴾.

«فقد أباح الله لنبيه ﷺ أن يسأل أهل الكتاب، وكذلك أباح لأمته أن يسألوهم لما هو مقرر شرعا من أمر الله لنبيه ﷺ أمر له ولته ما لم يقم دليل على الخصوصية، والأمر هنا للإباحة كما هو ظاهر»³.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ⁴﴾، وهذا صريح في جواز الرجوع إلى التوراة والاحتكام إليها.

2- ما رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: ((بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار))⁵.

3- ما ثبت من رجوع بعض الصحابة رضي الله عنهم إلى مسلمة أهل الكتاب ليسألوهم عن بعض ما جاء في كتبهم، كأبي هريرة، وابن عباس، وابن مسعود، وغيرهم، ومما ثبت من أن

¹ رواه البخاري: الصحيح، كتاب الشهادات، باب «لا يسأل أهل الشرك حتى الشهادة وغيرها»، رقم (2685).

² يونس: الآية 94.

³ الذهبي محمد حسين: الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص43.

⁴ آل عمران: الآية 93.

⁵ رواه البخاري: الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (3461).

عبد الله بن عمرو بن العاص أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما.¹

وقد جمع العلماء بين هذه الأدلة، قال ابن تيمية بعد أن حكى ما كان من أمر عبد الله بن عمرو بن العاص يوم اليرموك من إصابته لزاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بما فهمه من حديث ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) من الإذن في ذلك قال: «ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذلك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه لما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا هو من هذا القبيل ولا هو من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجاوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني²، ومنه يمكن القول أن «ما جاء موافقا لما في شرعنا تجوز روايته، وعليه تحمل الآيات الدالة على إباحة الرجوع إلى أهل الكتاب، وعليه أيضا يحمل قوله ﷺ ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) إذ المعنى حدثوا عنهم بما تعلمون صدقه، وأما ما جاء مخالفا لشرعنا أو كان لا يصدقه العقل، فلا تجوز روايته لأن إباحة الله الرجوع إلى أهل الكتاب، وإباحة الرسول ﷺ للحديث عنهم لا تتناول ما كان كذبا إذ لا يعقل أن يبيح الله ولا رسوله رواية المكذوب أبدا».³

فإن كان مما سكت عنه شرعنا ولم يرد فيه شيء من النصوص لا بتصديقه، ولا بتكذيبه فحكمه أن نتوقف فيه، فلا نصدقه ولا نكذبه، وعلى هذا يحمل قوله ﷺ: ((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم)).

«أما روايته فجائزة على أنها مجرد حكاية لأنها تدخل في عموم الإباحة المفهومة من قوله عليه الصلاة والسلام ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج))».⁴

¹ - ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير، ص26.

² - المصدر نفسه، ص26-27.

³ - الذهبي محمد حسين: الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص49.

⁴ - المصدر نفسه، ص49.

فما كان إذن من إنكار الرسول ﷺ وإنكار الصحابة على ما كانوا يرجعون إلى أهل الكتاب، فقد كان في مبدأ الإسلام وقبل استقرار الأحكام، مخافة التشويش على عقائدهم وأفكارهم، لذا قال الحافظ: «وكان النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المخدور وقع الإذن في ذلك، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار»¹.

والحاصل: «أن ما جاء موافقا لما في شرعنا صدقناه، وجازت روايته، وما جاء مخالفا لما في شرعنا كذبناه وحرمت روايته إلا لبيان بطلانه، وما سكت عنه شرعنا توقفنا فيه، فلا نحكم عليه بصدق ولا كذب، وتجاوز روايته لأن غالب ما يروى من ذلك راجع إلى القصص والأخبار، لا إلى العقائد والأحكام وروايته ليست إلا مجرد حكاية كما هو في كتبهم أو كما يحدثون به بصرف النظر عن كونه حقا أو غير حق»².

أما ما يذكره الدارسون من أهل الحداثة في مؤلفاتهم، وما أثاروه من مواقف تتمثل في إعادة النظر في متون العديد من الأحاديث لما اشتملت عليه من إسرائيليات، وما تولد عن ذلك من إشكاليات تتمثل حول مدى ثقة المسلم اليوم لما بين يديه من السنة النبوية، وحول تسرب عقائد الديانات التي سبقت الإسلام إلى الحديث والتفسير، «فأبو هريرة مثلا، وهو أكبر راوية في الإسلام التقى كعب الأخبار، وهو الحبر اليهودي الذي أسلم زمن عمر بن الخطاب، واختلطت بينهما المعلومات مما شوش الناس بين حديثهما، وهذا ما عبر عنه بسر بن سعد بقوله: (لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة يتحدث عن رسول الله ﷺ ويحدثنا عن كعب ثم يقول فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ويجعل حديث كعب عن رسول الله)»³.

وهذا التسرب للأديان السابقة كان نتيجة لجوء المسلمين إلى أهل الكتاب ويمثل الشرفي لذلك بهجرة الصحابة إلى الحبشة، وهذه الهجرة -على حد قوله- ذو دلالة لا تنكر على أن النصرانية لم تكن بالنسبة إليهم دينا غريبا.

¹ - ابن حجر: فتح الباري، 320/6.

² - الذهبي محمد حسين: إسرائيليات في التفسير والحديث، ص52.

³ - أزون زكريا: جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، ص21.

«و لم يكن المسلمون الأولون بمعزل عن أتباع الديانات الأخرى وعن النصارى منهم، بل إن النبي نفسه كان -لا شك- يعرف ما يمكن لأي قريشي معرفته عن النصارى الذين كانت لقريش معهم علاقات تجارية متينة»¹، فهو يرى تسرب العقائد السابقة إلى المسلمين الأوائل باكرا، بل إنه لا يستثني من ذلك حتى النبي ﷺ، فلقاءه ﷺ ببحيرا الراهب في زمن مبكر، لا يجعل من النصرانية ديننا غريبا عليه، وحيث أن «المهاجرين إلى الحبشة من أصحاب النبي قد قضوا سنوات عديدة في بيئة نصرانية اطلعوا فيها عن كتب على معتقدات القوم وعلى تعبدهم لمريم أم المسيح على وجه الخصوص»²، فبقاء أصحاب النبي ﷺ هذه المدة بين أظهر النصارى من أهل الحبشة كان له أثر كبير في تسرب معتقدات هؤلاء النصارى إلى الدين الجديد، بل هو يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن هذه العلاقة لم تكن على المستوى النظري المجرد بل تعدت إلى العملي والسلوك الشخصي للنبي ﷺ ودليله على ذلك خبر وفد نصارى نجران على النبي ﷺ قال: «فإن خبر وفد نجران على النبي في المدينة سنة 10هـ/632م والمباهلة التي عرضها عليهم دليل آخر على أن علاقته بهم لم تكن في مستوى نظري مجرد وإنما كانت علاقة شخصية مباشرة»³، غير أنه لا يكتفي بهذا، بل يرى حتى النماذج السلوكية النصرانية كانت حاضرة في سلوك النبي ﷺ، فيقول في هامش الكتاب: «و جدير بالملاحظة حضور النماذج النصرانية في سلوك النبي، أنظر مثلا قوله لنقباء الأنصار قبل الهجرة: ((أنتم على قومكم بما فيهم كفلاء ككفالة الخواريين لعيسى بن مريم وأنا كفيل على قومي))»⁴.

وهو وإن كان يرى ويعترف بعدم وجود ترجمات عربية للتوراة والإنجيل، وعدم وجود دراسات مهمة بهذا الموضوع من طرف العلماء في تلك الفترة، وكذلك عدم وجود ترجمات كاملة للعهد القديم والجديد عند ظهور الإسلام مما يعني بالضرورة عدم التفات المسلمين إلى دين غير دينهم فإنه يبرر تأثر المسلمين بعقائد اليهود والنصارى بحيوية الفكر الإسلامي في تلك الفترة، وعن قدرته على استيعاب الثقافات المختلفة.⁵

¹ - الشرفي عبد المجيد: الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص172.

² - المصدر نفسه، ص172.

³ - المصدر نفسه، ص173.

⁴ - الشرفي عبد المجيد: الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص173.

⁵ - المصدر نفسه، ص408.

ويذهب أبو رية إلى أن «الروايات الصحيحة التي تتفق مع الدين والعقل والتي كانت معروفة عند المحققين»¹ هي الروايات المانعة من رواية الإسرائيليات والتحديث عن بني إسرائيل، أما ما صح من الإباحة في ذلك فهي - وإن كانت في الصحيحين - غير صحيحة عند المحققين ولأنها لا تتفق مع الدين والعقل و«كان من أثر وثوق الصحابة بمسلمة أهل الكتاب واغترارهم بهم أن صدقوهم فيما يقولون، ويروون عنهم ما يفترون»²، وكما «استطاع هذا اليهودي كعب الأخبار كما دعتة السيدة الجليلة أو كلثوم بوسائله الشيطانية أن يدس من الخرافات والأوهام والأكاذيب في الدين ما امتلأت به كتب التفسير والحديث والتاريخ، فشوهتها وأدخلت الشك إليها، وما زالت تمدنا بأضرارها إلى ما شاء الله»³، وكان الرأي السائد الإعراض عن أخبار مسلمة أهل الكتاب، غير أن ظهور الرأي المخالف المتمثل في الأخذ عنهم إنما ظهر بعد اغترار بعض الصحابة بمن أسلم من اليهود، فظهرت أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ، تبيح الأخذ وتنسخ ما نهى عنه، ويمثل لذلك بحديث مخرج في الصحيح: ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج))، هذا فيما يتعلق بكعب الأخبار، أما عبد الله بن سلام رضي الله عنه فقد كان «واسع المعرفة بالعقائد اليهودية حول الخلق وتاريخ العالم والأنبياء وترجع إليه كثير من الأخبار الخاصة بذلك في أقدم كتب المغازي والحديث والتفسير، وكان أبرز يهودي أسلم وحاول المزج بين تعاليم الإسلام واليهودية»⁴.

وكان دافع ذلك الرغبة الملحة إلى معرفة تاريخ ما قبل الإسلام، فحاجة المسلمين لتنمية معارفهم، فتح الباب فسيحا للأخذ عن مسلمة أهل الكتاب، ويعبر أحمد أمين عن ذلك "بالطمع"، فشغف العقول وميلها للاستقصاء دعاها عند سماع كثير من آيات القرآن أن تتساءل عما حولها «وكان الذي يسد هذا الطمع هو التوراة وعلق عليها من حواشي وشروح بل وما أدخل عليها من أساطير»⁵، وكان موقف المسلمين من ذلك هو عدم التحرج، حتى ولو كان من كبار الصحابة كابن عباس⁶، فحتى الحديث لم يسلم من أساطير الأمم الأخرى كما يذهب إليه أحمد أمين، ويرى أن «هذا القصص هو الذي أدخل على المسلمين كثيرا من أساطير الأمم

¹ - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص163.

² - المصدر نفسه، ص164.

³ - المصدر نفسه، ص164.

⁴ - حسن حنفي: الوحي والواقع، ص163.

⁵ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص201.

⁶ - المصدر نفسه، ص201.

الأخرى كاليهودية والنصرانية، كما كان بابا دخل منه على الحديث كذب الكثير، وأفسد التاريخ بما تسرب من حكاية أو وقائع وحوادث مزيفة أتعبت الناقد وأضاعت معالم الحق».¹

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

أولاً: فيما يتعلق بمسألة أهل الكتاب كعبد الله بن سلام رضي الله عنه، وككعب الأحبار ووهب بن منبه في اتصال بعض الصحابة رضي الله عنهم بهم، ونقلهم عنهم لمعلومات يروونها عن التوراة والإنجيل.

«أما عبد الله بن سلام فصحابي جليل أسلم مقدم النبي ﷺ المدينة وشهد له النبي ﷺ بالجنة كما ثبت في الصحيحين،² وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره، وحدث عن النبي ﷺ قليلاً جداً، وقلما ذكر عن أهل الكتاب وما ثبت عنه من ذلك فهو مصدق به حتماً وإن لم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن إذ قد ثبت أن كثيراً من كتبهم انقضت ولا يسيء الظن بعبد الله بن سلام إلا جاهل أو مكذب لله ورسوله».³

أما فيما يخص وهب بن منبه فقد ولد في الإسلام سنة 34هـ وأدرك بعض الصحابة، ولم يعرف أن أحداً منهم سمع منه أو حكى عنه وإنما يحكي عنه من بعدهم، «فهو من خيار التابعين وثقاتهم، ولا ينكر أن الكثير من الإسرائيليات دخلت الإسلام عن طريق أهل الكتاب الذين أسلموا، ولكن الذي لا يسلم به الباحث أن يكون كعب ووهب وأضربهما ممن أسلموا وحسن إسلامهم كان غرضهم الدس والاختلاق والإفساد في الدين»⁴، وقد ذهب إلى توثيق وهب الكثير من الحفاظ النقاد، قال العجلي⁵ تابعي ثقة، وكان على قضاء صنعاء،

¹ - المصدر نفسه، ص160.

² - أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه، رقم (3812)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب فضائل عبد الله بن سلام رضي الله تعالى عنه، كلاهما من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: (ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد بمشي على الأرض: إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام، قال وفيه نزلت هذه الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾، الأحقاف: الآية 10.

³ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص100.

⁴ - أبو شهبه: دفاع عن السنة، ص83.

⁵ - المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 142/31.

وقال أبو زرعة¹ والنسائي² ثقة.

قال الذهبي «وكان ثقة صادقاً كثير النقل من كتب الإسرائيليات، وقد ضعفه الفلاس وحده، ووثقه جماعة»³، ولم يرو عنه أحد من الصحابة، بل المعروف أنه أخذ عن بعضهم، فقد ولد في أواخر عهد عثمان رضي الله عنه، «وإنما اشتهر بعد وفاة هؤلاء»⁴.

وأما كعب الأخبار، وهو كعب بن ماتع الحميري أبو إسحاق، أسلم زمن أبي بكر، وقدم من اليمن في خلافة عمر، وتوفي في خلافة عثمان، فأخذ عنه الصحابة وغيرهم، وأخذ هو عن الصحابة من الكتاب والسنة⁵، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب⁶، ولم يذكر عن أحد أنه طعن فيه، قال المعلمي: «وليس فيها أحد من المتقدمين توثيقه، إنما فيها ثناء بعض الصحابة عليه بالعلم»⁷.

قال أبو شهبة: «كعب الأخبار من التابعين، وعلماء الجرح والتعديل- وهم الذين لا تخفى عليهم حقيقة أي راوٍ مهما تستر- لم يتهموه بالوضع والاختلاق والجمهور على توثيقه، ولذا لا تجد له ذكراً في كتب الضعفاء والمتروكين»⁸.

وأما ما كان يحدث به الصحابة والتابعين من القصص القديمة «فليس بحجة عند أحد من المسلمين وإن حكاها بعض السلف لمناسبة عنده لما ذكر في القرآن وليس كل ما نسب إلى كعب من الكتب بثابت عنه، فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها، وما صح عنه من الأقوال ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن ليس بحجة واضحة على كذبه فإن كثيراً من كتبهم انقرضت نسخها ثم لم يزالوا يحرفون ويبدلون، وممن ذكر ذلك السيد رشيد رضا في مواضع من التفسير وغيره»⁹.

¹ - ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، 24/9.

² - المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 142/31.

³ - الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 352/4 - 353.

⁴ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص103.

⁵ - الذهبي: تذكرة الحفاظ، 52/1.

⁶ - ابن حجر: تهذيب التهذيب، 392/8 - 394.

⁷ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص102.

⁸ - أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص82.

⁹ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص102.

أما فيما ذهبوا إليه من أن الروايات الصحيحة هي المانعة من رواية الإسرائيليات وهي الموافقة للدين والعقل، فقد سبق أن روايات الإباحة صحيحة كذلك، وأن من الإسرائيليات ما يطرح وينكر ومنها الصحيح، وقد مضى تقرير ذلك، على أن قوله ﷺ ((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله...))، فالمعنى: «إذا كان ما يخبرونكم به محتملا لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه».¹

أما فيما يخص تسرب عقائد النصارى واليهود إلى الإسلام نتيجة بقاء الصحابة بين أظهر النصارى في الحبشة أو مخالطة اليهود بالمدينة «فهذا مخالف للواقع، فقد علم الصحابة وغيرهم من كتاب الله عز وجل أن أهل الكتاب قد حرفوا كتبهم وبدلوا...»²، قد كان الصحابة ربما توقف بعضهم عن قبول خبر بعض إخوانه من الصحابة حتى يتثبت فما بالك بما يرويه لهم أهل الكتاب.

نعم لقد كان بعض الصحابة رضي الله عنهم يسأل البعض من أهل الكتاب بدافع المعرفة لكن لم يتعلق ذلك بشيء من أمور الدين لما عرف عنهم من الثقة، وما طبعوا عليه من العدالة والأمانة، فما كانوا ليأخذوا شيئا من غير القرآن والسنة، ولما استقر عندهم من تحريف أهل الكتاب لكتبهم وتبديلهم لدينهم.

على أنه وإن وجدت بعض الإسرائيليات تحكى عن بعضهم ف: «إن لجهاذة الحديث ونقاده جهاد مشكور في الكشف عن هذه الإسرائيليات وتمييز صحيحها من باطلها وغثها من سمينها، وما من رواية من روايات كعب وغيره إلا ونقودها نقدا علميا نزيها، ولقد بلغ من تحوط أئمة الحديث البالغ الغاية أنهم قالوا إن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه إنما يكون له حكم الرفع إذا لم يكن معروفا بالأخذ عن علماء أهل الكتاب الذين أسلموا، فأما إذا كان معروفا بالأخذ عنهم فلا؛ لجواز أن يكون من الإسرائيليات».³

¹ - ابن حجر: فتح الباري، 214/8.

² - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص101.

³ - أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص84.

قال الحافظ: «ومثال المرفوع من القول حكما لا تصریحا أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء أو الآتية كالملاحم، والفتن وأحوال يوم القيامة».¹

أما فيما زعم الشرفي من حضور النماذج النصرانية في سلوك رسول الله ﷺ، وجوابه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنُهُمْ أَقْتَدِهٖ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنَّهُ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾.²

قال القرطبي: «فيه مسألتان: الأولى قوله تعالى: ﴿فَبِهِدْنُهُمْ أَقْتَدِهٖ﴾ الاقتداء طلب موافقة الغير في فعله، فقيل المعنى أصبر كما صبروا. وقيل: معنى: ﴿فَبِهِدْنُهُمْ أَقْتَدِهٖ﴾: التوحيد والشرائع مختلفة»³، وقريبا منه يذهب ابن جرير الطبري حيث يقول: «﴿فَبِهِدْنُهُمْ أَقْتَدِهٖ﴾ يقول تعالى ذكره: فبالعمل الذي عملوا، والمنهاج الذي سلكوا، وبالهدى الذي هديناهم، والتوفيق الذي وفقناهم، اقتده يا محمد، أي فاعمل وخذ به واسلكه، فإنه عمل الله فيه رضا ومنهاج، من سلكه اهتدى»⁴، ثم قال: «وهذا التأويل على مذهب من تأول قوله ﴿فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لِّيَسُؤَ بِهَا بِكَافِرِينَ﴾⁵ أنهم الأنبياء المسمون في الآيات المتقدمة، وهو القول الذي اخترناه في تأويل ذلك».⁵

وقال رسول الله ﷺ: ((أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد)).⁶

وأولاد العلات: الإخوة لأب، وأمهم شتى، والمعنى أن أصل دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع.⁷

¹ - ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 141.

² - الأنعام: الآية 90.

³ - القرطبي أبي عبد الله محمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، 35/7.

⁴ - ابن جرير الطبري أبي جعفر: جامع البيان في تفسير آي القرآن، 265/7.

⁵ - المصدر السابق، 265/7.

⁶ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أهلكها﴾، رقم (3442)، ورقم (3443)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل عبد الله السلام، رقم (2365)، كلاهما عن أبي هريرة ؓ.

⁷ - النووي: شرح مسلم، 120/15. وابن حجر: فتح الباري، 597/6.

وما قاله رسول الله ﷺ لنقباء الأنصار، وما صنعه معهم، لا يخرج عن كونه وحي، وما أوحاه الله إلى رسول الله ﷺ لا يؤخذ من اليهودية أو النصرانية، وإنما هو وحي مستقل لم يتأثر بغيره، وإذا وجد تشابه بين حكم إسلامي، وبين عمل سابق منسوب إلى دين اليهود أو النصارى أو الأنبياء السابقين «دل ذلك على أن أصل الدين الذي جاء به رسل الله واحد».¹

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾²، وقد بين العلماء العلاقة بين شريعة الإسلام والشرائع السابقة وهي على ثلاثة أقسام:

- قسم مشروع في ديننا مع كونه مشروعاً لهم أو لا يعلم أنه كان مشروعاً لهم لكنهم يفعلونه الآن.
 - وقسم كان مشروعاً ثم نسخته القرآن.
 - وقسم لم يكن مشروعاً بحال، وإنما هم أحدثوه.
- وهذه الأقسام الثلاثة إما أن تكون في العبادات المحضة، وإما أن تكون في العادات المحضة وإما في الآداب.³

خلاصة:

وختام الكلام في هذا المبحث أن البدايات المبكرة للوضع والتي تجعل من فترة النبوة المنطلق تحتل موقعا مركزيا في كتابات أهل الحداثة، وما رافق هذه الظاهرة من الأغراض السياسية والاجتماعية والدينية، كما كان لهذه العوامل دور كبير في اختلاق الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ، فهي على حد زعمهم دليل عموم البلوى بالأكاذيب في دولة الأمويين والعباسيين وذلك نتيجة التقرب إلى السلطان ودخولهم على الحكام.

¹ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 503/1.

² - الأنبياء: الآية 92.

³ - ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، 422/1.

خلاصة الفصل

لقد تعرضت السنة النبوية في هذا العصر لحملة من التشكيك والطعن على أيدي المستشرقين، وذلك من خلال ثلاث قضايا مهمة شكلت مضمون الفصل الثاني، تمثلت في إشكالية المصطلح، والقول بتأخر تدوين السنة ثم الحديث في التاريخ، حيث كان للوضع والإسرائيليات الدور الكبير في اختلاق جملة وافرة من الأحاديث، وقد استطاع دعاة الحداثة من خلال هذه القضايا الثلاث إعادة ما أثاره المستشرقون، فتسمية الأحاديث بالسنة هو اصطلاح المتأخرين، كما قسموا السنة النبوية إلى سنة قولية وسنة عملية وقسموها باعتبار آخر إلى سنة تشريعية وغير تشريعية وما يلزم منه من تقسيم الأحاديث إلى أحاديث خاصة بأمور الدين وأخرى خاصة بأمور الدنيا.

كما أنه في زعمهم أن اتخاذ السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع إنما ألجأت إليه الظروف التاريخية الناجمة عن التوسع الجغرافي الهائل للمسلمين، فدفعهم ذلك إلى تلمس الدليل الهادي فلم يجدوا أفضل من اعتماد كلام رسول الله ﷺ كما روجوا لشبهة تأخير تدوين السنة وأن هذه العملية التدوينية لم تكمل فصولا قبل القرن الثالث.

والحقيقة لم يتعامل الكثيرين من أصحاب هذا الاتجاه مع السنة النبوية وأحاديثها على الوجه المطلوب، ولم يعرف عنهم التخصص في دراستها؛ وهذا أدى بهم كما مر بنا إلى إنكار السنة النبوية كليا أو جزئيا، كما أدى بهم ذلك إلى جرأة لم يسبق لها مثيل في الكلام على السنة والتقليد والترديد لكلام المستشرقين، أو اختلاق شبهات نابعة من إتباع الهوى وما ذلك إلا لجهلهم بحقائق التراث الإسلامي وعدم إطلاعهم من ينايحه الصافية، كما أن انخداعهم بالأسلوب العلمي المزعوم الذي يدعون، ورغبتهم في الشهرة وبالتحرر الفكري من ربة التقليد كل ذلك يجعل منهم على مثل هذه المواقف من السنة النبوية.

الفصل الثالث

الموقف الحدائي من المنهج النقدي الحديثي

وفي هذا الفصل تمهيد وثلاث مباحث

المبحث الأول: في عدالة الصحابة.

المبحث الثاني: الحديث بين النقد الداخلي والنقد الخارجي.

المبحث الثالث: أثر المنهج النقدي الاستشراقي على الحدائين.

تمهيد.

إن مما لاشك فيه أن علوم الحديث تمثل العقلية الإسلامية في تميزها الواضح وتمثل منهج المسلمين في نقل الخبر وفي معالجته، وقد قدم المسلمون في هذه العلوم منهجا متكاملا دقيق المصطلح مستقيم المعيار، ظهر واضحا جليا في تطبيق إسلامي شامل في حفظ الحديث النبوي وضبطه باعتباره المصدر الثاني للتشريع.

ولقد ضلت مناهج المحدثين هي ميزان المعرفة الإسلامية، ومعيارها، وبهذه المناهج يتبين صحيحها من سقيمها، ولهذا كان لها أهميتها وشأها عبر القرون والأجيال، مما أعطاها تألقا ونضوجا عصرا بعد عصر، بل هي خالدة بخلود السنة النبوية الشريفة التي تكفل الله بحفظها مع القرآن الكريم .

ولا أحد في هذا المقام يدعي لهذا المنهج الكمال، فالتقص صفة الإنسان ولكنه أضحى بعد جهد مضمّن عبر قرون ميزان للعلوم النقلية، إلا أن هذا المنهج قد تعرض لكثير من النقد والفحص من طرف أصحاب المترع الحدائي فهو إذا في حاجة إلى المساءلة، وإلى المرور عبر الغربال الدقيق وعرضه على محك النقد المستنير، بعيدا عن التقديس وحرفية النصوص فما هو موقف الحدائة ورجالها من المنهج النقدي الحديثي، خصوصا وأن الخطاب الحدائي ينطلق من التأكيد على التسوية بين المعرفة الدنية وبقية المعارف الأخرى.

المبحث الأول

في عدالة الصحابة.

إن النصوص المقدسة تشترك مع النصوص كافة في سمة واحدة هي خضوعها جميعا في واقع الأمر للتاريخ، ولعل أهم ما يميز الفكر الحديث هو نزع التعالي عن النصوص الدينية وإخضاعها لسنن القراءة شأنها في ذلك شأن بقية النصوص، من هذا المنطلق منطلق التجديد والتحديث فإن تلك النصوص التي أصيغت على الصحابة رضي الله عنهم نوعا من العصمة والتقديس يجب أن يعاد فيها النظر، وأن تمر على محك النقد المستنير. هذا ما سنتعرض له في هذا المبحث وذلك من خلال عرض مواقف كتاب الحدائة من عدالة الصحابة ثم نقدها وتحليلها.

المطلب الأول: شبهة إضفاء العصمة على الصحابة.

قال محمود أبو رية: «لقد غلا فيها قوم حتى قضوا بعدالتهم جميعا حتى من انغمس منهم في الفتنة أو نزل الكتاب بنفاقه، بحيث لا يجوز أن يوجه إلى واحد منهم نقد أو تقابل روايته بشك، ومن فعل ذلك فقد فسق.

إن القول بعدالة جميع الصحابة، وتقديس كتب الحديث يرجع إليها كل ما أصاب الإسلام من طعنات أعدائه، وضيق صدور ذوى الفكر من أولياءه!»¹.

وقال: «وإذا كان الجمهور على أن الصحابة كلهم عدول ولم يقبلوا الجرح و التعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة واعتبروهم جميعا معصومين من الخطأ والسهو والنسيان فإن هناك كثيرا من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة المطلقة لجميع الصحابة وإنما قالوا كما قال العلامة المقبلي أنها أغلبية لا عامة وإنه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، بل والهوى... وقد قال عليه السلام: (إنما أنا بشر أصيب وأخطئ)»².

¹ - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص339.

² - المصدر نفسه، ص353-354 .

واحتج لما ذهب إليه بقوله ﷺ في حجة الوداع: ((لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)).¹ وبما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ ((إنكم تحشرون حفاة عراة وإن ناس من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول أصحابي! أصحابي!، فيقال: أنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم. فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿ وَكُنْتُ عَلَيَّمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾)).³

وقال كذلك في مقدمة الطبعة الثانية: «ولعل بعضهم يقول: إن الآيات التي جاءت في وصف الصحابة قد نسخت، وإن هذا كان شأنهم في زمن النبي ﷺ أما بعد ذلك فقد أصبحوا ميرثين معصومين ومن قال غير ذلك فهو زنديق وإن إيمانه على حرف».⁴

أما أحمد أمين فيرى أن العلماء قد صرفوا نظرهم عن تجريح الصحابة، وأن أكثر النقاد عدلوا الصحابة كلهم فلم يعرضوا لأحد منهم بسوء، ولم يجرؤوا على إجراء قواعد الجرح والتعديل على الصحابة على غرار ما أجري على بقية الرواة.

قال: «وأكثر هؤلاء النقاد عدلوا الصحابة كلهم إجمالا وتفصيلا، فلم يعرضوا لأحد منهم بسوء، ولم ينسبوا لأحد منهم كذبا وقليل منهم أجرى على الصحابة ما أجرى على غيرهم».⁵ وينبه أحمد أمين إلى أن هذا الموقف من التعديل المطلق للصحابة إنما هو أمر متأخر بناءً على حال الصحابة أنفسهم: «ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعض موضع النقد. ويتزلون بعضا منزلة أسمى من بعض...».⁶

ويقول كذلك: «على كل حال فالذي جري عليه العمل من أكثر نقاد الحديث، وخاصة المتأخرين أنهم عدلوا كل صحابي، ولم يرموا أحدا منهم بكذب ولا وضع، إنما جرحوا ونقدوا من بعدهم».⁷

¹ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء رقم(121)، وفي كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، رقم(1741)، وفي كتاب المغازي، باب حجة الوداع رقم(1403)، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب معنى قول النبي ﷺ ((لا ترجعوا بعدي كفارا))، رقم(65)،(66)، وفي كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، رقم(1679).

² - المائة: الآية 117.

³ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الأنبياء، باب ﴿ وَأَذْكُرُ فِي إِلِكْتَبِ مَرْيَمَ ﴾، رقم(3447).

⁴ - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص31-32.

⁵ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص216.

⁶ - المصدر نفسه، ص216.

⁷ - المصدر نفسه، ص217.

ويقول عبد الجواد ياسين: «إن القضية التي تعنينا هنا ليست قضية أبي هريرة وما إذا كان من الجائز نقد الصحابي من عدمه، فهذه القضية محسومة عندنا -على خلاف المفهوم السائد في العقل السلفي- فنحن نعتقد من إسلامنا أن العصمة لا تكون إلا للوحي»¹، ومن ثم فإنها «لا تعني القول بعصمتهم كأعيان فردية من الخطأ أو الخطيئة، كما لا يترتب القول بحصانتهم من النقد والتقييم، وفي رأينا أن هذا المفهوم السائد لدى أهل الحديث التقليديين والمحدثين عن مفهوم الصحبة وطبيعتها المحصنة كان واحداً من أهم الأسباب الكامنة خلف قصور المنهج الاسنادي التقليدي، وعجزه عن حله إشكالية النص السني»²، فهو يرى أن أهل الحديث قد أصبغوا رؤية على عدالة الصحابة جمعت بين الخيرية والحصانة والذي لا بد من قبول الأولى والاعتراف بها، ورد الثانية، قال: «ولكن الرؤية الوجدانية التي أسبغها أهل الحديث على الصحابة (بمفهوم واسع لمعنى الصحبة) مرادفين على نحو نزوعي بين الخيرية التي يمكن الاعتراف بها للأصحاب كجيل مجمل، وبين الحصانة أو العصمة التي لا يمكن الاعتراف بها لأفراد البشر...»³.

ويرى البعض الآخر منهم أن تأسيس عدالة الصحابة إنما كان موقفاً دفاعياً اتخذ لمواجهة المواقف الطاعنة في الصحابة، «إلا أن الضمير الاسلامي أصبغ عليهم قداسة رفعتهم عن مصاف البشر بعد أن طوي ملفهم خدمة لمصلحة فريق من المسلمين»⁴.

«فالعدالة إذاً غير العصمة، والصحابة بشر يجوز عليهم النسيان والخطأ مثل غيرهم من الناس من ذلك أن القرآن عاتبهم عتاباً شديداً على ظنهم وحسبانهم أنهم يدخلون الجنة دون مقاساة واحتمال الشدائد في سبيل الله»⁵.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

لقد سبق الحديث عن عدالة الصحابة رضي الله عنهم في الكلام على الوضع في الحديث، وأجيب هناك عن الكثير من الشبه وبقي هنا ما يحتاج إلى الجواب ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

¹ - عبد الجواد ياسين: السلطة في الإسلام، ص 271.

² - المصدر نفسه، ص 271.

³ - المصدر نفسه، ص 271.

⁴ - حمادي ذويب: السنة بين الأصول والتاريخ، ص 199.

⁵ - المصدر نفسه، ص 199.

1- لم يقبل الجمهور الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة واعتبروهم جميعاً معصومين.

2- أنهم بشر يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، بل واللهو مما يرجع إلى الطبيعة البشرية، وقد قال ﷺ: ((إنما أنا بشر أصيب وأخطئ)).¹

3- ارتد الكثير منهم عن دينه ووقعت بينهم الحروب والفتن التي أهلكت الحرث والنسل ومن ذلك ما دل عليه حديث الحوض.

● مفهوم عدالة الصحابة.

وليس المراد بالعدالة كما فهمها أهل الحداثة بل المراد بالعدالة هنا: «أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو من الغلط فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم، ولم يخالف في عدالتهم إلا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء لا يعتد بأقوالهم وآراءهم لعدم استنادها إلى برهان».²

قال الخطيب البغدادي: «على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال الذي كانوا عليه من الأجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين والقطع على عدالتهم والاعتقاد لثابتهم وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون بعدهم أئمة الأئمة. هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء».³

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾.⁴ والوسط هم الخيار والعدول إذ الوسط من

¹ - أخرجه الإمام أحمد في المسند، 366/2، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح. المسند. وأورده السيوطي في الجامع الصغير، رقم (2571)، ورمز إليه بالصحة. ينظر: الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، 393/1. وعبد الرؤوف المنوي:

فيض القدير شرح الجامع الصغير، 567/1 وسكت عليه. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، 283/1.

² - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص 109.

³ - الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص 96.

⁴ - البقرة: الآية 143.

كل شيء خياره وأعدله، وقال تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ۚ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثُرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾¹، وليس من شك أن الخطاب في الآيتين يدخل فيه الصحابة دخولاً أولياً،² وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾³.

إلى غير ذلك من الآيات التي تزيكهم وتشيد بفضلهم ومآثرهم وصدق إيمانهم وإخلاصهم. قال الحافظ الذهبي: «فأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوي، وإن جرى ما جرى إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندين الله تعالى».⁴ وقال الحافظ ابن كثير: «والصحابه كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة، ثم قال: وقول المعتزلة: الصحابة عدول إلا من قاتل علياً قول باطل مردود».⁵ وقال كذلك: «وأما طوائف الروافض وجهلهم وقلة عقلهم، ودعواؤهم أن الصحابة كفروا إلا سبعة عشر صحابياً، فهو من الهذيان بلا دليل».⁶ ثم «إننا لم نبلغ بهم درجة النبوة ولكننا أثبتنا لهم حالة من الاستقامة في الدين تمنعهم من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ. وهذه الحالة دل عليها القرآن الكريم والسنة الصحيحة وإجماع من يعتد به من المسلمين، قال تعالى: ﴿ وَالسَّيْقُوتِ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾⁷، فهذه الآية تدل على أن الله تعالى رضي عن

¹ - آل عمران: الآية 110.

² - أبو شهبه محمد محمد: دفاع عن السنة، ص 109.

³ - الفتح: الآية 18.

⁴ - الذهبي: معرفة الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، ص 46.

⁵ - أحمد محمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص 165-166.

⁶ - المصدر نفسه، ص 166.

⁷ - التوبة: الآية 100.

أصحاب رسول الله ﷺ السابقين منهم إلى الإسلام واللاحقين، وهو سبحانه لا يرضى عن الكاذب»¹.

فالمراد بالعصمة إذن أن الله حفظهم من تعمد الكذب حفظاً للشريعة وحماية لجناهما لأنهم هم الوسائط في نقلها.

قال عبد الرحمن المعلمي: «ومن الحكمة في اختصاص الله تعالى أصحاب رسوله بالحفظ من الكذب عليه أنه سبحانه كره أن يكونوا هدفاً للطعن من بعدهم لأنه ذريعة إلى الطعن في الإسلام جملة، وليس هناك سبب مقبول للطعن إلا أن يقال: نحن مضطرون إلى بيان أحوالهم ليعرف من لا يحتج بروايته منهم، فاقترض الحكمة حسم هذا وقطع العذر عن من يحاول الطعن في أحد منهم»².

وما وجد فيهم من طعن، وكلام، فإنما هو من أصحاب الفرق المعروفة بميولها السياسية لبعض الصحابة دون بعض لا من النقاد، وأعلام الأمة³.

أما من ارتد منهم عن الإسلام ومات على الردة، فلا يعد صحابياً، لأن من شرط ثبوت الصحبة أن يلقي الصحابي النبي ﷺ مؤمناً به، ويموت على الإسلام.

• مفهوم الصحبة في الاصطلاح.

قال الإمام البخاري: «ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»⁴.
وقال الإمام علي بن المديني من: «صحاب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من النهار فهو من أصحاب النبي ﷺ»⁵.

وقال الحافظ ابن حجر: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت،

¹ - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص 150.

² - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص 274.

³ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 262.

⁴ - ابن حجر: فتح الباري، 5/7.

⁵ - اللالكائي أبي القاسم بن منصور: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، 1/167.

ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسسه ومن لم يره لعارض كالعمى»¹.

ويخرج بقيد الإيمان من لقيه كافرين، ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى، والتقيد به ﷺ يخرج من لقيه مؤمنا بغيره كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة.

والتقيد بالموت على الإسلام يخرج «من لقيه مؤمنا به، ثم ارتد ومات على رده، والعياذ بالله، وقد وجد من ذلك عدد يسير كعبيد الله بن جحش الذي كان زوج أم حبيبة، فإنه أسلم معها وهاجر إلى الحبشة فتنصر هو، ومات على نصرانيته، وكعبد الله بن خطل الذي قتل وهو متعلق بأستار الكعبة، وكربيعة بن أمية بن خلف... ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت سواءً اجتمع به صلى الله عليه وآله وسلم مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد»²

• المقصود بحديث الحوض والكلام عليه.

أما فيما احتجوا به من حديث الحوض المخرج في الصحيحين، وهو حديث متواتر³ فلا دليل على ما ذهبوا إليه إذ المراد بهم من ارتد عن الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ، وهؤلاء لا يعدون من صحابته ﷺ كما جاء في تعريف الصحابي سابقا، ومما يؤيد ذلك ما جاء في روايات الحديث الأخرى منها قوله ﷺ: ((وإنه سيجاء برجال من أمتي فيأخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أُصَيِّحَاي...))⁴، هكذا بلفظ التصغير.

قال الخطابي: «لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفأة الأعراب ممن لا نصره له في الدين وذلك لا يوجب قدحا في الصحابة المشهورين ويدل قوله (أُصَيِّحَاي) بالتصغير على قلة عددهم»⁵، وقد وجد من ارتد من الأعراب وغيرهم على عهد أبي بكر ﷺ، وإن مما يؤيد ذلك

¹ - ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، 7/1.

² - المصدر السابق، 8/1.

³ - قال القرطبي في (المفهم) تبعا للقاضي عياض في غالبه: «مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه ﷺ بالحوض المصروح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل مجموعها العلم القطعي، إذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف عن الثلاثين منهم في الصحيحين ما نيف عن العشرين...». ابن حجر: فتح الباري، 11/568.

⁴ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الرقاق، باب الحشر، رقم(6526).

⁵ - ابن حجر: فتح الباري، 11/468.

قوله ﷺ: ((فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم))¹، وقوله ﷺ: ((إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري))².

وقال البخاري عن قبيصة: «هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر يعني حتى قتلوا وماتوا على الكفر»³.

على أنه قد يراد بهم المرتدون والمنافقون، قال النووي رحمه الله: «اختلف العلماء في المراد بهم على أقوال أحدها أن المراد بهم المنافقون والمرتدون فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل فيناديهم النبي ﷺ»⁴.

فلم «يرد بذلك ﷺ الذين صدقوا في الإيمان وإنما أراد بهم نفراً قليلاً كانوا من المنافقين الذين لم يخلصوا الإيمان وفيهم يقول الله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾⁵، فكانوا في الظاهر معدودين من الصحابة وهم في الواقع كفار وقد أظهروا ما كانوا يضمرون بعد وفاة الرسول ﷺ من الكفر والعداوة للمؤمنين وارتدوا عن الإسلام»⁶.

إذن فحديث الحوض لا حجة لهم فيه، ولا تعلق له بأصحاب رسول الله ﷺ الذين صدقوا في الإيمان وأخلصوا دينهم لله.

وأما من لا بس منهم الفتن، فقد قال ابن تيمية: «إن ما ينقل عن الصحابة من المثالب نوعان: أحدهما: إما كذب كله وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرج به إلى الذم والظعن وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب يرويها الكذابون المعروفون بالكذب.

¹ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ اللَّهُ إِثْرَهُمْ خَلِيلًا﴾، رقم (3349)، وفي باب ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرَّتَيْنِ﴾، رقم (3447)، ومسلم في الصحيح: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب فناء الدنيا، رقم (2860).

² - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الرقاق، باب الحوض، رقم (6585)، (6586)، (6587).

³ - ابن حجر: فتح الباري، 584/6.

⁴ - النووي: شرح مسلم، 136/3.

⁵ - التوبة: الآية 101.

⁶ - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص 153.

النوع الثاني: ما هو صدق وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن تكون ذنوبا وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران وإن اخطأ فله أجر، وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب»¹.

والمقصود من ذلك أن من لابس الفتن منهم كطلحة والزبير ومعاوية وعلي رضي الله عنهم فكانوا في ذلك مجتهدين يرى كل منهم الحق في جانبه وعليه أن يدافع عنه وقد تقرر في الشريعة أن المجتهد مأجور على كل حال أخطأ أم أصاب إلا أنه إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر² قال الحافظ بن الصلاح: «ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحسانا للظن بهم، ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح للإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة»³.

وقال ابن عبد البر: «قد كفيينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول»⁴.

وأما ما استشهد به أبو رية من كلام المقبلي⁵، فلا حجة فيه سيما وقد انعقد إجماع الأمة على عدالتهم، على أن المقبلي هذا ليس بحجة، قال الشيخ العلمي: «والمقبلي نشأ في بيئة اعتزالية المعتقد، هادوية الفقه، شيعية تشيعا مختلفا، يغلط في أناس ويخف في آخرين، فحاول التحرر فنجح تقريبا في الفقه، وقارب التوسط في التشيع، أما الاعتزال فلم يكذب يتخلص إلا من تكفير أهل السنة مطلقا»⁶.

¹ - ابن تيمية أحمد ابن عبد الحليم: المنتقى من منهاج الاعتدال، ص 331-332.

² - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص 151.

³ - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص 175.

⁴ - ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 1/129.

⁵ - المقبلي: هو صالح بن مهدي بن علي المقبلي من علماء اليمن تفقه على المذهب الزيدي وكان ممن ينبذ التقليد ويحط على بعض الفرق الإسلامية وعلى أهل الحديث، رحل إلى مكة واستقر بها حتى مات سنة 1108هـ، وقد عدده الشوكاني من المجتهدين. من آثاره "العلم الشامخ"، "الإتحاف لطلبة الكشاف"، "المنار على البحر الزخار". ينظر: الزركلي، الأعلام، 3/197. وينظر كلام المقبلي في كتاب العلم الشامخ في إنباط الحق على الآباء والمشايخ، ومعه الأرواح النوافح لآثار إنباط الآباء والمشايخ، ص 297-312.

⁶ - العلمي: الأنوار الكاشفة، ص 270-271.

● بشرية الصحابة لا تنافي العدالة.

أما فيما يتعلق بكونهم بشر يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية، فهذا حق ولا شك أنهم رضي الله عنهم بشر معرضون للسهو والنسيان والخطأ، ولكن هذا لا يعارض تعديلهم، وأنهم فاقوا غيرهم في قوة الحفظ والضبط، وذلك لما تهيأ لهم ما لم يتهيأ لغيرهم حيث عاصروا النبي ﷺ وشهدوا الحوادث كلها، وطبقوا ما عاينوه مع النبي ﷺ عملياً، إضافة إلى ما عرف عنهم من الاحتياط والمبالغة والدقة والتحري إذا تعلق الأمر برواية الحديث النبوي.

ومن يقول غير ذلك لم يقف على مبلغ استعدادهم الفطري للحفظ وحميتهم الدينية في المحافظة على حديث رسول الله ﷺ فالصحابه رزقوا حوافظ قوية، وقرائح وقادة ساعدتهم كثيراً على حفظ الحديث وضبطه.¹

قال أنس: إنه ليمعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي ﷺ قال: ((من كذب علي كذباً فليتبوأ مقعده من النار)).²

وهم مع هذا لم يكونوا يسكتون على بعضهم، بل يبينون ويوضحون ذلك، على أن أئمة الحديث النقاد لم يتركوا من ذلك شيئاً إن وجد.

وقد أخرج البخاري في صحيحه عن مجاهد قال: (دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا أناس يصلون في المسجد صلاة الضحى. قال فسألناه عن صلاتهم فقال بدعة، ثم قال له كم اعتمر النبي ﷺ قال أربع إحداهن في رجب فكرهنا أن نرد عليه قال: وسمعنا استئنان عائشة أم المؤمنين في الحجرة فقال عروة: يا أمه ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن قالت ما يقول؟ قال: يقول: إن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمرات إحداهن في رجب. قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده وما اعتمر في رجب قط).³

¹ - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص 152.

² - رواه البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (108).

³ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الحج، باب كم اعتمر النبي ﷺ، رقم (1775)، (1776).

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: يرحم الله أبا عبد الرحمن هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي، وقوله (ما اعتمر): أي رسول الله ﷺ، وقالت ذلك مبالغة في نسبه إلى النسيان».¹

على أنه لا يخفى على مُطلع أن الصحابة رضي الله عنهم «عرب خُلص لا يقرؤون ولا يكتبون فكل اعتمادهم على ملكاتهم في الحفظ وقوة شأهم فيه. وأعتبر ذلك بحالهم في الجاهلية فقد حفظوا أنسابهم ومناقبهم وأشعارهم وخطبهم وكثيراً ما كانت تقع بينهم المفاخرة بالأنساب والأحساب فلا يسعفهم غير اللسان يثيرون به ما حفظوه من أخبارهم وأخبار خصومهم مما يرفع شأنهم ويحط من شأن خصومهم».²

إذن لقد كان لهم إلى جانب تلك الحمية الدينية «استعداد فطري ونشاط طبيعي هو استعداد الحافظة ونشاط الذاكرة وسرعة الخاطر وقوة الذكاء وكمال العبقرية»³ كل ذلك ميزهم عن غيرهم وجعلهم في مرتبة التوثيق الأولى من التثبيت والحفظ.

وللحافظ أبي حاتم ابن حبان كلمة مجملة في حال الصحابة تفي بالمقصود قال: «فإن قال قائل: فكيف جرحت من بعد الصحابة؟ وأبيت ذلك في الصحابة والسهو والخطأ موجود في أصحاب رسول الله ﷺ كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين؟ يقال له: إن الله عز وجل نزه أقدار أصحاب رسوله عن ثلب قاذح، وصان أقدارهم عن وقية منتقص وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم... وإن من تولى رسول الله ﷺ إيداعهم ما ولاه الله بيانه الناس لبحري من أن لا يجرح، لأن رسول الله ﷺ لم يودع أصحابه الرسالة وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب إلا وهم عنده صادقون جائزوا الشهادة ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ من بعدهم ما شهدوا منه لأنه لو كان كذلك لكان فيه قاذحاً في الرسالة...».⁴

¹ - ابن حجر: فتح الباري، 759/3.

² - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص49.

³ - المصدر نفسه، ص49.

⁴ - ابن حبان محمد بن أبي حاتم: كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، 33/1-39.

المطلب الثاني: رد الصحابة بعضهم على بعض.

يتفق أصحاب الحدائثة على أن الصحابة كان يضع بعضهم بعضا موضع النقد، ويتصفحون على بعضهم بعضا، ويتزلون بعضا منزلة اسمى من بعض مما يستوجب الطعن في عدالتهم والتوقف فيما يرويه البعض منهم، وفي هذا يقول احمد أمين: «ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعضا موضع النقد، ويتزلون بعضا منزلة اسمى من بعض، فقد رأيت قبل أن منهم من كان إذا روي له حديث طلب من المحدث برهانا، بل روى ما هو أكثر من ذلك فقد روي أن أبا هريرة حدث بحدِيث جاء في الصحيحين وهو: (متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)، فلم تأخذ به عائشة وقالت كيف نصنع بالمهراس»¹.

ويقول محمود أبو رية: «لم يقف الأمر بالصحابة عند تشديدهم في قبول الأخبار من إخوانهم في الصحبة كما أسلفنا؛ ولكنه تجاوز ذلك إلى أن ينقد بعضهم بعضا.

ولقد كان عمر وعثمان وعائشة وابن عباس وغيرهم من الصحابة يتصفحون على إخوانهم في الصحبة، ويشكون في بعض ما يروونه ويردونه على أصحابه»².

ويؤكد حمادي ذويب على موقف أحمد أمين وأبو رية بقوله: «ويبدو أن الصحابة أنفسهم كان يضع بعضهم بعضا موضع نقد إذ يروي الرازي في المحصول من علم أصول الفقه أن إبراهيم النظام أورد أخبارا كثيرة تطعن في عدالة الصحابة نقلها عنه الجاحظ في كتاب الفتيا: ففي المستوى العام يقول النظام: رأينا بعض الصحابة يقده في البعض، وذلك يقتضي توجه القده إما في القادح - إن كان كاذبا- وإما المقدوح فيه - إن كان القادح صادقا»³.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

ويمكن الإجابة على ما ذهبوا إليه أن الصحابة رضي الله عنه ما كانوا يكذبون بعضهم بعضا، بل ما كان احدهم يتهم الآخر بالكذب، كما اخرج الحاكم عن البراء بن عازب قال: (ليس كلنا

¹ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص216.

² - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص73.

³ - حمادي ذويب: السنة بين الأصول والتاريخ، ص194.

سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب).¹

إذن لقد كانت الثقة متوفرة بينهم، ولكن هذه الثقة لم تكن لتمنعهم من مراجعة بعضهم لبعض في بعض المسائل، إذ السهو والخطأ وراذ عليهم فهم بشر ولا أحد يقول غير ذلك.

فالصحابة «كانوا أبعد الناس أن يسب بعضهم بعضاً، أو يشك بعضهم في صدق بعض، والأدلة على هذا متوافرة جداً، فقد كان الصحابي إذا سمع من صحابي آخر حديثاً صدق به ولم يخالجه الشك في صدقه، وأسنده إلى الرسول كما لو كان سمعه بنفسه»،² من ذلك ما مر بنا من قول أنس رضي الله عنه: (لم يكن يكذب بعضنا بعضاً)،³ وهذا «مما يدل على ثقة الصحابة بعضهم ببعض، ثقة لا يشوبها شك، ولا ريب لما يؤمنون به من تدينهم بالصدق وأنه عندهم رأس الفضائل وبه قام الإسلام، وساد أولئك الصفة المختارة من أهله الأولين».⁴

قال أبو شهبة: «وفي بعض الأحيان كان يراجع - أي الصحابة - بعضهم بعضاً فيما يروونه، إما للتثبت والتأكد لأن الإنسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد، وإما لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصه أو ما يقيد، أو لأنه يرى مخالفة لظاهر القرآن أو لظاهر ما حفظه من سنة إلى غير ذلك، فليس من الإنصاف أن نتخذ من هذه المراجعة دليلاً على اتقان الصحابة بعضهم لبعض وتكذيب بعضهم لبعض، إلى غير ذلك من الدعاوى الكاذبة التي يطنن بها المبشرون والمستشرقون ومن تابعهم من الكتاب المعاصرين الذين جعلوا من أنفسهم أبواقاً لترديد كلامهم».⁵

وما كان بينهم من مراجعات فإنه مدون في مضانه، ومحضوري في كتب الحديث مع أجوبته،⁶ فنقاد الحديث لم يفتهم من ذلك شيء.

¹ - أخرجه الحاكم في المستدرک 127/1، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانته في التشريع الإسلامي، ص 263.

³ - السيوطي: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، ص 25.

⁴ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 263.

⁵ - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص 134.

⁶ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص 269.

وأما ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده»، فهو حديث صحيح لم يخرجه البخاري¹ ومسلم² فحسب بل رواه أبو داود³، والترمذي⁴ والنسائي⁵، وابن ماجه⁶، والدارمي⁷، ومالك⁸ وأحمد⁹ الدارقطني¹⁰ وغيرهم.

والحديث كما هو مخرج لم يروه أبو هريرة فحسب، بل جاء كذلك من رواية جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وعائشة رضي الله عنهم، فلم يتفرد به أبو هريرة.

قال المعلمي: «هذا باطل لم تتكلم عائشة في حديث المهراس بجرف»،¹¹ ولم تعترض عائشة على أبي هريرة في هذا الحديث، كيف وهي أحد رواه.

والحديث رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة من طرق عدة ورواه أصحاب السنن وقال الترمذي، وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة، كما روي من فعله ﷺ عن علي وعثمان وجبير بن نفير فالحديث ثابت عن أبي هريرة وغيره من قول الرسول ﷺ وفعله، وغير معقول إنكار عائشة على أبي هريرة وهي من رواه فمن ثم سقط ما هُدف إليه من تجريح أبي هريرة واتهامه بالكذب.¹²

¹ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترا، رقم(162)، وليس فيه ذكر العدد.
² - رواه مسلم: الصحيح، بلفظه، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضأ وغيره يده، رقم(278).
³ - سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، رقم(103).
⁴ - سنن الترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه، رقم(24)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة.
⁵ - سنن النسائي: كتاب الطهارة، باب تأويل قوله عز وجل: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾، رقم(1).
⁶ - سنن ابن ماجه: كتاب الطهارة: باب الرجل يستيقظ من منامه، من حديث أبي هريرة، رقم(393)، ومن حديث ابن عمر رقم(394)، ومن حديث جابر بن عبد الله رقم(395)، ومن حديث علي رقم(396).
⁷ - سنن الدارمي: كتاب الصلاة والطهارة، باب إذا استيقظ أحدكم من منامه، 1/196.
⁸ - الموطأ: كتاب الطهارة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، رقم(26).
⁹ - أحمد: المسند، 2/241، 471.
¹⁰ - سنن الدارقطني: من حديث أبي هريرة وجابر وعبد الله بن عمر: كتاب الطهارة، باب غسل اليدين لمن استيقظ من نومه، 50-49/1.
¹¹ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص151.
¹² - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص137.

والعلماء قديما وحديثا على أن المعترض إنما هو رجل من التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود يقال له قين الأشجعي.

قال الحافظ بن حجر: «قين الأشجعي تابعي من أصحاب عبد الله بن مسعود جرت بينه وبين أبي هريرة قصة، فذكره ابن منده في الصحابة وأخرج من طريق يحيى ابن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أن قينا الأشجعي قال: فكيف نصنع بالمهراس»¹.

وقد روى الإمام أحمد أنه قال لأبي هريرة لما ذكر الحديث: «يا أبا هريرة فكيف إذا جاء مهراسك؟ قال: أعوذ بالله من شرك»².

وبهذا يتبين أنه لا صحة لما نقل من رد عائشة على أبي هريرة، وعلى فرض صحته تكون المسألة خلافا في فهم الحديث، فأبو هريرة يرى وجوب غسل الأيدي، وبه قال أحمد وداود الطبري، وعائشة وابن عباس لا يريان ذلك، وهو قول جمهور أهل العلم، وليس في الأمر تكذيب ولا شك³.

ويجوز كذلك أن يكون قينا هذا يريد الاستفسار لا الإنكار والاستشكال، ولو سلمنا أنه يريد الإنكار فإنكار التابعي على الصحابي لا يعول عليه ولا يقدر في عدالته⁴.

من هنا نخلص إلى أن «كل ما كان يقع من الصحابة من رد بعضهم على بعض، إنما هو نقاش علمي محض مبني على إختلاف أنظارهم وتفاوت مراتبهم في الاستنباط والاستشهاد أو على نسيان أحدهم حديثا، وتذكر الآخر له، وليس ذلك ناشئا عن شك أو ريبة أو تكذيب واحد لآخر وعلى هذا ينبغي أن يفهم كل ما كان من نقاش بين أبي هريرة وغيره من الصحابة ولا يجوز حمله على غير ذلك»⁵.

¹ - ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، 285/3.

² - أحمد: المسند، 382/2.

³ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص302.

⁴ - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص138.

⁵ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص299.

المطلب الثالث : الكلام على أبي هريرة.

يتخذ أصحاب المنهج الحدائي من أبي هريرة ومروياته موقفا خاص، وهذا الموقف هو على مستويين أحدهما يتعلق بشخصيته، والثاني بكثرة مروياته، فقد كثر الطعن والنقد على هذين المستويين، وهذا الطعن يتمثل في جملة من الشبه التي ألصقت به ﷺ منها كما يقول صاحب فجر الإسلام: «وقد أكثر بعض الصحابة من نقده على الإكثار من الحديث عن رسول الله وشكوا فيه»¹، ويقول كذلك: «وقد انتهز الوضع فرصة إكثاره فزوروا عليه أحاديث لا تعد»².

ويقول عبد الجواد ياسين: «ونعود إلى معاوية الذي استطاع ببراعته السياسية المعهودة أن يكتسب إلى صفه "ماكينة" التنصيب الكبرى في الإسلام، أعني أبا هريرة، وأبو هريرة في هذا الصدر يعني الشيء الكثير يعني أيضا سائلا من الروايات والأحاديث التي يمكن تشبيه دورها بكتيبة إعلامية متنوعة، وقد ساعده على ذلك أنه كان تلميذ كعب الأخبار»³.

ويقول كذلك: «على أن عملية التنصيب السياسي لم تقف عند حدود المنطقة السياسية المحض أعني أنها لم تقتصر على الأحاديث ذات الطابع السياسي أو التاريخي الصريح، بل تجاوزت ذلك بدافع الغرض السياسي ذاته، إلى منطقة التكاليف ذات الصلة بالعبادة، وليبان ذلك نشير إلى حديث مشهور أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزهري عن أبي هريرة مرفوعا: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد...)»⁴.

ويقول أبو رية: «وقد أفرغت كثرة رواية أبي هريرة عمر بن الخطاب فضربه بالدرة وقال له: أكثرت يا أبا هريرة من الرواية وأحرى بك أن تكون كاذبا على رسول الله ثم هدده وأوعده إن لم يترك الحديث عن رسول الله فإنه ينفية إلى بلاده»⁵.

ويقول آخر: «إننا إذا سلمنا جدلا لما ذهب إليه الأصوليون وعلماء الحديث من الإحتجاج بأخبار الصحابة من منطلق التسليم بعدالتهم، فإن أبا هريرة ينفرد بوضع خاص ذلك أنه أكثر

¹ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 119.

² - المصدر نفسه، ص 120.

³ - عبد الجواد ياسين: السلطة في النص، ص 265.

⁴ - المصدر نفسه، ص 267.

⁵ - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص 201.

الصحابة حديثا من جهة وكذلك أكثر من تعرض إلى النقد والظعن لا من رواة الحديث وناقديه فحسب بل من الصحابة أنفسهم»¹.

هذا الظعن هو على مستوى كثرة مروياته أما فيما يتعلق بشخصه فنكتفي بما قاله أبو رية: «وكان أبو هريرة صريحا صادقا في الإبانة عن سب صحبته للنبي ﷺ، كما كان صريحا صادقا في الكشف عن حقيقة نشأته، فلم يقل إنه صاحبه للهداية والمحبة كما كان يصاحبه غيره من المسلمين وإنما قال: (إنه قد صاحبه على ملء بطنه)»².

هذا إلى جانب شبه أخرى كثيرة منها أنه لم يكن له علم ولا فقه ولا رأي ولا نصيحة وأنه كان يضع أحاديث لمعاوية، وكانت به غفلة وسذاجة، لذا استغله أعداء الإسلام في بث الخرافات والأوهام في الدين الإسلامي، وأن العلماء ردوا حديثه لعدم فقهه إلى غير ذلك من الشبه التي ألصقت به ﷺ.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

• الزعم أن الصحابة شكوا فيه واتهموه بالكذب والجواب عليه.

زعمهم أن الصحابة شكوا فيه واتهموه بالكذب، كعمر وعثمان وعلي، وهذا الزعم حكاه ابن قتيبة³ عن النظام المعتزلي، بعد أن وصف حاله بقوله: «وجدنا النظام شاطرا من الشطار، يغدو على سُكْر ويروح على سُكْر ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأدناس ويرتكب الفواحش والشائعات»⁴ وهذا من ابن قتيبة جرح شديد في النظام، فكيف ينقل أبو رية كلام النظام هذا على أن ابن قتيبة هنا قد رد كلام النظام وطعنه في كبار الصحابة، فكان الواجب على أبي رية بيان ذلك، لا أن يوهم القارئ أن ذلك الظعن من كلام ابن قتيبة، والحقيقة هو من كلام النظام وقد سلك أبو رية في نقله هذا التدليس منافاة للأمانة وتضليلا عن الحق.⁵

¹ - حمادي ذويب: السنة بين الأصول والتاريخ، ص 198 - 199.

² - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص 197.

³ - ينظر ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص 22.

⁴ - ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص 17.

⁵ - ينظر أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص 133.

ولو صح شيء من ذلك لأشتهر ونقله الأثبات، يقول المعلمي: «ومن الممتع أن يكون وقع من عمر وعثمان وعلي وعائشة أو واحد منهم رمي لأبي هريرة بتعمد الكذب أو اتهام به ثم لا يشتهر ذلك ولا ينقل إلا بدعاوى من ليس بثقة ممن يعادي السنة والصحابة كالنظام وبعض الرافضة وقد تقدم ثناء بعض كبار الصحابة على أبي هريرة وسماع كثير منهم منه وروايتهم عنه، وأطبق أئمة التابعين وتلاميذهم على تعظيم أبي هريرة والرواية عنه والاحتجاج بأخباره»¹.

على أن عدالة أبي هريرة رضي الله عنه وثقته عند الصدر الأول معلومة فقد قال البخاري: «روى عنه نحو من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين»² فمن يروي عنه مثل هذا القدر من الناس لا يشك فيه أبداً، وقد بلغ عدد أحاديثه في مسند بقي بن مخلد (5374) حديث المتفق عليه منها (326) حديث³.

● إنكار الصحابة عليه الحديث لكثرة مروياته عن النبي صلى الله عليه وسلم والجواب عليه.

يذهب دعاة الحداثة إلى أن الصحابة أنكروا عليه الحديث لكثرة ما كان يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، على حين أنه لم يصاحب النبي صلى الله عليه وسلم إلا نحو ثلاث سنين، وقد جاءت عبارة صاحب فجر الإسلام: «وقد أكثر بعض الصحابة من نقده على الإكثار من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم...»⁴.

قال مصطفى السباعي: «هذه العبارة تكاد تكون عين عبارة جولد زيهر إلا أن هذا كان أكثر أدبا واحتراما من اتهام أبي هريرة، بتكذيب الصحابة له حيث يقول جولد زيهر: "ويظهر أن علمه الواسع بالأحاديث التي كانت تحظره دائما قد أثار الشك في نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة والذين لم يترددوا في التعبير عن شكوكهم بأسلوب ساخر"⁵»⁶.

¹ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص165.

² - ابن حجر: تهذيب التهذيب، 265/12، والذهبي في السير، 572/2.

³ - الذهبي: سير أعلام النبلاء، 632/2.

⁴ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص119.

⁵ - دائرة المعارف الإسلامية، 408/1، مادة أبي هريرة.

⁶ - السباعي مصطفى: السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي، ص210.

نَسَبَ الشك إلى نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة -أي التابعين- أما المؤلف فقد نسب الشك إلى بعض الصحابة... وهكذا كان في طعنه الخفي أشد وانكى من جولد تسيهر -الظاهر- وهي براعة لا يحمد المؤلف عليها.¹

ومهما يكن من أمر فليس فيما قالوه عن أبي هريرة ما يؤدي إلى الطعن فيه ﷺ أو التشكيك بصدقه، فقد اجتمع لأبي هريرة من الخصائص والأسباب ما جعله يكثر من رواية الأحاديث ليست لغيره منها: أن أبا هريرة كان رجلا لا أرب له في الدنيا وكان راضيا بالشيء اليسير ولم يكن من الأهل والولد -آنذاك- ولا من التجارة والزراعة ما يشغله، فكان همه ملازمة رسول الله ﷺ.²

روى البخاري ومسلم وغيرهما، واللفظ للبخاري عن أبي هريرة: (إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثا ثم تلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ آلَيْنَتِ وَأَهْدَى-إلى قوله تعالى- وَأَنَا التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾³، إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ لشبع بطنه، يحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون).⁴

وكثرة مروياته لا تطعن في شيء منه إذ من المعلوم أن أبا هريرة كان من المكثرين في التحديث عن رسول الله ﷺ رغم تأخر إسلامه لكثرة ملازمته للرسول حتى كان يدور معه حيثما دار، فلما توفي رسول الله ﷺ كان يسأل كبار الصحابة عن حديث رسول الله ﷺ.⁵

حرصه على الحديث ورغبته في حصول العلم.

فقد شهد له رسول الله ﷺ بذلك، روى البخاري بسنده إلى أبي هريرة أنه قال: قيل يا رسول الله ﷺ من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: ((لقد ظننت يا أبا هريرة

¹ - المصدر السابق، ص 211.

² - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص 123.

³ - البقرة الآية 159 ، 160.

⁴ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم (118)، وفي كتاب البيوع، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾، رقم (2047)، ومسلم في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي ﷺ، رقم (2492).

⁵ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 311.

أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث. أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه أو من نفسه»¹.

قال المعلمي اليماني: «وإذا كان أنس وأبو هريرة ملازمين للنبي ﷺ لخدمته فلا بد أن يتلقيا من الأحاديث أكثر مما تلقاه المشتغلون بالتجارة والزراعة على أن أبا هريرة لحرصه على العلم تلقى ممن سبقه إلى الصحبة ما عندهم من الأحاديث، فرما رواها عنهم وربما قال فيها قال رسول الله ﷺ، كما شاركه غيره في مثل هذا الإرسال لكمال وثوق بعضهم ببعض...»².

ما امتاز به من ذاكرة وقادة وحافضة قوية بسبب دعاء النبي ﷺ له، ذلك أنه شكأ إلى النبي ﷺ نسيانه فقال له: ((ابسط ردائك)) قال فبسطت، فغرف بيده ثم قال: ((ضمه، فضمته فما نسيت شيئا بعد))³، وقد عد العلماء هذا من معجزاته ﷺ فقد كان أبو هريرة أحفظ الصحابة للحديث في عهده.⁴

قال الذهبي: «حمل عن النبي ﷺ علما كثيرا طيبا مباركا فيه لم يلحق في كثرته، وعن أبي بكر، وعمر، وأسامة، وعائشة، والفضل، وبصرة بن أبي بصيرة، وكعب الخير»⁵.

قال ابن عمر: (يا أبا هريرة كنت ألزمتا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه).⁶

وقال كذلك: (كان ممن يحفظ حديث رسول الله ﷺ على المسلمين).⁷

وقال الشافعي: (أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره).⁸

¹ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم(99).

² - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص141-142.

³ - رواه مسلم: الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي هريرة الدوسي، رقم(2422).

⁴ - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص124.

⁵ - الذهبي: سير أعلام النبلاء، 2/579.

⁶ - أحمد: المسند، 6/213، وقال الشيخ أحمد شاكر: اسنده صحيح والترمذي بلفظ مقارب، كتاب المناقب، باب مناقب لأبي هريرة ﷺ رقم(3836)، وقال هذا حديث حسن.

⁷ - ابن سعد: كتاب الطبقات، 4/340، وينظر الذهبي في السير، 2/604، وابن كثير البداية والنهاية، 8/114.

⁸ - ابن منظور محمد بن مكرم: مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، 29/191. وينظر الذهبي في تذكرة الحفاظ، 1/36. وفي السير، 6/599. وابن كثير البداية والنهاية، 8/113.

فما وجه الغرابة في كثرة رواية سيدنا أبي هريرة، مع حداثة صحبته بالنسبة لغيره، مع أن الثلاث سنين¹ ليست بالزمن القصير في عمر الصحبة؟.

وليس ذلك ببدع في العقل ولا العادة، فكم من شخص قد يجمع في الزمن القليل ما لا يجمعه غيره في أضعافه.²

● ما قيل من أن عمر ﷺ ضربه بالدرة والجواب عليه.

ما قيل من أن عمر ضربه بالدرة، وأوعده إن لم يترك الحديث ليلحقنه بأرض دوس أو بأرض القردة.

والجواب على ذلك:

أولاً: أما زعمهم أن عمر ضربه بالدرة، فهي رواية ضعيفة لا تثبت، ولا تصح لأنها من طريق ابن أبي الحديد³ عن أبي جعفر الإسكافي، وهما ضعيفان لا تقوم بهما حجة.

وهذه القصة عزها قائلها إلى صاحب شرح نهج البلاغة،⁴ وهو ضعيف كما سبق، قال المعلمي: «وابن أبي الحديد من دعاة الاعتزال والرفض والكيد للإسلام، وحاله مع ابن العلقمي الخبيث معروفة».⁵

¹ - أخرج ابن سعد في كتاب الطبقات، 327/4، ويعقوب بن سفيان في تاريخه، 161/3، من طريق حميد بن عبد الرحمان، قال صحب أبو هريرة النبي ﷺ أربعة سنين، قال الذهبي: وهذا أصح فمن فتوح خيبر إلى الوفاة أربع أعوام وليالي. كما في السير، 590/2.

ويعني بقوله هذا أصح: أي أصح من رواية أحمد، 475/2، من طريق قيس بن أبي حازم قال: قال لنا أبو هريرة ﷺ صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين.

² - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص123.

³ - ابن أبي الحديد: هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين أبو حامد ابن أبي الحديد عز الدين المدائني، ولد سنة ستة وثمانين وخمسائة بالمدائن ثم صار إلى بغداد، فكان أحد الكتاب والشعراء بالديوان الخلفي، كان فقيهاً أصولياً، ومتكلماً جليلاً. مال إلى مذهب الاعتزال وكان شيعياً غالباً في التشيع وكان مقرباً من الوزير ابن العلقمي، مات سنة ستة وخمسين وستمائة، له مؤلفات عدة منها: "شرح نهج البلاغة" في عشرين مجلد. الذهبي: سير أعلام النبلاء، 372/23، وابن كثير: البداية والنهاية، 235/13، وينظر الكنتي محمد بن شاكر: فوات الوفيات، 259/2.

⁴ - قال السباعي: يظهر أنه من منقول الاسكافي كما نقله ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، 360/1، وكفا بهما حجة عند أبي رية. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص344، وينظر المعلمي: الأنوار الكاشفة: ص152. وينظر كذلك: ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، 63/4-64.

⁵ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص152، وينظر الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص457.

والإسكافي¹ من دعاة المعتزلة والرفض أيضا ولا يعرف له سند.²

وأما وعد عمر له بالنفي فقد أورد ابن كثير حديثا من طريق السائب بن يزيد قال: «سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب الأحبار: لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة...»³.

فأنت ترى أن المذكور بالنفي إلى أرض القردة هو كعب الأحبار وليس أبا هريرة فأسقطوا هنا كعبا وجمعوا الكلمتين -أي دوس والقردة- لأبي هريرة، وأما قول عمر لأبي هريرة: لألحقنك بأرض القردة. فذلك دس من أبي رية وعبارة ابن كثير: «وقال عمر لكعب الأحبار: لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة فهو تهديد من عمر لكعب الأحبار بترك الحديث عن بني إسرائيل وأخبارهم لا تهديد لأبي هريرة بترك الحديث عن الرسول ﷺ»⁴.

قال ابن كثير: «وهذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي قد تضعها الناس على غير مواضعها، وأهم يتكلمون على ما فيها من الرخص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك. وقد جاء أن عمر أذن له بعد ذلك في التحديث»⁵.

على أن كلام ابن كثير هذا في توجيه الرواية على فرض صحتها ولكن هيهات، هيهات، فهي رواية ضعيفة سندا ومتنا.

أما من جهة السند فقد قال المعلمي: «هذا وسند الخبر غير صحيح ولفظه في البداية: قال أبو زرعة الدمشقي حدثني محمد بن زرعة الرعييني حدثنا مروان بن محمد حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبد الله عن السائب إلخ، ومحمد بن زرعة لم أجد له ترجمة، والجهول لا تقوم به

¹ - الإسكافي: هو أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي من متكلمي المعتزلة وأحد أئمتهم تنسب إليه الطائفة الإسكافية، وهو بغدادي أصله من سمرقند وكان يتشيع. مات سنة 240هـ، له من التصانيف الكثير منها: "الرد على من أنكر خلق القرآن"، "تفضيل علي"، وغيرها، ينظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 550/10، وابن حجر: في لسان الميزان، 221/5، والزركلي في الأعلام، 221/6.

² - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص152.

³ - ابن كثير: البداية والنهاية، 113/8.

⁴ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص345، وينظر المعلمي الأنوار الكاشفة، ص153.

⁵ - ابن كثير: البداية والنهاية، 113/8.

حجة، وكذلك إسماعيل إلا أن يكون الصواب إسماعيل بن عبد الله "بالتصغير" ابن المهاجر فتحة معروف لكن لا أدري أسمع من السائب أم لا»¹.

لكن الذي في البداية والنهاية عقبه: قال أبو زرعة وسمعت أبا مسهر يذكره عن سعيد بن عبد العزيز نحوًا منه لم يسنده.

قال المعلمي: «أقول: وسعيد لم يدرك عمر ولا السائب. هذا ومخرج الخبر شامي»².

أما من جهة المتن ففيه نكارة واضحة لجملة من الأمور: أن أبا هريرة كان مهاجرا من أرض دوس والمهاجر يحرم عليه أن يرجع إلى بلده فيقيم فيها، فالنفي في ذلك العصر غير جائز³.

ثانيا: من الممتنع أن يكون عمر نهي أبا هريرة عن الحديث البتة ولا يشتهر ذلك في المدينة ولا يلتفت إلى ذلك الصحابة الذين أثنوا على أبي هريرة ورووا عنه وهم كثيرا كما مر آنفا، وهذا باطل قطعاً⁴.

ثالثا: أن هذا ينافي صنيع عمر ورأيه في كتابة الحديث وروايته، والمشهور المتردد على بعض الألسنة على ما فيه من الضعف كذلك أن عمر رضي الله عنه حبس ثلاثة من كبار الصحابة لإكثارهم الحديث، وهم ابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو ذر⁵.

رابعا: والطاعن ينقل أن كعبا لم يزل يحدث عن الأول حياة عمر كلها، وكيف يعقل أن يرخص له عمر ويمنع أبا هريرة؟⁶

خامسا: قد صح واشتهر في أواخر إمارته أنه بعث بأبي هريرة إلى البحرين على القضاء والصلاة، وبطبيعة الحال كان يعلمهم ويفتيهم ويحدثهم⁷.

¹ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص154.

² - المصدر نفسه، ص154.

³ - المصدر نفسه، ص155، وينظر السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص345.

⁴ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص154.

⁵ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص64، 344.

⁶ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص154-155.

⁷ - المصدر نفسه، ص155.

• ما قيل أنه كان يتشيع لبني أمية والجواب عليه.

ما قيل أنه كان يتشيع لبني أمية وأنه كان يضع الأحاديث لمعاوية حتى صار ما كينة للتنصيص السياسي.

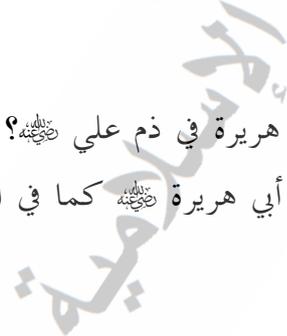
والجواب على ذلك أن هذا مما ذكره ابن أبي الحديد عن أبي جعفر الإسكافي وهما ليسا بحجة فيما ينقلان، وتقدم الكلام فيهما.

قال أبو شهبة: «ولا يخفى على باحث أن ابن أبي الحديد والإسكافي كلاهما شيعي متعنت وكلاهما في مثل هذا لا يوثق به، ومعاوية رضي الله عنه أفضل من أن يحمل الصحابة على وضع الأحاديث والصحابة أكرم على أنفسهم من أن يكذبوا على رسول الله، وإذا كان المؤلف بصنيعه هذا يتملق الشيعة فليرح نفسه فمأهم ممن يخدعون بهذا التملق الرخيص».¹

هذا وأبو هريرة رضي الله عنه لم يكن يتشيع لبني أمية ولم يكن على وفاق معهم دائما، ولم تكن صلته بهم قوية، فقد كان ينكر عليهم كثيرا، وقد ثبتت معارضته لهم أكثر من مرة في كثير من تصرفاتهم، وقد كان معاوية يوليه على المدينة ثم يعزله كلما غضب عليه.²

ومما يبطل هذا الزعم الكاذب على أبي هريرة رضي الله عنه أحاديثه الكثيرة في فضائل أهل البيت، وفضائل علي على الخصوص الشيء الكثير «والتاريخ الصحيح يسجل أن أبا هريرة روى من الأحاديث ما فيه الثناء المستطاب على علي رضي الله عنه وآل البيت ذكر أحمد في مسنده طرفا منها وكذلك صاحب مجمع الزوائد...»³ وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة في فضائل علي الشيء الكثير كذلك.⁴

وهنا يطرح السؤال: أين تلك الأحاديث التي رواها أبو هريرة في ذم علي رضي الله عنه؟ ومن رواها من الثقات؟ وماذا قال علماء الحديث عنها؟ بل المتواتر عن أبي هريرة رضي الله عنه كما في الصحيح أنه



¹ - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص190، وينظر: الخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص433.
² - الذهبي: سير أعلام النبلاء، 605/2، والخطيب محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص439، وينظر: المعلمي في الأنوار الكاشفة، ص202-203.
³ - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص169.
⁴ - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص190.

كان يدعو «اللهم إني أعوذ بك من رأس الستين وإمارة الصبيان»¹ وقد استجاب الله دعاء أبي هريرة فمات سنة ثمان وخمسين، ولم يدرك سنة ستين التي تولى فيها يزيد وكان منه ما كان.²

● ما قيل من ترك الحنفية حديثه أحيانا لكونه غير فقيه والجواب عليه.

قال صاحب "فجر الإسلام": «والحنفية يتركون حديثه أحيانا إذا عارض القياس كما فعلوا في حديث المصرة»³ فقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تصروا الإبل والغنم، من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر))⁴ قالوا: أبو هريرة غير فقيه، وهذا الحديث مخالف للأقيسة بأسرها، فإن حلب اللبن تعد، وضمان التعدي يكون بالمثل أو القيمة، والصاع من التمر ليس بواحد منها»⁵.
ويجاب على ذلك:

أولا: يظهر من هذا الموقف أشياء: منها

- أن الحنفية يقولون بتقديم القياس على الخبر إذا عارضه.
- أنهم فعلوا هذا في أحاديث أبي هريرة التي خالفت القياس وظاهره أن هذا الموقف من أبي هريرة خاصة.
- أنهم يعدونه غير فقيه.⁶

¹ - ينظر: أبو زهو محمد: الحديث والمحدثون، ص 169.

² - أبو زهو محمد: الحديث والمحدثون، ص 169، والمعلمي: الأنوار الكاشفة، ص 203.

³ - المصرة من التصرية، قال الزمخشري: «التصرية: تفعيل، من الصري وهو الحيس. يقال صرى الماء إذا حبسه، ومنه المصرة، وذلك أن يريد بيع الناقة أو الشاة فيحقن اللبن في ضرعها أياما لا يحتلبه ليرى أنها كثيرة اللبن». الفائق في غريب الحديث، 293/2.

⁴ - الحديث يأتي تخريجه قريبا.

⁵ - أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 220.

⁶ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 314-315.

وهذا حديث ثابت اتفق على صحته الشيخان،¹ ورواه أبو داود² والترمذي³ والنسائي⁴ وابن ماجة⁵ والدارمي⁶ والإمامان مالك⁷ وأحمد.⁸

وكما يظهر لم ينفرد بروايته وحده بل قد شاركه جمع من الصحابة منهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وابن عباس، ورجل من أصحاب النبي ﷺ لم يسم.

قال ابن عبد البر: «هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لا حقيقة لها».⁹

وقد أخذ بهذا الحديث جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا مخالف لهما من الصحابة، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده. وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية وخالفهم البعض فقالوا بقول الجمهور منهم زفر، وكذا ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية.¹⁰

وقد نقل الحافظ بن حجر عن ابن السمعاني قوله: «متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول، ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر، لأنه إن وافقه فذاك وإن خالفه لم يجوز رده، لأنه رد للخبر بالقياس، وهو مردود بالاتفاق، فإن السنة مقدمة على القياس بلا خلاف».¹¹

¹ - البخاري: الصحيح، كتاب البيوع، باب النهي للبايع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم، رقم(2148)، ومسلم في الصحيح، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، رقم(1115)، وفي الكتاب نفسه، باب حكم بيع المصراة، رقم(1524).

² - سنن أبي داود: بلفظ المقارب، كتاب البيوع، باب من اشترى مصراة فكرهها، رقم(3443)، وأخرج نحوه من حديث أبي هريرة، رقم(3344)،(3445)، ومن حديث ابن عمر، رقم(3446)، من نفس الكتاب والباب.

³ - سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في المصراة، رقم(1251)،(1252)، وقال: وفي الباب عن أنس ورجل من أصحاب النبي ﷺ.

⁴ - سنن النسائي: كتاب البيوع، باب المحفلة، رقم(4498)، وباب النهي عن المصراة، رقم (4499)، 222/7-223.

⁵ - سنن ابن ماجة: كتاب التجارات، باب بيع المصراة، رقم(2239)،(2240)،(2241)، عن أبي هريرة وابن عمر وابن مسعود.

⁶ - سنن الدارمي: كتاب البيوع، باب في المحفلات، 2/251.

⁷ - الموطأ، كتاب البيوع، باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة، رقم(96).

⁸ - أحمد: المسند، 2/273،259،248،442.

⁹ - ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 18/208.

¹⁰ - ابن حجر: فتح الباري، 4/440، والنووي: شرح النووي على مسلم، 10/134.

¹¹ - ابن حجر: فتح الباري، 4/442.

وقد نقل عن كبار الصحابة أنهم تركوا القياس لخبر الواحد، والذي عليه جماهير العلم سلفا وخلفا أن الخبر الواحد إذا ثبت مقدم على القياس.¹

قال الإمام ابن القيم: «وأصحاب أبي حنيفة رحمهم الله مجتمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بنى مذهبه كما قدم حديث الفقهية،² مع ضعفه على القياس والرأي».³

بل الإمام وصاحبه وجمهرة أتباعه على أن الخبر مقدم على القياس مطلقا، ففيها كان الراوي أم لا، وهو مذهب الشافعي وأحمد وجمهور أهل الأصول، وذهب فخر الإسلام واختاره ابن أبان وأبو زيد وهم من الحنفية إلى أن الراوي إذا كان فقيها قدم خبره على القياس مطلقا، وإن كان غير فقيه قدم خبره على القياس أيضا إلا إذا خالف جميع الأقيسة وانسد باب الرأي بالكلية.⁴

ومنه يعلم أن جمهور الحنفية وعلى رأسهم الإمام وصاحبه يقولون بتقديم الخبر على القياس مطلقا سواء كان الراوي فقيه أم لا، فما ينسب إلى الحنفية من تقديم القياس على الخبر غير صحيح قطعاً.

ثانياً: إن هذا الموقف من تقديم القياس على الخبر ليس خاصاً بأبي هريرة وحده عند القائلين به، بل هم يعممونه في كل راو غير فقيه.

وهذه عبارة "مسلم الثبوت" وشرحه: «قال فخر الإسلام إن كان الراوي من المجتهدين كالأربعة والعبادة وغيرهم قدم الخبر، وإن كان من الرواة وعُرف بالعدالة دون الفقهة كأبي هريرة وأنس، فلا يترك خبره بمعارضة القياس إلا عند انسداد باب الرأي كحديث المصراة».⁵

ومنه يعلم أن «تخصيص أبي هريرة بهذا الحكم كما يفيدته ظاهر كلام المؤلف غير صحيح».⁶

¹ - أبو شهبه محمد محمد: دفاع عن السنة، ص 143.

² - أحاديث الفقهية: أخرج الدارقطني مجموعة كبيرة من أحاديث إعادة الوضوء والصلاة من الفقهية، ولا يثبت فيها شيء من المرفوع إلى النبي ﷺ، ينظر سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب أحاديث الفقهية، 169/1-175.

³ - ابن القيم محمد بن أي بكر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، 110/1-111.

⁴ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 315.

⁵ - عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، بهامش المستصفي، 177/2.

⁶ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 316.

والحنفية هنا «قد تركوا خبر أبي هريرة، لا لخصوص أبي هريرة ولا خروجا عن قاعدتهم، بل بناء على قاعدة أخرى مسلم بها عندهم بل عند جميع العلماء، وهي أن الخبر إذا عارض الكتاب والسنة والإجماع لم يعمل به... وهذا الخبر قد عارض عندهم الكتاب والسنة والإجماع فلا يعمل به ثم سلكوا في الجواب عنه مسالك مختلفة: أقرها أنه منسوخ».¹

وأما الزعم بأن أبا هريرة غير فقيه، فلا يؤخذ بما رواه مخالفا للقياس فهو زعم واه وضعيف، قال الحافظ بن حجر: «واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعذار شتى: فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه مخالفا للقياس الجلي، وهو كلام آذى قائله به نفسه وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه».²

وقال الكمال ابن الهمام، وهو فقيه حنفي: «وأبو هريرة فقيه»³، قال شارحه ابن أمير الحاج: «لم يعدم أبو هريرة شيئا من أسباب الاجتهاد وقد أفتى في زمن الصحابة ولم يكن يفتي في زمنهم إلا مجتهد وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل ما بين صحابي وتابعي، منهم ابن عباس وجابر وانس وهذا هو الصحيح».⁴ وقال صاحب فواتح الرحموت في شرحه على مسلم الثبوت: «وأبو هريرة فقيه مجتهد لا شك في فقاوته فإنه كان يفتي زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعده...».⁵

قال الذهبي: «احتج المسلمون قديما وحديثا بحديثه، لحفظه وجلالته واتفقوا وفقهه، وناهيك أن مثل ابن عباس يتأدب معه، ويقول: أفت يا أبا هريرة».⁶

ونص ابن سعد في الطبقات أن أبا هريرة ممن صارت إليه الفتوى في نفر من الصحابة وذكر منهم ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري.⁷

¹ - المصدر السابق، ص316.

² - ابن حجر: فتح الباري، 4/440-441.

³ - ينظر محمد أمين المعروف بأمير باد شاه: تيسير التحرير على كتاب التحرير، 3/53، وينظر كذلك ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير، 2/251.

⁴ - ابن أمير الحاج محمد أمين الحسيني: التقرير والتحبير، 2/251.

⁵ - عبد العلي نظام الدين الأنصاري: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، 2/146.

⁶ - الذهبي: سير أعلام النبلاء، 2/609.

⁷ - ابن سعد: كتاب الطبقات الكبرى، 2/372.

كما عده ابن حزم وابن القيم في الطبقة المتوسطة من الصحابة رضي الله عنهم ممن روي عنهم الفتوى إلى جانب أبي بكر وأم سلمة وانس بن مالك وأبو سعيد الخدري وغيرهم.¹
ومن أقوى ما يستدل به على الأحناف أن ابن مسعود رضي الله عنه وهو من الصحابة الفقهاء عند الحنفية ذهب إلى القول بحديث المصراة، لذا قال الحافظ بن حجر: «أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة، فلولا أن خبر أبي هريرة ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك».²

● استغلال الموضوع كثرة حديثه، والكثير من مروياته نُحلت عليه والجواب عليه.

والجواب على ذلك:

أن أهل الحديث لا ينكرون ذلك وأن كثيرا من الأحاديث وضعت وعزيت إلى أبي هريرة وإلى غيره من الصحابة، ولكن لم يترك نقاد الحديث ذلك بل تقصوه وبينوا الموضوع من الصحيح فلم يخف ذلك عليهم بطلانه وأفسدوا على الموضوعين طريقهم.³

ولماذا يخص أبو هريرة وحده بذلك، بل إن كثيرا من الصحابة الكبار منهم والمكثرين كذب عليهم الموضوعون ونسبوا إليهم أحاديث كثيرة، فليس في ترجمتهم شيء أن يقال عنهم: إن الموضوع وضعوا عليهم أحاديث لا تعد.⁴

فما جناه غيره عليه لا يعد طعنا فيه، وما ضر أبا هريرة شيء، «بل ذلك في الحقيقة يعد مدحا له لا طعنا فيه، لأن الموضوعين عرفوا منزلته الرفيعة ومقامه السامي عند الأمة الإسلامية، وشهرته بالحفظ والثقة، فألصقوا به ما وضعوه حتى يروج ذلك عند الناس. والناس يثقون فيه وفيما روى، فعاد دليل هذا المستشرق الحقود دليلا عليه».⁵

¹ - ينظر: ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، 92/5، وابن القيم: إعلام الموقعين، 18/1، وينظر: ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، 12/1.

² - ابن حجر: فتح الباري، 441/4، أورد البخاري عقب حديث أبي هريرة السابق، بسنده إلى ابن مسعود قال: ((من اشترى شاة محملة فردها فليرد معها صاعا من تمر، ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع)).

³ - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص166.

⁴ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص318.

⁵ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 85/2.

هذا فيما يتعلق بمروياته، أما فيما يتعلق بشخصه ﷺ وأنه أسلم حبا في الدنيا لا رغبة في الدين، بل صاحب النبي ﷺ على ملء بطنه، فهذه دعوة عريضة، «يكذبها ما كان عليه أبو هريرة من التقشف والانقطاع إلى العلم والعبادة، والجهاد في سبيل الله والتفاني في تبليغ أحاديثه ﷺ»،¹ ثم كيف يصوغ لعاقل أن يفهم أن أبا هريرة يترك بلاده وقبيلته وأرضه التي نشأ فيها ويترك ذلك كله بعيدا ليأتي إلى رسول الله ﷺ ليأكل ويشرب فقط؟!²

ولم تكن أرض دوس أرضا مجدبة أو قاحلة حتى يتركها أبو هريرة، ويهاجر إلى المدينة من أجل الطعام والشراب، بل دوس قبيلة عظيمة ذات شرف ومكانة، ولم تعدم هذه القبيلة من شيء، ثم لماذا جاء أبو هريرة إلى المدينة أما وجد في تجارها وزراعتها ما يأكل ويشرب، كما يأكل ويشرب التجار والزراع فيها أفليس أبو هريرة في رأيهم أخط شأننا من المتسولين؟! أهكذا يصل عمى البصيرة والحقد الأسود بصاحبه إلى هذا الدرك؟!³

ثم إن الرواية الصحيحة الثابتة في صحبته للنبي ﷺ ليست كما أوردها أبو رية وغيره، بل هي كما رواها البخاري في كتاب البيوع: (وكنتم ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني)،⁴ يقول ذلك في إيضاح كثرة روايته للحديث.

فلا ذكر للصحبة هنا بل الملازمة والخدمة، ولم يكن ذلك في صدد الباعث له على صحبة النبي ﷺ كما زعم أبو رية، بل في صدد السبب الذي من أجله كان أكثر الصحابة حديثا.⁵

يقول الشيخ المعلمي: «فأبو هريرة لم يتكلم عن إسلامه ولا هجرته ولا صحبته المشتركة بينه وبين غيره من الصحابة وإنما تكلم عن مزيتته وهي لزومه للنبي ﷺ دونهم ولم يعلل هذه المزية بزيادة محبته أو زيادة رغبته في الخير أو العلم أو نحو ذلك مما يجعل له فضيلة على إخوانه، وإنما

¹ - أبو زهو محمد محمد: الحديث والمحدثون، ص 167.

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 328-329.

³ - المصدر نفسه، ص 329.

⁴ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب البيوع، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ رقم (2047)، وفي كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم (118)، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الحججة على من قال إن أحكام النبي ﷺ ظاهرة، رقم (7354)، وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي هريرة الدوسي ﷺ، رقم (2492).

⁵ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 329.

عللها على أسلوبه في التواضع بقوله (على ملء بطني)، فإنه جعل المزية لهم عليه بأنهم أقوىاء يسعون في معاشهم وهو مسكين. وهذا والله أعلم أدب بالغ تخضع له الأعناق»¹.

● ما قيل من أنه كان من عامة الصحابة ولم يكن له ذكر والجواب عليه.

أما زعمهم بأنه كان من عامة الصحابة ولم يذكر في طبقة من طبقاتهم ولم يرد في فضله حديث، ولم يكن له علم ولا فقه ولا رأي ولا نصيحة، وكانت به غفلة وسداجة، لذا استغله أعداء الإسلام.

ويجاب عليه: أن زعمهم أنه لم يذكر في طبقة من طبقات الصحابة فمردود، وهو زعم يدل على ضحالة علم صاحبه، إذ الثابت والمعروف أن أبا هريرة ممن هاجر بين الحديبية والفتح في العام السابع من الهجرة².

والزعم بأنه ليس له فضل ولم يرد حديث في فضله فهو قول متهافت كتهافت صاحبه، وهو زعم شبه الريح، وبحسب أبي هريرة رضي الله عنه أنه صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولازمه ثلاث سنين، وأن النبي دعا له ولأمه أن يحبهما إلى عباد الله المؤمنين³، ويجب إليهم المؤمنين⁴.

وكان صلى الله عليه وسلم عريف أهل الصفة، وهم أضياف الإسلام وأحباب الرسول عليه الصلاة والسلام، وعقد له الإمام النووي باباً في شرحه على مسلم⁵، ونص الحاكم على جملة من مناقبه في مستدركه⁶.

والبخاري وإن لم يعقد له ترجمة خاصة لكن ذكر فضائله ضمن أبواب⁷ كتابه⁸.

¹ - المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص147.

² - ينظر: أبو شهبة محمد محمد: الدفاع عن السنة، ص183.

³ - الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي هريرة، رقم(2491) ونصه: قلت يا رسول الله أدع الله أن يحبني أنا وأمي إلى عباده المؤمنين، ويحبهم إلينا. قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((اللهم حب عبديك هذا يعني أبا هريرة- وأمهم إلى عبديك المؤمنين، وحب إليهم المؤمنين)). فما خلق مؤمن يسمع بي، ولا يراني إلا أحبني.

⁴ - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص183.

⁵ - النووي: شرح النووي على مسلم، 52/16-53.

⁶ - ينظر الحاكم في المستدرک، 506/3-514.

⁷ - ينظر صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، وباب الحرص على حفظ العلم.

⁸ - أبو شهبة محمد محمد: دفاع عن السنة، ص183.

خلاصة:

وإذا كان بعض الصحابة توقف ولم يعمل برواية لشكه في قدرة الراوي على تحمل الرواية إما لسوء حفظه أو غفلته أو غير ذلك، فلا يجوز للمسلم في عصرنا أن يجعل من ذلك سببا في رد حديث قد ثبتت صحته عن النبي ﷺ بحجة إضفاء العصمة على الصحابة، لأن التوقف في وقت جمع السنة كان له ما يبرره كما مر بنا، أما اليوم فلا يوجد سبب لرد حديث ثبت أنه صحيح، ومن فعل ذلك فليس من العلم في شيء.

المبحث الثاني

الحديث بين النقد الداخلي والنقد الخارجي.

رغم أن منهج الحديثين كان ولا يزال من أروع المناهج دقة وضبطاً وأمانة وحسن أداء إلا أن أتباع الحدائنة حاولوا الغض من هذا البنيان الشامخ بلا دليل معقول أو توجيه مقبول، فقد شككوا في مدى اعتناء أهل الحديث بمتن الحديث واهتموهم بقلة فقههم بالموريات. ولكن السؤال المطروح هنا، هو هل قدم الحدائون منهجاً آخر لنقد الأحاديث النبوية؟ أم أن في الأمر شيء آخر وقضية أخرى؟!

المطلب الأول: اعتناء الحديثين بإسناد الحديث دون متنه.

إن علماء الحديث وقفوا مع الإسناد ولم يتعدوه إلى غيره، فقد اهتموا اهتماماً بالغاً بنقد الأسانيد وتمحيصها، ولكنهم لم يعتنوا بنقد المتن، ولو فعلوا لقضى نقد المتن على كثير من الأحاديث التي ثبتت صحة أسانيدها.¹

مثال ذلك قول أحمد أمين: «كما يؤخذ عليهم أنهم عنوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن. فقد يكون السند مدلساً تدليساً متقناً فيقبلونه، مع أن العقل والواقع يأيانه. مثل: ((من أكل سبع بلحات عجوة، لم يصبه في ذلك اليوم سم))،² ومثل ((لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)). بل قد يعده بعض الحديثين صحيحاً، لأنهم لم يجدوا فيه جرحاً، ولم يسلم البخاري ولا مسلم من ذلك. وربما لو امتحن الحديث بمحك أصول الإسلام لم يتفق معها، وإن صح سنده».³

¹ - ينظر: أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 217-218، وضحي الإسلام، 130/2-132، وظهر الإسلام، 48/2، وأبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص 17-18، 289-293.

² - رواه البخاري: الصحيح، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، رقم (5768)، (5769)، ومسلم في الصحيح: كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة، رقم (3813)، (3814).

³ - أحمد أمين: ظهر الإسلام، 48/2.

وقال في "ضحى الإسلام": «وفي الحق إن المحدثين عنوا بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحاً وتعديلاً، فنقدوا رواية الحديث في أهم ثقات أو غير ثقات، وبينوا مقدار درجتهم في الثقة.

ولكنهم لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا؟، مثال ذلك ما رواه الترميذي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((الكمأة من المن، وماؤها شفاء العين، والعجوة من الجنة وهي شفاء من السم))،¹ فهل اتجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكمأة؟ وهل فيها مادة تشفي العين؟ أو العجوة وهل فيها ترياق؟...»².

ويؤخذ أحمد أمين نقاد الحديث الذين لم يبحثوا في الأسباب، والبواعث النفسية التي قد تحمل الراوي على وضع الحديث وفقاً لمصلحته الشخصية، وفي رأيه أن النقد النفسي لم يبلغ من الكثرة والعناية مبلغ النقد الخارجي ولم يوغل فيه نقاد الحديث إيغالهم في النوع الأول، ولو انصبت عناية المحدثين إلى انتقاد المتن لانكشفت أحاديث تبين وضعها مثل أحاديث الفضائل في مدح الأشخاص والقبائل والأماكن.³

وعلى خطى أحمد أمين يذهب جمال البنا إلى أن جهود علماء الحديث استغرقت النظر في صحة السند ولم يولوا لنقد المتن شيء من تلك الجهود، قال: «وكان علماء الحديث وقد استغرقوا الجهد في التثبت من صحة السند والرواية بمختلف الضمانات، لم يجدوا حاجة حتى لإلقاء نظرة على المتن وفاتهم عشرات الأسباب يمكن أن تطرأ على الحديث، مع وجود ضماناتهم لذلك، وتكون مبرراً لعدم الأخذ بالمتن وكانت نتيجة هذا التركيز على السند إهمال المتن فلم يروا أن مجافات المتن للعقل أو الطبع السليم أو حتى ما ينبغي للقرآن الكريم ولرسوله من قداسة مبرراً، لنبذه».⁴

¹ - الحديث يأتي تخريجه قريباً.

² - أحمد أمين: ضحى الإسلام، 130/2-131.

³ - ينظر: المصدر نفسه، 131/2-132.

⁴ - جمال البنا: الإسلام والعقلانية، ص38.

ويرى آخر أن علماء الحديث قد تجاهلوا المتن وركزوا على السند لذا ينبغي أن تنصب الدراسة هنا على متون الحديث، فمتون الحديث هي صناعة التراث الديني والفكري والسياسي والاجتماعي، وليس السند.¹

«...لكن من الحق أن نعترف أيضا أن مدوني كتب الحديث اهتموا بصحة الإسناد وتحري الدقة فيها أكثر من انتباههم من صحة المتون التي يوردونها في كتبهم وتحري انسجامها مع تلك القواعد الممتازة، بل كانوا يهابون رد المتن عندما يصح سنده خشية من أن يكون في ذلك رد كلام رسول رب العالمين».²

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

إن منهج المحدثين كما قام على دراسة الإسناد قام كذلك على دراسة المتن ولم يفرطوا في جزئية من جزئياته وخير شاهد على ذلك انتخابهم للصحيح دون غيره، وكتب الموضوعات التي تضم كثيرا من الأحاديث التي رفض أصحاب الصحاح والسنن ذكرها فيها لفساد متونها أعظم شاهد على ذلك.

ثم إن تركيزهم واهتمامهم بدراسة الإسناد إنما يهدفون من وراء كل ذلك إلى الوصول صحة المتن لكي يتعرفوا على الصحيح مما نسب إلى النبي ﷺ، هذا هدفهم وهذه غايتهم.³

ولا يخفى على المشتغلين بعلم الحديث أن النقد الخارجي للأحاديث، أي نقد الأسانيد الذي عابه العائبون وسموه شكليا يتصل اتصالا وثيقا بالنقد الداخلي أي نقد المتون، لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة ليس عملا شكليا سطحيا كما زعم المستشرقون وأشباعهم من الحديثين، بل إنه مرتبط بالمتن ارتباطا قويا، وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه بل لابد من إختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا.⁴

¹ - إسماعيل الكردي: نحو تفعيل قواعد نقد الحديث، ص13.

² - المصدر نفسه، ص168.

³ - محمد لقمان: السنة، حجيتها ومكانتها في الإسلام، ص240.

⁴ - ينظر: نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص471.

وصحة إساند الحديث لا تعني صحة الحديث هذا ما تضافر على القول به علماء الحديث قديما وحديثا، فصحة الإسناد لا تدل بالضرورة على صحة المتن وبالتالي الحديث ككل، لأن من شروط الصحيح أن لا يكون شاذا ولا معللا، والشذوذ والعلة يكونان في السند كما يكونان في المتن، فقد يصح إساند حديث ما ويكون في متنه علة قاذحة تقدح في صحته وهكذا الشذوذ.

قال ابن القيم: «وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علة، وعدم شذوذه ونكارتة، ولا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم»¹.

وقال ابن الصلاح: «قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح لكونه شاذا أو معللا»².

وقال ابن كثير: «والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذا أو معللا»³.

والمقصود بذلك أن المحدثين قد احتاطوا من النظرة الشكلية حيث قرروا أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، وبالعكس أيضا فإنه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن.⁴

ولذا لم تكن دراستهم قاصرة على الأسانيد، وإنما بحثوا في علل المتن وشذوذها وضمنوا ذلك كتب المصطلح وكتب العلل وهي كثيرة.

ونجد الكثير من علوم الحديث لم يكتف فيها بدراسة الإسناد فقط وإنما اقترن فيها دراسة الإسناد بدراسة المتن جميعا.

¹ - ابن القيم: الفروسية، ص110.

² - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص23.

³ - أحمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص42.

⁴ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص469.

ومن ذلك: الحديث المقلوب،¹ والمضطرب،² والمدرج،³ والمعلل والمصحف،⁴ والموضوع، وزيادة الثقة.⁵

كما أن من علوم الحديث ما يتعلق بدراسة المتن خاصة، من ذلك: غريب الحديث،⁶ أسباب ورود الحديث،⁷ ناسخ الحديث ومنسوخه،⁸ مشكل الحديث ومحكمه.⁹

¹ - المقلوب: هو أن يقدم الراوي ويؤخر في إسم أحد الرواة واسم أبيه أو يبدل شخصا بآخر. أو يقدم ويؤخر في بعض متن الحديث، أو يجعل متن حديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر. ينظر: أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص 82-83. وابن حجر: نزهة النظر، ص 126. ومحمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 106-107. والخطيب محمد عجاج: أصول الحديث، ص 345-347.

² - المضطرب: هو أن يأتي الحديث على أوجه مختلفة في متنه أو في سنده من راوي واحد أو أكثر وتساوت رواياته في القوة بحيث لا يمكن الترجيح بينهما بوجه من وجوه الترجيح. ينظر: أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص 68. ابن حجر: نزهة النظر، ص 127. محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 111-113. والخطيب محمد عجاج: أصول الحديث، ص 344-345.

³ - المدرج: هو ما وقعت في إسناده أو متنه زيادة من بعض الرواة ليست من أصل الحديث، بلا فصل. ينظر: أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص 70. ابن حجر: نزهة النظر، ص 124-125. محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 102-105. والخطيب محمد عجاج: أصول الحديث، ص 370-373.

⁴ - المصحف: هو ما غيرت فيه كلمة أو أكثر في إسناده أو في متنه إلى غير ما رواه الثقات، لفظاً أو معنا. ينظر: أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص 156-157. ابن حجر: نزهة النظر، ص 127-129. محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 113-116. والخطيب محمد عجاج: أصول الحديث، ص 373-375.

⁵ - زيادة الثقة: هي أن يروي الثقة حديثاً فيزيد فيه لفظة أو أكثر لم يرويها غيره من الثقات، والمراد بزيادة الثقة هنا: ما اتحد مخرجه.

قال الحافظ بن رجب: وأما مسألة زيادة الثقة التي نتكلم فيها ها هنا فصورها أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتمن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة. ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي: شرح علل الترميذي، تحقيق: نور الدين عتر، 1/425.

⁶ - غريب الحديث: وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها. ينظر: ابن الصلاح: علوم الحديث، ص 159.

⁷ - أسباب ورود الحديث: هي المناسبات التي ذكرت فيها الأحاديث أو الوقائع التي من أجلها سيقت الأحاديث. ينظر: الخطيب محمد عجاج: أصول الحديث، ص 290.

⁸ - ناسخ الحديث ومنسوخه: النسخ هو: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر. قال ابن الصلاح: وهذا حد وقع لنا، سالم من اعتراضات وردت على غيره. علوم الحديث، ص 163. وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه هو العلم الذي يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها فيسمى ما تقدم منها منسوخاً، وما تأخر ناسخاً. ينظر: أحمد شاكر الباعث الحثيث، ص 154. ابن حجر: نزهة النظر، ص 105-106. محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 58-59. والخطيب محمد عجاج: أصول الحديث، ص 287-290.

⁹ - مشكل الحديث ومحكمه: وأهل الحديث يسمونه مختلف الحديث، قال ابن الصلاح: النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث. ينظر علوم الحديث، ص 169.

ومشكل الحديث أو مختلفة هو ما عارضه غيره من الأحاديث، أو أشكل فهمه وتصوره، وأمكن الجمع بينهما. ومحكم الحديث هو الذي سلم من معارضة غيره ولم يشكك معناه. ينظر: أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص 159-160. ابن حجر: نزهة النظر، ص 104-102. محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 55-57. الخطيب محمد عجاج: أصول الحديث، ص 283-286.

• قواعد معرفة الحديث الموضوع.

هذا ولا يخفى على أحد ما بذله المحدثون من جهد لا نظير له ولا مثيل في دراسة المتن من خلال قواعد دقيقة بالغة الدقة يعرف بها الحديث الموضوع من غير رجوع إلى سنده،¹ من ذلك:

1- ألا يكون ركيك اللفظ أو المعنى بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح. كما عرفه ابن الصلاح.

واعترض الحافظ بن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة... أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح».²

إلا أنا نرى في الاعتراض شيئاً يدعو للبحث، فإن المحدثين اشترطوا للرواية بالمعنى أن يكون راوي الحديث بالمعنى عالماً باللغة عالماً بما يحيل معاني الألفاظ، ومن زعم أنه رواه بالمعنى فأتى به ركيك التركيب متهافت التناسب فإنه لا شك قد أحل بالمعنى ويجب أن يرد، كما أننا لا نعلم حديثاً مقبولاً قد جاء مسف الألفاظ محتل التراكيب.³

2- ألا يكون مخالفاً لبدهيات العقول، بحيث لا يمكن تأويله.⁴

3- ألا يكون مخالفاً للحس والمشاهدة.⁵

كحديث: (الباذنجان لما أكل له)،⁶ ومن ذلك ما يدل على إباحة المفاسد كحديث: (النظر إلى الوجه عبادة).⁷

4- ألا يخالف القرآن أو محكم السنة أو المجمع عليه أو المعلوم من الدين بالضرورة، بحث لا يحتمل التأويل.⁸

¹ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 174/2.

² - السيوطي: تدريب الراوي، ص 465-466. أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص 77.

³ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص 312.

⁴ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 271.

⁵ - المصدر نفسه، ص 271.

⁶ - ابن القيم: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص 31.

⁷ - المصدر نفسه، ص 36.

⁸ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، ص 271.

- 5- ألا يخالف القواعد العامة في الحكم والأخلاق.¹
- 6- ألا يخالف البدهي في الطب والحكمة.²
- 7- ألا يكون داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع.³
- 8- ألا يخالف المعقول في أصول العقيدة من صفات الله ورسله.⁴
- 9- ألا يكون مخالفاً لسنة الله في الكون والإنسان.⁵
- 10- ألا يكون مخالفاً للحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي ﷺ،⁶ كحديث (وضع الجزية عن أهل خيبر).⁷
- 11- ألا يشتمل على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير،⁸ كحديث (من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له).⁹
- 12- ألا يوافق مذهب الراوي الداعي إلى مذهبه.¹⁰
- 13- ألا يكون ناشئاً عن باعث نفسي، حمل الراوي على روايته.¹¹
- 14- ألا يخبر عن أمر عظيم بمشهد عظيم ثم ينفرد راوٍ واحد بروايته.¹²

¹ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص271.

² - المصدر نفسه، ص271.

³ - المصدر نفسه، ص271.

⁴ - المصدر نفسه، ص271.

⁵ - المصدر نفسه، ص271.

⁶ - المصدر نفسه، ص271.

⁷ - ابن القيم: المنار المنير في الصحيح والضعيف، ص26.

⁸ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص272.

⁹ - ابن القيم: المنار المنير في الصحيح والضعيف، ص30.

¹⁰ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص272.

¹¹ - المصدر نفسه، ص272.

¹² - المصدر نفسه، ص272.

«وإنما حكم أئمة الحديث بالوضع لهذا السبب لأنهم حصلت لهم من مزاولة ألفاظ النبي ﷺ هيئة نفسانية ومملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من حديث النبي ﷺ وما لا يجوز».¹

قال الربيع بن خثيم:² «إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديث له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها».³

وقال ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب».⁴

وقال: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يبين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم انه موضوع».⁵

والقول بأنهم لو نقدوا المتون لقضى ذلك على كثير من الأحاديث التي ثبتت صحة أسانيدھا. قول يحتاج إلى ما يؤيده، بل هي دعوة جريئة صادرة من غير تعقل وروية.⁶

والسر في اتقاد المحدثين في نقد المتون «يرجع إلى اعتبار ديني دقيق لاحظوه في السنة عند الاكتفاء بصلاح الراوي وتقواه وعدالته ظاهرا وباطنا وضبطه وحفظه وتوقيه الكذب على رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في نص هو أصل ومرجع في الدين، فمتى توفرت العدالة بشروطها مع الضبط والحفظ والأمانة والتحرج من التزويد والتغيير كان احتمال الكذب والاختلاق بعيد جدا إن لم يكن ممتنعا، وإذا فلم يبق بعد، من حاجة للمبالغة في نقد المتن».⁷

¹ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص313.

² - الربيع بن خثيم: هو ابن عبد الله الثوري، أبو زيد الكوفي، ثقة عابد مخضرم، قال له ابن مسعود: (لو رأك رسول الله ﷺ لأحبك). روى عن ابن مسعود وأبي أيوب، وعنه الشعبي وإبراهيم النخعي. ينظر: الذهبي: الكاشف، 304/1. ابن حجر: تقريب التهذيب، 249/1.

³ - الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص62.

⁴ - ابن الجوزي: الموضوعات، 103/1.

⁵ - المصدر نفسه: 99/1.

⁶ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 407/2.

⁷ - أبو شهية محمد محمد: دفاع عن السنة، ص48-49.

• الجواب على حديث من اصطبح كل يوم على سبع تمرات.

أما فيما يتعلق بحديث: ((من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل))، فهذا حديث مخرج في الصحيحين كما سبق آنفا فللعماء فيه مسالك:

فمنهم من جعل هذا الحديث خاصا بتمر المدينة عملا برواية مسلم: ((من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها))، وفي رواية أخرى عند مسلم كذلك عن عائشة عن رسول الله ﷺ: ((إن هذه عجوة العالية شفاء))، قالوا: ولا مانع أن يخص الله بلدا بميزة لا تكون في غيرها، لتأثير يكون في تلك الأرض أو ذلك الهواء ببركة النبي ﷺ وبركة يده الكريمة، فقد كانت العجوة مما غرسه النبي ﷺ في المدينة.¹

ومنهم من ذهب إلى أن هذا عام في كل عجوة.²

والذي ارتضاه الأكثرون تخصيصه بعجوة المدينة، قال ابن القيم: «والتمر غذاء فاضل حافظ للصحة، ولا سيما لمن اعتاد الغذاء به، كأهل المدينة وغيرهم وهو من أفضل الأغذية في البلاد الحارة والباردة... وتمر العالية من أجود أصناف تمرهم فإنه ملين للجسم لذيد الطعم، صادق الحلاوة. والتمر يدخل في الأغذية والأدوية وهو يوافق أكثر الأبدان. وهذا الحديث من الخطاب الذي أريد به الخاص كأهل المدينة ومن جاورهم. ولا ريب أن للأمكنة اختصاص ينفع كثيرا من الأدوية في ذلك دون غيره».³ ثم ذكر أن للأثرية خواص وطبائع تختلف من مكان لآخر، وذكر منافع التمر على الريق وغيرها ثم قال: «فمن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحى، أولى بأن تتلقى أقواله بالقبول وترك الاعتراض».⁴

ثم إن «المبادرة إلى تكذيب حديث ورفضه لا يصح، إلا إذا وهن طريقه، أو حكم الطب حكما قاطعا بتكذيبه وبطلانه، وهذا الحديث قد صح سنده من غير طريق عن أئمة الحديث

¹ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 282-283.

² - المصدر نفسه، ص 283.

³ - ابن القيم: زاد المعاد في هدي خير العباد، 94/3.

⁴ - المصدر نفسه، 94/3.

ورواه ثقات عدول لا مجال لتكذيبهم، ومتمنه صحيح على وجه الإجمال وقد جربه كثير من الناس وكنت ممن جربه فظهر صدقه»¹.

ولكن هل جرب الباحث ذلك فباءت تجربته بالفشل؟ ثم إنه لم يظهر في عصر الكاتب بحث طبي يثبت أن العجوة ليس لها هذه الخاصية بالنسبة إلى هذه السموم فكيف يحكم هذا الناقد المسلم بعدم صحة حديث النبي ﷺ وقد قال الله عنه: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۗ ﴾².

«أما السحر فإذا ذهبنا إلى أنه مرض نفسي، وأنه يحتاج إلى علاج نفسي وأن الإيحاء النفسي له أثر كبير في شفاء المرضى يمثل تلك الأمراض وإذا أخذنا العجوة إلى أنها مغذية مفيدة للجسم، مقوية للبنية قاتلة للديدان، قاضية على تعفن الفضلات، وأنها من عجوة المدينة، مدينة النبي ﷺ وأن هذا علاج وصفه عليه الصلاة والسلام، وهو الذي لا ينطق عن الهوى. لاشك في أن ذلك يحدث أثرا طيبا في نفس المسحور»³.

والطب الحديث قد أثبت أثر التخيل والوهم والإيحاء النفسي في كثير من الأمراض شفاء أو إصابة، أفليس ذلك من شأنه ألا تتسرع في تكذيب الحديث مادام من الممكن تخريجه على وجه معقول؟⁴.

وإذا كان الطب الحديث لم يوفق إلى اكتشاف سائر خواص العجوة أفليس من الخطأ، التسرع في الحكم على الحديث بالوضع.

وهل إدعى أحد أن الطب انتهى إلى غايته. أو أنه اكتشف كل خاصة لكل المأكولات والمشروبات والنباتات والثمار التي في الدنيا. لاشك إذا أن الإقدام على القطع بتكذيب هذا الحديث جرأة بالغة. ومادام الحديث سنده صحيح بلا نزاع، ومادام متمنه صحيح، فلا يضره بعد ذلك أن الطب لم يكتشف بقية ما دل عليه من خواص العجوة.⁵

¹ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص284.

² - النجم: الآية، 3-4.

³ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص284.

⁴ - المصدر نفسه، ص285.

⁵ - المصدر نفسه، ص285.

• الجواب على حديث الكمأة من المن وماؤها شفاء العين.

وأما الحديث الآخر الذي ذكروه كمثال آخر للاستدلال به على عدم عناية المحدثين بنقد المتن، فقد رواه البخاري ومسلم بسنديهما إلى سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ((الكمأة من المن، وماؤها شفاء العين)).¹

والحديث رواه أيضا الترميذي² وابن ماجه³ والإمام احمد.⁴

فهو حديث صحيح لا مطعن في صحته من حيث إسناده ومتمته.

وقد نص العلماء والأطباء على أن الكمأة لها أثر بالغ في شفاء العين، وقد جرب ذلك بعضهم. وأيد بتجربته صدق الحديث.

قال النووي: «وقوله صلى الله عليه وسلم: ((وماؤها شفاء العين))، قيل هو نفس الماء مجردا وقيل معناه أن يخلط ماؤها بدواء ويعالج به العين وقيل إن كان لبرودة ما في العين من حرارة فمائها مجرد شفاء وإن كان لغير ذلك فمركب مع غيره. والصحيح بل الصواب أن ماءها مجردا شفاء للعين مطلقا فيعصر ماءها ويجعل في العين منه، وقد رأيت أنا وغيري في زمننا من كان عمى وذهب بصره حقيقة فكحل عينيه بماء الكمأة مجردا فشفي وعاد إليه بصره».⁵

¹ - رواه البخاري: الصحيح، كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْقُرْآنَ وَإِن تَرَوْهُ كَلِمَةً زُبْدًا﴾، رقم (4478)، وفي تفسير سورة الأعراف، باب قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾، رقم (4639)، وفي كتاب الطب، باب المن شفاء للعين، رقم (5708). وأخرجه مسلم في الصحيح: كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة ومداواة العين، رقم (2049).

² - أخرجه الترميذي: كتاب الطب، باب ما جاء في الكمأة والعجوة من حديث أبي هريرة، رقم (2066)، (2068)، ومن حديث سعيد بن زيد، رقم (2067).

³ - أخرجه ابن ماجه: كتاب الطب، باب الكمأة والعجوة، رقم (3453)، من حديث أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله. ونحوه من حديث سعيد بن زيد، رقم (3454)، ومن حديث أبي هريرة، رقم (3455).

⁴ - المسند: 1/188، 187، من حديث سعيد بن زيد، و2/301، 305، 325، 326 من حديث أبي هريرة، و3/48 من حديث جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري، ونحوه من حديث بريدة الأسلمي، 5/346، 351.

(الكمأة من المن): شبهها بالمن الذي كان يتزل على بني إسرائيل؛ لأنه كان يأتيهم عفوا من غير تعب، وهذه لا تحتاج إلى زرع ولا سقي ولا غيره. أي هي مما من الله على عباده.

وقيل شبهها بالمن، وهي من العسل الحلو الذي يتزل من السماء عفوا بلا علاج. وكذلك الكمأة لا مؤونة فيها يبذر ولا سقي. ينظر: الزمخشري: الفائق في غريب الحديث، 3/262، وابن الأثير الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر، 4/366.

⁵ - النووي: شرح النووي على مسلم، 14/4-5.

وقال ابن القيم: «والاكتحال بما نافع من ظلمة البصر والرمد الحار وقد اعترف فضلاء الأطباء بأن ماءها يجلو العين، وممن ذكره المسيحي، وصاحب القانون وغيرهما»¹.
 فها هو ابن القيم يذكر لنا اعتراف مشاهير الأطباء قديماً بأن ماء الكمأة يجلو البصر، منهم المسيحي،² وابن سينا وغيرهما، وقال ابن البيطار المالقي في مفرداته: ماء الكمأة أصلح الأدوية للعين إذا عجن بماء الإثمد واكتحل به، فإنه يقوي الجفن ويزيد الروح الباصرة حدة وقوة.³
 وعليه فإن من يزعم أن التجارب المتتالية أو التحاليل الطبية هي التي تثبت لنا صحة الحديث مخطأً.

«ولو حُكِّمت مثل هذه القواعد في أحاديث رسول الله ﷺ لعمت الفوضى سنة النبي ﷺ ولاختلط أمر الشرع على العباد، إذ تصبح الأحاديث حينئذ عرضة لآراء الناس وتجارهم، فكل يقبل ما ثبت عنده عن طريق التجربة ويرد ما لم يثبت»⁴.

إن العلم الحديث مع ما بلغه من الذروة في التطور لا يزال قاصراً في اكتشاف الكثير من دقائق الحقائق، كما أن علم الطب الحديث لا يزال عاجزاً عن اكتشاف الكثير من الأدوية للكثير من الأمراض والأوبئة التي تهدد البشرية، لذا فمن الخطأ إدعاء أن علم الطب بلغ كماله وغاياته، ومن الجرأة والتجني أن نجعل من العلوم الطبية حكماً على أحاديث النبي ﷺ، فهذا تعدٍ على حرمة النص دون مستند ولا دليل، وليس من عمل العقلاء في شيء.

المطلب الثاني: اختلاف المحدثين في التعديل والتجريح.

من ذلك ما ذهب إليه أحمد أمين في كتابه "ضحى الإسلام"، قال: «إن أحكام الناس على الرجال تختلف كل الاختلاف، فبعض يوثق رجل وآخر يكذبه، والبواعث النفسية على ذلك لا حصر لها، ثم كان المحدثون أنفسهم يختلفون في قواعد التجريح والتعديل، فبعضهم يرفض حديث

¹ - ابن القيم: زاد المعاد، 361/4.

² - المسيحي: هو عيسى بن يحيى المسيحي الجرجاني أبو سهل، حكيم غلب عليه الطب علماً وعملاً، ولد بجرجان ونشأ وتعلم ببغداد وسكن خرسان. مات سنة 401هـ. وعنه أخذ ابن سينا الطب. من آثاره "إظهار حكمة الله تعالى في خلق الإنسان"، "الطب الكلي"، "كتاب المائة في الصناعة الطبية"، وغير ذلك. الزركلي: الأعلام، 110/5.

³ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 286.

⁴ - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 411/2.

المبتدع مطلقا كالخارجي والمتعزلي، وبعضهم يقبل روايته في الأحاديث التي لا تتصل ببدعته، وبعضهم يقول إن كان داعيا لها لا تقبل وإن كان غير داعٍ قبلت... إلى غير ذلك من أسباب يطول شرحها ومن أجل هذا اختلفوا اختلافا كبيرا في الحكم على الأشخاص، وتبع ذلك اختلافهم في صحة روايته والأخذ عنه»¹.

وقال أبو رية: «وقال صاحب العلم الشامخ: قد اختلفت آراء الناس واجتهاداتهم في التعديل والتجريح فترى الرجل الواحد تختلف فيه الأقوال حتى يوصف بأنه أمير المؤمنين وبأنه أكذب الناس، أو قريب من هاتين العبارتين»².

قال المودودي: «وبما أن هذا الشيء -يعني الحكم على الأحاديث- ذوقي محض، ولم ولن يندرج تحت أي ضابط، لأجل هذا مازالت فيه فسحة للاختلاف ولا تزال»³.

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

أولا: في كلامهم هذا أمور منها: أن علماء الحديث كانوا يعدلون ويجرحون حسب هواهم أو حسب مزاجهم وإلا فماذا يفهم من كلام أحمد أمين «فبعضهم يوثق رجلا والآخر يكذبه».

ثانيا: أنه يلزم من ذلك أن يوثقوا من لا يستحق التوثيق ويضعفوا من لا يستحق التضعيف.

ثالثا: أنه ينتج عنه تصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة ولذا حكموا على كثير من الأحاديث بالصحة وهي ليست كذلك.

ويتضح فساد زعمهم هذا من خلال التعرض إلى موقف نقاد الحديث فيمن تعارض فيه توثيق وتضعيف، وما هو العمل عليه عندهم في ذلك.

قال الحافظ الخطيب البغدادي: «اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثان وعدله مثل من جرحه فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك أن الجرح يجبر عن أمر باطن قد علمه ويصدق المعدل ويقول له قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه، من إختبار أمره،

¹ - أحمد أمين: ضحى الإسلام، 117/2-118.

² - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص334.

³ - ينظر: الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، 406/2.

وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجرح فيما أخبر به فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل»¹.

وقال ابن الصلاح: «إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل: فالجرح مقدم، لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجرح يخبر عن باطن خفي فإذا كان عدد المعدلين أكثر: فقد قيل: التعديل أولى. والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى، لما ذكرناه، والله اعلم»².
بقي أن نشير إلى أن:

ما قرروه هنا من تقديم الجرح على التعديل، ليس على إطلاقه، «فقد وجدناهم يقدمون التعديل على الجرح في مواطن كثيرة، ويمكن أن نقول: إن القاعدة مقيدة بشروط:

- 1- أن يكون الجرح مفسرا، مستوفيا لسائر الشروط.
- 2- ألا يكون الجرح متعصبا على المجروح أو متعتا في جرحه.
- 3- ألا يبين المعدل أن الجرح مدفوع عن الراوي، ويثبت ذلك بالدليل الصحيح»³.

لذا قال ابن الصلاح: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يجوج المعدل إلى يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدا.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرا مبينا السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيما هو جرح أم لا»⁴.

وقال الحافظ ابن حجر: «والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة ولكن محله إن صدر مبينا من عارف بأسبابه، لأنه إن كان غير مفسر لم يقدر فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضا، فإن خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجملا غير مبين

¹ - الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص 105-106.

² - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص 64.

³ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص 100.

⁴ - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص 63.

السبب إذا صدر من عارف على المختار، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله»¹.

وقد أورد ابن الصلاح هاهنا استشكالا، وهو أن كتب الجرح والتعديل التي صنفها الأئمة «قلّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت، ونحو ذلك. فاشترط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك، وسد باب الجرح في الأغلب أكثر»².

وما استشكله قد أجاب عنه هو نفسه جوابا حسنا، فقال: «وجوابه أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناءً على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف.

ثم من انزاحت عنه الريبة، يبحث عن حاله أو جب الثقة بعدالته، قد قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتجوا بهم أصحابا الصحيحين وغيرهما ممن مسهما مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فإنه مخلص حسن»³.

وهناك من اختار جواب آخر، فقد نقل الحافظ العراقي عن جمع من الأئمة منهم الحافظ الخطيب، قال في شرح الألفية: «إن إمام الحرمين أبا المعالي الجويني قال في كتاب البرهان: الحق أنه إن كان المزكي عالما بأسباب الجرح والتعديل اكتفينا بإطلاقه وإلا فلا وهذا هو الذي اختاره أبو حامد الغزالي والإمام فخر الدين ابن الخطيب وقد تقدم نقله عن القاضي أبي بكر وانه نقله عن الجمهور، ومن اختاره أيضا من المحدثين الخطيب»⁴.

لكن جواب ابن الصلاح أسلم لما وجد أن كثيرا من العلماء بهذا الشأن ورد عنهم الجرح ثم استفسروا ففسروه بما لا يصلح جرحا.

ومنهم الإمام الشافعي فقد أوجب الكشف عن ذلك.

¹ - ابن حجر: نزهة النظر، ص193.

² - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص64.

³ - المصدر نفسه، ص64.

⁴ - العراقي عبد الرحيم بن الحسين: شرح ألفية العراقي، المسماة بالتبصرة والتذكرة، وبهامشه فتح الباقي شرح ألفية العراقي، 312-311/1.

قال الحافظ الخطيب: «وقد ذكر أن الشافعي إنما أوجب الكشف عن ذلك لأنه بلغه أن إنسانا جرح رجلا فسئل عما جرحه، فقال رأيت يبول قائما، ف قيل له وما في ذلك ما يوجب جرحه؟ فقال: لأنه يقع الرشش عليه وعلى ثوبه ثم يصلي، ف قيل له رأيت يصلي كذلك؟ فقال لا، فهذا ونحوه جرح بالتأويل والجهل، والعالم لا يجرح أحدا بهذا وأمثاله، فوجب ذلك بما قلناه»¹.

ومما يدل على دقة منهج المحدثين في هذه المسألة، مسألة الاختلاف في الجرح والتعديل أنهم راعوا حال المعدل والجرح، لأن ذلك من القرائن التي يرجح بها عند الاختلاف في التوثيق والتجريح.

وبيان ذلك أنهم قسموا المتكلمين في الرجال إلى ثلاثة أقسام: متعنت، ومعتدل متوسط، ومتساهل.

وقد بين الحافظ الذهبي الأقسام الثلاث:

1- قسم منهم متعنت في الجرح، مثبتت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، وهذا إذا وثق شخصا فعرض على قوله بناجديك، وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فأنظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسرا، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

2- وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترميذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

3- وقسم كالبخاري وأحمد، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون منصفون.²

ويظهر بجلاء إذا أن علماء الحديث في مسالك التعديل والتجريح قد سلكوا الدقة المتناهية، فحجاء أحكامهم مبنية على قواعد متينة وأرض صلبة، وإذا كان الأمر كذلك فلم يكن منهجهم

¹ - الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص 108.

² - الذهبي أحمد بن عثمان: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ضمن أربع رسائل، ص 158-159.

هذا في التعديل والتجريح قضية مزاج وهوى واعتباط، بل كان على أسس بينة، ومعالم واضحة، يعجز عن الطعن فيه دعاة الحداثة وأساتذة الاستشراق فضلا عن أن يقدموا منهجا ماثلا لما قدموه.

• حكم رواية المبتدع.

أما فيما يتعلق باختلاف أحكام المحدثين النقاد في رواية المبتدع،¹ كدليل على اضطراب منهجهم في التجريح والتعديل، فليس في خلافهم في رواية المبتدع ما يقدر في صحة منهجهم، ولا أحد ينكر انه قد وقع ذلك الخلاف من حيث القبول والرد.

والقاعدة الثابتة عند المحدثين في قبول رواية الراوي وردها هي العدالة والضبط.

قال ابن الصلاح: «وأجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج به أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه. وتفصيله أن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظا غير مغفل حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى أشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني والله أعلم».²

فهذا هو الثقة الذي تقبل روايته وهو الذي جمع بين شرطي العدالة والضبط.

فعدالة الراوي تدل على صدقه وأمانته في دينه وخلقه وإنضاف إلى ذلك الضبط فيما يرويه، فمتى حصل له ذلك قبلت روايته.

قال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته».³

على أنهم لم يتركوا الأمر هكذا، بل لهم في ذلك تفصيل:

أما المبتدع الذي يرمى ببذعة مكفرة فتزد روايته قولاً واحداً خلافاً لمن شذ في ذلك.⁴

¹ - البذعة في اللغة: الاختراع على غير مثال سابق. ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي مخترعهما على غير مثال سابق.

وأما في الاصطلاح فقد قال الشاطبي: «البذعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية». الاعتصام، 36/1.

² - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص 62.

³ - الذهبي: ميزان الاعتدال، 5/1-6.

⁴ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص 83.

وقيل يقبل مطلقا، وقيل: إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل.

قال الحافظ بن حجر: «والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق؛ لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي تُرد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه»¹.

وأما المبتدع الذي لا يكفر ببدعته ولم يخلع ربة الإسلام، فقد قال ابن الصلاح: «واختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر ببدعته: فمنهم من رد روايته مطلقا، لأنه فاسق ببدعته...»

ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى مذهبه أو لم يكن. وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي.

وقال قوم تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية إلى بدعته وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء.

وقال أبو حاتم بن حبان البستي: من أئمة الحديث: الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلاف»².

ثم رجح ابن الصلاح المذهب الثالث وقال: «وهذا المذهب الثالث أعد لها وأولها، والأول بعيد مبادئ للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاء. وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول»³.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني⁴ أنه شرط شرطا آخر فقال: «وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل، نعم؛ الأكثر على قبول غير الداعية إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المذهب المختار وبه صرح الحافظ أبو إسحاق

¹ - ابن حجر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص 136-137.

² - ابن الصلاح: علوم الحديث، ص 67.

³ - المصدر نفسه، ص 67.

⁴ - الجوزجاني: هو الحافظ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي نزيل دمشق ومحدثها. سمع الحسين بن علي الجعفي ويزيد بن هارون وغيرهما وتفقه بأحمد بن حنبل، حدث عنه أبو داود والترمذي والنسائي وأبو زرعة وابن جرير وآخرون، وثقه النسائي، قال الدارقطني: كان من الحفاظ الثقات المصنفين وفيه انحراف عن علي. مات في ذي القعدة سنة ستة وخمسين ومائتين، وله كتاب الضعفاء. الذهبي: تذكرة الحفاظ، 2/549.

إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال، فقال في وصف الرواة: ومنهم: زائع عن الحق -أي عن السنة- صادق اللهجة فليس فيه حيلة؛ إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا إذا لم يقو به بدعته».¹

لذا فإن ما وقع في الصحيحين من الرواية لبعض المبتدعة الدعاة لا يخجل بقاعدة المحدثين في ذلك ولا يطعن في الكتابين لأنه قليل نادر كما حقق الحافظ بن حجر، وقد توفر فيهم من الصدق: ما لو أن أحدهم أن يخز من السماء أهون عليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ.²

كما أنهم قسموا البدعة إلى ضريين: قال الحافظ الذهبي: «فلقاتل أن يقول: كيف صاغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟»

وجوابه: إن البدعة على ضريين: فبدعة صغرى، كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والخط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامة».³

وللشيخ محمد أبي شهبه كلمة جامعة إذ يقول: «فإذا اجتمع في الراوي هذه الشروط -الإسلام، التكليف، العدالة، الضبط- كان أهلا لقبول روايته، وليس من شك في أن من توفرت فيه هذه الشروط ترجح ترجيحاً قويا صدقه على جانب كذبه، بل من اطلع على منهج المحدثين في النقد وطريقهم في التعديل والتجريح ومبالغتهم في التحري عن معرفة حقيقة الراوي وطوية نفسه، والأخذ بالضمة والتهمة في رد مروياته، يكاد يجزم بأن تجويز الكذب على الراوي المستجمع لهذه الشروط أمر فرضي واحتمال عقلي، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض من لم يدرس كتب الرجال والنقد عن المحدثين فيها شيء من المغالاة ولكن الحق ما ذكرت، ومن أبعد النجعة في كتب القوم عرف، ومن عرف اعترف».⁴

¹ - ابن حجر: نزهة النظر شرح نخبه الفكر، ص 137-138.

² - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص 84.

³ - الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 1/5-6.

⁴ - أبو شهبه محمد: دفاع عن السنة، ص 32.

المطلب الثالث: معارضة السنة بالعقل

"شبهة المنهج الحدائي في المعقول".

يتفق أصحاب الإتجاه الحدائي على وجوب عرض السنة النبوية على العقل ومحاکمتها إليه، وإن كانوا يتفاوتون في ذلك بنسب مختلفة، فما وافق العقل قبل وما لم يوافق رده ويتخذون من ذلك مدخلا لنقد منهج المحدثين، وأنهم أبوا الأخذ بالرأي والاجتهاد، وأقصوا العقل في حكمهم على الأخبار.

يقول أحمد أمين: «ولأن كان للمحدثين محامد من ناحية الجدِّ في الجمع والنقد، وعدم الاكتراث بالمتاعب، والصبر على الفقر، ونحو ذلك فقد كان لهم والحق يقال بعض الأثر السيئ في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول، خصوصا بعدما مات المعتزلة، فقد كان المعتزلة هؤلاء حاملي لواء العقل، والمحدثون حاملي لواء النقل، وكان عقل المعتزلة يلطف من نقل المحدثين».¹

ثم ها هو ذا يتباكى حزنا على ظهور أهل الحديث وقمع المعتزلة على يد المتوكل العباسي،² يقول: «فلما نُكِّل بالمعتزلة على يد المتوكل، علا منهج المحدثين، وكاد العلم كله يصبح رواية، وكان نتيجة هذا، ما نرى من قلة الابتكار، وتقديس عبارات المؤلفين، وإصابة المسلمين غالبا بالعقم، حتى لا تجد كتابا جديدا أو رأي جديدا. بمعنى الكلمة. بل تكاد العقول كلها تصب في قالب واحد».³

¹ - أحمد أمين: ظهر الإسلام، 48/2.

² - المتوكل العباسي: هو أبو الفضل جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون العباسي، بويع بالخلافة بعد الواثق وهو الذي قضى على فتنة خلق القرآن وأجى السنة وأظهرها، وأمات ما كان من بدع التهجم والاعتزال. قتل لأربع خلون من شوال سنة سبع وأربعين ومائتين، وكان عمره أربعين سنة، ودامت خلافته أربعة عشر سنة. ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، 172-165/7.

³ - أحمد أمين: ظهر الإسلام، 48/2.

وعلى خطى الوالد يذهب حسين أحمد أمين مهاجماً الفقهاء وأهل الحديث معا: «لقد شاءت المعارضة، التي باتت لها الغلبة في الدولة، أن ترجع كافة الأحكام الشرعية إلى السند من القرآن أو السنة، وأبت الأخذ بالرأي والاجتهاد».¹

وقد قال بهذا: د. نصر حامد أبو زيد،² محمد سعيد العشماوي،³ ود. حسن حنفي،⁴ ود. المهندس محمد شحرور،⁵ ود. عبد الرزاق عيد،⁶ ومحمود أبو رية،⁷ وجمال البنا،⁸ ود. إسماعيل منصور،⁹

ويرفض محمد عمارة الاقتصار على منهج المحدثين في قبول الأحاديث ورفضها، ويضيف إليها موافقتها إلى عقله، فيقول: «إذا وجدت حديثاً منسوباً إلى رواة عدول، لا أجم عقلي وأمنعه من النظر، بحجة أن السند هو كل شيء لأنه لا بد أن يكون لعقلي مجال في المتن، ولا بد أن أحاكم الذي هو ظني الثبوت إلى ما هو قطعي الثبوت وهو كتاب الله وحقائق العلم».¹⁰

• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

ينبغي علينا أن نقبل السنة كما أوردها النبي ﷺ تامة وإلا خسرت قيمتها، ومن سوء الفهم الأساسي للسنة أن نظنها تخضع للاختيار الشخصي، وتلك دعوة نشأة من الخطأ الشائع في فهم الفلسفة العقلية، وهناك شقة واسعة بين العقل والفلسفة العقلية كما يفهمها بعضهم اليوم.¹¹

إن العقل يعرف حدوده الخاصة به؛ ولكن الفلسفة العقلية تتخطى المعقول في إدعائها حصر العالم بجميع خفاياه في نطاقها الفردي الضيق، وهي لا تكاد تسلم في الأمور الدينية بأنه من

¹ - حسين أحمد أمين: دليل المسلم الحزين إلى مقتضى سلوك القرن العشرين، ص 62.

² - نصر حامد أبو زيد: نقد الخطاب الديني، ص 101-103، 131-132.

³ - عشماوي محمد سعيد: حقيقة الحجاب وحجية الحديث، ص 105-106.

⁴ - حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة، 249/4.

⁵ - شحرور محمد: الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، ص 726-729.

⁶ - عبد الرزاق عيد: سدنة هياكل الوهم: نقد العقل الفقهي، ص 32.

⁷ - أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص 194.

⁸ - البنا جمال: نحو فقه جديد، 85/2.

⁹ - إسماعيل منصور: تبصير الأمة بحقيقة السنة، 659/1.

¹⁰ - ينظر: عدنان محمد أمامة: التجديد في الفكر الإسلامي، ص 469.

¹¹ - محمد أسد: الإسلام على مفترق الطرق، ص 98-99.

الممكن وجود أشياء لا يطبقها الفهم الإنساني في زمن ما، أو في كل زمن، مع أنها في الوقت نفسه تخالف المنطق إلى حد أنها تسلم بهذا الإمكان للعلم.¹

إن كثيرا من هؤلاء المنكرين للسنة النبوية، المنادون بتحكيم العقل في صحة الحديث أو كذبه، لا يفرقون بين ما يرفضه العقل، وبين ما يستغربه، لا يفرقون بين الاستحالة عقلا، وبين المستغرب، فيساوون بينهما في سرعة الاستغراب والتكذيب، مع أن حكم العقل فيما يرفضه ناشئ من استحالته، وحكم العقل فيما يستغربه ناشئ من عدم القدرة على تصوره، وفرق كبير بين ما يستحيل وبين ما لا يدرك وهذا ثابت بالاستقراء التاريخي، وتتبع التطور العلمي والفكري فما كان مستحيلا بالأمس أصبح اليوم واقعا.²

والذين ينادون بتحكيم العقل بصحة الحديث أو تكذيبه، نراهم لا يفرقون بين المستحيل وبين المستغرب؛ فيبادرون للإنكار لما يبدو غريبا على عقولهم؛ وهذا تمور ناتج من اغترارهم بعقولهم من جهة ومن اغترارهم بسلطان العقل، ومدى صحة حكمه فيما لا يقع تحت سلطانه من جهة أخرى.³

• مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده.

واعتنى المحدثون بالعقل في قبول الحديث وتصحيحه في أربعة مواطن هي:

مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع: فالمحدثون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد، لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدر فيه، وفي الراوي الذي عليه تبعته.

مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند التحديث: لذلك شرط علماء الحديث في الراوي ليصح تحديثه العقل والبلوغ والعدالة والضبط كما هو مقرر في علم الرواية.

وأئمة الحديث بالمرصاد للرواة؛ فلا تكاد تجد حديثا بين البطلان، إلا وجدت في سنده واحدا أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة.

¹ - المصدر السابق، ص 100-101.

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 36.

³ - ينظر للتوسع: السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 36-41.

مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على الرواة: وهذا يظهر كثيرا في كتب التراجم، فالأئمة كثيرا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به؛ فضلا عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذين تمتنع صحته أو تبعد: منكر أو باطل وتجد ذلك كثيرا في تراجم الضعفاء والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضون أحاديثه وينقدوها حديثا حديثا.

مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على متون الأحاديث: فمن دلائل الوضع أن يخالف الحديث العقل؛ ولا يقبل تأويلا بحال؛ لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل، فعلماء الحديث أشد احتياطا في الكشف عن ذلك.¹

والأحاديث التي صححها علماء الحديث ليس فيها ما يرفضه العقل أو يحيله لأنها إما تتعلق بأمور العقيدة، وهذه يجب أن تتفق مع القرآن، وليس في القرآن شيء يحكم العقل بفساده أو ببطلانه أو استحالته، وإما أن تتعلق بالأحكام الشرعية من عبادات ومعاملات وغيرها وليس في حديث منها مما صححه العلماء ما يرفضه العقل أو يحكم باستحالته، وإما أن تكون أخبارا عن الأمم الماضية أو أخبار عن عالم الغيب، كشؤون السماوات والجنة والنار، وهذه ليس فيها ما يحكم العقل ببطلانه، وقد يكون فيها ما لا يدركه العقل فيستغربه.²

قال الشيخ السباعي: «وقصارى القول أن أئمة الحديث وفقهاء المسلمين لم يلغوا عقولهم عند تصحيح الأحاديث، وإنما أوقفوها عند الحد الذي يجب أن تقف عنده بحكم الشرع، وبحكم العقلاء غير "المغرورين" بعقولهم».³

خلاصة:

وخلاصة الكلام أن علماء الحديث قد احتاطوا من النظرة الشكلية، حيث قرروا أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن وبالعكس كذلك فإنه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن.

ولذا لم تكن دراستهم قاصرة على الأسانيد، وإنما بحثوا في علل المتون وشذوذها وضمنوا ذلك كتب المصطلح وكتب العلل وهي كثيرة، والاحتياط من النظرة الشكلية دليل أعمال علماء الحديث للعقل كذلك ولذا نجد الكثير من علوم الحديث لم يكتف فيها بدراسة الإسناد فقط وإنما اقترن فيها دراسة الإسناد بدراسة المتن.

¹ - ينظر: المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص 14-15.

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 35-36.

³ - المصدر نفسه، ص 41.

المبحث الثالث

أثر المنهج النقدي الاستشراقي على الحداثيين.

لقد كان للاستشراق أثر كبير في خلق أزمة المثقفين الحداثيين في العالم الإسلامي، بواسطة تطبيق مناهجه في مدارس العالم الإسلامي وجامعاته، ومن خلال تلمذة عشرات الألوف من الطلبة المسلمين على أيدي المستشرقين في الجامعات الغربية ومن خلال الاحتكاك الثقافي بين العالم الإسلامي والعالم الغربي.¹

ولم يكن التيار الحداثي عندنا بمعزل عن هذا التأثير، ومن هنا كان الغرض من دراستنا في هذا المبحث إبراز هذا التأثير للمنهج الحداثي بالمنهج النقدي الاستشراقي باعتبار أن الاستشراق قد تطرق إلى جميع مناحي الحياة الشرقية والإسلامية، ولا شك أن السنة النبوية قد أخذت نصيبا وافرا من هذا الإهتمام.

المطلب الأول: تعريف الاستشراق.

يعد الاستشراق ظاهرة صاحبت الصحوة الفكرية التي عاشتها أوروبا منذ أن شعرت بالتهديد الإسلامي عن طريق الأندلس غربا وعن طريق تركيا شرقا بعد ذلك.²

إن الاستشراق في حقيقة الأمر كان ولا يزال يمثل جزءاً من قضية الصراع الحضاري بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، بل يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، فنقول: «إن الاستشراق يمثل الخلفية الفكرية لهذا الصراع الحضاري».³

وقد صرح أحد الباحثين الغربيين: أن الصورة الغربية عن الإسلام لا تأخذ مرجعيتها الأساسية إلا من خلال الاستشراق.

¹ - أحمد محمد جاد عبد الرزاق: فلسفة المشروع الحضاري، 160/1.

² - علي إبراهيم النملة: مصادر المعلومات عن الإستشراق والمستشرقين، ص7.

³ - ينظر: أحمد محمد جاد عبد الرزاق: فلسفة المشروع الحضاري، 162/1.

فقد كان للاستشراق أكبر الأثر في صياغة التصورات الأوروبية عن الإسلام، وفي تشكيل مواقف الغرب إزاء الإسلام على مدى قرون عديدة،¹ ولهذا لا يجوز التقليل من شأنه بالنظر إلى أنه قضية منفصلة عن باقي دوائر الصراع الحضاري.

وإذا جئنا إلى تعريف الاستشراق كما عرفه المهتمون به فإننا نجد عدة تعاريف متداخلة ومتكاملة: «فهو أحيانا يراد به ذلك العلم الذي تناول المجتمعات الشرقية بالدراسة والتحليل من قبل علماء الغرب، وأحيانا يقصد به أسلوب للتفكير يركز على التمييز المعرفي والعرقى والإيديولوجي بين الشرق والغرب. ومرة أخرى يحدد مفهومه بالناس الذين يقومون به ونعني بهم "المستشرقين" وهم الكتاب الغربيون الذين كتبوا عن الفكر والحضارة».²

أما إدوارد سعيد فيصف الاستشراق بأنه نمط من الإسقاط الغربي على الشرق وإرادة السيطرة عليه.³

أو هو علم تاريخ شعوب الشرق وحضارتهم ولغاتهم وآدابهم وفنونهم ومعتقداتهم نشأ بدافع ديني في الغرب، جعل دراساته في خدمة التنصير (التبشير) الذي مهد للاستعمار، فالاستشراق في مراحل الأولى عاش في كنف الكنيسة ترعاه وتوجهه فلعب دورا كبيرا في التحضير للاستعمار السياسي والثقافي والعسكري.⁴

وهذا ما يؤكد إدوارد سعيد في تحديد هوية الاستشراق بوصفه «إنشاء منضبط ومنضما كأسلوب غربي للسيطرة على الشرق».⁵

ويعد الاستشراق أحد أبرز العوامل المهمة التي أثرت، ولا تزال تؤثر في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر بالرغم أنه لم يكن يستهدف في الأصل تنميته أو إثرائه بطريقة مباشرة، بل كان

¹ - المصدر السابق، 162/1.

² - مالك بن نبي: إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث، نقلا عن: ساسي سالم الحاج: نقد الخطاب الاستشراقي، 20/1.

³ - ساسي سالم الحاج: نقد الخطاب الاستشراقي، 20/1.

⁴ - شوقي أبو خليل: الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين، ص 6.

⁵ - نديم نجدى: أثر الاستشراق في الفكر العربي المعاصر عند إدوارد سعيد، حسن حنفي، عبد الله العروي، ص 85.

المقصود منه نقل الشرق بعلومه وثقافته وفلسفته وحضارته إلى الغرب الأوروبي لدوافع متعددة،¹ سبق ذكر البعض منها فيما مر من تعاريف الاستشراق.

على أنه «يمكن القول أنه من الصعوبة بمكان أن يجد الباحث مجالاً من مجالات دراسة الشرق وعلومه خالياً من أبحاث المستشرقين وإذا كانت تلك الأبحاث قد أسهمت إسهاماً فعالاً في نقل الشرق إلى الغرب، فإنها قد أسهمت كذلك في التأثير على كثير من المفكرين المسلمين، ولعل أثرها الواضح يبرز في دراسات بعض الليبراليين المسلمين أمثال علي عبد الرزاق،² طه حسين،³ ومنصور فهمي، ومحمود أبو رية،⁴ ونظراتهم».⁵

وهذا التأثير بالمنهج الإستشراقي الذي بدا على الكثير من مفكري الحداثة عندنا هو ما سنعرض له من خلال المطالب الآتية.

¹ - أحمد محمد جاد عبد الرزاق: فلسفة المشروع الحضاري، 162/1.

² - في كتابه الإسلام وأصول الحكم الذي صدر سنة 1925م، فهذا الكتاب يعرض دعوة أن «الإسلام دين لا دولة» وهو يستعير في عرضه هذا آراء المستشرقين من قساوسة صليبيين ويهود حاقدين. وكان إذ ذاك أستاذ الأصول في كلية الحقوق وقسم الدكتوراه وقاضي في المحاكم الشرعية، فثار عليه الناس، وكفره العلماء في ذلك العصر وزندقوه وضجت به الصحف والمنابر، وتظاهر الناس ضده؛ فأمرت الحكومة المصرية بجمع الكتاب وإحراقه وعزلت المؤلف عن منصبه وسحبت منه شهاداته العلمية. ينظر مقدمة كتاب الإسلام وأصول الحكم، نقد وتعليق الدكتور ممدوح حقي، ص5-6.

³ - في كتابيه: مستقبل الثقافة في مصر وهو أخطرهما، والكتاب الآخر: في الأدب الجاهلي.

⁴ - أبو رية محمود في كتابيه: أضواء على السنة الحمديّة، وشيخ المضيرة.

⁵ - أحمد محمد جاد عبد الرزاق: فلسفة المشروع الحضاري، 162/1.

المطلب الثاني: سيمات المنهج الاستشراقي في دراسة السنة النبوية.

يتناول هذا المطلب عرض أبرز سيمات المنهج الاستشراقي والمقاييس الجائرة التي اعتمدها في دراستهم للسنة النبوية والتي كان لها أثر كبير في تعامل الحدائين وحكمهم عليها.

1- وضع النصوص في غير موضعها، وتحميلها ما لا تطيقه ألفاظها ولا يستمد من معانيها كما في «رواية الأكابر عن الأصاغر».¹

وتبعاً لزعيم المستشرقين استند كتاب الحدائة فيما ذهبوا إليه من أن الصحابة سمعوا من كعب الأحبار أشياء ونسبوها إلى النبي ﷺ، وهذه دعوة فاجرة قامت على تحريف كلام العلماء، فإن العلماء لم يقولوا أبداً إن الصحابة نسبوا ذلك إلى النبي ﷺ، ولا وقع ذلك من الصحابة، وإنما نبهوا إلى هذا التزول في السند دفعا للتوهم.² ومن ذلك قولهم في عبد الله بن عمرو «أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب، وكان يرويها للناس عن النبي». ونسب الطاعن ذلك إلى فتح الباري.

وهذا خيانة وخداع، حيث دس الطاعن³ في كلام الحافظ كلمة ليست فيه وهي «عن النبي» فزادها كذباً، ونسبها للحافظ ابن حجر بهتاناً.⁴

2- تحكّمهم في المصادر التي ينقلون منها، فهم ينقلون مثلاً من كتب الأدب ما يحكمون به في تاريخ الحديث، ومن كتب التاريخ ما يحكمون به في تاريخ الفقه، ويصححون

¹ - رواية الأكابر عن الأصاغر: هو أن يروي الراوي عن غيره في السنن أو اللقي أو في المقدار، ومن جملة هذا النوع: رواية الصحابة عن التابعين، كرواية العبادلة عن كعب الأحبار.

ومن الفائدة فيه: ألا يتوهم كون المروي عنه أكبر وأفضل من الراوي، نظراً إلى أن الأغلب الأعم كون المروي عنه كذلك فيجهد بذلك منزلتهما، فيحصل بذلك التمييز بين مراتبهم، وتزليل الناس منازلهم، وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ((أمرنا رسول الله ﷺ أن نزل الناس منازلهم))، ينظر ابن الصلاح: علوم الحديث، ص182-183، وابن حجر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص160-162.

وحديث عائشة أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، وأبو داود في كتاب الأدب، باب تزليل الناس منازلهم، رقم (4482)، وأعله بالانقطاع، وصححه بعضهم فلم يصب.

² - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص155.

³ - ينظر: أبو رية محمود: أضواء على السنة المحمدية، ص164.

⁴ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص156.

ما ينقله "الدميري"¹ في كتاب "الحيوان" ويكذبون ما يرويه مالك في "الموطأ" كل ذلك انسياقا مع الهوى، وانحرافا عن الحق.²

3- إخضاع النصوص للفكرة المسبقة، التي يفرضونها مسبقا حسب أهواءهم واستبعاد ما يخالفها.³

4- اعتمادهم على نصوص مفردة مقتطعة عما ورد في موضوعها مما يوضح المراد منها وبيئته، وذلك كثير في أبحاثهم.

من ذلك ما استدل به جولد تسيهر على تأخر تصنيف الحديث حتى القرن الثالث بما ورد في كلام الإمام أحمد أنه قال في سعيد بن أبي عروبة: «هو أول من صنف الأبواب... لم يكن له كتاب إنما كان يحفظ».⁴

مع أن المحدثين يستعملون هذا في الدلالة على أن المحدث حافظ متين الحفظ لا يعتمد على الكتاب في روايته للحديث. وهذا لا يدل على أن المحدث لم يصنف كتابا من محفوظاته وهو يصرح في أول كلمة بأنه صنف والشواهد على ذلك كثيرة في ترجمة سعيد من كتب الرجال.⁵

5- غربتهم عن الإسلام منحتهم عدم الدقة والفكر المستوعب في البحث الموضوعي، حتى ولو اختص أحدهم بأمر واحد من أمور الإسلام طيلة حياته.⁶

¹ - الدميري: هو محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري أبو البقاء الشافعي، من أهل دميرة بمصر، مفسر محدث، فقيه، أصولي أديب نحوي ناظم، توفي سنة 808هـ، من تصانيفه: "حياة الحيوان"، "الديباجة في شرح سنن أن ماجة"، "النجم الوهاج" في شرح منهاج النووي، وغيرها كثير. ينظر: ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، 347/5-348، ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 79/7-80، الزركلي: الأعلام، 118/7.

² - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص188-189.

³ - المصدر نفسه، ص188.

⁴ - سيزكين فؤاد: تاريخ التراث العربي، 1/122.

⁵ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص480.

⁶ - ينظر محمود شاكر: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، ص65-68.

6- أنهم يوردون مقدمات جزئية ضعيفة ثم يبنون عليها نتائج ضخمة فضفاضة لا تناسب تلك المقدمات ولا تنتج منها. وتتخذ هنا حديث الهروي المختلق¹ في ذم الشافعي ومدح أبي حنيفة مثالا لذلك.²

7- تحريف النصوص، تحريفا مقصودا، وإساءتهم فهم العبارات حين لا يجدون مجالا للتحريف.³

يقول الأستاذ فؤاد سيزكين: «هذا ونرى لزاما علينا أن ننبه إلى أن جولد تسيهر لم يدرس كتب علم أصول الحديث دراسة شاملة رغم أنه عرف قسما منها كان ما يزال مخطوطا في ذلك الوقت. وفوق هذا يبدو لنا انه لم ينظر رغم كثرة مصادره إلى بعض المعلومات في سياقها وفي ضوء ظروفها، ويبدو لنا كذلك أنه لم يصب في فهم المواضع التي قد تعطي لأول وهلة دلالة قد تختلف عن معناها الحقيقي اختلافًا أساسيا».⁴

فهاهو ذا أبرز من نقد علوم السنة من المستشرقين تظهر ضحالة علمه في علوم السنة من خلال شهادة أحد أبرز الباحثين الذي يعد هو الآخر مستشرقاً، قال

¹ - أخرجه الجوزقاني في "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير"، باب في فضائل الشافعي، رقم(266) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات، 48/2. وقال هذا حديث باطل، لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ولا أنس بن مالك حدث به، ولا عبد الله بن معاذان رواه. وإنما هو من موضوعات أحمد بن عبد الله الجويباري أو من موضوعات مأمون بن أحمد السلمي. وقال ابن الجوزي: «موضوع لعن الله واضعه».

وهو حديث باطل موضوع، في إسناده أحمد بن عبد الله الجويباري، ومأمون وهما كذبان وضاعان خبيثان. وينظر: ابن حبان في المحروحين، 46/2، والشوكاني في الفوائد المجموعة، ص373. والذهبي في الميزان، 430/3. وابن حجر في لسان الميزان، 7/5.

وقد أورد ابن حجر نحوه في لسان الميزان، 179/5 في ترجمة محمد بن سعيد البورقي، وكان أحد الوضاعين ونقل قول الحاكم فيه: «هذا البورقي قد وضع من المناكير عن الثقات ما لا يحصى وأفحشها روايته عن بعض مشايخه... عن أبي هريرة رفعه: (سيكون في أمي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمي) هذا حدث به في خراسان ثم حدث به في العراق بإسناده وزاد فيه: (سيكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس... الحديث). قال الخطيب: ما كان أجراً لهذا الرجل على الكذب نسأل السلامة».

² - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص481.

³ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص188.

⁴ - سيزكين فؤاد: تاريخ التراث العربي، 119/1/1.

سيزكين: «إن جولد تسيهر على تضلعه في اللغة العربية قد أساء فهم بعض المعلومات الواردة في كتب الحديث وضرب بهذا منذ البداية في اتجاه خاطئ».¹

8- إغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم وتبطلها.²

ومن ذلك أن جولد تسيهر حكم بالوضع على الرواية الصحيحة: (أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى ابن حزم أن يدوّن حديث رسول الله ﷺ). قال تسيهر: «إن هذا الخبر بعينه فيه نظر، فلم يرو عن مالك إلا في رواية واحدة من روايات الموطأ هي رواية الشيباني، وقد تلقف هذا الخبر الواحد علماء الحديث المتأخرون فكان منطلقاً لهم، وروجوا له، وهذا الخبر ليس إلا تعبيراً عن الرأي الحسن السائد حول الخليفة الورع وحبّه للسنة».³

وتعقبه الأستاذ فؤاد سيزكين موضحاً سوء فهمه، وقصده في ذلك، قال: «لكن لا يجوز لنا أن نبادر فترعم أن هذا الخبر الذي ورد في الموطأ برواية الشيباني تلميذ مالك لا يعكس إلا رأي المتأخرين فليست كل روايات الموطأ بين أيدينا فنحكم بعد ورود هذا الخبر إلا في رواية واحدة، وفوق هذا فجولد تسيهر يعلم أن هذا الخبر ورد كذلك في سنن الدارمي هذا وقد ذكره كل من ابن سعد والبخاري!!».⁴

9- اعتمادهم على الضعيف والشاذ من الأخبار، وغض الطرف عما هو صحيح وثابت منها.

«من ذلك تعويلهم على مصادر ليست في مستوى البحث العلمي مثل كتاب الأغاني لابن الفرّج الأصبهاني، وهو ليس كتاباً علمياً ولا كتاب حديث، إنما يعتمد عليه في الأدب والفكاهات، ثم هو صاحب بدعة تحمله على الطعن في أئمة الإسلام، ومع ذلك فلم يبالي ناقد منهج المحدثين أن يستشهد به في الحظ من قدر إمام جليل كالإمام مالك بن أنس».⁵

¹ - المصدر السابق: 225/1/1.

² - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص481.

³ - المصدر نفسه، ص481-482.

⁴ - سيزكين فؤاد: تاريخ التراث العربي، 121/1/1.

⁵ - نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص481.

يقول نور الدين عتر: «ونحن لا نعترض لواقع الخطأ في فهم النصوص أو في الأخذ المقتطع للنص عما يكمله أو النقل المحرف، ولا نود الخوض في أسباب ذلك ودوافعه، لكن نجد انه لزاما علينا إزاء ذلك أن نصرح بأن هذا الواقع يجعلنا عاجزين عجزا تاما كاملا عن الاعتماد على شيء من نظريات المستشرقين وأبحاثهم هم وأتباعهم الذين يعتمدون عليهم».¹

المطلب الثالث: إنتاج المستشرقين وأثره على الفكر الإسلامي.

لقد أثر الموقف الاستشراقي من السنة النبوية بقوة في الفكر العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، واتخذ هذا التأثير اتجاهين: أحدهما الاتجاه الممالي لموقف الاستشراق نجد ذلك واضحا لدى محمود أبو رية، إذ يرى أن العلماء لم يعنوا بالحديث، وأن أغلب الأحاديث رويت بالمعنى، كما يتجه بالطعن إلى أبي هريرة ووهب بن منبه، ونجد مثل ذلك لدى أحمد أمين وإن كان بدرجة أقل. وثانيهما، الاتجاه الذي يرفض مقولات المستشرقين ومن تأثر بهم من الكتاب المسلمين.²

لقد كان للاستشراق الأثر الكبير في خلق أزمة المثقفين المحدثين في العالم الإسلامي، من خلال تطبيق مناهجه في مدارس وجامعات العالم الإسلامي ومؤسساته الثقافية الإسلامية، ومن خلال تلمذة عشرات الألوف من الطلبة مباشرة على أيدي المستشرقين في الجامعات الغربية ومن خلال الاحتكاك الثقافي بين العالم الإسلامي والمجتمعات الغربية.

يقول السباعي: «وكان من أثر ذلك أن أصبحت كتبهم وبحوثهم مرجعا للمثقفين منا، ثقافة غربية والملمين بلغات أجنبية، وقد خُذع أكثر هؤلاء المثقفين، ببحوثهم، واعتقدوا بمقدرتهم العلمية وإخلاصهم للحق... وجرروا وراء آرائهم ينقلونها كما هي، ومنهم من يفاخر بأخذها عنهم، ومنهم من يلبسها ثوبا إسلاميا جديدا. ولا أريد أن أضرب لك الأمثال فقد رايت من صنيع الأستاذ "أحمد أمين" في "فجر الإسلام" مثلا لتلاميذ مدرسة المستشرقين من المسلمين».³

¹ - المصدر السابق، ص 483.

² - أحمد محمد جاد عبد الرزاق: فلسفة المشروع الحضاري، 195/1.

³ - السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 189.

يقول محمد أسد:

«وفي هذه الأيام التي زاد فيها نفوذ المدينة الغربية في البلاد الإسلامية نجد سببا جديدا يضاف إلى الموقف المستغرب الذي يقفه من نسيمهم "متنوري المسلمين" من هذه القضية، ذلك هو قولهم أنه من المستحيل أن نعيش على سنة النبي وأن نتبع الطريقة الغربية في الحياة في آن واحد. ثم إن الجيل المسلم الحاضر مستعد لأن يكبر كل شيء غربي وأن يتعبد لكل مدينة أجنبية لأنها أجنبية ولأنها قوية وبراقة من الناحية المادية».¹

ويقول كذلك: «هذا التفرنج كان أقوى الأسباب التي جعلت أحاديث النبي وجعلت جميع نظام السنة معها لا تجد قبولا في يومنا هذا».²

والواقع الذي لا يمكن إنكاره هو أن للاستشراق تأثيراته القوية في الساحة العلمية والفكرية في العالم الإسلامي والعربي سلبا وإيجابا أردنا أم لم نرد، ولهذا فإننا لا نستطيع أن نتجاهله أو نكتفي بمجرد رفضه.

«وهذه ملاحظة يلح على إبرازها الدارسون الغربيون وإن لم ينكرها الباحثون الشرقيون، فقد أوضح "جب"³ -مثلا- أنه يجب أن يكون واضحا في الأذهان أن إتجاهات التفكير التي تشيع الآن في المجتمعات الإسلامية، تجري تحت تأثيرات الفكر الغربي الواسعة في العالم الإسلامي وبصفة خاصة لدى المحدثين المسلمين الذين تأثروا على نحو واسع بالفكر الغربي، وخاصة في مناهج التفكير الحديثة في الدين والاجتماع والتاريخ».⁴

وبالتالي فليس من المجازفة أو مجرد الإدعاء أن يقرر "جب" أن الدراسات الغربية حول الإسلام تلعب في العصر الحاضر دورا مهما في تحديد إتجاهات التفكير الإسلامي في العصر الحديث.

¹ - محمد أسد: الإسلام على مفترق الطرق، ص 95-96.

² - المصدر نفسه، ص 95-96.

³ - هاملتون ألكسندر وسكين جب: مستشرق إنجليزي، ولد في مدينة الإسكندرية بمصر سنة 1895م، وتوفي في أكسفورد بإنجلترا سنة 1971م، تخصص في اللغات السامية: العربية، والآرامية والعبرية، عيّن مدرسا للغة العربية بجامعة لندن، ثم أستاذ كرسي بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة. له كتب عدة: "فتوح العرب في آسيا الوسطى"، "المجتمع الإسلامي والغرب"، ينظر: عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين، ص 174. نجيب العقيقي: المستشرقون، 551/2-554.

⁴ - أحمد محمد جاد عبد الرزاق: فلسفة المشروع الحضاري، 178/1-179.

لقد تجلّى أثر الاستشراق معكوساً على الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر في موقفه من نتاج الأمة الفكرية، في الكثير من الباحثين الذين قبلوا وجهة النظر الإستشراقية في عجز الروح الإسلامية عن التفكير وذلك بجمودها على نصوص الوحي، والسبيل إلى التحرر من الجمود والتقليد هو الانسلاخ عن الإسلام والعروبة.

يقول عميد الأدب العربي "طه حسين": «ولكن السبيل إلى ذلك واحدة... وهي أن نسير سير الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم ندا ولنكون لهم شركاء في الحضارة: خيرها وشرها حلوها ومرها، ما يجب منها وما يعاب».¹

يقول الشيخ محمد الغزالي: «إن طه حسين لم يكن في الحقيقة إلا بوقاً من أبواق الغرب وواحداً من عملائه الذين أقامهم لخدمة مصالحه، وتنفيذ مخططاته، وترويج حضارته وثقافته، ليدفع المسلمين إلى الخضوع له».²

ويقول أحدهم مقارناً تخلف علوم المسلمين، بتقدم علوم الإغريق ويدعو إلى الانفتاح على حضارة الغرب بلا قيود: «وما أبعد إحياء تراث الإغريق في العصور الوسطى عن إحياء تراث سلف المسلمين اليوم، إن علوم الإغريق حين أخذ الأوروبيون يبعثونها كانت شيئاً متقدماً غاية التقدم، بالنسبة لما كان لديهم من علوم كلها خرافات، أما علوم سلف المسلمين اليوم، فهي شيء متخلف غاية التخلف بالنسبة لما لدينا، ولا أقول كما لدى الأوروبيين من هذه العلوم، ومع ذلك فإن هذه الآثار الدينية هي تتضمن محاولة الرجوع للقهقري إذا لم تتنازل بهم وذوق يضبطان النقل والرأي في ضوء الفكر العصري».³

ويعتبر فهمي هويدي: أن الرجوع إلى نصوص الكتاب والسنة عبادة لهذه النصوص، ويصف العقول التي تتعلق بالنصوص قد تعطلت، وأن هذه "وثنية جديدة"، ذلك أن الوثنية ليست عبادة الأصنام فقط، ولكن وثنية هذا الزمان صارت تتمثل في عبادة القوالب والرموز وهي عبادة النصوص والطقوس.⁴

¹ - ينظر: محمد حامد الناصر، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، ص164.

² - الغزالي محمد: ظلام من الغرب، ص231.

³ - ينظر: محمد حامد الناصر: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، ص179.

⁴ - المصدر نفسه، ص178.

ويتواضع الدكتور زكي محمود ليقول: «وأستطيع أن أخلص رأبي في ذلك الموقف من التراث -بعبارة واحدة قصيرة- وهي أن ما نأخذ من تراثنا هو الشكل دون المضمون».¹

خلاصة:

وخلاصة القول أن الاستشراق بعد أن كان استجابة لدوافع محلية نابعة من البيئة الغربية التي أنشأته، انتقل إلى الرغبة الشديدة في إقناع الشرق برؤيته الغربية للإسلام، محاولا الإجابة عن مشكلات الإصلاح الإسلامي.²

وهنا يقوم المستشرق بإعادة بناء الإسلام مرة أخرى ليس في الوعي الأوروبي هذه المرة، بل في الوعي الإسلامي من خلال أصحاب الفكر الإسلامي المستنير كما يجنون أن يُسموا أو دعاة الحداثة الجدد متخذين من الطابع الغربي وأسلوبه، طريقة في التعبير عن الدين في تحديدهم لمفاهيمه ومفاهيم الحياة التي يعيشونها.

¹ - محمد حامد الناصر: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب ، ص179.

² - أحمد محمد جاد عبد الرزاق: فلسفة المشروع الحضاري، 181/1-182.

خلاصة الفصل.

وجملة القول في هذا الفصل أنه حوى ما تعرضت له السنة النبوية في هذا العصر من التشكيك والظعن على أيدي كتاب الحداثة ابتداءً من الصحابة فالتابعين ووصولاً إلى أئمة الحديث وأعلام السنة، وذلك من خلال المبحث الأول الموسوم بـ: "في عدالة الصحابة"، حيث أتهمهم بوضع الأحاديث التي تؤيد ميولهم الفكرية وتشايع الحكام.

وقد نال الصحابي الجليل أبا هريرة رضي الله عنه النصيب الأوفر من ذلك لكونه أكثر الصحابة رواية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشهر هؤلاء "أحمد أمين" و"أبو رية" فقد أفرد أحمد أمين فصلاً خاصاً للحديث عن السنة مزج السم بالدم، وخطط الحق بالباطل وشكك في عدالة الصحابة وطقن في أبي هريرة وهاجم كبار التابعين ثم تابعه غيره في التشكيك في السنة النبوية والظن في المحدثين والتابعين.

واتهموا أهل الحديث بأن المعيار الذي اعتمدوه في قبول الأحاديث ورفضها أن الغاية تبرر الوسيلة، وإن جملة الجامعين للحديث النبوي من أئمتهم قد اعتمدوا في ما جمعوه من أحاديث على معايير شخصية أو مزاجية وليس على معايير موضوعية، وأنهم لم يراعوا إلا سلسلة الرواة ولم يركزوا على معايير صدق الحديث، فأهملوا المتن وركزوا على السند أي على النقد الخارجي دون النقد الداخلي، وهذا ما تضمنه المبحث الثاني.

وهم في هذا كله تبع للمستشرقين حيث كان للمنهج النقدي الإستشراقي الأثر الكبير على كتاب الحداثة في تعاملهم مع السنة النبوية من خلال جملة من المقاييس الجائرة التي اعتمدوها.

والحقيقة أن ما ذهبوا إليه ينم عن جهل بالغ بالصناعة الحديثية والتي تعد من أعظم مفاخر المسلمين على سائر الأمم على مر العصور، ويدرك الدارس لعلم مصطلح الحديث والمطلع على منهج أئمتهم في جمع الأحاديث وانتقائها وتعرية الموضوعين والمتهمين، يدرك ضحالة علم هؤلاء، ويعلم أن المعايير التي أتبع لاختيار الأحاديث معايير في قمة الموضوعية والدقة ويطمئن إلى سلامة المتن، كما اطمئن إلى سلامة الأسانيد، لأن نقاد الحديث لم يقبلوا الحديث بمجرد أن تثبت صحة سنده، بل شرطوا أن يسلم المتن من التناقض والاضطراب، وإن لا يخالف الوقائع والمعلومات التاريخية الثابتة والأصول الشرعية، وأن لا يشتمل على أمر منكر أو مستحيل.

خاتمة

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة.

من خلال الفصول السابقة تبين لي أن الحداثة كمفهوم فلسفي وكمنظ في التفكير والحياة قد تبناه العديد من الكتاب المعاصرين، وتبين لي أن هذا المفهوم عندهم، يعني تطوير الدين على طريق عصرنته كما هو الحال عند الغرب. وأن كتاباتهم جاءت من سلسلة طويلة في إثارة الشبهات والشكوك في نصوص السنة النبوية متخذين من المنهج الاستشراقي المرجع الأول في إثارة هذه الشكوك والشبهات.

وبعد استعراض الجوانب المهمة في مفهوم الحداثة مثلما تشكلت في البلدان الغربية، ومن خلال تحليل مسار الحداثة التاريخي يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن الحداثة هي نتيجة لمجموعة من التغيرات الجذرية التي أصابت المدينة الغربية على مستوى مختلف البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مشكلة قطيعة لا رجوع فيها مع البنيات التقليدية التي كانت سائدة في القرون الوسطى.
- الحداثة كنمط حياتي وكطريقة في التفكير والتعامل، تعبر عن رؤية جديدة وموقف جديد من كل ما يتعلق بالإنسان، المجتمع والكون، وهذا الموقف يتأسس على العقلانية، الذاتية، النسبية والعدمية، إلى جانب العلمانية والديمقراطية المرتكزان الرئيسان في دعوة الحداثة إلى قيام الدولة المدنية الحديثة.
- الحداثة العربية هي في الحقيقة غربية الأصل والنشأة والتوجه والأهداف، ولكنها مترجمة إلى العربية، وشكلت الحملة الفرنسية على مصر أول البذور للحداثة العربية.
- الحداثة نبتة غربية جيء بها لإكمال أدوار التسلط الاستعماري التي مارسها الغرب ضد المسلمين في فترة الاحتلال وما بعده.
- ليست الحداثة مجرد تحديد في الأشكال والأساليب والمنهج؛ بل هي عقائد وأفكار شتى، تجتمع تحت مقصد واحد هو: مضادة الدين، ومناقضة الإيمان واليقين، وغرس الضلالات والإلحاد والشكوك.
- تسعى الحداثة جاهدة في مشروعها الحضاري إلى إحداث الفوضى في العقائد والأخلاق، وفي النظم والعلاقات.

- وبناء على ما سبق يتبين لنا محاور الفكر الحدائني، وأسس منطلقاته، وهي أسس اعتقادية قبل أي شيء، ولا يخلو شخص حدائني، ولا مدرسة حدائية من القول بواحد أو أكثر من هذه الأسس.
- الهجوم على التراث والثقافة الإسلامية خاصة.
- دعوة أنصار الحدائنة إلى الرفض والتمرد والثورة على كل شيء، والانقلاب على الأصول والمفاهيم الكلية.
- ممارسة التعمية والغموض، ومضادة الوضوح.
- إعادة النظر في كل شيء، وممارسة الشك في كل قضية أيا كانت.
- الدعوة إلى مقاطعة الماضي، والزعم أن كل شيء متطور، وأن أي فكرة أو قضية لها سمة الثبوت، فهي تخلف ومهانة.
- الدعوة إلى تأليه العقل والعلم المادي، والإدعاء بأن حرية العقل بالمفهوم الحدائني أساس كل نهضة وتقدم.
- الزعم أنه لا حرية للإنسان إلا بهدم الشريعة، والغيبات والأخلاق.
- رفض العبادة لله تعالى واعتبار الدين سبب للتخلف وال فشل.
- الإدعاء بأن النهضة لا تكون إلا بفصل الدين عن الحياة، وعزله عن محيط الإنسان، ونقل مركز الثقل من السماء إلى الأرض.
- تبني الهدم والفوضى، والخلخلة للأفكار والمعتقدات الراسخة، وتصريحهم أن التخريب حيوي وهو أول الواجبات.
- الدعوة إلى إسقاط القداسة، واختراق المقدس وتدنيه.
- تفكيك كل القيم والمعايير، وزعزعت كل الموازين الماضية.
- التردد الدائم أنه كما يجب أخذ التقنية من الغرب فإنه يجب أخذ الأفكار والثقافة والفلسفات والمذاهب والقيم.
- التركيز على الحدائنة كروية شاملة للحياة والوجود، وأنها عقيدة ومضمون أبدي، ومفهوم حضاري جديد كامل وشامل.
- الحدائنة فكر دخيل ومستورد وغير منسجم مع الإسلام، وهناك تشابه كبير بين أفكارهم وأفكار المستشرقين الحاقدين.

- تنوعت أفكارهم المنحرفة في دراسة السنة النبوية؛ ولكن الذي يجمعهم هو التشكيك في السنة النبوية وإنكارها كلياً أو جزئياً.
- لم يقف مسلكهم عند ذلك؛ بل تعدى إلى ابتداع أفكار نابذة من الهوى، متمثلين في أكثرها بأفكار المستشرقين وذلك مثل شبهتهم في النهي عن كتابة السنة النبوية، أو تأخر تدوينها أو الطعن في الصحابة رضي الله عنهم.
- أن سنة الرسول ﷺ تنقسم إلى تشريعية يلزم العمل بها، وسنة غير تشريعية لا يلزم العمل بها، وأنه يدخل في القسم الثاني مسائل باب (المعاملات) في الفقه الإسلامي لأنها من أمور دنيانا التي نحن أعلم بها، كما يدخل فيه تصرفات الرسول ﷺ في القضاء والإمامة.
- السنة النبوية مطبوعة بأثر الظروف التاريخية التي نشأت فيها، وأنها نظر مجرد، كلها مبالغة، ومقولات نظرية لا تولد فقها البتة، بل هي نتاج الجدل، ولا تولد إلا جدلاً لا يتناهى.
- رفض الأحاديث الصحيحة جزئياً أو كلياً بحجة المصلحة وظروف العصر والحاضر، ومن ثم الاستهانة بحملة السنة من الصحابة والتابعين.
- تتبع الآراء والأقوال الشاذة واتخاذها أصولاً كلية، وذلك لضحالة علمهم بالكتاب والسنة، وقصور منهجهم عن منهج المحدثين في نقد الأخبار.
- رغم اتفاقهم على أصول واحدة في الجملة، فإن آرائهم تختلف عند التطبيق، والهدف عندهم واحد: هدم القديم أكثر من بناء أي جديد.
- من أكبر ما يمتاز به فكر وكتابات أهل الحداثة: العمومات والغموض والتمويه المتعمد والتلبيس.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

- القرآن الكريم، برواية: حَفْصٍ عَنِ عَاصِمِ الْكُوفِيِّ.

[أ]

- أحمد أمين.
- 1- ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط10، (د.ت).
- 2- ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، (د.ت).
- 3- فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط10، 1969م.
- أحمد أبو حاقّة.
- 4- معجم النفائس الوسيط، دار النفائس، بيروت، ط1، 1428هـ-2007م.
- أحمد بن حنبل.
- 5- المسند وبهامشه منتخب كثر العمال، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
- 6- المسند، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مكتب التراث الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، 1955م.
- أحمد عمر هاشم.
- 7- السنة النبوية في مواجهة التحدي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1400هـ-1980م.
- أحمد عمران.
- 8- القراءة المعاصرة للقرآن في الميزان، دار النفائس، بيروت، ط1، 1415هـ-1995م.
- أحمد ماهر البقري.
- 9- النحو العربي شواهد ومقدماته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ط)، 1988م.

- أحمد محمد جاد عبد الرزاق.
- 10- فلسفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث الغربي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيردن، فرجينيا، ط1، 1416هـ-1995م.
- أحمد محمد شاكر.
- 11- الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، 1995.
- أحمد مطلوب.
- 12- في المصطلح النقدي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، (د.ط)، 1423هـ-2002م.
- ابن الأثير محمد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري.
- 13- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، (د.ط)، (د.ت).
- أدونيس (علي أحمد سعيد).
- 14- الثابت والمتحول بحث في الإبداع والإبداع عند العرب، دار العودة، بيروت، ط4، 1983م.
- أوزون زكريا.
- 15- جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، رياض الدين للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2004م.
- أسد محمد.
- 16- الإسلام على مفترق الطرق، نقله إلى العربية: محمد فاروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1953م.
- إسماعيل الكردي.
- 17- نحو تفعيل قواعد نقد الحديث، دار الأوائل، دمشق، ط1، 2002م.

- إسماعيل منصور.
- 18- تبصير الأمة بحقيقة السنة، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط1، (د.ت).
- الأعظمي محمد مصطفى.
- 19- دراسات في الحديث النبوي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، (د.ط)،
1413هـ-1992م.
- الأفغاني سعيد.
- 20- في أصول النحو، دمشق، ط3، 1964م.
- أكرم ضياء العمري.
- 21- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط5، 1415هـ-
1994م.
- آلان تورين.
- 22- نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (د.ط)، 1997م.
- إكرام الله إمداد الحق.
- 23- علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1،
1413هـ-1992م.
- الألباني محمد ناصر الدين.
- 24- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط2،
1405هـ-1985م.
- 25- صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1421هـ-2000م.
- 26- صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط3، 1408هـ-
1988م.
- 27- صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1422هـ-2002م.

- 28- صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1419هـ-1998م.
- 29- صحيح سنن ابن ماجه، مكتب التربية العربي، الرياض، ط3، 1404هـ-1988م.
- ابن أمير الحاج محمد أمين الحسيني.
- 30- التقرير والتحجير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.
- الأمين الصادق الأمين.
- 31- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م.
- أنريه لالاند.
- 32- موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 2001م.
- أنور الجندي.
- 33- الإسلام في مواجهة الفلسفات القديمة، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب العالمي، (د.ط)، 1978م.
- 34- معلمة الإسلام، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط1، 1411هـ-1991م.
- [ب]**
- البخاري محمد بن إسماعيل.
- 35- التاريخ الكبير، تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 36- الجامع الصحيح، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- بدوي عبد الرحمن.
- 37- موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1993م.

38- ملحق موسوعة المستشرقين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1،
1996م.

• البغدادي عبد القادر بن عمر.

39- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي
للطباعة، ط3، 1409هـ-1969م.

• بول هازار.

40- الفكر الأوروبي، ترجمة ومراجعة: محمد غلاب، إبراهيم بيومي مدكور، دار الحدائثة
للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1985م.

• البنا جمال.

41- الإسلام والعقلانية، دار الفكر الإسلامي، (د.ط)، (د.ت).

42- نحو فقه جديد، دار الفكر الإسلامي، (د.ط)، (د.ت).

[ت]

• الترميذي محمد بن عيسى بن سورة.

43- السنن، حققه وصححه عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط2،
1403هـ-1983م.

• توفيق أحمد الغلبزوري.

44- أسباب الانحراف المعاصر في فهم السنة النبوية، الندوة الدولية العلمية الرابعة، في السنة
النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، دبي، 1430هـ-2009م.

• ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام.

45- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق وتعليق: ناصر عبد الكريم
العقل، مكتبة الرشد، الرياض، (د.ط)، 1417هـ-1981م.

46- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، مراجعة: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، مطبعة الشؤون الدينية، قطر، (د.ط)، (د.ت).

47- مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة المعارف، الرباط، (د.ط)، (د.ت).

48- مقدمة في أصول التفسير، شرح محمد بن صالح العثيمين، دار البصيرة، الإسكندرية، (د.ط)، 2003م.

49- المنتقى في منهاج الاعتدال، تحقيق وتعليق: محب الدين الخطيب، وزارة الشؤون الدينية، الرياض، (د.ط)، 1418هـ.

[ج]

• الجابري محمد عابد.

50- التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1991م.

51- تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989م.

52- الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.ط)، 1994م.

53- العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000م.

• جبرا الشمولي.

54- العلمانية في الفكر العربي المعاصر، دراسة حالة فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008م.

• ابن جرير الطبري.

55- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1405هـ-1984م.

- الجوزقاني أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني.
- 56- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1424 هـ-2002 م.
- ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي.
- 57- كتاب الموضوعات، تحقيق وتخرّيج توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ-1995 م.
- الجيزاني محمد حسين.
- 58- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، دار ابن الجوزي، الرياض، ط4، 1424 هـ.
- [ح]
- ابن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي.
- 59- كتاب الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط1، 1372 هـ-1952 م.
- حاكم عيسى المطيري.
- 60- السنة وشبهات المستشرقين، جامعة الكويت، الكويت، (د.ط)، 2002 م.
- الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري.
- 61- المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلولي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1423 هـ-2003 م.
- 62- المستدرک علی الصحیحین، وبذیلہ التلخیص للحافظ الذہبی، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 63- معرفة علوم الحديث، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: السيد معظم حسين، (د.ط)، (د.ت).

- ابن حبان محمد بن أبي حاتم، التميمي البستي.
- 64- كتاب المجروحين، من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار النوعي، حلب، ط2، 1402هـ.
- ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني.
- 65- الإصابة في تمييز الصحابة، وبذيله كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، تحقيق: طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، (د.ت).
- 66- إنباء الغمر بأبناء العمر، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ-1986م.
- 67- تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.
- 68- تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ-1984م.
- 69- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ضبطه وصححه: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.
- 70- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ترفيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط3، 1421هـ-2000م.
- 71- لسان الميزان، المؤسسات الإعلامية، بيروت، ط2، 1971م.
- 72- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق وتنكيت: علي حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، جدة، الرياض، ط4، 1419هـ-1989م.
- ابن أبي الحديد.
- 73- شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، 1399هـ-1979م.

- ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد.
- 74- إحكام الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، قدم له: إحسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1400هـ-1980م.
- حسن حنفي.
- 75- مقدمة في علم الاستغراب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ط)، 1984م.
- 76- من العقيدة إلى الثورة، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ط)، 1988م.
- 77- الوحي والواقع، دراسة في أسباب النزول، دار الساقى، بيروت، ط1، 1990م.
- حسين أحمد أمين.
- 78- دليل المسلم الحزين إلى مقتضى سلوك القرن العشرين، إشراف: علي الكتر، نشر سلسلة موف صاد، (د.ط)، (د.ت).
- حمادي ذويب.
- 79- السنة بين الأصول والتاريخ، المؤسسة العربية للتحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 2005م.
- [خ]
- خديجة الحديثي.
- 80- موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث الشريف، كلية الآداب، جامعة بغداد، (د.ط)، (د.ت).
- الخيراشي سليمان بن صالح.
- 81- القرضاوي في الميزان، دار الجواب للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ-1999م.

- الخطابي حمد بن محمد البستي.
 - 82- معالم السنن، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السنة الحمديّة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
 - الخطيب أحمد بن ثابت البغدادي.
 - 83- تاريخ دمشق، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، (د.ط)، (د.ت).
 - 84- تقييد العلم، تحقيق: يوسف العث، دار إحياء السنة النبوية، ط2، 1974م.
 - 85- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، قدم له وحققه: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط1، 1412هـ-1991م.
 - 86- الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1409هـ-1988م.
 - الخطيب محمد عجاج.
 - 87- أصول الحديث، المكتبة الفيصلية، دار الفكر، (د.ط)، 1414هـ-1981م.
 - 88- السنة قبل التدوين، دار الفكر، ط5، 1401هـ-1981م.
 - الخضري محمد بك.
 - 89- تاريخ التشريع الإسلامي، دار الكتب العلمية بيروت، ط9، 1390هـ-1970م.
- [د]
- 90- دائرة المعارف الإسلامية، يصدرها باللغة العربية مجموعة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
 - الدارقطني علي بن عمر.
 - 91- السنن، وبذيله التعليق: المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد آبادي، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت).
 - الدرامي أبو محمد عبد الله بن بهرام.
 - 92- السنن، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

● أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني.

93- السنن، مراجعة وضبط وتعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

94- مسائل الإمام أحمد، نشر محمد أمين، بيروت، ط2، (د.ت).

[ذ]

● الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان.

95- تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ط)، (د.ت).

96- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، تحقيق وتعليق: أبو عبد الله إبراهيم

إدريس، مكتبة المعارف الرياض، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1404هـ-1986م.

97- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ضمن أربع رسائل، تحقيق: عبد الفتاح أبو

غدة، مكتبة الرشد الرياض، ط5، 1404هـ-1984م.

98- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت،

(د.ط)، (د.ت).

99- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1،

1405هـ-1989م.

100- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، وبهامشه: ذيل الكاشف لأبي

زرعة العراقي، تحقيق وتوثيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1418هـ-

1997م.

● الذهبي محمد السيد حسين.

101- الإسرائيليات في التفسير والحديث، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1411هـ-1990م.

102- التفسير والمفسرون، (دون دار نشر)، ط2، 1396هـ-1976م.

[ر]

- الرامهرمزي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد.
103 - الحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م.
- ابن رجب زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي.
104 - شرح علل الترمذي تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، ط1، 1391هـ-1987م.
- رضا محمد رشيد.
105 - مجلة المنار، مطبعة المنار، القاهرة، ط2، 1325هـ-1907م.
- رولان موسنييه وآخرون.
106 - تاريخ الحضارات العام، ترجمة: يوسف أسعد داغر، فريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط2، 1987م.
- رونتال م وآخرون.
107 - الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط5، 1985م.
- أبو رية محمود.
108 - أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، ط3، (د.ت).

[ز]

- الزركشي بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله.
109 - البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط3، 1403هـ-1980م.

- الزركلي خير الدين.
- 111 - الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986م.
- الزمخشري محمد بن عمر.
- 112 - الفائق في غريب الحديث، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1417هـ-1996م.
- أبو زهو محمد محمد.
- 113 - الحديث والمحدثون، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، 1404هـ-1984م.
- [س]
- ساسي سالم الحاج.
- 114 - نقد الخطاب الاستشراقي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م.
- سالم القمودي.
- 115 - الإسلام كمتجاوز للحدثة ولما بعد الحادثة، مؤسسة الانتشار، بيروت، ط1، 2005م.
- السباعي مصطفى.
- 116 - الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، المكتب الإسلامي، ط2، 1399هـ-1979م.
- 117 - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط4، 1405هـ-1989م.
- سيلا محمد.
- 118 - الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2000م.
- 119 - دفاتر فلسفية: الحداثة، نصوص مختارة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1996م.

120 - للسياسة بالسياسة في التشريع السياسي، إفريقيا الشرق المغرب، بيروت، (د.ط)،
2000م.

• السخاوي محمد بن عبد الرحمن.

121 - فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق وتعليق: علي حسين علي، مكتبة السنة،
القاهرة، ط1، 1424هـ-2003م

• ابن سعد محمد بن منيع.

122 - كتاب الطبقات الكبرى، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.

• سيزكين فؤاد.

123 - تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود فهمي، مراجعة: عرفة مصطفى، سعيد عبد
الرحيم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، (د.ط)، 1403هـ-1983م.

• السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.

124 - الإتقان في علوم القرآن، تهذيب وترتيب: محمد بن عمر بازمول، دار الهجرة، دار
عفان، السعودية، القاهرة، ط1، 1406هـ-2005م.

125 - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981م.

126 - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، قدم له وراجعته: أحمد معبد عبد الكريم،
حققه وعلق عليه: أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار العاصمة، الرياض، 1421هـ-
2003م.

127 - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

128 - مفتاح اللجنة في الإحتجاج بالسنة، المطبعة المنيرية، (د.ط)، (د.ت).

[ش]

- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي.
129 - الاعتصام، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1405هـ-1985م.
- الشافعي محمد بن إدريس.
130 - جماع العلم، تحقيق وتخريج: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، ط3، 1426هـ-2005م.
- شحرور محمد.
131 - الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط4، 1994م.
- الشرفي عبد المجيد.
132 - الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس، الجزائر، (د.ط)، 1986م.
- شوقي أبو خليل.
133 - الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1416هـ-1995م.
- أبو شهبة محمد محمد.
134 - الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، منشورات السنة، القاهرة، ط4، 1408هـ.
- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، مطبعة الأزهر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

- الشوكاني محمد بن علي.
- 136 - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أبي مصعب محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، ط6، 1415هـ-1995م.
- 137 - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الآثار، القاهرة، ط1، 1423هـ-2002م.
- ابن أبي شيبعة عبد الله بن محمد الكوفي.
- 138 - المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: مختار أحمد الندوي، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط1، 1401هـ-1981م.
- [ص]
- صابر طعيمة.
- 139 - أخطار الغزو الفكري على العالم الإسلامي، دار عالم الكتب، بيروت، ط1، 1404هـ-1984م.
- صبحي الصالح.
- 140 - علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط18، 1991م.
- ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن.
- 141 - علوم الحديث، تحقيق وتعليق: مصطفى ديب البغا، (د.ط)، (د.ت).
- [ط]
- طاهر بن صالح الجزائري.
- 142 - توجيه النظر إلى أصول الأثر، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416هـ-1995م.

- طه عبد الرحمن.
- 143 - روح الحداثة، المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006م.
- [ع]
- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله أبو عمر القرطبي.
- 144 - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق وتعليق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ-1995م.
- 145 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، الرباط، (د.ط)، 1407هـ-1987م.
- 146 - جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهري، دار ابن الجوزي، ط4، 1419هـ-1998م.
- عبد الجواد ياسين.
- 147 - السلطة في الإسلام، العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1998م.
- عبد الرزاق عيد.
- 148 - سدنة هياكل الوهم، نقد العقل الفقهي، دار الطليعة، بيروت، (د.ط)، 2005م.
- عبد العلي محمد نظام الدين الأنصاري.
- 149 - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- عبد الله العروي.
- 150 - العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط4، 1998م.

- عبد الوهاب المسيري.
- 151 - دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، (د.ط)،
2006م.
- عبده الحلو.
- 152 - معجم المصطلحات الفلسفية، فرنسي-عربي، المركز التربوي للبحوث والإنماء،
مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1414هـ-1994م.
- عثمان أمين.
- 153 - ديكارت، مقدمة الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1969م.
- العجلوني إسماعيل بن محمد.
- 154 - كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تحقيق وتعليق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط4، 1405هـ-1985م.
- عدنان محمد أمامة.
- 155 - التجديد في الفكر الإسلامي، دار ابن الجوزي، السعودية، (د.ط)، 1424هـ.
- ابن عدي أحمد بن عبد الله.
- 156 - الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحي مختار غزاوي، دار الفكر ببيروت، (د.ط)،
1409هـ-1988م.
- ابن أبي العز علي بن علي الحنفي.
- 157 - شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق وتعليق: عبد الله عبد الحسن التركي، شعيب
الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1412هـ-1991م.

- العراقي عبد الرحيم بن الحسين.
- 158 - شرح ألفية العراقي، المسماة بالتبصرة والتذكرة وبمماشه: فتح الباقي شرح ألفية العراقي، لذكرياء الأنصاري، تحقيق وتعليق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- عشاوي محمد سعيد.
- 159 - حقيقة الحجاب وحجية الحديث، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، (د.ط)، 1422هـ-2002م.
- العظيم أبادي شمس الحق.
- 160 - عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.
- العقيلي محمد بن عمر.
- 161 - الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د.ت).
- علي بن إبراهيم النملة.
- 162 - مصادر المعلومات عن الاستشراق والمستشرقين، مكتبة الملك فهد، الرياض، (د.ط)، 1414هـ-1993م.
- علي خليفة الكواري وآخرون.
- 163 - المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000م.
- علي عبد الرزاق.
- 164 - الإسلام وأصول الحكم، نقد وتعليق: ممدوح حقي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

- ابن العماد أبو الفلاح الحنبلي.
- 165 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- عمارة محمد.
- 166 - معالم المنهج الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
- [غ]
- الغزالي محمد.
- 167 - ظلام من الغرب، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، (د.ط)، 1986م.
- فارح مسرحي.
- 168 - الحادثة في فكر محمد أركون، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006م.
- فلاتة عمر بن حسن عثمان.
- 169 - الوضع في الحديث، مكتبة الغزالي، دمشق، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م.
- الفلاني محمد بن نوح.
- 170 - ايقاض همم أولي الأبصار، تحقيق: محمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د.ط)، 1354هـ.
- فهمي هويدي.
- 171 - التدين المنقوض، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1414هـ-1994م.
- فؤاد كامل وآخرون.
- 172 - الموسوعة الفلسفية المختصرة، دار القلم، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- [ق]
- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم.
- 173 - تأويل مختلف الحديث، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، 1411هـ-1991م.

- القرطبي أبو عبد الله محمد الأنصاري.
- 174 - الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1405هـ-1984م.
- ابن القيم محمد بن أبي بكر.
- 175 - إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل، ط1، 1419هـ-1998م.
- 176 - زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1402هـ-1982م.
- 177 - الفروسية، حققه واعتنى به: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، (د.ط)، 2004م.
- 178 - المنار المنيف في الصحيح والضعيف، دار الآثار، القاهرة، ط1، 1423هـ-2002م.

[ك]

- الكتبي محمد بن شاكر.
- 179 - فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م.
- ابن كثير أبو الفدا إسماعيل بن عمر.
- 180 - البداية والنهاية، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2001م.
- كميل الحاج.
- 181 - الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2000م.

[ل]

- اللالكائي أبو القاسم بن منصور.
- 182 - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط5، 1408هـ.

[م]

- ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني.
- 183 - السنن، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- مالك بن أنس.
- 184 - الموطأ، إعداد: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ط11، 1410هـ-1990م.
- محمد أمين أمير بادشاه.
- 185 - تيسير التحرير على كتاب التحرير، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
- محمد بديع الشريف وآخرون.
- 186 - دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، دار إقرأ، بيروت، ط2، 1409هـ-1989م.
- محمد حامد الناصر.
- 187 - العصرانيون الجدد بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، مكتبة الكوثر، الرياض، ط1، 1417هـ-1996م.
- محمد حمزة.
- 188 - الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2005م.
- محمد الشيخ وآخرون.
- 189 - مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة، دار الطليعة، بيروت، (د.ط)، 1996م.
- 190 - مسألة الحداثة في الفكر العربي المعاصر، منشورات الزمن، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، (د.ط)، 2004م.

- محمد عبد الرزاق أسود.
- 191 - الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1429هـ-2008م.
- محمد لقمان.
- 192 - السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1409هـ-1989م.
- محمد محفوظ.
- 193 - الفكر الإسلامي المعاصر، ورهانات المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1999م.
- محمد عيد.
- 194 - الرواية والاستشهاد باللغة، مصر، (د.ط)، 1976م.
- محمود محمد شاكر.
- 195 - مقدمة كتاب المتنبي، مطبعة المدني، دار المدينة، القاهرة، جدة، (د.ط)، 1407هـ-1987م.
- محمود الطحان.
- 196 - تيسير مصطلح الحديث، دار رحاب للطباعة والنشر، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).
- المزي يوسف بن الزكي أبو الحجاج.
- 197 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ-1988م.
- مسلم بن الحجاج.
- 198 - الجامع الصحيح، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

- بومدين بوزيد وآخرون.
- 199 - قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، سلسلة كتب المستقبل العربي، الكتاب 17، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، (د.ت).
- المعلمي عبد الرحمن بن يحيى اليماني.
- 200 - الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1405هـ-1985م.
- 201 - علم الرجال وأهميته، تحقيق وتعليق: علي حسن، دار الراية، الرياض، ط1، 1417هـ.
- المقبل صالح بن مهدي.
- 202 - العَلَم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ ومعه الأرواح النوافح لآثار إيثار الآباء والمشايخ، مصر، ط1، 1328هـ.
- ابن منظور محمد بن مكرم.
- 203 - لسان العرب، تحقيق وتعليق: عامر أحمد حيدر، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1426هـ-2005م.
- 204 - مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: إبراهيم الزبيق، دار الفكر، دمشق، ط1، 1408هـ-1988م.
- مهدي المخزومي.
- 205 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1406هـ-1986م.
- [ن]
- نجيب العقيقي.
- 206 - المستشرقون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1981م.

- نديم نجدي.
- 207- أثر الاستشراق في الفكر العربي المعاصر، عند إدوارد سعيد، حسن حنفي، عبد الله العروي، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2005م.
- النسائي أحمد بن شعيب.
- 208- السنن، بشرح: الحافظ السيوطي وحاشية السندي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- نصر حامد أبو زيد.
- 209- نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، (د.ت).
- نور الدين حاطوم.
- 210- تاريخ عصر النهضة الأوروبية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1968م.
- نور الدين عتر.
- 211- منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط3، 1401هـ- 1981م.
- النووي يحيى بن شرف بن مري.
- 212- شرح النووي على مسلم، دار الفكر، (د.ط)، 1401هـ- 1980م.
- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني.
- 213- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1400هـ- 1980م.
- [ه]
- هشام شرابي.
- 214- النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الموحد العربية، بيروت، ط1، 1992م.

[ي]

- ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي.
215- معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
 - يعقوب بن سفيان الفسوي أبو يوسف.
216- كتاب المعرفة والتاريخ، رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، المدينة المنورة، ط1، 1410هـ.
- الرسائل والأطروحات:
- العمري مرزوق.
217- إشكالية تاريخية النص الديني، في الخطاب الحداثي العربي المعاصر، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1427هـ-2006م.
- الجرائد والدوريات:
- جريدة الخبر الأسبوعي.
218- محمد بن صفية: أدونيس وخطاب التجاوز بين الحدائث و"الممانعة"، العدد 591، من 25-30 جوان 2010م.
- بالفرنسية:

219- Le petit Larousse, librairie Larousse, paris, 2006.

220- Le petit robert, les dictionnaires les robert, paris, 1992

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- الفهرس العام.

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة		
الصفحة	رقمها	الآية أو طرفها
62	110	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...﴾
159	143	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...﴾
174	159	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ...﴾
174	160	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا...﴾
سورة آل عمران		
143	93	﴿قُلْ فَاتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
160	110	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾
سورة النساء		
68	59	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾
84	80	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...﴾
سورة المائدة		
142	14	﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي...﴾
142	15	﴿يَتَاهَلُّ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا...﴾
58	38	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾
142	41	﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ...﴾
157	117	﴿...وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ...﴾

الصفحة	رقمها	الآية أو طرفها
سورة الأنعام		
151	90	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنُهُمْ أَقْتَدِهٖ﴾
الأعراف		
56	158	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾
سورة التوبة		
160-131	100	﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ...﴾
163	101	﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ...﴾
سورة يونس		
143	94	﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ...﴾
سورة الحجر		
136-75	9	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
سورة النحل		
136-84	44	﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾
سورة الأنبياء		
32	34	﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنَّ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾
32	35	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ...﴾
152	92	﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾
سورة العنكبوت		
32	57	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية أو طرفها
سورة الأحزاب		
58	50	﴿ خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
56	59	﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ... ﴾
سور فاطر		
139	28	﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ... ﴾
سورة الزمر		
32	30	﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾
سورة الفتح		
160	18	﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ... ﴾
سورة النجم		
197	3	﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾
197-69	4	﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾
سورة الحشر		
84-68	7	﴿ ...وَمَا آتَانِكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا... ﴾
131	10	﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ... ﴾
الجمعة		
32	8	﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	القائل	الحديث أو الأثر
		«أ»
175		((أبسط ردائك))
75	أبو موسى الأشعري	((أكتبان ما سمعتمما))
169		((إذا استيقظ أحدكم))
116	علي	((إذا حدثتكم))
77		((أكتب فو الذي نفسي بيده))
76		((أكتبوا لأبي فلان))
113	موضوع	((ألا إن عثمان))
83،73،69		((ألا إني أوتيت القرآن ومثله ومعه ...))
180	أبو هريرة	((اللهم إني أعوذ بك))
65	ابن عمر	((أما النعال السبئية...))
	عائشة	
104	لا أصل له	((أنا أفصح العرب))
151		((أنا أولى الناس بعيسى))
115	ابن عباس	((إنا كنا مرة إذا سمعنا))
79	ابن عمر	((أن رسول الله ﷺ كتب))
116		((إن كذبا عليّ ليس ككذب علي أحد))

الصفحة	القائل	الحديث أو الأثر
174	أبو هريرة	((إن الناس يقولون))
157		((إنكم تحشرون حفاة....))
159		((إنما أنا بشر))
124		((إنه صعلوك))
163		((إنهم ارتدوا على أدبارهم))
64		((إني لا ألبسه أبدا ...))
81-75	أبو موسى الأشعري	((أئتني بكتبك....))
«ب»		
193	موضوع	((الباذنجان لما أكل له....))
143		((بلغوا عني ولو آية....))
«ت»		
68		((تركت فيكم أمرين....))
65		((تعال يا عبد الله بن مسعود....))
«خ»		
62		((خذوا عني مناسككم....))
131		((خير الناس قرني ...))
«ز»		
95		((زوجتكها بما معك....))

الصفحة	القائل	الحديث أو الأثر
«ص»		
62		((صلوا كما رأيتموني أصلي))
«ف»		
68		((فعلیکم بسنتي))
163		((فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين))
«ق»		
64		((قد رأيت الذي صنعتم))
82		((قوموا عني ولا ينبغي))
«ك»		
80	أبو مالك الأشجعي	((كان ابن مسعود يكره كتابة العلم))
175	ابن عمر	((كان ممن يحفظ حديث رسول الله ﷺ))
112	موضوع	((كذب عدو الله))
118	موضوع	((كذب يا فلان إنطلق معه))
198،189		((الكفاءة من المن))
«ل»		
157		((لا ترجعوا بعدي كفارا...))
124		((لا تشد الرحال))
142		((لا تصدقوا أهل الكتاب))
180		((لا تصروا الإبل والغنم))

الصفحة	القائل	الحديث أو الأثر
80	أبو سعيد الخدري	((لا نكتبكم خذوا عنا...))
116	علي	((لا تكذبوا علي...))
75		((لا تكتبوا عني...))
69		((لو لم تفعلوا لصلح...))
174،52		((لقد ظننت يا أبا هريرة أن...))
168،116	البراء بن عازب	((ليس كلنا سمع...))
«م»		
69		((ما أظن يغني ذلك...))
64		((ما حملكم على إلقاء نعالك...))
123		((ما ضر عثمان...))
78	عبد الله بن عمرو	((ما يرغبني في الحياة...))
95		((ملكته بما معك...))
196،188		((من أكل سبع بلحات...))
116		((من تعمد عليّ كذبا...))
123		((من جهز جيش العسرة...))
194	موضوع	((من قال لا إله إلا الله... طائر...))
165		((من كذب عليّ كذبا...))
124		((من كنت مولاه...))
«ن»		

الصفحة	القائل	الحديث أو الأثر
193	موضوع	((النظر إلى الوجه عبادة...))
«و»		
162		((وإنه سي جاء برجال...))
117	أنس	((والله ما كنا نكذب...))
194	موضوع	((وضع الجزية على أهل خيبر...))
185	أبو هريرة	((وكنت ألزم رسول الله ﷺ...))
«ي»		
175	ابن عمر	((يا أبا هريرة كنت ألزمتنا...))
143	ابن عباس	((يا معشر المسلمين...))
165	عائشة	((يرحم الله أبا عبد الرحمن...))

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	اسم العلم المترجم له
	[أ]
177	• الإسكافي أبو جعفر محمد بن عبد الله
	[ب]
48	• بروكلمان كارل
	[ج]
219	• جب هاملتون
77	• أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي
205	• الجوزجاني أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب
48	• جولد تسيهر
	[ح]
176	• ابن أبي الحديد عبد الحميد بن هبة الله المدائني
100	• أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي
	[خ]
100	• ابن خروف علي بن محمد
	[د]
215	• الدميري محمد بن موسى أبو البقاء
	[ر]
195	• الربيع بن خثيم

الصفحة	اسم العلم المترجم له
	[ش]
49	• شاخت جوزيف
	[ض]
100	• ابن الضائع
	[ع]
113	• ابن عديس
	[ف]
95	• فك يوهان
	[ك]
80	• كسرى أبرويز بن هرمز
	[ل]
128	• الليث بن سعد
	[م]
47	• ماكدونالد
207	• المتوكل العباسي
103	• محمد حسين الخضر
199	• المسيحي عيسى بن يحيى
164	• المقبلي صالح بن مهدي
80	• المقوقس
124	• مكحول الدمشقي
122	• الميموني

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ-ي	مقدمة
	الفصل الأول: الحداثة في سياقها التاريخي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفهوم الحداثة في اللغة والاصطلاح الفلسفي
03	المطلب الأول: تعريفها لغة
05	المطلب الثاني: مفهوم الحداثة في الاصطلاح الفلسفي
07	المطلب الثالث: مميزات الحداثة
07	• الشمولية
08	• أنها ظاهرة تاريخية
08	• مقابلة التقليد
08	• ارتباطها بالمسار الأوروبي
09	• النقد الذاتي
09	خلاصة
10	المبحث الثاني: تاريخ ظهور الحداثة
10	المطلب الأول: عصر النهضة
11	• التزعة الإنسانية
13	المطلب الثاني: عصر الأنوار
14	• مميزات عصر الأنوار
15	• فكرة التقدم

16 نتائج فلسفة الأنوار..... •
17 خلاصة.....
18 المبحث الثالث: المرتكزات التي قامت عليها الحداثة أو المقومات الفلسفية للحداثة.....
18 المطلب الأول: الذاتية.....
19 المطلب الثاني: العقلانية أو العقلنة.....
20 المطلب الثالث: العدمية.....
21 المطلب الرابع: الأنسة أو التأنيس.....
23 المطلب الخامس: التاريخانية أو الأرخنة.....
25 خلاصة.....
26 المبحث الرابع: مستويات الحداثة وأنواعها.....
26 المطلب الأول: المستوى السياسي.....
28 المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي.....
28 المطلب الثالث: المستوى الاجتماعي والأخلاقي.....
30 المطلب الرابع: المستوى الفكري.....
30 • مميزات الحداثة الفكرية.....
33 المطلب الخامس: بين الحداثة العقلية والحداثة المادية.....
35 المطلب السادس: الحداثة في بلاد الإسلام.....
37 • جذور الحداثة العربية عند الحداثيين العرب والمسلمين.....
40 • دعاة الحداثة.....
42 خلاصة.....
43 خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: الموقف من تكون السنة النبوية وتشكلها، نظرة تاريخية

- 46 تمهيد
- 47 المبحث الأول: إشكالية المفهوم أو المصطلح.
- 47 المطلب الأول: السنة وعلاقتها بالعرف السائد.
- 50 • مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.
- 51 • الحديث في الاصطلاح.
- 53 • اعتماد المنهج التاريخي في تفسير السنة النبوية.
- 55 • محاصرة عموم النصوص.
- 58 • حكم لفظ العموم إذا ورد على سبب خاص.
- 60 المطلب الثاني: بين السنة العملية والسنة القولية.
- 60 • مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.
- 62 • تقسيم السنة إلى سنة ضرورية وسنة غير ضرورية.
- 64 المطلب الثالث: تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية.
- 64 • الرعي الأول والسنة النبوية.
- 66 • دعاء الحدائة والسنة النبوية.
- 68 • مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.
- 71 خلاصة.
- 72 المبحث الثاني: موقفهم من تدوين السنة النبوية.
- 72 المطلب الأول: أحاديث النهي عن الكتابة.
- 75 • مجمل أقوال أهل الحدائة في النهي عن كتابة السنة النبوية.
- 76 • مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.

78	• كتبه <small>عليه السلام</small> وصحائف الصحابة <small>رضي الله عنهم</small>
80	• أحاديث النهي عن الكتابة والجواب عليها.....
87	المطلب الثاني: تأخر تدوين السنة.....
89	• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.....
89	• نقل الحديث بالرواية الشفهية.....
90	• الفرق بين التدوين والكتابة.....
94	المطلب الثالث: رواية الحديث بالمعنى.....
96	• مناقشتهم على ذلك والجواب عليه.....
100	• موقف النحاة وأهل اللغة من الاحتجاج بألفاظ الحديث النبوي.....
103	• موقف الباحثين المحدثين من سكوت المتقدمين.....
108	• الصحابة وقواعد اللغة في رواية الحديث.....
110خلاصة
111	المبحث الثالث: الحديث في التاريخ "الوضع وأسباب الوضع".....
111	المطلب الأول: الوضع في الحديث؛ النشأة والبداية.....
113	• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.....
120	• عبارة الإمام أحمد والجواب عليها.....
122	المطلب الثاني: الرواة والسلطة.....
126	• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.....
128	المطلب الثالث: دور العوامل الدينية في الوضع.....
131	• مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.....
136	• منهج علماء الحديث في جمع الأخبار.....

140المطلب الرابع: الإسرائيليات
141● تعريف الإسرائيليات
141● حكم رواية الإسرائيليات
148● مناقشتهم في ذلك والجواب عليه
152خلاصة
153خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الموقف الحدائي من المنهج النقدي الحديثي	
155تمهيد
156المبحث الأول: في عدالة الصحابة
156المطلب الأول: شبهة إضفاء العصمة على الصحابة
158● مناقشتهم في ذلك والجواب عليه
159● مفهوم عدالة الصحابة
161● مفهوم الصُّحبة في الاصطلاح
162● المقصود بحديث الحوض والكلام عليه
165● بشرية الصحابة لا تنافي العدالة
167المطلب الثاني: رد الصحابة بعضهم على بعض
167● مناقشتهم في ذلك والجواب عليه
171المطلب الثالث : الكلام على أبي هريرة
172● مناقشتهم في ذلك والجواب عليه
172● الزعم أن الصحابة شكوا فيه واتهموه بالكذب والجواب عليه
173● إنكار الصحابة عليه الحديث لكثرة مروياته عن النبي ﷺ والجواب عليه

- 176 ما قيل من أن عمر رضي الله عنه ضربه بالدرّة والجواب عليه.
- 179 ما قيل أنه كان يتشيع لبني أمية والجواب عليه.
- 180 ما قيل من ترك الحنفية حديثه أحيانا لكونه غير فقيه والجواب عليه.
- 184 استغلال الوضع كثرة حديثه، والكثير من مروياته نُحلت عليه والجواب عليه.
- 186 ما قيل من أنه كان من عامة الصحابة ولم يكن له ذكر والجواب عليه.
- 187 خلاصة.
- 188 المبحث الثاني: الحديث بين النقد الداخلي والنقد الخارجي.
- 188 المطلب الأول: اعتناء المحدثين بإسناد الحديث دون متنه.
- 190 مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.
- 193 قواعد معرفة الحديث الموضوع.
- 196 الجواب على حديث من اصطبح كل يوم على سبع تمرات.
- 198 الجواب على حديث الكمأة من المن وماؤها شفاء العين.
- 199 المطلب الثاني: اختلاف المحدثين في التعديل والتجريح.
- 200 مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.
- 204 حكم رواية المبتدع.
- 207 المطلب الثالث: معارضة السنة بالعقل.
- 208 مناقشتهم في ذلك والجواب عليه.
- 209 مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده.
- 210 خلاصة.
- 211 المبحث الثالث: أثر المنهج النقدي الاستشراقي على الحدائين.
- 211 المطلب الأول: تعريف الاستشراق.

214المطلب الثاني: سمات المنهج الاستشراقي في دراسة السنة النبوية.....
218المطلب الثالث: إنتاج المستشرقين وأثره على الفكر الإسلامي.....
221خلاصة.....
222خلاصة الفصل.....
224خاتمة.....
228قائمة المصادر والمراجع.....
	فهارس البحث
255فهرس الآيات القرآنية الكريمة.....
258فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.....
263فهرس الأعلام.....
265فهرس المحتويات.....

الملخص

تعد الحداثة حركة تجديد واسعة نشطت في أعقاب عصر النهضة وأخذت ملامحها الأساسية إبان عصر الأنوار، وكانت الحداثة آنذاك وجهة نظر جديدة مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي، والثقافة المعاصرة، يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية الحديثة والسائدة. وهي المدرسة التي سعت إلى نبذ الدين والقطيعة مع الماضي وتطويع كل مناحي الحياة لقيم الحضارة الغربية، ووجهة نظرها في شؤون الحياة.

وكما أن لفظة "حداثة" تحمل خاصية التجديد والحدوث، فإن هذا المعنى غير مراد، فقد أرادوا بها معنى آخر، فالخطاب الحداثي المعاصر العربي منه والغربي يوظف معنى الحداثة كلفظة مرادفة للتبوير والعقلانية والمعاصرة وغيرها من المفاهيم السائدة في الخطاب الفلسفي الغربي المعاصر.

وتتمثل البذور الأولى للحداثة في البلاد العربية بالاتصال المباشر للعرب والمسلمين بالغرب الأوروبي، فكان هذا الاتصال ممثلاً في ظاهرتين؛ الحضور الفرنسي في مصر ممثلاً في الحملة الفرنسية على مصر، وثانيهما البعثات التعليمية إلى الخارج، فكان هذا بمثابة الجذور الأولى للحداثة العربية، حيث تشكلت الحداثة وتطورت على يد رواد التيار التغريبي، فظهرت نزعات تغريبية حداثية في العالم الإسلامي مشابهة لتلك التزعات في الغرب والتي نادى بقطع الصلة نهائياً مع الدين واعتبار الإنسان المعيار الحقيقي والوحيد للمعرفة والحقيقة.

فنادوا بتفسير بعض القضايا الإسلامية تفسيراً عقلانياً وحاولوا إخضاع القرآن والسنة النبوية للمقاييس المادية حتى تتلاءم مع منهج الغرب وقيم الحضارة الحديثة، التي بهرت كثيراً من الذين كانوا يرونها المقياس الوحيد لكل مفهوم وتقدم علمي ومعرفي.

ولقد استطاعت الحداثة عبر مسيرتها التاريخية وزحفها على الحضارات أن تجعل من نفسها النمط الحياتي المعاصر الوحيد للمجتمع الغربي وذلك من خلال جملة مقومات فلسفية ارتكزت عليها كالداتية التي شكلت قاعدة الحداثة الأولى، التي تعني أولية الذات أولاً وقبل كل شيء، والعقلانية التي هي مفتاح الحداثة، وذلك من خلال عقلنة الفكر الإنساني بعيداً عن الغيبيات، والعدمية وذلك بنفي أي حقيقة أخلاقية أو قيمة. وهكذا نشأة الحداثة واستمرت كحركة عصفت بمختلف البنيات والأفكار العتيقة، محدثة بذلك تغيرات جذرية في شتى مستويات الوجود الإنساني.

وفي موضوعنا هذا فقد تضمن الموقف الحداثي من تكون السنة النبوية وتشكلها رؤية خاصة تمثلت في ثلاث قضايا: إشكالية المفهوم أو المصطلح، وقضية تدوين السنة النبوية، ثم الحديث في التاريخ، وقد مثلت هذه القضايا الثلاث الفصل الثاني من البحث.

أما فيما يخص موقف المدرسة الحداثية من منهج المحدثين في نقد الأخبار والذي شكل الفصل الثالث، فقد ضمّ الكلام عن عدالة الصحابة رضي الله عنهم، والحديث بين النقد الداخلي والخارجي، ثم علاقة المستشرقين في تعاملهم مع السنة النبوية بمنهج المدرسة الحداثية، وما ترتب على ذلك في تعاملهم معها قبولاً ورداً.

Abstract

Modernism is the movement of renewal and has been active in the wake of extensive renaissance and took its fundamental features during the enlightenment era, modernity at the time was expressing a new perspective based on the belief that scientific progress and contemporary culture require a reinterpretation of traditional religious teachings in the light of philosophical and scientific concepts prevailing.

It is a school that sought to renounce religion and break with the past and the adaptation of all values of life to the values of western civilization and its point of view in the affairs of life. The word "Modernism" or "Novelty" carries the characteristics of renovation and happening, but what was required is another meaning, they wanted a modern discourse.

Both the contemporary arab and western discourses use the meaning of modernity synonymous to rationale.

The first seeds of modernity are represented by the direct contact of the arabs and muslims with the european west. This connection was represented first in the french campaign on egypt and the second in the educational missions abroad that was the first root of arab modernity. Modernity developed thanks to pioneers of the current western culture, so modernist tendencies appeared in the Islamic world similar to those in Europe which encouraged the break with religion considering man the sole standard of knowledge.

They needed an interpretation of some of the issues of Islamic rational explanation and they tried to submit the "quran" and the "sunnah" to physical measures so as to make them suitable with the approach of west and the values of modern civilization which impressed many of those who saw it the only measure of scientific progress and knowledge.

Modernity has been able to make the same life style of contemporary western society throughout history. It based it all on a spectrum of philosophical pillars like subjectivity and rationale which deny ethics.

Modernist movement continued to lift the various structures and updated ideas changing the various levels of human existence.

Our subject has included the modernist stance of the "sunnah" represented in three issues: the problematic-concept or term, the issue of certification of the "sunnah", then the modern history all these three formed the second chapter of research work.

Concerning the modernist school position in the criticisms of the news and which formed the third chapter, it has included a talk about the fairness of the "shahada", then about the internal and external exchange and the scientific relationship in their dealings with the "sunnah" approach and the consequent acceptance and rejection.